

تراثنا

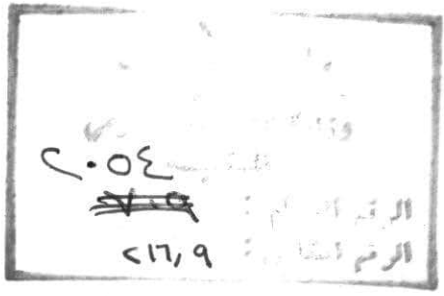
سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

العُقُودُ المُفَصَّلَةُ
في الأحْكَامِ المُؤَصَّلَةِ

تأليف
الفقيه الفاضل الشيخ
سالم بن حمود بن شامس السيابي

الجزء الثالث

١٤٠٢هـ /١٩٨٢م


٢٠٥٤
الرقم
الرقم
٧١٦,٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبرحمته تتنزل البركات، والصلاة والسلام على سيد المخلوقات وأشرف الموجودات سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه مادامت الأرض والسماوات.

أما بعد . . فانه لا يخفى أن الفقه في الدين هو الذي كلف الله به عباده المؤمنين، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ويلهمه رشده».

وعلى ذلك فإن كتابنا المسمى «العقود المفصلة في المسائل المؤصلة» الذي قام سمو وزير التراث السيد فيصل بن على بطبعه، وقع فيه بعض الأخطاء المطبعية التي قل أن يسلم منها مؤلف مهما كان مع تكرار المراجعات ومزاولة الملاحظات، وقع فيه أغلاط حتى في تسمية الأجزاء، فإن الجزء الأول وضعوا عليه اسم الجزء الثاني والجزء الثالث وضعوا عليه اسم الجزء الأول والجزء الثاني بعد لم يطبع، وعليه أن نجعل لهذا الصدد مرسوما خاصا يبين هذه الأحوال التي وقعت ونراجع الأصل المطبوع منه حتى نرد كل شيء على أصله ونضع كل شيء في مستقره بعون الله وتوفيقه، فإن بعض الأبيات من الجزئين المطبوعين سقط منها شطر كامل فيلزم أن يعاد وان عدم الاهتمام بالعلم قصور أو تقصير.

نسأل الله السلامة منه مع اني أعتقد أن هذا المؤلف خير مؤلف من نوعه لاشتراكه مع المذاهب في النقاش والتحقيق وتبيين الراجح والأرجح، وقد قلت فيه أربعة أبيات. والله المسئول أن يتقبله فينتفع به من طالعه وأنتفع أنا بأجره، والله ولي التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

سالم بن حمود السيابي

هذي العقود عقود الفقه والأثر
ليست عقودا لنا قدت من الحجر
عقود دين وإيمان منظمة
وفق القوافي تباري خالص الدرر
كأنها الأنجم الزهر التي لمعت
في أفقها أشرقت تحكي ضيا القمر
كأن أسطرها شهب السماء بدت
أو هالة جمعت للأنجم الزهر

تحقيق أقسام الطواف

ان الطواف فى اعتبار العلما ... ثلاثة اقسامه فلتفهما
اولها ما جاء للقدوم ... لمكة بشرطه المعلوم
ثانيها الطواف للافاضة ... وهو من الاركان عند القادة
يكون بعد رمي جمر العقبه ... وهو بيوم النحر أوفى مرتبه
ثالثها الطواف للوداع ... بعد تمام تلكم المساعى
والواجب الطواف للافاضه ... تارك ذاك حجه اهاضه
يبطل حجه باجماع ثبت ... عن قادة العلم لأخبار أتت
وهو الذى فى الذكر معهم وردا ... فى قول مَولانا المفيض للهدى
يقول وليطوفوا بالبيت صح ... وهو العتيق فى البيان المتضح
لايجزى عنه الدم بل ينهدم ... بتركه الحج على ما نعلم
وان يقل بعض من الموالك ... بانه يجزى لكل ناسك
ليس بشيء فى الهدى ولانرى ... ذلك للنص الذى قد شهرا
وما الطواف لقدوم مكة ... جازٍ عن الطواف للافاضة
لو أنه الناسى له لايكفى ... والدم لايكفى وغير مخفى
والخلف فى الطواف للوداع ... بل جاء هذا حامل النزاع
يقول بعض العلما يكفى ولا ... نراه فى التحقيق مما أصلا
لكن نقول العكس يكفى فاعرف ... ما قال جل علماء السلف
لايكفى مسنون عن المفروض فى ... دين على الصحيح فيه فاعرف
لم يأت للّزوم فى الوداع ... بل ينبغى فى افضل المساعى
يكون معهم آخر العهد به ... أولى على الصحيح فلتنتبه
بل القدوم والوداع عنها ... كفى لدى العارض عن فعلها
كما إذا خاف فوات الحج إن ... راح إلى القدوم فى قول زكن
والرمل المعروف هل قد يلزم ... اي فى افاضة فقوم ألزموا
وقيل لا لزوم بل فى المستحب ... ذلك وهو عندهم قيل أحب
وما على المكي الاهذا ... ولا نرى عنهم له ملاذا
اما القدوم لا قدوم يعرف ... ولا وداع بل لمن ينصرف

ولا انصراف اذ هم اهل البلد ... وذاك واضح لهم ولافند
وما على معتمر إذا اعتمر ... الا القدوم هكذا جاء الأثر
ومن يكن يوما اخا تمتع ... بعمرة للحج فى التوسع
يطوف للعمرة ثم قد أحل ... منها وللحج اذا به أهلّ
هما طوافان لذى تمتع ... قد ثبتا فى واضح التشرع
ومفرد للحج ليس يجب ... عليه إلا واحد مرتب
وهو الذى يكون يوم النحر ... حين افاضوا لتمام الأمر
والخلف فى القارن عند العلما ... قيل طوافان عليه لزما
كذاك سعيان لاجل ما قَرَن ... وذا عليه بعض ارباب الفطن
ينقل فى الآثار عن أبى الحسن ... حيدرة الامام كشاف الدجن
كذا ابن مسعود عليه فى الأثر ... والثورى ايضا هكذا عنه ذكر
كذا أبو حنيفة عنه نقل ... وابن أبي ليلى به كان عمل
حيث القران نسكين قد جمع ... هما بسعيين أنيطا فاستمع
كذا طوافان هنا تقررا ... للأصل عند العلماء الخبرا
من شرط كل واحد إذا انفرد ... شروطه ومالنا فيه ورد
وعند الاجتماع ليس يبطل ... ذلك والتحقيق فيه يعقل
وقيل بل يجزى طواف واحد ... لقارن عندهم لا زايد
كذاك سعي واحد لا اكثر ... عليه عند هؤلاء يذكر
رووه عن نجل الامام عمر ... وجابر ايضا كما فى الأثر
ومالك عليه مثل الشافعى ... وأحمد الامام كالمتابع
كذا أبو ثور يقال فاعلما ... وكلهم فيهم رجال علما
والأول الشهير فى الآثار ... عند الهداة القادة الأخيار
هذا الذى نعرفه فى الأثر ... عن علماء الدين أهل البصر

أذكار الطواف

لقد عرفت واجب الطواف ... بأصله فى منهج الأسلاف
وحيث إنه عبادة ورد ... فى ذاك اذكار بمقبول السند
اذكاره التكبير والتهليل ... أغلبها كما اقتضى الدليل

كذلك التحميد والتسبيح صح ... ونحوه ايضا على النهج الاصح
قد احتوت على الثنا لله ... وكل تقديس بلا اشتباه
وكل تعظيم وكل مجد ... لله مولانا الولي الفرد
أول ما يستقبل البيت نُدِب ... له هنا التكبير فى قول النجب
وبعده الدعا بما تيسرا ... وما لتعظيم الإله أظهرا
ويكثر الدعا بما قد حضرا ... وخيرها هنا إذا ما استغفرا
فانه يجمع باستغفاره ... خضوعه لله مع اقراره
يسئله للحط من أوزاره ... معترفا بالله فى استغفاره
أيقن ان لا غافر للذنب ... سواه فاغفر لى الذنوب رب
ويمسح الوجه اذا ما فرغا ... اذ كان للرضى هنا قد بلغا
والحجر الأسود إذ يقبّله ... يدعو الإله فى الذى قد يفعله
يسئل مولاه الرضى والرشدا ... وان ينيله السبيل الأهدى
يبدأ أولا بركن الحجر ... ثم العراقي كما فى الأثر
وبعده الشامي فاليمانى ... مرتبا هذه الاركان
ان وَصَل الميزاب او قد قَرُبَا ... يكبّر الله ويدعو رغبا
ويسئل الراحة عند الموت مع ... عفو عن الذنب الذى منه وقع
وهكذا مع كل ركن كبّرا ... ايضا ثلاثا ودعا واستغفرا
ان الدعا حال الطواف شرعا ... اذ الدعا عبادة فابغ الدعا
ويكره القرآن فيه والأدب ... يلزم فيه وهو أمر قد وجب
اما الجواز واضح لاسيما ... ان كان فى ذاك الدعا قد علما
واكثرِ الذكر بكل موقف ... وعن هدى المختار لا تنحرف
فانت فى الطواف تعلن الدعا ... حتى يتم هكذا قد شرعا
ان الدعا فى الخبر العباده ... والنص هذَا الحكمَ قد أفاده
والباقياتِ الصالحاتِ اكثرِ ... منها لدى الطواف والله اشكر
قد جمعت جوامع الأذكار ... وقد حوت بدايع الاسرار
فاكثروا فى هذه المواطن ... ذكركم بظاهر وباطن
ثم سلوا الله الرضى والرشدا ... والعون والتوفيق وارعوا العهدا

السعى بين الصفا والمروة

والسعي ما بين الصفا والمروة ... بعد الطواف واجب التأدية
عليه مالك كذاك الشافعى ... وللدليل بالوجوب الواقع
لازمه المختار والصحابه ... والعلماء من أولي الاصابه
والقول بالوجوب ان لم يفعل ... يلزمه من قابل فاحتفل
وأحمد عليه اسحاق تبع ... له على الوجوب قوله رَفع
واهل كوفة على خلاف ... ماصح عن جهابذ الاسلاف
ذلك معهم سنة فتجبر ... بالدم عند الترك عنهم يذكر
وقيل بل تطوع ولا دم ... عليه ان يتركه قول يعلم
واسعوا وأن الله ربَّنَا كتب ... عليكم السعي بذا معهم وَجَبْ
فالامر بالسعي وانه كُتِب ... اهدى دليل للوجوب فاستجب
قيل رواه الشافعى فى مسنده ... وعنده قد كان من معتمده
وفعله صلى عليه الله ... فى هذه الوجوبُ مرتضاه
الا الذى صح دليلُهُ على ... غير الوجوب لبيان عقلا
والقائلون غير واجب وقع ... لهم من الآية فهم لم يسع
فلا جناح قال ان يطوّفا ... وقدّروا (لا) فى المقال فاعرفا
ورُد هذا القول بالأدلة ... وفعل هادينا امام الملة
نزولها قد كان فى الأنصار ... تحرجوا السعي بذا المنار
كان ذباح المشركين قيلا ... هنا لذا قد قرروا التعليلا
وقيل لايسعون مابين الصفا ... ومروة لعارض قد عرفا
وذاك تعظيم لاصنام هنا ... فَأُنْزِل النص مُبِيناً ما عنا
والحق ما عليه جمهور الورى ... من الوجوب حسبما تقررا
من طاف بالبيت اتى فليسع فى ... نص حديث للنبي الأشرف
فهو دليل ظاهر ولا خفا ... لانه من قول ذاك المصطفى
فالقول والفعل هنا قد وردا ... فكان للوجوب هذا أيّدا
ولكم الأسوة فى خير الورى ... وَفِعلهُ بين الانام اشتهرا
والقول بالوجوب فهو الاشهر ... عند رجال العلم منا يذكر

وسنة واجبة في أثر ... فهو عن الوجوب لم ينحسر
وبعضهم قال فريضة ولا ... يخفى مقاله بحال في الملا
واسعوا فان الله كان قد كتب ... عليكم السعي بهذا قد وجب
وقيل سنة وهذا أيسر ... ان صح فاعرف ما حكاه الاثر
يروونه عن أنس كذاك عن ... ابن الزبير في مقال قد زكن
من بين الاسطوانتين يخرج ... للسعي هكذا يقال فاخرجوا
ولا لزوم بل على استحباب ... يذكر عن جهابذ الاصحاب
ذلك من باب الصفا والابتدا ... به هنا كما لنا قد وردا
نبدأ ما الله به قد ابتدا ... من قول خير الخلق مصباح الهدى
والله بالصفا تراه يبتدى ... في الذكر فافهم أصل هذا المقصد
وبِدُعا الخروج يدعو إن خرج ... للسعي او بنحوه ولا حرج
يصعد فيه او باصله وقف ... لاحرج في ذاك من قول السلف
واستقبل البيت إذا ما وقفا ... مؤدياً لواجب قد عرفا
وبعد ذا إلى الصفا ينحدر ... يدعو بما ناسب ثَم يذكر
وكان بين العَلَمين هَرْوَلا ... في مشيه متبعا خير الملا
يدعو ولا يسكت أي عن الدعا ... في مشيه أبطأ أو قد أسرعا
حتى اذا من مروة قد اقترب ... يمسك عن هرولة ولاعجب
وهكذا يصعدها ويفعل ... كذاك في الرجوع فيما ينقل
رجوعه شوط يعد في الأثر ... مع اكثر القادة أرباب البصر
وقيل بل مسيره ومرجعه ... شوط فقط ولنا لا نسمعه
إن شهير عمل الاسلام ... خلافه في مذهب الاعلام
شيوعه في المسلمين قد شهر ... في ذلك المجمع هكذا ذكر
ومن رأى خلافه لانعتبر ... ذلك شيئا في المرام المشتهر
مرتب هذا على الطواف ... وفعله في الدين غير خافي
ونقضه عن ذلك الترتيب لا ... يصح عند العلماء الفضلا
ومن يبدّله ولذّ بالنسا ... فالهدي والحج لأنه أسا
كذاك من جامع غير مكمل ... أشواطه فهو أخو تبدل

اما ابو حنيفة قال دم ... عليه لا غير يراه فاعلموا
بعد خروجه أتى من مكة ... والكل ناظر لفحوى السنة
وذاكر لركعتي طوافه ... فى السعي يرجعن إلى تطوافه
وبعد ذاك يستمر ساعيا ... حتى يراه أكمل المساعيا
وقيل لايقطعه ويستمر ... حتى يرى كماله ثم عُذِر
يرجع للركوع بعد ذاكا ... وهو القضا لما أتى هناكا
قال عطا إن كان يوما قد جَهل ... فقدَّم المروة صح ما فَعَل
والطهر فيه شرط صحة كما ... قدّمته لوارد قد علما
لقوله صلى عليه الصمد ... لزوجه عائش نصا يورد
فلتفعلى ما يفعل الحجاج فى ... حجهم الا الطواف فاعرفى
والسعي ما بين الصفا والمروة ... كذاك فى نقل بحكم مثبت
هذا خلاصة المقام فاعلما ... وثالث الاعمال هذا علما
والذكر فى الطواف والسعي معا ... لم ينحصر عندهم فاستمعا
يذكره بالباقيات أكثرا ... وغيرَها إن شاء لم يستنكرا

الخروج إلى عرفة

لم يبق بعد السعى ما بين الصفا ... ومروة شيء يراعىٰ فاعرفا
الا الخروج بعده لعرفه ... جامعة الحج غدت معرفه
قال النبي المصطفى الحج يجب ... فى الدين بالوقوف مع كل النجب
يلزم فى الاسلام يوم الترويه ... فى ثامن الحج بحكم التسميه
يخرج جمهور الحجيج لمنى ... مبيتهم فيها لهم فيها الهنا
ليلة تاسع هناك المجتمع ... وكان كل للصلاة قد جمع
يصلى فيها الظهر والعصر معا ... ومغربا مع العشا قد جمعا
فيقصرون للصلاة فيها ... لحكمة أهدت لمن يدريها
ويخرجون بالصباح اجمع ... لعرفات وبها المجتمع
بعد طلوع الشمس منها المخرج ... مشيا على الأقدام مهما يخرجوا
وجائز أن يركبوا ولا خفا ... فى المشي من تواضع قد عرفا

وفى الخروج يعلنون التلبيه ... اذا استطعنا دايما نلبيه
وان يشا الدعا دعا من شاءَ ... لا حرج فى الدين هذا جاء
وادع اذا نزلتها وأكثر ... ذكر الإلٰه والثنا فاستكثر
واقعد بها حتى الزوال واغتسل ... إن امكن الغسل ففضله جلل
أولا فيكفيك الوضو ولو جنب ... او حايض جاز هنا ولا عجب
لكنه عند الصلاة يغتسل ... من كان ذا جنابة ثم يهل
صل جماعة اذا ما امكنا ... أولا فلاضير اذ لم يمكنا
وصل خلف كل من قام بها ... ان لم يضيّع واجبا فانتبها
ويقصر الصلاة كل الناس ... فى عرفات دون ما التباس
وبعد مازالت تقوم الخطبا ... تعرّف الناس لما قد وجبا
من كل لازم وما قد نُدِبا ... وما استحب مطلقا فانتدبا
فهو أذان واحد على الأصح ... ثم اقامتان فى نقل رجح
وبعضهم قال أذانان هنا ... ثم اقامتان وجهان لنا
وقف مع الامام حيث أمكنا ... ان ضاق ذلك المكان اي بنا
ثم القعود والركوب حلا ... اباح مولانا الغفور الكلا
وبعضهم من القعود يمنع ... ان الوقوف فى المقام يشرع
ان الوقوف هاهنا فرض علم ... كذلك الاحرام قبله انحتم
ثم طواف كان للزياره ... كما مضى بواضح العباره
يكون بعد الذبح فافهم الهدى ... فقد نجا من بالدليل استرشدا
وكل ما بعد الوقوف يعرض ... فالحج قد تم ولو قد يمرض
ومن يمت بعد الوقوف أكملا ... وليُّه عنه أتم العملا
أوقوّموا له أجيرا يفعل ... بقية الأعمال عنه يعمل
ويحمل المريض فوق الراحله ... والشيخ والعجوز أضحت عامله
ومن غشاه النوم أو إغماءْ ... فى عرفات او به عياء
بعد انتباهه يقوم حسبما ... امكنه إلى الغروب فافهما
او أنه بعد الغروب انتبها ... قام إلى الصلاة فاعلا لها
وبعد ما صلى مكانه وقف ... وقد كفاه ذاك فى قول السلف

يستغفر الله لما قد قصّرا ... ملبيا فى حاله مستغفرا
وبعد ذاك يقصدن لجمع ... بها المبيت اي لكل الجمع
ثم عليه قيل شاة يذبح ... مفتديا بها وهذا أرجح
وَمَن يكون من منى تعجلا ... لعرفات قدم قد حصلا
وقيل بل أخطأوجه السنة ... وما عليه هاهنا من فدية
كمن يبيت هكذا فى مكة ... ليلة تاسع خلاف السنة
ولم يروا عليه شيئا أبدا ... لكنه أساء مع اهل الهدى
يستغفر الله لما قد صَنَعا ... لانه خالف ما قد شرعا
وفى الوقوف فى الدعاء يجتهد ... وليحذر الغفلة فى هذا الصدد
وفى خلال ذلكم يلبي ... تضرعا لنيل فضل الرب
وعرفات غير عرنة معا ... جميعها موقف حج ودُعَا
وهو مكان عندهم قد علما ... موقف ابليس يقال فافهما
ومن نأى عن عرفات إذ وقف ... إلى الغروب للفساد مزدلف
الى الغروب منتهىٰ الوقوف ... لاقبله فى المذهب المعروف
ان غربت ولم يقف لا حج له ... إلا لعذر كان عنها عطله
وجاءها قبل بيان الفجر ... فاز بحجه ونيل الأجر
والصبح فى جمع تراه صلى ... نال الذى كان له أهلا
ومن رأى الهلال يلزم العمل ... به وان عارضه كل الملل
يلزمه الوقوف وفق النظر ... شرعا ولو خالف كل البشر
ومبطل رؤيته ليتبعا ... للناس مبطل لما قد شرعا (١)
أبطل حجه بذاك الحال ... اذ لم يسر برؤية الهلال
فى حقه رؤيته لا تبطل ... وهو مكلف هناك يعمل
بما اقتضته رؤية الهلال ... لذاك قالوا فيه بالابطال
وقوفه لوقدر الصالحات ... يكفى لعذر فى المقام آت
ان اعلن السلطان للهلال ... يقبل عند مقتضى الاشكال
ان لم يك اعتيد عليه الكذب ... او كان لايقبل منه فاذهبوا

(١) قوله : مبطل رؤيته ليتبع للناس أى ليكون مع الجمهور فهو مبطل للحق آثم على تركه .

لو كان جائرا كذا فى الأثر ... عن علماء الحق أهل البصر
اذ ليس فى ذاك له مصالح ... تصديقه فى ذاك معهم صالح
وهاهنا مسائل فى الحج قد ... أوردها الهداة كشفا للصدد
نعرض عن نظامها خوف السأم ... ولنرض بالماضى وما فيه انتظم
ومن يشا استقصاء ما قد قيلا ... ورام فيها يجتلى التطويلا
عليه بالنيل وبالايضاح ... وما أتى فى مطلق الصحاح
لأننا نراعي رغبة الورى ... لا نرفع الكل الذى قد ذكرا
بل نذكر الاهم فى الاحوال ... ونكتفى بمجمل المقال

الإفاضة

إذا انقضت اعمالنا فى عرفه ... نفيض بالرجوع للمزدلفه
بعد غروب الشمس لا قبل ولا ... نبيت فيها فالمبيت حظلا
للمشعر الحرام كلنا دفع ... مع الدعا نلبين كما شُرع
وفاذكروا الله يقول الله ... بالمشعر الحرام ما أعلاه
يأمرنا الله هنا أن نذكره ... ندعوه نرجوه لبسط المغفره
كما هداكم قال ذو الجلال ... للإمتنان دون ما جدال
لأن فضله علينا عظما ... بلّغنا هذا المرام الأعظما
هنا المبيت بعد ما قد وقفا ... بعرفات وأتم للوفا
يجمع هاهنا العشاءين معا ... والصبح صلاها هنا وارتفعا
وراح منها مسرعاً من قبل أن ... تطلع شمسُ عاشر كذا زكن
عكس مسيره الذى تقدما ... لعرفات كان أمسِ فافهما
ان المبيت هاهنا قد قيلا ... من الفروض فافهم التأصيلا
كذا صلاة الصبح فيها تلزم ... ثم الوقوف بعدها ملتزم
من فاته ذلك حج يلزمه ... من قابل عليه شرعا نعلمه
والهدْي لازم على المضيِّع ... لواجب الحج فلا تضيِّع
فى أينما ضيَّع من اعمال ... فى الحج حيث وجبت بحال
من قابل يأتى كمن يستدرك ... ما فاته لعل ذاك يدرك

والدم للتضييع معهم يلزم ... كفارةً لذاك فيما نعلم
وبعضهم يقول لا فرض هنا ... بل سنة في قول بعض الفطنا
من فاته يجبره له الدمُ ... اما القضا فلا كذاك يفهم
وقيل بل ان لم يصل فيها ... دمٌ عليه اذ أتى التكريها
حجتهم ان النبي قدَّما ... ضَعَفة الناس كما قد علما
لو كان واجبا لما كان فَعَل ... وهو الامام نقتفيه في العمل
وعل هذا رخصة للعذر ... والعذر قد يُبيح وجه العسر
والأولون عندهم ماوردا ... عن النبي الهاشمي مسندا
من أدرك الصلاة عندنا وقد ... خص بها الصبح بنقل معتمد
وكان قبلُ عرفاتٍ قد أتى ... ليلاً اتاها او نهارا ثبتا
قد تم حجه يقول الهادي ... وقد قضى لواجب المراد
كل تراه هاهنا تعلقا ... بحجة تفيد حكما مطلقا
وبعضهم قال اذا بات بها ... وراح قبل الصبح لم يصلها
قد تم حجه كذاك ان وقف ... بغير ذكر قد أتمه السلف
والنص للذكر تراه يشرط ... ان الوقوف دون ذاك مُحْبَط
كرّر أمر الذكر ذو الجلال ... كيف يقال الترك في ذا الحال
ان المصلى لو يكون عَمِلا ... للحركات في الصلاة مَثَلا
بدون ذكر هل يقال صلى ... كلا ورب لايقال كلا
أكثر من الذكر كما الله أمر ... واغتنم الفضل تفوز بالظفر
كل العبادات بنفس الذكر ... تصح لا بدون هذا الأمر
ولم يزل ملبيا حين دفع ... من عرفات هكذا لنا رفع
وَلْيُرملن اذا مشى كذا نقل ... والآن لا مشي لتضييق السبل
وآيبون قائبون وردا ... في الذكر هاهنا لدى اهل الهدى
قد قيل ابواب السما لا تغلق ... ليلة جمع بالدعاء تطرق
لذاك ذو الجلال مولانا أمر ... ان تكثر الدعاء في هذا السحر
ومن هنا كان حصى الرمي أخذ ... سبعين للفرد لدى الرمي نبذ
يرمي بها للجمراتِ في مِنى ... تعبداً لذى الجلال فافطنا

أَمَرَنَا بذاك لسنا نعقل ... حكمته كما أراد نفعل
لا يُسئل الرحمن عمّا فَعَلا ... والعبد مسئول فعش ممتثلا
إياك ان يَحِيك فى ذهنك ما ... يفيد إنكاراً لأمر حُتِما
فالله اغنى الاغنيا ولا غنىٰ ... إلا له حيث به مَنّ لنا
نتركه له برغم الأنفس ... ونخرجن إليه رهن الملبس
ولم يكن ذاك الحصى كبيرا ... بل كان أولى ان غدا صغيرا
يغسله ان امكن الغسل ولا ... لزوم بل ذلك كان أفضلا
وقبل ان يَطلع كل دفعا ... الى منى كذاك هذا شرعا
من طلعت عليه فى جمع وجب ... دم عليه ذكروه فى الكتب
يمضون بالذكر وبالتلبية ... الى منى سوقا لكل الأمة
يدعون ربا واحدا عظيما ... براً كريما راحما حليما
دعاهم إليه فاستجابوا ... له وبالفوز العظيم أَبوا
سبحانه من ملك ما أعظما ... سلطانه لخلقه قد اكرما
ماكان محتاجا إلى العباد ... وغير مضطر إلى أجناد
فالخلق كلهم لديه ضُعَفا ... وهو القوي مطلقا دون خفا
سبحانه فى عزه سبحانا ... اعظم سلطانا أجل شانا
كل الورى فى يده كفرد ... لا فرق فى قرب ولا فى بعد

أعمال منى الخاصة

بعد خروجنا من المزدلفه ... الى منى لرمي جمر العَقَبَه
قبل طلوع الشمس نقطعنّا ... محسِّرا جهرا نلبينّا
وبعد ما نرمي لجمر العَقَبَه ... نقطع للتلبية المرتبه
وقيل بل عند وصولنا لها ... نقطعها فى رأي بعض الفقها
قال الربيع بعد رمي أول ... حصائها نقطعها فاحتفل
وقيل بل بعد صلاة الصبح ... من تاسع نقطعها للنجح
وقيل بل عند افاضةٍ إلى ... جمع حكى ذلك بعض الفضلا
وقارنٌ يقطعها اذا دخل ... للحرم المعروف فى قول نقل

وقيل بل بعد الزوال فاعلما ... في عرفات قطعها قد علما
أول شيء هاهنا قد وجبا ... رمي لها عند الهداة النجبا
ووقت رميها إلى الزوال ... موسع ايضا بلا جدال
وليس نرمي غيرها في النحر ... ولايصح ذاك قبل الفجر
ومن رماها قبله اعادها ... في المذهب الحق استفد رشادها
أبو حنيفة كذاك قالا ... وأحمد قد أيد المقالا
وهكذا سفيان ايضا يعتمد ... عليه والحق بهذا قد ورد
والشافعي أجازه ولا خفا ... رأى هنا عفو النبي المصطفى
رخص للثقل وللظعاين ... به استدل للضعيف الهاين
والحجة الفعل من المختار ... مع قوله المشهور في الآثار
قال خذوا عني هنا المناسكا ... وليتبعه من يكون ناسكا
أما المرخصون راعوا ماورد ... عن سيد الرسل الامام المعتمد
لقوله لزوجه إرمي ولا ... ضير قبيل الفجر هذا فُعِلا
رَمَت قبيل الفجر أم سلمه ... ثم أفاضت حجة متممه
كذاك في حديث أسمَا وَرَدا ... رمتْ بليل عند أحبار الهدى
تقول كنا نصنعنَّ هذا ... عهد النبي ومضى على ذا
وذاك رخصة على الصحيح ... لهن قد تذكر في الترجيح
وأفضل الاوقات ما تقدما ... لرميها فكن له ملتزما
وبعضهم قال إلى أن تغربا ... موسَّع في رأي بعض النجبا
ومالك قد استحب للدم ... في حال تأخير هنا فلتفهم
وعلّه احتاط به ولا خفا ... فالاحتياط صح مع أهل الوفا
وبعضهم أيضا هنا قد وَسَّعا ... اكثر من ذلك فيما سُمِعا
اذا رمىٰ بالليل أو من الغد ... دمٌ عليه فأفد واستفد
أبو حنيفة يقول إن رمىٰ ... بالليل لاشيء عليه فاعلما
أومن غد رمىٰ يقول بالدم ... وغيرهم لادمٌ معه فاعلم
كأنه عندهم موسَّع ... لاحرج فيه لديهم فاسمعوا
وهؤلاء نظروا في الرخصة ... اذ ذاك للرعاة في القضية

يرمونها ليلا وفى الأولى وَرَد ... ما قد علمتَ فى الدليل المعتمد
قال رميتُ بعد ما أمسيتُ ... لا حرج قال به اكتفيت
ورخصة المضطرِّ ليست تقع ... لغيره للاضطرار تشرع
وقال بعض العلما الترخيص صح ... لما تلا هذا على القول الأصح
اذا رموا جمرة تلك العقَبَه ... رخصّ للباقى انجلت مهذبه
يرمون بالليل لثانى ليلةِ ... وثالثٍ ايضا بتلك الليلة
يرمون باقى الرمي أي فى ليلةِ ... واحدة وذاك معنى الرخصة
إن نَفَروا أدّوا هنا ما لزما ... وان أقاموا رميهم تحتما
فجمع يومين أخيرين اتضح ... هذا هو الرخصة فى القول الأصح
وقد رمى المختار يوم النحر ... وقام للنحر وحلق الشعر
وطاف للافاضة المعروفة ... وتم أمر الحج دون مرية
وهذه السنة فى الحج اعلما ... والخلف فى التبديل بين العلما
أعنى الذى أخّر مما قُدِّما ... سيدنا او عكس الأمر اعلما
كالحلق قبل الرمي هل فيه دم ... فمالك قال عليه فاعلموا
وقيل لاشيء عليه يلزم ... جملة اعلام بهذا جزموا
كالشافعى وأحمد فى الأثر ... كذا أبو ثور عليه فانظر
دليلهم ما قال خير البشر ... فى ذلك اليوم كما قد اشتهر
يقول لم اشعر حلقت قبل ان ... أنحر قال انحر بنص قد زكن
قال نحرت قبل ان ارمي فهل ... ذلك لي فى الدين عندكم يحل
قال له افعل هكذا ولا حرج ... عليك نص فى المقام قد خرج
قال له لاحرج كذا ورد ... لكل من بدّل أمراً قد عُهِد
ذلك من حديثه قد اشتهر ... وشاع بين العلماء فى الأثر
وهو الامام قدوة الاعلام ... ومنبع الاحكام فى الاسلام
اما ابو حنيفة قال دم ... ان غيَّر النسك بحال يعلم
او كان قارناً دَمَانِ وجبا ... عليه للقِران عند النجبا
وقيل بل ثلاثة مع زفر ... دم القِران ثابت فى النظر
ثم دم للحلق قبل النحر ... وقيل ان يرمي تمام الامر

اما ابن عباس يقول إ ن يكن ... بدّل شيئا فدم هنا زكن
وان من قدّم للافاضة ... من قبل رمي جاء بالاعادة
كذاك قبل الحلق مهما قدما ... افاضة قد ألزموه للدما
وقيل لاإعادة وهو جلى ... فى قول ها دينا النبى المرسل
ان النزاع فى المقام وردا ... بين رجال العلم أقطاب الهدى
للاختلاف فى المفاهيم وقع ... كل إلى أصل هناك قد رجع
وجملة الحصى الذى يرمىٰ به ... سبعون عدها ولم تشتبه
تأخذها من موضع المزدلفه ... من اي بقعة تكون فاعرفه
فجمرة العقبة سبعا تَرْمي ... من أي وجهة كفت فى الحكم
وان تطش يوما حصاة الرمي لا ... تكفي هناك بل لها فلتبدلا
بغيرها حتى تراها فى الهَدَف ... قد وقعت كذاك قد قال السلف
والموضع المختار بطن الوادى ... لرميها من فعل ذاك الهادى
وجاز من فوق كذا من أسفل ... أو وسط على المرام الأمثل
والكل سنة على المختار ... فى الحق أوردوه فى الأثار
وكل يوم بعد ذاك يرمي ... ثلاث جمرات لتم الحكم
لكل جمرة بسبع فاعلما ... عشرين مع واحدة متمما
وجاز فى يومين يرمي الكلا ... للنفر بعد رمي تلك ولّىٰ
لقوله عز وجل ذا لمن ... تعجل الأمر بنص قد زكن
يقول لا إثم عليه وردا ... فى الذكر نصا فاستمع نص الهدى
مثل حصى الخذف صغار تعرف ... يبصرها حين يصاب الهَدَف
يرمي بتكبير الإله الأكبر ... وذكره الأعلى له فلتذكر
وأكثر الدعا بنصر الدين ... ونشر سنة الولي الأمين
ورد أهل الكفر للاعقاب ... وطلب الغفران والثواب
ولايزال الذكر منه يرد ... مكرّرا حتى يتم المقصد
بعد الزوال ذلك الرمي يقع ... ايام تشريقهم كذا شرع
خلاف ما كان لجمر العقبه ... قبل الزوال وقته قد رتبه
وذا خلاف ذاك عند العلما ... بعد الزوال رميه قد علما

وان رمى قبل الزوال قالوا ... يعيدها وصحت الاعمال
يرمي ويدعو الله ثم يذهب ... كذاك فى ثانية مرتب
لكنه يطيل معها اكثرا ... من غيرها وعند رمي كبّرا
وان رمى ثالثة لايقف ... معها ولكن مسرعا ينصرف
كذاك خير الخلق كان يفعل ... ومثله نحن كذاك نعمل
اذ اننا نتبعه فيما فعل ... إلا الذى اختص به من العمل
والخلف فى التكبير هل كان وجب ... أم سنة فقط أم كان ندب
وان رمى قبل الزوال وسّعا ... بعض له ولم يكن قد منعا
وانما السنة ما تقدما ... فلازم السنة حتى تسلما
وتارك بعض الجمار قيلا ... أو كلها وحاول التعليلا
قيل دم عليه لاغير وقد ... قيل دم بالكل لا البعض يعد
اما الذى الكل لذاك قد ترك ... دم عليه ها هنا من غير شك
او كان تاركًا لجمرة فقط ... او زاد فى الترك الجزاء مشترط
لكل جمرة فقل اطعام ... هناك للمسكين والسلام
بنصف صاع حنطة قد وردا ... اطعامه فى تركه قد أكدا
لكن اذا ما عم تركه فقل ... يلزمه دم لذلك العمل
وخصصوا من ذاك جمر العقبه ... فيها دم إذ هي أعلى مرتبه
وفى الحصاة قيل مد يلزم ... فى تركها عند الهداة يعلم
وفى الحصاتين فدان اعلما ... والدم فى الثلاث معهم علما
والدم فى رابعة للثورى ... يذكره الهداة فى المأثور
وبعضهم ليس يرى فى الواحده ... شيئا ولكن حيث كانت زايده
رووه فى الاخبار عن أهل الهدى ... وفاز من بالعلماء استرشدا
هذا بست قد رميت قالا ... وذاك بالسبع ولاجدالا
ما عاب بعضهم على بعض ولا ... انكر ذاك العلماء النبلا
والخلف فى جمرة تلك العقبه ... حيث أتت معهم بأعلى مرتبه
تعد ركنا عند بعض فاعلما ... ورده بعض هداةِ العلما
ومنهج الجمهور فينا الثانى ... ليست هنا معهم من الاركان

لكنها أأكد عند العلما ... قد جبرت بالترك معهم بالدما
وعندما رمي الجمار تما ... فواجب الحج جميعا تما
لم يبق الاسنة التوديع ... للبيت تستحب للجميع
فودع البيت فطف على أسف ... تفارق البيت المنوط بالشرف
فأسبل الدموع مثل الوابل ... وابك على ما فات من فضايل

الموانع من الحج

وتمنع المرءَ الذى قد قصدا ... للحج أشيا مرض أو العدى
وما بمعناها من الأحوال ... تصده عن صالح الاعمال
يرجع خائبا بغير ما طلب ... آب الى أوطانه بلا أرب
يقول ان أُحصرتموا تعالى ... فالهدْي ما استيسر منه حالا
عليكم الهدي لجبر الخلل ... والحج من قابلكم فاحتفل
وهل يخص ذاك بالأمراض ... وهل به هنا دليل قاضى
ام ذاك بالعدو فى النص ورد ... او كلِ ما يمنع منه اذ يرد
من كان منكم مريضا أو به ... أذىً ففدية هنا فانتبه
ان الاذى يعم كل عارض ... من شأنه الصد لدى العوارض
ومن يكون محصراً بالأعدا ... يُحِل فى مكانه إذ رُدا
وقيل بل يحل يوم النحر ... لاقبله للاصل فيه فادر
والخلف فى الهدي فبعض أوجبا ... وبعضهم يراه مما نُدِبا
او كان ساق الهدي حيث أحصرا ... ينحره وهو بذا قد عذرا
بذاك قال مالك والشافعى ... أوجبه هنا بلا منازع
وذبحه هل يلزمنَّ فى الحرم ... ابو حنيفة له قد التزم
والشافعي حيث حل قالا ... والاصل معروف فع المقالا
وهل إعادة عليه تلزم ... قيل نعم وقيل لا فلتفهموا
قال أبو حنيفة إن أحرما ... بالحج عمرة وحج لزما
او قارن فعمرتان تلزم ... مع حجه بذا عليه يُحكم
أو لاعتمار جاء يقضى ما أتى ... له من العمرة فافهم يافتى
وما عليه قيل تقصير وقد ... قال به بعض لتحليل عهد

والمصطفى قد نحر الهديَ متى ... أحصر والحلق كذا قد ثبتا
وقد أحل ها هنا من كل شي ... من قبل ان يطوف فافهم يابني
ولم يرد ان النبى قد أمر ... أصحابه اعادة حين انحصر
وقيل ان المصطفى كان قضا ... وعمرة القضا دليل للقضا
ومحصر بمرض صح القضا ... عليه عند العلما ء مرتضىٰ
والخلف فى القضاء عند العلما ... أهل الاصول لم يزل محتدما
قيل بأمر غير ما كان الأدا ... به وقيل بل به قد أكدا
ومحصر يكون بالأعداء ... قيس عليه مطلق البلاء
فالأصل هذا قال بعض العلما ... بل الاذى فى الذكر أيضا رسما
عام الحديبية هذا كانا ... فصار فى الحصر لنا برهانا
والخلف هل يلزم ذاك فى الحرم ... ام جاز فى الحل به بعض جزم
والهدي معكوفا يقول البارى ... الى محله بلا انكار
صدوكم عن المحل فاعلموا ... ان المحل صح فهو الحرم
بعض يقول من يكون أحصرا ... عن حجه لعمرة كان انبرى
ولم يتمها لذاك يلزم ... حجٌ وعمرةٌيقال فاعلموا
أما إذا الاحصار كان بالمرض ... يُحله الطواف مهما قد عرض
ان طاف بالبيت وبعده سعى ... أحل بالعمرة فيما سمعا
لأنه ان فاته الحج لِمَا ... كان به من مرض قد علما
يصير عمرة كذاك قيلا ... ولن يضيع فافهم الدليلا
قيل على ذلك ابن عمر ... والبحر أيضا هكذا فى الأثر
وهكذا الصديقة الموقره ... بنت أبي بكرإمام البرره
فهم على حصر العدو قاسوا ... ان صح فى ذلكم القياس
قال ابن مسعود بهذا فى الأثر ... ينقله عنه مصابيح البصر
لهم حديث ذكروه أيّدا ... مقالهم وقد رووه مسندا
يقول هادينا النبي من كُسِر ... أو عرج أصَابه به ظهر
حل وحجة عليه تلزم ... من قابل نصا هناك يحكم
واجمعوا ايضا بأن المحصَرَا ... من العدو عندهم قد عذرا

لم يشرطوا الطواف فى احلاله ... بل عند حصره بحكم حاله
ومحصر بمرض قد لزمه ... هديٌ هنا يجبر ما قد هدمه
وقيل لاهدي عليه فى أثر ... وهو قياس بالعدو إذ حُصر
وآية الاحصار بالاعداء ... قد خَصَّصت بسبب الإيحاء
ان القضا يلزم من كان قَدَر ... أو يوصين به إذا خاف الخطر
وكل من لم يدرك الحج لِمَا ... كان من المانع مما عُلِما
بأي عذر كان ذاك فاعلما ... فهو على المحصَر بالأعدا انتمى
وقيل بل بعمرة يُحِل ... ويلزم القضا وهذا الاصل
والهدي لايلزمه ولانرى ... وجه اللزوم فى اعتبار البصرا
أما اذا احتجوا بفعل المصطفى ... فالهدى قد سيق على الاصل اعرفا
وقصده الجلي فهو قد وَصَل ... بالعذر إذ لم يبلغن ذاك المحل
والخلف فى المكي مهما حُصِرا ... بمرض كان عليه قد طرا
كغيره قيل ولافرق اعلما ... فالحكم واحد تراه العلما
يُحِل بالعمرة ثم يُهدِى ... واستقبل الحج لهذا القصد
ومحصر بمرض ان بقِيَا ... ملازمَ الاحرام لن ينثنيا
طِيلةَ عامه كذاك عاشا ... وجاء حين ادرك انتعاشا
يقضي لحجه فلا هدي يجب ... عليه عند العلما وهو الأحب
لأنه لم يتحلل لنا ... هناك فالأصل لذا افهمنا
اما اذا ما كان قد تحللا ... فهو كغيره لأصل عقلا
لانه قد حلق الرأس ولم ... ينحر وذا علته ولاجرم
وقوله عز وجل فاذا ... أمنتم لمحصَرٍ يقول ذا
فمن يكون ها هنا تمتعا ... بعمرة للحج طاف وسعى

جزاء الصيد

قد جاء فى المائدة الغراء ... حكم جزا الصيد بلا امتراء
لاتقتلوا الصيد وانتم حرمُ ... فان ذاك فى الهدى محرم
ومن يكون عامداً للقتل ... يلزمه جزاؤه بالمثل

يحكم عدلان به في الدين ... كما أتى في سنة الامين
يكون هديا بالغ الكعبة في ... نص جلي واضح لم يختف
يقول او كفارة طعام ... تلك المساكين وهم اسلام
او عدل ذاك بالصيام فاعلما ... كما به الذكر لذاك انتظما
والخلف في المثل هو الذي يجب ... ام تجب القيمة وهي المستحب
جمهور أهل العلم عندهم لزم ... مِثل له وهو الجلي فافتهم
وبعضهم قال مخيّر فما ... جاء به يقبل قول رسما
قد حكمت صحابة المختار ... به وحكمهم علينا جارى
فقاتل نعامه بالبَدَنه ... قد حكموا فيها فخذها بينه
والشاة في الغزال عند العلما ... مثل لها كل بهذا حكما
والبقر الوحشي بالانسي ... جزاؤه في الاثر المروي
حكمهم هذا فهل نحكم به ... ام ننظرن في الحال من مرتكبه
بعض يرى امتثال ذاك الحكم ... وانه ماض هنا عن علم
وبعضهم نقول بل فيه نرى ... انظارنا وما هنا يوما طرا
وبعضهم يرى الخيار في النظر ... والاجتزا به يصح في الاثر
وقوله يحكم قد دل على ... ايجاد حكم حادث فاحتفلا
والخلف في التخيير والترتيب ... قد جاءنا في وضعه العجيب
فالحكمان يخبران الجاني ... بالحكم في قواعد الايمان
والخلف هل يقوّم الصيد إذا ... اريد مثله وعنه أخذا
وان يك اختار هنا الإطعاما ... تقويمه كان هنا لزاما
بقيمة المثل الطعام يشترى ... كذاك قال العلماء البصرا
اصلان في المقام فيها وقع ... خلف أولى العلم له الكل رفع
بعض يرى تقويم ما قد صيدا ... يشرى به الطعام ان اريدا
وبعضهم يقوّم المثل اعلما ... هذا خلافهم هناك انحتما
والصوم عن اطعام مد وقعا ... يوم كذا بعض لذا قد رفعا
وقيل بل يوم عن المدّين ... لبعضهم في رأيه المبين
ذلك ان المد بعض قرّرا ... لنفر إطعامه ولامرا

وبعضهم قال له مدان ... لذلك الخلافُ للاعيان
فالمد للمسكين في رأي ورد ... وقيل مدان له ولافند
والخلف في قَتل الخطا هل تلزم ... في ذاك فدية عليه تعلم
فيه الجزا سد ذريعة ورد ... وقيل لا جزا بل العفو عهد
والاشتراك من اناس وقعا ... في القتل للصيد على ما شرعا
قيل على الفرد هنا الجزا كمل ... عقوبة إذ كل فرد قد قتل
وقيل بل هنا جزاء مفرد ... على الجميع لاشتراك يعهد
وذا هو الايسر في الاسلام ... ويسره المعروف بالأنام
والاول الذى به الذرايع ... تسد حتى تقطع النزايع
وهاهنا فرق أتى ايضا على ... افكار اهل العلم فيمن قتلا
في محرم يقتل صيدا ومُحِل ... في حرم كان له يوما قتل
على المحلين جزاءٌ مفرد ... والمحرمون فيهم التعدد
وهل يجوز ان يكون الحَكَمُ ... من قاتل الصيد وثان يُعلم
فقيل لا يجوز اذ لايحكم ... لنفسه بل غيره يحتكم
وقيل جائز وكل ذهبا ... لمنهج لم يك عن حق أبى
واختلفوا في موضع الاطعام ... اين يكون مقتضى الإلزام
فقيل في الموضع اي حيث قتل ... ان كان في ذاك اناس فاحتفل
أو أنه في اقرب المواضع ... منه على المقصود بالمنا فع
وقيل بل حيث يشاء أطعما ... وبعضهم خصّص قوما فافهما
خص المساكين بمكة ولا ... لغيرهم شيئا لمفهوم جلا
يقول هديا بالغ الكعبة في ... نص فعم عنده فلتعرف
وذا عليه الشافعي فانظر ... فبى واقع الامر بصدق النظر
وفي الحلال يقتلن صيد الحَرَم ... صح الجزا عليه فيما قد علم
لانه الأمن لايراع ... في حرم الله ولا نزاع
وبعضهم ينفى الجزا ولا خفا ... لقوله وجه جلي عرفا
محرم ذاك على من أحرما ... اما على الحلال لم يحرما
فاصله الحل ولما ينتقل ... عن أصله والحل فيه قد عقل

ومحـــرم يـقـتـل صـيـدا وأكـل ... لـصـيـده الـتـكـفـير بـالـكـل اشـتـمـل
كـفـارة واحـدة لا أكـثـرا ... عـلـيـه فـى قـول الـهـداة الخـبـرا
وقـيـل بـل كـفـارتـان وعـطـا ... عـنـدهـم فـى ذاك قـيـل اشـتـرطـا
وخـلـفـهـم فـى المـثـل مـا المـراد ... بـه نـزاع فـيـه الاجـتـهـاد
بـعـض يـرى المـثـل هـو الـشـبـيـهُ لا ... سـواه فـالـقـيـمـة لـمـا تـقـبـلا
لـيـسـت مـن المـثـل فـلـيـسـت تـقـبـل ... إذ لا مـسـوغ لـهـا إذ تـبـذل
حـيـنـئـذ هـو الـشـبـيـه فـاعـلـمـا ... وهـل لـنـا فـيـه مـقـال غُـلـمـا
نـعـم لـنـا فـيـه مـقـال مـتـسـع ... لـلاجـتـهـاد نـظـر لايـنـدفـع
مـن حـيـث ان المـثـل لم يـتـضـح ... فـى غير نـوعـه ولـمـا يـصـلـح
كـيـف يـقـال ذاك مـثـل هـذا ... وتـلـك اجـنـاس أتـت عـلـى ذا
حـيـنـئـذ مـثـلـيـة الاجـنـاس ... قـد حـيّـرت افـكـار كـل الـنـاس
فـصـح أن يـقـال ان المـثـلا ... نـوع مـقـارب افـاد الـشـكـلا
فـلا تـراد هـاهـنـا الحـقـايـق ... بـل مـا يـقـاربـن وهـذا صـادق
والثمن المعلوم فى المثلية ... يـدخـل اذ لا وجـه للـحـقـيـقـة
فـالمـثـل مـا يـقـوم بـالاثـمـان ... لـمـا يـقـاربـن مـن الاعـيـان
قـيـمـة مـا قـارب فـى الأنـواع ... تـقـبـل اذ تـدفـع بـاتـسـاع
فـقـيـمـة الـنـوع لـمـا مـنـه اقـتـرب ... مـن ابـل أو بـقـر عـنـد الـعـرب
والـشـاة فـهـي آخـر الاشـيـاء ... فـى الحـيـوان دون مـا امـتـراء
والخـلـف فـى الـطـير كما تـقـدمـا ... وكـان لـلـتـأديـب هـذا لـزمـا
أدّب ذو الجـلال مـن أتـاه ... لـطـاعـة إذ يـلـجـن حـمـاه
لايـفـعـلـن شـيـئـا يـكـون شـاغـلا ... عـن طـاعـة فـلا يـكـون قـاتـلا
ولا يـروعـن لـلارواح ... فـى حـالـه ذلـك فـى الـصـحـاح
فـتـلـزمـن قـيـمـة مـا كـان قـتـل ... مـن نـعـم أو عـدلـهـا اذ يـبـتـذل
أو عـدل ذاك مـن طـعـام يـعـلـم ... أو الـصـيـام عـدلـه اذ يـلـزم
والخـلـف فـى المـد وفـى المـديـن ... كـمـثـل مـسـكـيـن ومـسـكـيـنين
ان عـز مـثـل الـصـيـد يـلـزم الثمن ... او الـطـعـام فـيـه أيـضـا يـلـزمـن
إن عـدم الـشـبـيـه فـالـقـيـمـة قـد ... تـقـوم عـنـه هـكـذا عـنـهـم وجـد

(وأو) لتخيير تقول العرب ... في اصل وضعها ولا يستغرب
خذ الحمار أو خذ البعيرا ... أو فرسا فلتفهم التعبيرا
لذاك قال بعضهم يخيّر ... ولا يرى الترتيب فيه يؤثر
وقيل بالترتيب حيث وردت ... عقوبة التكفير أيضا رتبت
وهذه عقوبة ولا خفا ... ترتيبها في الشان امر عرفا
كان القياس شاملا ولا جرم ... وجه لأهل العلم معهم قد رسم
والاختلاف عندهم في الحكم هل ... يلزم ان نتبع في الحكم الأول
أم نحكمن نحن فبعض ألزما ... ان نتبع الحكم الذى تقدما
نرى الامور فرغ الحكم بها ... للسابقين وانتهت بحكمها
كيف نعيد نحن حكما ثانى ... والاصل واحد بلا نكران
فان حكمنا لا نزايلنا ... حكمهم وقد مضى اعلمنا
والحكم معقول المعانى فاعلما ... وقد عُني به الذى تقدما
وقيل بل عبادة لم نعقل ... في الحق معناها لها فامتثل
نحكم حكما صح للتعبد ... ونفعلن ذاك لهذا المقصد
هنا دقايق لها اهل الهدى ... قد لاحظوا في الاعتبار المقصدا
والحال في اشتراك جمع يقتُلُ ... صيداً تعديه فقط يجعل
فمن رأى هذا تراه أوجبا ... تعدد الجزا إليه ذهبا
اذ التعدى واقع ولا خفا ... من الجميع فالجزا عم اعرفا
ومن على جملة صيد البر . ... يرى التعدى واقعا فلتدر
يقول هاهنا جزاء واحد ... عليهم في الحال يلغىٰ الزايد
مثل القصاص في نصاب السرقه ... عندهم قاعدة محققه
كذلك القصاص في الأعضاء ... كذاك في الانفس بالسواء
ومن على الكل يراه قَصَدا ... سد ذريعة عليها اعتمدا
وهو من الحق به الذكر ورد ... فاعتمد الحق ونعم المعتمد
في الحكمين تشرط العداله ... فقط والمنبوذ ذو الضلاله
فجاز أن يكون ذاك الجانى ... في الحكمين يا أخيّ الثانى
هذا هو الوجه لهذا الأثر ... وغيره اولى بحكم النظر

لا يحكم المرء لنفسه ولا ... يرضى به الشرع وقد تأصلا
فالشرع قال يحكم العدلان ... بكل ما يجنيه ذاك الجانى
واهل مكة أحق بالجزا ... وان يكن لغيرهم قد جوّزا
وقاتل الصيد ومنه أكلا ... قيل دمان فى الذى قد فعلا
يرون أكله تعد ثانى ... لذاك قالوا يلزم الدمان
لأن نفس الاكل إثم يعتبر ... كالقتل فافهم ما يرى أهل النظر
وقيل بل دم فقط يلزم ... وهو من الرفق ولا ينبهم
فى الضبع الكبش يقال فانظر ... هل هاهنا التمثيل وفق النظر
والعنز فى الغزال ايضا حكموا ... وأرنب فيها العناق الزموا
كذاك فى اليربوع جفرة تجب ... على خلاف للصفات تنتسب
كذا صغار الصيد حين تعتبر ... بمثلها الجزاء مع أهل الأثر
وفى الحمام الخلف عند العلما ... حمام مكة بشاة فافهما
اما حمام الحِل فالحكومه ... اي دون ذاك حاله معلومه
وبعضهم فى الكل شاة أوجبا ... ولم يفصّل فيه بعض النجبا
وكل ما ليس له مثل عُلِم ... فى الصيد فالجزاء فيه لم يتم
الا الحمام خصّصوه فانظر ... فى قول اهل العلم عن تبصر
أما عطا فى كل طير أوجبا ... شاة على صايده ولو أبى
بيض النعام عندهم قد وردا ... تشد يدهم فيه وكل شدّدا
يقول عشر ثمن البدنة صح ... لكل بيضة جزاء متضح
وان يك الفرخ بها تخلقا ... جزاء أمه عليه أطلقا
وبعضهم ان كان فيها حيا ... لو مات بعد للجزا تهيا
وكل بيضة بدرهمين ... مع بعضهم صح بغير مين
والخلف فى الجراد قيل برّي ... وفى مقال لفريق بحرى
من قال برّيٌ يرى فيه الجزا ... أو قيل بحريٌّ إذا فلا جزا
وقبضة من الطعام تكفى ... جزا جرادة بحكم العرف
وبعضهم بتمرة فى الواحدة ... يحكم فافهم اصل تلك القاعده
وقيل بل قيمته للشافعى ... كذا أبو ثور بلا منازع

والبحر قال تمرة فى الواحده ... يبذلها والقصد منها الفايده
وقيل بل صاع من الطعام ... يذكره الهداة فى الأحكام
وبعضهم شويهة قد أوجبا ... عقوبة بها هناك عُوقبا
لحكمة التأديب حّفظا للحرم ... وصونه عن التعدى بالأمم
فكل أُمة تلوذ بالحرم ... تأمن فيه لا تراع فافتهم
لايعلم الانسان من تلك النعم ... هل هي حسب ما يرى من الأمم
أم تلك امة علينا تختفى ... تأوى الى هذا المقام الأشرف
نصون عنها النفس لانؤذيها ... فى حرم الله متى يؤويها
سبحانه من ملك لم يغفل ... أملاكه وللورى لم يهمل
وحل صيد البحر مطلقا ولا ... يخفى عليك الامر حيث عللا
فنحن والحال على احرام ... فى مكة الزهراء بأي عام
والبحر عنا قد نأى ولا خفا ... قد استحال نيله فلتعرفا
فلو أردناه فغير ممكن ... فى ذلك الحال المنيع فافطن
لكنه يجلب من بعيد ... لمن اراده من العبيد
والله فى حكمته اذا مَنَع ... شيئا اباح مالنا كان نفع
مامنع الإلٰه شيئا أبدا ... إلا أقام غيره عنه فدا
انظر الى البيوع اذ حللها ... والربويات وما أبطلها
وحرم الزنىٰ وقد أحلا ... لنا النكاح فافهمن الأصلا
واي شيء منع البارى فقد ... أباح عنه عوضا فيعتمد

فدية الأذى

وفدية الأذى بها النص ورد ... يلزم تكفير لها ولا فند
كالحلق ان آذاه قمل يطعم ... من المساكين وأجرا يغنم
بنفس الامتثال يؤجرنا ... والضر بالتكفير يدفعنا
يطعم ستة لكل فرد ... مدّين فى نقل صحيح عندى
او يذبحن شاة تكون كافيه ... وبالمرام فى المقام وافيه
تلزم كل من به الضر نزل ... إذا أزاله فتكفير حصل

أما الذى لاضر فيه ان فعل ... فقد تعدى ودم عليه حل
والخلف فى الناسى كمن تعمدا ... مع اكثر الناس يرى اهل الهدى
وقيل لا لأنه المعذور فى ... شرع الهدى والعفو غير مختفى
وما تعمدت قلوبكم ورد ... فى النص والمخطىء غير ذا يعد
كأنه لم يجن حينما جنى ... إذ ليس من قصد هناك فافطنا
وبعضهم يرفع للإثم هنا ... اما الجزا يلزم نصا عُيِّنا
كالقتل فالضمان لما يبطل ... بل أبطل الاثم بمنصوص جلى
والفدية التخيير فيها علما ... ولم يك الترتيب فيها لزما
إما الصيام أو فاطعام لزم ... أو نسك يكون والمقصود دم
وهكذا الاطعام حين يقصد ... من المساكين هنا محدد
لستة من المساكين اعلما ... مدان للفرد إذا ما أطعما
والنسك المعروف شاة فى الأقل ... كما على ذاك لنا الدليل دل
وقيل عشرة المساكين متى ... أراد إطعاما كذاك قد أتى
قاس على الصيام فى التمتع ... فكان حجة لديه فاسمع
وجاء أو عدلٌ لذاك فاعلما ... من الصيام فى الكتاب ارتسما
والخلف فى الاطعام أيضا وقعا ... بين رجال العلم منا فاسمعا
مدان فى قول لبعض العلما ... للفرد إنفاقا ولم ينبها
هما بمد المصطفى المختار ... ونصف صاع البر فى الآثار
اما من التمر أو الزبيب ... فالصاع كالشعير فى الترتيب
وكل ما يطلق اسم المرض ... عليه للفدية معهم يقتضى
اما الأذى كالقمل والدود وما ... يكون فى معناه مثله احكما
وألحقوا لبس المخيط فاعلما ... بالحق والقص لظفر علما
كذلك استعمالنا للطيب صح ... فيه دم عندهم على الأصح
وقص ظفر واحد قد أوجبا ... إطعامَ مسكين تقول النجبا
وهكذا ولا خفا وقيل لا ... شيء بقص الظفر قولا نقلا
وقيل بالاجماع فى الاظفار ... حكم الدما قد صح فى الآثار
وقيل يعفى واحد وثانى ... وثالث فيه دم العدوان

لأنه الجمع الذى ترتبا ... عليه أحكام يراها النجبا
يعفى له الاول ثم الثانى ... ويوخذن من بعد بالعدوان
له نظاير من الأحكام ... عديدة فى اثر الاعلام
قال ابن حزم ليس فى الشوارب ... والقص للاظفار اي واجب
بل عنده الفدية حكما تجب ... فى حلق رأسه وهذا أعجب
قد منع الاجماع إلقاءَ التفث ... فعم للكل ولم يرد عبث
فالتفث المعروف يشملنا ... جميع ماليديك يذكرنا
وورد الاجماع اي فى الحلق ... للراس لا غير فخذ بالحق
والخلف فى الحلق لباقى الشعر ... فقيل بالفدية فيه فانظر
وقيل لا فدية والوجه جلى ... لعدم النص بهذا العمل
والخلف فى الشعرة حين تنتف ... من شعر الراس حكاه السلف
وقد مضى البحث فلا إعاده ... لما مضى والغرض الافاده
والدم والاطعام هاهنا وجب ... بمكة لا غير مع بعض النجب
اما الصيام حيث شاء فاعلما ... لحكمة هنا دراها الحكما
قال ابن عباس فكل فدية ... بمكة لا غيرها من بلدة
والصوم والاطعام حيث شاء ... كذاك عنه فى المقام جاء
والحلق بالاجماع معهم أفضل ... وبعده التقصير ايضا يجعل
أما النسا التقصير لاغير لها ... والحلق لايجوز إجماعاً بها
والحلق نسك للذى حج ومن ... جاء بعمرة كذاك فافهمن
من فاته الحج بحصر كيفما ... قد كان حصره عليه لزما
إلا ابا حنيفة قد فصلا ... فى الحصر بالعدو لا حلق ولا
فالدم فيه واجب ولاخفا ... تاركه يلزمه ذاك اعرفا
اما الذى يراه غير نسك ... لم يوجبن ذلك بل قال اترك

تتمة الكلام على الهدي

لقد أطلنا القول فى الهدي لما ... كان له من لازم قد علما
وان منه واجبا ومستحب ... وما لذاك فى المقام من سبب

وفى مكان نحره وما إلى ... ذلك من بحث حكاه النبلا
وها هنا نتمه الكلاما ... عليه حتى نرفع الابهاما
حتى يرى الطالب ما تأملا ... من كل ما فى الدين من حق علا
ويعرف الجنس الذى قد وجبا ... وسنه وسوقه ولو أبى
فهدْيُ ذى تمتع قد لزما ... والخلف فى القارن عند العلما
وما أتى كفارةً هدي القضا ... مع بعضهم والقول فيه قد مضى
وهدي كفارة صيد علما ... وهدي إلقاءِ الأذى قد لزما
وكل ما أوجب للإخلال ... بنسك من سائر الأعمال
ولا يكون الهدي عند العلما ... إلا من الأزواج مهما لزما

وهي اذا اعتبرتها ثمانيه ... جاء بها النص لنا علانيه
أفضلها فى الاعتبار الابل ... والبقر الثانى وهذى أمثل
وبعد تلك مطلق الاغنام ... كاضأن والمعز على التمام
وقد كفى الثني لايكفى الجذع ... من معزهم كذاك معهم قد شرع
تجزيك لاتجزى سواك قالا ... خير الورى روى ولا جدالا
وجذع الضأن يقال قد كفىٰ ... للهدي او ضحية فلتعرفا
ورده فيما يقال ابن عمر ... وعله يراه فى حالٍ صِغَر
أفضلها قد صح اغلاها ثمن ... فضحِّ بالأغلا وأهد للحسن
والله اولى عندما نهدي له ... نهدى له الأغلى له نبذله
فالله فى التحقيق أوفىٰ الكُرَما ... اعظم شأناً بل وأوفى كرما
والهدي لا يقصر عند حد ... ما اسطعت فاهدها بغير عد
ونُسن تقليد واشعار ورد ... فى الهدي عن خير الورى ولا فند
قلّدها وبعد ذاك أشعرا ... أدْمَا لها كما رووه خبرا
والحكمة العلم لمن يراها ... بانه لربه أهداها
وفيه إظهار الشعار للورى ... للاقتفا به على ما ظهرا
وصفة التقليد أن يعلقا ... فى عنق الهدْي نعالا مطلقا
وذاك فى الركاب طراً والبقر ... والخلف فى الأغنام صح فى الأثر
قلدها بعض لما معهم ورد ... فيها وقيل لا ولم يكن بعد

فى حالة التقليد والإشعار ... وَجِّههُ للقبلة ترضى البارى
والخلف فى الإشعار هل فى الأيسر ... أم فى اليمين جاءنا فى الاثر
كل روى وجهاً به تعلقا ... والحق جاز ذاك عندى مطلقا
يسوقه معه اذا ما أشعره ... اعلن بالطاعة حين أظهره
معظما حق الإلٰه الأحد ... اعلنه لذى الجلال الصمد
يأتى به لعرفات يقف ... معه متى ضم الجميع الموقف
يشهد فى يوم النشور جهرا ... لمن يسوقه ينال أجرا
ثم الى جمع به قد جاءَ ... وفى منى قد حقق انتهاء
ينحره بها بيوم النحر ... ليدركن به عظيم الأجر
يسوقه قيل من الحل إلىٰ ... محله سوقا رأوه أكملا
وبعضهم اجازه من الحرم ... يسوقه لعرفات فافتهم
من سنن الهدي يقال ذاكا ... فقف به مع سوقه هناكا
وما على تارك ذاك فى الهدى ... شيء من الدماء ان يعتمدا
لكنه كان خلاف الأولى ... وهو الذى نرى عليه الكلا
وتارك التقليد والإشعار ... لا شيء يلزمنه فى الآثار
محله البيت العتيق وردا ... فى الذكر نصا وارداً للاقتدا
يذبحه على الصحيح فى منى ... لا غيرها كن من له قد فطنا
ولا يجوز ذبحه فى الكعبة ... بذاك قد أجمع كل الأمة
وان يقل فيه الإلٰه الأحد ... ببالغ الكعبة ليست تقصد (١)
كذاك لا يذبحه فى المسجد ... ولا يصح ها هنا فابعد
وان فهمت بالغ الكعبة لا ... يراد هذا الظاهر الذى انجلىٰ
ان المراد الحرم الذى يصح ... فى ارضه الذبح متى ما قد ذبح
وعبر البارى بذكر الكعبة ... لانها قبلة كل الأمة
وانما المقصود نفس مكة ... لا غيرها نفعا لذى المسكنة
لانها ليست بذات زرع ... قليلة الرزق بأصل الوضع
ساق اليها ذو الجلال الأمما ... لكي ينالوا بالحجيج مغنما
والله ذو الجلال اغنى الكلا ... وفضله عم وتم عدلا

(١) قوله : ليست تقصد أى لا يراد ذات الكعبة فى قوله : هديا بالغ الكعبة ا هـ

واختلفوا في نحره في الحرم ... من غير مكة لذاك فافهم
بعض يقول لا يصح في الحرم ... في غير مكة لقصد قد علم
وبعضهم اجازه ولا خفا ... في غير مكة رأى فيه الوفا
فالحرم الشريف كله محل ... للهدْي بعضهم بهذا قد عمل
والطبري قال حيثما يشا ... ينحره وعنه هذا قد فشا
مستثنيا هدى القِران فاعلما ... ثم جزا الصيد يخص الحرما
والنحر في منى بإجماع وقع ... كما له كل أولي العلم تبع
والهدى للعمرة معهم ينحر ... في مكة وهي لذاك منحر
والعكس عند مالك ايضا كفىٰ ... والمقتدى بالشرع نال الشرفا
كل فجاج مكة والطرق ... تكون منحراً لذاك حققوا
وَهَدىُ فدية اجاز الذبحا ... في غير مكة يراهُ صحا
والنحر فيه تلزمن التسميه ... كالذبح معهم لوجوب التذكيه
وكبّر الله إذا نحرتا ... وهكذا ايضا اذا ذبحتا
لأنه ذكر وعندهم كفىٰ ... في النحر والذبح وما فيه خفا
وينحر المُهدى لهديهِ وقد ... يسن هذا عند كل مجتهد
وجاز أن يعينه سواه ... أو يتولاه وقد كفاه
تنحرها قائمة كما ورد ... في الذكر فالزم أمر مولانا الأحد
مربوطة اليسار حتى ان هوت ... للأرض اى جنوبها قد وجبت
فاطعم القانع والمعترا ... وكل وأعْطِ من أتاك طرا
والنفع بالهدْي كما تقدما ... صححه لنا الهداة العلما
يركبه في حال سوقه متى ... دعته حاجة لأصل ثبتا
وبعضهم أوجب ذاك اذ نظر ... للامر في ذلك من هادى البشر
في ذاك عند العلما أثار ... جاءت بها الأئمة الاخيار
وبعضهم كره ذاك الحالا ... وأمرها لربنا تعالى
أخرجها من ملكه لله ... فالانتفاع لا بلا اشتباه
والجملة النفع عن الأعلام ... مختلف فيه بذا المقام
فلا نطيل البحث حتى نخرجا ... عن قصدنا حيث نضيق منهجا
هدىُ تطوع اذا ما بلغا ... محله يأكل منه البلغا

كسائر الناس وما من حرج ... عليه في صحيح أهل المنهج
أما إذا ما ناله يوما عطب ... يتركه ولم يكن منه اقترب
لأنه لم يبلغ المحلا ... فلم يكن للأكل منه حلا
وحل للغير مع الاصحاب ... للنص عن سيدنا الأواب
انت ومن كان حليف رفقتك ... لا تأكلون قف حيال سنتك
والخلف في الرفقة مع أهل الهدى ... في المنع والترخيص ايضا وردا
وآكل منه عليه البَدَلُ ... أو قيمة المأكول حين يأكل
يشرى به الطعام ثم ينفقه ... كفارة يهدمها تصدقه
عليه في الآثار أعلام الهدى ... منا ومن خالفنا في الاقتدا
أما للذى يعطب في نفس الحرم ... قبل دخول مكة خلف علم
اصل الخلاف هل محله الحرم ... أم مكة كل لوجه ملتزم
وواجب الهدْى اذا ما عطبا ... يأكله صاحبه ان صحبا
لانه يلزمه عنه البَدَلْ ... لو أنه منه تراه ما أكل
وبعضهم أجاز بيع اللحم ... والجلد والعظام دون حِرم
فيستعين بالذى استطاعا ... لِبَدَلٍ عليه ان يراعى
وبعضهم لم يرض هذا الحالا ... ولا يرى البيع له حلالا
وواجب الهدى اذا حل المحل ... هل حل للمُهدى اذا منه أكل
ذلك معهم للمساكين جُعِل ... فاكله منه على ذا لا يحل
وبعضهم رخص فيه فانظر ... فيما حكاه العلما في الأثر
أما جزاء الصيد والنذر فلا ... ففدية الأذى فكل حظلا
بعض يقول كل هدْى واجب ... أشبه بالتكفير في المطالب
وذاك لا يؤكل منه فافهم ... فواجب الهدى كهذا فاعلم
وبعضهم كان هنا تخيَّلا ... أشياء قد كان عليها عولا
عبادة بحالها مبتدأه ... وانه كفارة مهيأه
والمعنيان ها هنا قد ظهرا ... كل له وجهٌ بمعناه انبرى
غلّب ما رأَه معه أغلبا ... وما به جاء له قد ندبا
من قال بالتكفير كان أقربا ... يمنع أكله لِمَا قد وجبا

ومن رآه كان كالمتمتع ... أو القِران كان في توسع
لانه فضيلة لم يكن ... كفارة على السبيل الاحسن
والهدى للتكفير لا يحل ... لربه ليس يحل الأكل
والحكمان فيهما حران ... عدلان باللغان عالمان
ولو مُخالِفَيْن ان لم يجد ... أهل الوفاق في بيان المقصد
وليس للنساء في المقام ... دَخل لدى التحقيق للأحكام
وبعضهم أجازهن فاعلما ... مع عدم الرجال في أن تحكما
ثنتان مع فرد حكوه في الأثر ... ووجهه في الذكر معهم معتبر
وبعضهم يشترط الوليا ... حيث رأى مقامنا دينيا
يرجع للمصر اذا لم يجد ... عدلين للحكم بهذا الصدد
وبعد ذا يبعث ما قد حُكمَا ... به لمكة كما قد لزما
وليس عدلٌ واحدٌ بكافي ... والنص ظاهر بلا خلاف
والحكمان ان هما قد حكما ... على خلاف ما حكته العلما
فالحكم باطل يرد أبدا ... لأنه على هدىً ما استندا
كأن يكون الحكم في غزال ... ببدنة أصيب بالابطال
لأنه عبادة تقررت ... من أول العهد لنا قد حررت
خلاف ذاك لا يجوز فاعلما ... والبحث في هذا لنا تقدما
والحكم في ذاك خطأً لا يعذر ... صاحبُهُ والبطل حقا يهدر
لا يُدفع الجزاء قبل الحكمِ ... لانه المشروع بعد العلم
وهل له يعلِّم العدلين ... بصفة الحكم بغير مين
وما كعصفور يقوِّمنا ... بقيمة هناك تبذلنا
ويشترى بذلكم طعاما ... وهكذا فلتفهم الأحكاما
ومن له الطعام ليس يَدفع ... بغير حكم الحكمين فاسمعوا
بل يحكمان ها هنا ويُطعم ... بقيمة الصيد المساكينَ اعلموا
يجعل ذلك الطعام بالثمن ... وكم له يصير في العرف اعلمن
لكل مسكين بنصف صاع ... بُرِّوَمِ الشعيرِ كُلُّ الصاع
وهكذا من ذرة أو تمر ... على الصحيح في المقام فادر

او لم يكن له طعام حَكَما ... بالصوم حكما جازماً منحتما
عن كل مسكين يصوم يوما ... وهكذا وتم هذا حُكما
بسعر مكة بقدر الشرىٰ ... لا غيرها إذ كان فيها قد جرى
وان يشا الإطعامَ أوّلاً غدا ... ثم عشاءً بعده تأكدا
وما أتى الشرع بقتله أتى ... لا شيء فيه عندهم قد ثبتا
وقل كعب نجل عجرة ورد ... أصلا هنا عليه كل يعتمد
فما أتى فيه فإنه ثَبت ... حكما على الكل لحجة أتت
وما العموم فى العموم يعتبر ... مثل الخصوص فى مقامه اشتهر
والشرع جاء بقواعد الهدى ... فاتبع الشرع وجانب للردى
ومن جنىٰ حداً ولاذ بالحرم ... يقطع فيه عن منالٍ للنعم
فلا يباع ابداً له ولم ... يُؤوىٰ ولا يُسقى ويقطع الكلم
ولا يجالسنَّه يوماً أحد ... حتى إلى الخروج منه يعتمد
وبالخروج منه للحد سَبَب ... يُحد مع خروجه ولا عجب
لأنه كان أوى لمأمن ... في حرم الله المنيع فافطن
أما إذا جناه فى نفس الحرم ... اقيم فيه عند أعلام الأُمم
لأنه استحل حرمة الحرم ... بفعله ذلك للأمن هدم
يقام فيه الحد حيث يعلما ... بأنه المصون مما حرَما
وبعضهم قد قال لا يحمِى الحرم ... من كان فى الدين على الحق اجترم
اذا جنىٰ حداً وبعده التجا ... بالحرم الشريف منه أخرجا
وان به يوماً اقام المجترِمْ ... أخرج منه ليس يُلجيه الحَرم
فإنه للأمنين الأتقيا ... يكون مأوًى فى اعتبار الأوليا
لا لذوى الجرائم الكبيره ... صين من الفواحش الخطيره
لو كان ملجأ لاهل الشر ... لغص يوما بأهيل النكر
ولا يراعُ أمن فيه ولا ... يقبل فيه البُطل من أى الملا
لانه مقدس فى الشرع ... ما بقى الشرع بحق مرعى
والله لا يرضى به أن يُفعلا ... شيء من الضلال فيما أصلا
وان يكن ذلك لا يرضى به ... رب الورى يفعل فى بلاده

فى كل بقعة به المنع ورد ... والله لا يرضى بحال من فسد
قلنا هنا أشد عند الكل ... وذاك بالاجماع منع كُلى
والله قد سماه ايضاً حرما ... ووصفه بالأمن منه علما
لا يحتلى خلاه فى الاسلام ... فانه معهم من الحرام
كذاك لا يعضد منه الشجر ... والخلف فى اليابس قيل يكسر
وجوّز الإذخر فى النص ورد ... ذاك للبيوت معهم قد عهد
وما سوى ذلك طرّاً يمنع ... صونا له ذلك فيه يشرع
ومثل هذا حرمُ المدينة ... حرّمها خير الورى فى السنة
وقادم بالهدْى قبل الحجة ... أى انه قد كان فى ذى القعدة
أراد أن ينحره فقد كفىٰ ... قيل كذا عن بعضهم قد عُرِفا
لا يأكلن منه فهذا صدَقه ... لاهلها عندهم محققه
أما إذا ما كان فى ذى الحجة ... فالنحر فى منى بغير مرية
أما الضحايا سنة ولم تجب ... إلا على أهل تمتع كتب
والخلف فى القارن والواضح لا ... وجوب عند العلماء الفضلا
ومحصَر عليه عندهم تجب ... كذى تمتع أرى ولا عجب
لأنه أحل من إحرامه ... بالحصر لم يبلغ إلى تمامه
فهو كذى تمتع قد صارا ... كذاك فيه حرروا الآثارا
والحصْر معهم يشمل الموانعا ... من كل ما كان لهذا مانعا
كالخوف والأسر وقيد يُبتلىٰ ... به فتىً فالحصر فى الكل انجلى
ان الضحايا عندهم لا تلزم ... أهل القرى على الصحيح فاعلموا
وسائر الامصار والبلدان ... كذاك لا تلزمهم فى أن
لكنها من مستحب العمل ... فى الدين عند العلماء الكمل
وبعض من خالفنا قد أوجبا ... لها وللاحناف صار مذهبا
ومن أراد أن يضحى يلتزم ... بلا وجوب كلما حَاجًا لزم
من نتف شعره وقطع الجلد ... وحلق رأس قص ظفر عندى
لوارد فى ذاك عن خير الورى ... ينقله عنه الرواة خبرا
وذاك المستحب فى الاسلام ... لا أنه يفيد للالزام

يكون كالحجاج فى ذا الحال ... اذا أتى بصالح الاعمال
واستحسنوا أوفرها والأغلىٰ ... وهكذا اشرفها والأعلىٰ
ان الضحايا تجعل المطايا ... على الصراط استفرهوا الضحايا
أسمنها إن شئتم الأحبا ... أثمنها تزلفكم للقربى
واجتنبوا العوراء والعرجاء ... وهكذا فلتحذروا العمياء
كذا هزيلة وذات الصغر ... وهكذا ان بالغت فى الكبر
أفضلها عند الجميع الابل ... وبعد تلك بقر إذ تحصل
وبعدها الاغنام فى الآثار ... عن الهداة القادة الأخيار
وجاز الاشتراك فى الهدايا ... كمثل ما يجوز فى الضحايا
وحد الاشتراك سبعة فما ... اكثر منهم فى اعتبار العلما
يشتركون كلهم فى بَدَنه ... سمينة عندهم مستحسنه
تجزى عن السبعة نصا فى خبر ... وهو الصحيح وبه جاء الأثر
ضحية أو متعةً أو تختلف ... حالهم كذاك عن بعض السلف
لكن إذا ما اختلفوا هذا نسك ... وذاك للبيع فهذا ما سلك
ومالك يمنع أن يشتركوا ... فالاشتراك عنده ما يسلك
ان العبادات مقامها أجل ... من غيرها فالاشتراك لا يحل
لكننا نرى الجواز فاعلما ... لما عن المختار فيها عُلما
وللمجوزين تفصيلات ... عندهم جاءت بها الرواة
نتركها خوف إطالة تقع ... وحسبنا ما فى المقام قد وضع
وشددوا فى العين والاذن فقط ... وما سواهما فمع بعض سقط
واوجبوا سليمة من كل ... عيب ولا نقص لنيل الفضل
ولن تنالوا البر حتى تنفقوا ... مما تحبون لذا يصدق
فان ذات النقص طبعا أدون ... من غيرها ان الكمال أحسن
ونقص عضوٍ خلقةً ليس يضر ... فى اكثر الاقوال هكذا ذكر
وكل ما شأن لهذه النعم ... لا يرتضىٰ عند جهابذ الأمم
لان فى ذلك ذما وردا ... من شارع الحق الامام فى الهدى
فى مثلها جاء وإن الافضلا ... ما كان فى الاحوال طبعا اكملا

ومن شرى ضحية فاهلكت ... بحادث لا بدل هنا ثبت
بل ان يشا أبدلها اختيارا ... ولا لزوم لا ولا اضطرارا
وذبحها قبيل يوم النحر ... لضرر ليس يصح فادر
ولا يجوز بيعها بلا بدل ... يقوم عنها وله أيضا يحل
وقيل بل يبدلها بأفضل ... لنية تقدمت فاحتفل
كأن نواها وإلى الأفضل صح ... إلا لداع ها هنا له جنح
مثل احتياجه إليها وامتنع ... فى الحال تركها فقد قيل يسع
كما إذا مجاعة حلت له ... يأكلها وأصلها يبدله
او جاءه ضيف وكان اضطرا ... لذبحها له فنال برا
يبدلها فى هذه الاحوال ... أى لصلاح هذه الأعمال
وعندما قد كان سماها هنا ... ضحية تلزمه لها افطنا
يبدلها ان صح حادث وقع ... يوما عليها هكذا الله شرع
وقيل بل ان كان فى العشر لها ... أطلق ذاك عند جل الفقها
ويمسح الذابح باليمنى على ... ضحية كان لها قد قبلا
من رأسها يبدأ مسحا فاعلما ... تبركا ولم يكن قد لزما
لكنه من فعل سيد الورى ... وفعله أفقَ الهدى قد نورا
يقول يامولاى قربانىَ اقبل ... واهدنى إلى السبيل الامثل
وذبحها من مسلم قد أحسنا ... للذبح لو مخالفا صح لنا

أما من الكافر ليس تقبل ... لكفره فالكفر داء معضل
ان التعبدات من ذى الكفر ... لم تقبلن على الصحيح فادر
أما على الحِل فحِلٌّ ان ذبح ... لنا كفور ذبحه فى الحق صح
أعنى الكتابي كما النص ورد ... فى ذبحه الحل يقول فاستفد
طعامهم حل لكم أرادا ... ذباحهم نصا لنا أفادا
حيث الطعام بعد ذبح يقع ... عبّر بالطعام فيه فاسمعوا
والذبح أيام منى تحققا ... ثلاثة الأيام فيها أطلقا
من بعد يوم النحر هكذا ورد ... فى أثر الاصحاب مقبول السند
ان لم يجد فى أول الأيام ... جاز له فى آخر التمام

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي
المكتبة
الرقم العام : ٢٠٥٤

اما الذى فى سائر الاقطار ... خصّ بيوم النحر فى الآثار
وبعضهم اطلق للجواز فى ... أيام عيده بلا تكلف
فى اي يوم شاء جاز فاعلما ... وهو الذى عليه جل العلما
ايام أكل وبعال فى الأثر ... ينقله اهل العلوم والبصر
والذبح فى الامصار أيضا والقرى ... قبل الصلاة عندهم قد حُجرا
وهكذا قبل الامام يمنع ... بل عقب الفراغ هذا يُشرع
والبدو من بعد ارتفاع الشمس ... على التحرى أي وللتأسى
حسب تحرِّيهم بأن قد صلى ... إمامنا لأهله قد ولى
وذو تمتع إذا لم يجد ... ذبيحة صام بلا تردد
ثلاثة الايام كان عجلا ... وسبعة من بعد ما قد رحلا
وجاز أن يصوم قبل النحر ... وبعد إحرام هناك فادر
إن ظن أنه لذاك لم يجد ... كذاك فى الآثار هذا قد ورد
ويأكل الانسان من ضحيته ... والادخار جائز له انتبه
إذا أراد الاكل أو تصدقا ... بها فكل واسع أهل التقى
وجاز للنساء ذبح فاعلما ... لو أنها الحايض عند العلما
وان تشا توكّلن من تشا ... فى ذبحها وذاك أمر قد فشا
وأجرة الذبح من الذبيحة ... ليس يصح فى فتاوى الأمة
كما إذا أعطى الإهابَ من ذبح ... او كرشها أو الحوايا لايصح
لان ذاك أجرة فى النظر ... ولا تصح هكذا فى الأثر
والبدن قيل ربعها للقانع ... والربع للمعتر دون مانع
وربع للبائس الفقير ... والربع للمالك فى التحرير
وهدى متعة اجاز الأكلا ... بعضهم منه وقال حلا
كذاك ما كان تطوعا يحل ... لا هديَ فدية فذاك قد حظل
وبعضهم يمنع هديَ المتعة ... وقد مضى محققا فى السنة

وداع البيت

وبعد ما أكمل كل العمل ... من حجه ولم يكن فى شغل

سن له وداع بيت الله ... يطوف سبعة بلا اشتباه
يخرج بعدها الى بلاده ... آخر ما أتم من مراده
بعد الطواف ركعتين صلى ... وبعد ماقضى الصلاة ولى
وتارك الطواف يلزم الدم ... بتركه وهو الصحيح فافهموا
وقيل لادم ولكن يستحب ... ان الطواف لوداعه أحب
آخر عهده ببيت الله ... أولاه حبه بلا اشتباه
يذهب والقلب به تعلقا ... شوقا إليه فهو عنوان التقى
وخارج بلا وداع ورجع ... ولم يكن من حرم البيت طلع
عاد إليه مسرعا وودّعا ... فلا دم عليه قيل فاسمعا
وقيل بل أساء ان كان خرج ... بلا وداع ويرى البعض الحرج
وعذروا المريض مثل الحايض ... من الوداع اي لذاك العارض
وبعد ماطاف هناك قد ركع ... بركعتين للطواف فاستمع
وبعد ذاك يقصدن زمزما ... يشرب منها علله أن يغنما
تبركا بمائها ويدعو ... مولاه كي يعظم منه النفع
ويلصقن بالجدار البطنا ... حبًّا له ويحضرن الذهنا
بأن ذا الجلال قد يراه ... إذ ذاك تشملنه رحماه
وإن نسى الركوع عندما ذكر ... عاد ويركعن وراح للسفر
ان كان لما يخرجن من الحرم ... وذاك للرجال والنسا علم
وان يك الحيض أو النفاس قد ... عارض تبقى هكذا ولافند
حتى اذا ما طهرت طافت كما ... بذاك قد صرح جل العلما
وأكثر الدعا هنا بماحضر ... وينبغى الالحاح للمولى الأبر
يسئل غفران الذنوب طرا ... ومحو كل ماله تجرّا
وأكثر السؤال للغفران ... للاهل والاصحاب والاخوان
ثم دعا بالنصر للاسلام ... ورد أهل البطل والاجرام
ورفع راية الهدى فوق العدى ... ونشر مايكبت فينا الحسّدا
ويجمع الشمل لأهل الحق ... ويرشدنهم مع المحق
وراح لايلوى على اي عمل ... من بعد ذاك مسرعًا على عجل

لا يقفن بمكة ولا ولا ... لكنه يذهب منها عجلا
لا يشترى ولا يبيع اي شيٍّ ... من بعد ذا ولا استظل أي بفي
وان دعا الى الصلاة داعى ... من بعد ماقرر للوداع
فان أجابه الى الصلاة ... فبعد تلك بالوداع يأتى
ان وداعه بذاك انتقضا ... وهكذا بأي شيء عرضا

العمل فى زيارة النبي صلى الله عليه وسلم

وبعد ماقضى أمور الحج ... جميعها فى عجها والثج
يُوجِّه العزم الى زيارة ... خير الورى وجد فى عناية
راح بشوق زايد وشغف ... ورام ذاك القصد فى تلهف
يستقبل السرور فى اغتباط ... وراح فى جد وفى انبساط
يدعو إلهه العليّ الباقى ... بان يزور جامع الاخلاق
فان من يزره فى مماته ... كمثل من يزره فى حياته
فانه الحيّ دوام الدهر ... وانه سيد اهل الحشر
وأنه عمدة اهل الحق ... من زاره فاز بخير الرزق
ينصبّ فضل الله ذى الجلال ... عليه فليسعد بذاك الحال
يُهدى الى التقوى وان كان عصىٰ ... مولاه من ذنوبه تخلصا
اذا أتى مسجد ذي الحليفة ... يركع فيه لاتباع السنة
إن لم يكن فرضا هناك قد حضر ... او كان يكفي وبه نال الظفر
وعند ما رأى المباني تلمع ... أعيُنه على الحبيب تدمع
تأسفا على الحياة الساميه ... من سيد الرسل تقضت فانيه
أول مايدخل يأتى المسجدا ... مصليا فيه وبعدُ قَصَدا
قبر النبي باكيا حزينا ... لكي يحيّني السيد الأمينا
يكرر السلام يُبدى العطفا ... عليه كي يستمطرن اللطفا
ويثني ما أمكنه هنا الثنا ... على النبي ويقول الممكنا
مستشفعا بالمصطفى المختار ... عند الإلٰه من عذاب النار
كن لي شفيعا يوم لا شفيع لى ... أنت رسول الله خير الرسل

جئت إليك سيد الانام ... من بلدي أوقرت للأثام
أرجوك ياخير الورى تشفع لي ... وأن يحط الله عني زللي
وان يغيثني برحماه فقد ... أوقرت للأثام في حق الأحد
خالفت امره ولست أسمع ... لنهيه جئت اليك أضرع
أعلم انك الرسول الاكمل ... انت الشفيع للورى اذ تفعل
أرجو رضى الله متى تشفع لي ... ان يقبل الجبار كل عملي
أذنبت ثم جئت مستجيرا ... والفوز لي ان كنت لي مجيرا
ان لواء الحمد للمختار ... يوم النشور صح في الآثار
أرجو الإلٰه ان ينيلني الرضىٰ ... وان اكون في فعالي مرتضىٰ
هذا دعائي يارسول الله ... لم يك ربي غافلا أو لاهي
يسمع ما أدعوبه ويكتب ... جميع أحوالي وما قد أطلب
لا رب الا الله فهو الباري ... لخلقه شفّع للمختار
جئت انا أقدم السؤالا ... لعلني لا أجد المحالا
حاشا إلٰه العرش ان يردا ... سؤال من عَنَّ إليه قصدا
يارب وفقني لكل صالح ... وأولني القيام بالمصالح
وهب لي الرضىٰ إلٰهي واغفرِ ... كل ذنوبي وأنلني وطري
علمت انك المليك الأحد ... لارب للاكوان إلا الصمد
أذنبت ذنبا كالجبال الراسيه ... والنفس مني لاتزال قاسيه
فاغفر ليَ اللهم كل الذنب ... وأولني منك جميل القرب
لم أرْج غير الله مهما يغفر ... فالفوز لي والويل ان لم تغفر
كما نجا العباد بالمختار ... حال حياته بلا إنكار
اذ تبعوا ما كان يوما أمرا ... وما نهى عنه رأوه منكرا
كذاك ارجو الله ان يوفقا ... للإتّباع لعيالم التقىٰ
وبعد ما اديت كل واجب ... لسيد الرسل من المطالب
ثم على الخليفة الصدّيق ... سلم تفز بالمنهج الحقيقي
كان وزير المصطفى ولا خفا ... صاحبه في الغار مع من عرفا
وهو الإمام اول الأئمة ... في ديننا وقطب هذى الملة

خير وزيـــــر وأمير للـــــورى ... سيـدنـا الـصـديـق بـدر الأمـرا
مـن حـفـظ الـديـن بحد الـصـارم ... حـتـــى اقـــام عـــوج المـعـالم
ورد أهـل الـكـفـر خـاسـئـيـنـا ... حين حمـى أوطـانـنـا والـديـنـا
وبـــعـــد ذاك تـــتـــأخـــرنـــا ... عـلـى فـتـى الخـطـاب سـلـمـنـا
وردد الـثـنـا عـلـيـه واشـرح ... أفـعـالـه وفـى رضـاه فـامـرح
فـهـو الـذى اثـبـت للـدعـائم ... فـى الـديـن اذ طـاشـت يـد الجـرائم
وكـــرر الـــســـلام كـــل آن ... مـهـا تـكـن فـى ذلـك المـكـان
واحفظ من الاخطا التى لا تصلح ... فـالـعـبـد فـى الخـطـا تـراه يـسبح
أيـقـن بـان المـصـطـفـى لا يملك ... فـى الـكـون ذرة بـراهـا المـلـك
أمـا الـشـفـاعـات بـاهل الفضل لا ... تـنـكـر فـى الـديـن فـراع الأفـضـلا
فـالـديـن لله و عـز وعـلا ... فـى مـلـكـه والله يـهـدي الـسـبـلا
وزُرْ أهـيـل الخير مـهـا تـسـتـطـع ... فـى اي بـقـعـة فـذاك قـد نـفـع
وزرْ إذا أمـكـن بـيـت المـقـدِس ... وابـذل لـه الـنـفـيـس فوق الأنفس
وبـعـد ذاك عـد الـى الأوطـان ... مـسـتـعـجـلا فـهـو مـن الايمان
واشـكـر إلهك الـولـي المـنـعـما ... فـهـو الـذى اولاك تـلـك الـنـعـما

العقد الســـادس
الجهـــاد فى الاســلام

ان الجـهـاد فـهـو فـرض وجـبـا ... عـلـى الـورى فـى الذكر رب كتبا
جـاءت بـه اوامـر الجـبـار ... وفـسـرتـه سـنـة المختـار
والـنـاس صـنـفـان فـإمـا مـسـلـم ... او كـافـر غِـر خـسـيـس مجرم
يـلـزم أن يـدخـل فـى الاسـلام ... او تـضـرب الاعـنـاق بـالحـسام
قـد نـزع الاسـلام كـل رفـق ... بـالـكـفـر اذ كـانـوا بحال فسق
واغـلـظ عـلـيـهـم ذو الجـلال قـالا ... ولـيـجـدوا الـغـلـظـة فـيـكـم حالا
قـد كـفـروا بـالله لم يمتثلوا ... اوامـر الله ولـمـا يـقـبـلـوا
وقـابـلـوا أوامـر الجـبـار ... بـردهـا فـى غـايـة الاكـفـار
فـارسـل الله الـنـبـيين لهـم ... فـقـتـلـوهـم وبـذا الأمـر عـظـم

وانزل الكتب ولما يسمعوا ... ولا صغوا يومًا لما كانوا دعوا
فأمر الرحمن بالقتال ... لهم لأجل هذه الاعمال
وهو ابتلاء منه عز وعلا ... للمؤمنين لينالوا الأفضلا
لو شاء أن يهديهم تعالى ... لكان لكن شرع القتالا
لكي يميِّز الخبيث المجرما ... من حيطة الاسلام حيث أجرما
ويعلم الذي له يمتثل ... وهو بنا اعلم مع ما نعمل
يعلم ما نأتى وما قد نذر ... ذلك فى اللوح لنا مستطر
لكن لحكمة له فى الابتلا ... عز وجل ذو الايادى وعلا
يفعل مايشا وليس يسئل ... عن فعله وهو المليك الاول
والعبد مسئول من الرحمن ... عن سائر الطاعة والعصيان
ثم أعز ما يكون بالورى ... انفسهم إذ يُركبوها المخطرا
يصارعون للعدو العاصى ... فيقطعون عمد المعاصى
ويبذلون النفس والنفيسا ... ليرغموا الخبيث والخسيسا
وينفقون المال فى رضى العلي ... ويكبحون لجماح السفل
وينشرون راية الاسلام ... ويظهرون واجب الاحكام
حتى يكون الناس أتباع الهدى ... لا يتبعون باطلا كيف بدا
ويعملون بأوامر الولي ... وسنة الهادى النبي المرسل
يعتمدون ما به الله أمر ... ولو على أنفسهم ولا مفر
اقربهم من كان للحق تبع ... لو كان من اعدائهم فيما شرع
وابعد الناس عميل الباطل ... لو أنه فى أقرب المنازل

جهاد أهل الكتاب

إن جهاد الكفر فى الاسلام ... فرض بنص ثابت الدعام
وحيث ان المشركين فى النظر ... صنفان لو أن الجميع قد كفر
لكن بعضهم أولو كتاب ... مقامهم أعلا بلا ارتياب
مثل اليهود والنصارى فاعلما ... وألحق المجوس جل العلما
ان أولي الكتاب ان لم يُسلموا ... واذ عنوا بجزية تسلم

يبقون تحت راية الامام ... لا يجبرون اي على الاسلام
يحترمون فى امان العدل ... بجزية تضمن امن الكل
ان لم يناصروا علينا الأعدا ... نتركهم متى يراعوا العهدا
وكل ذاك الاحترام يقع ... حيث لهم من قبلنا تشرع
لو انه المنسوخ فى الاسلام ... لكنه مازال فى احترام
وذاك من نزاهة الاسلام ... حيث يراعى الحق للانام
تلك خصال خص ذو الجلال ... دين الهدى بها بلا جدال
وان تكن عداوة الكفار ... قد جاوزت لغاية المقدار
فخلق الاسلام للكل يسع ... والخير من خصاله لنا نبع
والجزية التى بها النص ورد ... موكولة الى الامام المعتمد
يفرضها كما يرى من حال ... أولئك الاخابث الضلال
او حالة الاسلام من فقر ومن ... غنى على قانون انصاف حسن
وفى المقام لرجال العلم ما ... يُطيل نظمنا إذا ما نظما
نعرض عن ذلك اذ لم يقتض ... زماننا له بكل معرض
أصبح امر المشركين أكبرا ... ساد البلاد وبأقصاها سرى
ذلك حيث المسلمون رفضوا ... حقوق دينهم وعنها ربضوا
تاموا على رقية ذات السم ... ترقيهم بسمها فى الطعم
فهي التى تلسع وهي الراقيه ... فكيف بالشفا لهذى الداهيه
وعالم الاسلام كله تبع ... لذلك الضِّل الذى له لسع
وسبب اللسع فساد الدين ... من زعمائه بغير مَين
تاموا مع القينات فى الملاهي ... وتركوا أوامر الإلٰه
وكل شيء فله أسباب ... بقدرها ينزّل العقاب
نعوذ بالله من الفساد ... فى الدين والدنيا وفى العباد
متى تعود راية الاسلام ... على رؤوس الكفر والطغام
متى نرى البيض الرقاق تبرق ... والكفر من ذاك البريق يزهق
متى نرى صدور خيلنا على ... هام الأعادى تمشين الخيزلى
متى نرى سفن الأعادى تغرق ... فى زاخر العدل عليها الفيلق

متى نرى البحر الخضم خالى ... من سفن الاعدا أولى الضلال
متى نرى جحافل الاسلام ... تقضى على الكفار بالحسام
ليس على الله عزيزاً ان يرد ... وكل شيء بيد الفرد الصمد
فالدين تحت قدم الكفار ... تدوسه جهراً كلاب النار
من اليهود ومن النصارى ... ونحوهم اذ ملكوا الامصارا
واصبح الاسلام كالشيء اللقىٰ ... تحت نعالهم وقد تمزقا
رجاله ضمتهم الليالى ... وارخصت بذاك كل غالى
نسئله عز وجل الأحدا ... ان يجمع الشمل ويرغم العدى
نسئله ان يجمع الاسلاما ... تحت امام أيد الأحكاما
والعدل فى الامة للملك حمىٰ ... والله يرضى الحق ممن أسلما
لم يرض ذو الجلال غير العدل ... فى الدين والعدل صلاح الكل
يعيش تحت ظله الانام ... وينجلى بنوره الظلام
يأمر بالعدل وبالاحسان ... قدم أمر العدل فى القرآن
واعدلوا لو كان ذا قربىٰ ثبت ... فى الذكر نصّافيه آيات أتت
وعدل كسرى لم يزل مؤثّرا ... مع كفره له تراه مفخرا

جهاد غير الكتابيين من المشركين

ان أولى الشرك سوى من سبقا ... من الكتابيين ارباب الشقا
يُدعون للدخول فى الاسلام ... او تضرب الاعناق بالحسام
فان أجابوا فهم اخوان ... يشملهم فى ديننا الايمان
ان لهم ما كان فى الدين لنا ... من واجبات امرها تعينا
كذا عليهم مثل ما علينا ... فى الدين من حكم أتى إلينا
فإن ابوا عن اتباع الحق ... والانقياد لهدى المحق
قاتلهم إمامنا ولا جَرَم ... ليس لاهل الكفر فى الدين حُرَم
وتغنم الأموال منهم مطلقا ... والسبي صح والعموم حققا
وبعضهم يمنع سبي العرب ... لحرمة الرسول عالى المنصب
اذ كل قوم فله فيهم نسب ... لذاك للتحريم بعضهم ذهب

والخلف ايضا فى نصارى تغلب ... بل صح ايضا فى نصارى العرب
هل لهم حكم الكتابيينا ... ام لا خلاف قد أتى مبينا
والوقت للنزاع ليس يقتضى ... حيث النصارى المقتضى والمقتضى
هم فوق كل المسلمين مطلقا ... قد قهروا الكون وسدوا الأفقا
سلطهم رب العباد وقضىٰ ... لهم على الأمة أسوأ القضا
لان امر المسلمين لم يزل ... ينهار للبطل الذى بالكل حل
ولن نحاولن بأن ننتصرا ... عليهم اذ نمشين القهقرا
غاية ما نحاولن ان نخرجا ... من قهرهم اذا وجدنا المخرجا
هذا هو الواقع فى الاسلام ... على العموم دون ما كلام
وغير هذا أبداً لا يوجد ... لو حاولوا وزاولوا واجتهدوا
الا إذا المسيح يوما نزلا ... فهو الذى ينصره الله على
فيقتل الكفار طراً وقتل ... طغاة هذا الكون من كل الدول
ويقتل الخنزير ثم يحكم ... بشرعنا إذ ذاك يعلو المسلم
ويستقيم الشرع فى الانام ... عموده يثبت بالاسلام
اما على هذا فليس يعقل ... زواهم والدين نحن نخذل
هذا بحسب واقع الحال فلا ... نقول فى الغيب ولله العلى
يفعل ما يشا فكل الخلق له ... فى قهره لا يغفلن خردله
سبحانه من ملك قهار ... له الأيادى مالك جبار
قد ابتلى العباد بالدين ولم ... يغلبه فى الكون جماعات الأمم
لو كل اهل الكون قد كانوا يدا ... ما أثّروا عليه شيئا أبدا
عاصيه يأتيه ذليلا خاضعا ... لو كان سلطانا عظيما خاشعا
من كل سلطة تخلى فردا ... لايعرف المصير إذ تردى
يلتاذ بالخلق ولا ملاذ له ... إذ كلهم أسوة تلك المشكله
طايعه يرجو من الله العلى ... رضوانه فى خوفه والوجل
لم يدر هل طاعته مقبوله ... أم بأمور لم تزل معلوله
والعاصى لايرجو له خلاصا ... اذ كان فى بحر المعاصى غاصا
لله ما اعظم ذاك الحالا ... إلا اذا يرحمنا تعالى

ان جهاد المشركين يلزم ... مثل البغاة حين تبغى الأمم
ذلك فى الكتاب نصا نزلا ... والمصطفى لغيمه كان جلا
نادى جهاراً بالجهاد ودعا ... إليه كل من له قد سمعا
وصارح الكفر بعدوان جلى ... وصال بالبيض لقمع المبطل
ودوّخ الكفر بحد الصارم ... لكبح كل جاير وغاشم
أمِرتُ ان أقاتل الناس إلى ... ان يخضعوا للحق ما بين الملا
فيشهدون للإلٰه الاحد ... بانه الرب الإلٰه الأبدى
لارب غيره ولاشريك له ... وهو المليك الفرد معنى الهيلله
وعند ذاك عصموا الدماء ... الا بحقها كذاك جاء
والمال ايضا عصموه فحرم ... ذلك بالشهادتين قد علم
الا بحقها يقول المصطفى ... فى اول الامر بذلك اكتفى
وبعده الاركان للاسلام ... وواجبات الحل والحرام
وهكذا السيرُ إلى الله العلى ... مَرَاحِلٌ بمقتضاها فارحل
ان القتال فى الكتاب قد نزل ... فى عدة الا يات منه قد عقل
ذلك للكفور حيث جَحَدا ... نعمة ربه وفيها فسدا
ووصف الله بأوصاف الورى ... لو أنه به أقر فانظرا
أوجحد الكتب او الرسل معا ... أو واحدا منهم وما قد شرعا
او جعل الشريك لله الولى ... أو المعين فى وجود النعمل
او قال والد له أو ولد ... فكلها شِرك تعالى الصمد
يلزم ان يترك ذاك المعتقد ... أو استبيح قتل من منه ورد
ويغنم المال كما الله شرع ... ذلك فى نص الكتاب المتبع
والمسلم الموفى مقامه علِي ... عند الإلٰه الأحد الفرد الولى

بيان حكم الجهاد فى الاسلام

لقدمضى لنا بانه وجب ... وهو على العين وجوبه كتب
ام أنه كفاية قد وردا ... كل من القولين عن اهل الهدى
اما على الشهير فالكفايه ... اظهر فيه مع أولى الدرايه

ان قام بعضهم عن الباقينا ... يسقط هكذا لنا روينا
إما على الامام في الاسلام ... لأنه الحجة في الأنام
ومنصب الامام ذاك يقتضى ... لانه قام لهذا الغرض
وهو على من عيّن الامام ... فرض وما في ذلكم كلام
يقوم عنه لقتال الأعدا ... والفئة الامام حسب المبدا
وهل على الامام يخرجنا ... للغزو قيل لا لِما قد عنا
ان الامام مرجع الجماعه ... فئتهم مركز تلك الطاعه
لكن اذا العدو رام المصرا ... فهو على العين فشد الأزرا
ليس على الامام أو شراته ... فقط بل عم أولى طاعاته
كلهم يلزمه بالحال ... كمثل ما يلزمهم بالمال
دفاع من هاجم هذا المصرا ... يلزم كلا كي يصونوا القطرا
لايتخلفن منهم أحدُ ... لانه للدين طبعا يفسد
من استباح لحمىٰ الاسلام ... جهاده قد عم للأنام
ان لم يقوموا خَذَلوا للدين ... وركنوا للذل للخئون
وذاك يقضى فيهم بالكفر ... إلا إذا ما استتروا بالعذر
وذاك ان كان العدو أقدرا ... في عدة وعدد اي أكثرا
او انقضتهم ها هنا الضروره ... باي وجه خلة مستوره
باي وجه تبتت فالحرج ... يزول حيث يثبتن المخرج
وما استطعتم قال ذو الجلال ... من قوة دل على ذا الحال
ان استطعنا وجب القيام ... أولا فلسنا هنا هنا نلام
والاجتهاد في التماس القوة ... يلزم في الحكم بغير مرية
ان صح عجز سقط التكليف ... والله ربنا بنا لطيف
ما كلف الله الورى بد ون ما ... ان يجدوا استطاعة لتعلما
ذلك في القرآن نصا وردا ... فالتزم الحكم الصحيح الأسعدا
ولو يشا أعنتكم قد قالا ... شق عليكم أمره تعالى
لكنه من فضله لم يفعل ... وهو اللطيف بالورى البر الولي
سبحانه في ملكه لم يفعل ... ما خالف العقل له الحكم الجلي

أوضح في قرآنه للأمة ... تكليفهم بمستطاع القدرة
في ملكوته العظيم ما غفل ... بعوضة من خلقه ولاجهل
يأمر في الأعلى وفي الأدنى معا ... لو ذرة بحكمها قد صَدَعا
يصدر بين اثنين أمر ينزل ... في شأنه الوحي القضاء يفصل
ما أهمل الإله شيئا ابدا ... ولا اضاع بل ولم يترك سدى
وهو عظيم الملك والسلطان ... سبحانه من قادر رحمٰن
كلف خلقه كما يشاءُ ... لحكمة جاءت بها الأنباء
ان الجهاد حيطة الاسلام ... وعزة للقادة الكرام
وهو لدى المعقول خدمة المِلك ... وطاعة على عموم من ملك
وكل من قام بأمر المِلك ... أيّده في العمل المشترك
فذاك من وجه له تعالى ... طاعته تقتطع الجدالا
كذاك من وجه لنا وهو أعز ... أعمالنا وترك ذاك لم يجز
اذ واجب على العبيد تخدم ... سيّدها ومن يخالف يأثم
ومن اطاع عاش في اجلال ... من مالك الملك بلا جدال
فالكون كونه ومن قد عاشا ... فيه بأن قد احدث الاحداثا
يبغضه المالك طبعا فانظر ... في الفرق بين صالح ومنكر
ومن يقم على أهيل الباطل ... يَسُرُّ داعي الحق ردعُ الجاهل
لذاك جاء المدح في الجهاد ... بحيث فاق رتب الرشاد
ان المجاهدين في أعلى الدرج ... بهم إلى أعلى المراقي قد عرج
يغبطهم حتى النبيون غدا ... حيث ينالون المرام الأسعدا
من يعتقد صدق الإله يعلم ... شأن الجهاد في الصراط الاقوم
والله لم يحتج الى اعمال ... عباده الهداة والضلال
لكنما حكمته قد اقتضت ... ذاك متى كانت علينا كتبت
لو شاء أن يجعل كل الخلق ... على هدىً كان بنهج الحق
لكنه ابتلى الورىٰ ليظهرا ... فينا المحق قايداً لذا الورى
يقوم في وجه المخالفينا ... مقاتلا جنود الكافرينا
وقاتلوهم قال ذو الجلال ... على العموم دون ما جدال

حتى يكون الدين لله العلي ... ليس لغيره بذاك فاعمل
ولا تكون فتنة بل ينتشر ... فى الأرض أمن العدل ضد من كفر
أما قتال الترك ايضا والحبش ... إخراجهم فى رأي بعض غير غش (١)
ما تركوكم فاتركوا الترك ورد ... عن سيد الخلق الرسول المعتمد
حيث لهم اذ ذاك قوة علت ... وانتم بحال ضعف فثبت
لأنه ليس يجوز فى الهدى ... قتال من منهم بنا تمردا
يقول ذو الجلال كافة فلا ... يخرج من كان بحال مبطلا
لكن رسول الله كان أبصرا ... بالحال يدري ما عليه ذا الورى
دعا هرقل ملك الروم وقد ... كان عظيما فيهم ولا فند
وهكذا كسرى مليك الفرس بل ... دعا ملوك الارض سيد الرسل
وان يكن قد تُرك بالتَّرك أمر ... فهو سياسة بحسب ما ظهر
كذاك ماقد جاءنا فى الحبشه ... وهم على الكفر بغاة غششه
لايبدأون هكذا بحرب ... مع مالك رُوي لنا فى الكتب
نقول هم كغيرهم فى حال ... كفرهم فهم على ضلال
لو كان شيء منه فالأحرى العرب ... اركان هذا الدين فيهم أحب
لكنه ما كان من ذلك شي ... والحق فالعموم عم كل حي

الأعمال فى الحرب

اعمال اهل الحق فى الاسلام ... إنكا العدو دون ما ملام
فى الحال والمال فكله يحل ... والقتل والتخريب للكفر يُذِل
يُهدم ما بنوا من الحصون ... وتستباح بيئة المصون
وتغنم الاموال عند القدرة ... تسبى الذرارى جاء فى الشريعة
ذلك بالاجماع فى الاسلام ... كما عليه قادة الاعلام
والقول فى الرهبان قيل تترك ... حتى يبين للجهول المسلك
فيهتدى الرهبان للاسلام ... لِمَا لهم فى الحق من أعلام
وقيل لايقتلون لاسوى ... وأسرهم رواه من لنا روى

(١) قوله : أما قتال الترك الخ أى إخراجهم من حكم المأمور بقتالهم فغير غش بل سياسة ، إذ ذاك إن صح الدليل ا هـ

وللامام نظر فيمن أُسِر ... ان منَّ بالعفو فعفوه شكر
او شاء الاستعباد صح فاعلما ... او شاء قتلهم فلن يلوَّما
وان يشا فاداهم بمن أُسر ... منا وللامام فى الكل النظر
او يطلقن سراحهم لجلب ... مصلحة ولو بإطفا الحرب
لانه الناظر فى المصالح ... وجلبها ودفع كل طالح
اذا لقيتم الذين كفروا ... ضرب الرقاب لهم مقرر
وان غدوا أسرىٰ فللوثاق ... شدوا إذا اضحوا ذوى استرقاق
والمن والفداء بعد ذاكا ... فيهم فحكمهم أتى هنا كا
وهل على الوجهين لاغير تدل ... ايتهم أم حكمها الكل شمل
وهل تكون للنبي أسرىٰ ... او يثخن القتل فراع الأمرا
وهل أمانا لهم أمان ... دون الامام اختلف الاعيان
قيل نعم أماننا لايهدر ... على الامام ذاك لايستنكر
والخلف فى العبد وفى النساء هل ... لهم أمان عند اعلام العمل
قيل نعم امانهم يوفى به ... وقيل لا لأصله فانتبه
والخبر المشهور عم الكلا ... فهل ترى التخصيص فيه حلا
المسلمون تتكافأ الدما ... منهم إلى أخره فلتفهما
وذاك يشمل الجميع فانظر ... فى ذلك الاصل الصحيح الأزهر
ادناهم يسعىٰ لهم بالذمم ... فكان حكم الفرد لم ينهم
وقد أجرنا من أجرتِ وردا ... فى أم هانى خبراً قد أسندا
بعض يراه حجة النساءِ ... فى ذمهم لهن نصا جائى
وبعضهم خصصه بها فلا ... يعم غيرها لداع عقلا
دل عليه لفظ ذالك الخبر ... كما حكاه العلماء فى الاثر
لو لم يجزه المصطفى ما جازا ... كذاك قيل فاعرف الجوازا
وقيل بل من اصله منعقد ... فالأصل فيه ثابت مؤيد
والعبد كل فى الهدى ليس له ... حقوقنا وذاك لانجهله
والطفل لايقتل بل يستعبد ... لعله بعد البلوغ يرشد
وهكذا النساء ليس تقتل ... والشيخ والعجوز وهو الأمثل

فهؤلاء لايُخافون على ... نصرة قومهم علينا فاقبلا
نعم إذا قاتلت النساءُ ... فقتلها حل ولاامتراءُ
جاء عن المختار هذا الحكم فى ... آثار اهل العلم منا فاعرف
وصح فى الصبي ايضا فاعلما ... فكان فى الصنفين ايضا عُمِّما
وصح عن ملازمى الصوامع ... لايقتلون فى الحديث الجامع
والخلف فى الأعمى فان قاتل صح ... قتل له على الدليل المتضح
ان قام بالقتال او قد حرّضا ... عليه للقتل هنا تعرضا
وهكذا الحراث والمعتوه لا ... يقتل حيث بالجنون اشتملا
يشمله عموم ما قد وردا ... عن سيد الخلق إمام الاقتدا
وغنم أموالهم حل بلا ... خلف عن الهداة فيهم نقلا
ويتركن لهم من الاموال ... معاشهم إلى انقضا الأجال
وقيل بل إلى الامام النظر ... فى هؤلاء كلهم مخير
ما شاءهُ فيهم فما فيه حرج ... كذاك عن بعض الهداة قد خرج
وفى اوامر الرسول المصطفى ... أهل الهدى فى الحكم ويك اختلفا
بعض تراه بعموم النص فى ... أي الكتاب غيره لم يعرف
والبعض راعى مطلق الاوامر ... منه وما خُصِّص حسب الشاهر
كذلك الشيخ الضعيف الفانى ... لايقتلن عند ذوى الايمان
كما عليه غيرنا ممن لهم ... معرفة بمابه الشرع حَكَم
ذلك من عموم أمر القتل ... يخرج فى اعتبار أهل الفضل
فدل ان ذلك العموما ... مخصص فالتزم المفهوما
وبعضهم يختص بالشيخ الهَرِم ... لضعفه ذلك عند من علم
كذاك مالك يقول وأبو ... حنيفة ومن لذين يصحب
وقال ايضا بعضهم لا يقتلْ ... فى الحرب شيخ وسواه فاقتلوا
وذاك معهم مذهب الاوزاعى ... والثورى ايضا فعه ياواعى
وَمَرَّ فى الحراث ليس يقتل ... وهكذا العسيف فيما ينقل
فهؤلاء للقتال ما أتوا ... كذاك فى الاخبار فيهم رووا
تلك العمومات التى فى الذكر ... خصَّصها بعض فحول الأمر

كذا عمومات أتت فى السنة ... قد خصّصت بنقل بعض الأمة
يوصى الرسول زُعما الجحافل ... بذاك فى نقل أتى لناقل
فنشأ الخلاف بين العلما ... خصّصها بعض وبعض عمّما
اما الذين حبسوا أنفسهم ... دعهم وما قام لهم فى حد سهم
وقاتلوا الذين قاتلوكم ... والغير دعه وهو حكم يلزم
مفهومه الذين لم يقاتلوا ... لايقتلون فيه لاتجادلوا
أما اقتلوا شيوخ المشركينا ... واستبقوا شرخهم كما روينا
ذاك الذين قاتلوا والشرخ قد ... يكون فى الرق لمقصد عهد
بعض يرى الشرك يبيح القتلا ... فكل مشرك أنله قتلا
وبعضهم إطاقة القتال ... وغيرهم لادون ما جدال
وهكذا المثلة عنها قد نهى ... سيدنا الهادى إمام النبها
والخلف فى القتل بغير السيف هل ... ذلك فى الاسلام أمر كان حل
قيل فكل قاتل أبيح لا ... تخصيص عند العلماء النبلا
وقيل بل بما به يقاتل ... يقتل لا غير رواه الناقل
وقيل بل بالنار ليس يقتل ... وما عداها عندهم محلل
فالنار للجبار والشرع مَنَع ... حرقاً بها لاي خلق لم يقع
الا إذا كان هنا تحصنا ... ولا ينال دونها فلتفطنا
بها الإلٰه ان يشا يعذب ... والخلق ممنوعون وهو المذهب
اما الحصون صح هدمها على ... من كان فيها عند كل النبلا
اذا تحصنوا بها ولا خفا ... لو كان فيها الزّمْنا والضعفا
من النساء ومن الصبيان ... واثمهم يلزم ذاك الجانى
فالمصطفى قام لاهل الطائف ... بالمنجنيق صح فى اللطائف
وهو الدليل للذين قالوا ... بذاك حيث وقع القتال
وان يكن فى الحصن مشركونا ... وفيهم ذرارى المسلمينا
أجيز هدمها بذاك فاعلما ... حجة قول هؤلاء العلما
وبعضهم يمنع هاهنا لِمَا ... دل له نصًّا جليًّا محكما
يقول ذو الجلال لو تزيلوا ... كنا معذّبين نص منزل

والقطع للاشجار دفن الانهر ... صح وهذا الحكم لم يستنكر
ذلك ما يُنكِى العدو يُفعل ... لعله بذاك ايضا يخذل
دل على ذلك ما فى الحشر من ... نص جلي قد أباح يا فطن
والنظر الصحيح للامام ... فى الحجر والإطلاق فى المقام
ان امر الامام زال الحرج ... وذاك فيه للجنود المخرجُ
او منع الامام فالمنع ثبت ... اليه ذاك فى روايات أتت
وخلفهم فى الحيوان يقتل ... مع بعضهم والبعض منهم يحظل
يرون قتل الحيوان فى النظر ... يكون مُثلة على رأي شهر
اذ ليس من داع لقتله فما ... موجبه مع هؤلاء العلما
واستثن بعضهم لقتل الخيل صح ... معه لأنها بها الكفر جنح
وهكذا الركاب حين قاتلوا ... يوماً عليها وهو أصل فاصل
فهي من السلاح فى ذا الحال ... لانها القوة فى القتال
وما يكون مثلها الحكم شَمِل ... له على الأصل الصحيح قد حمل

الدعوة للمشركين

عند ارادة القتال تلزم ... دعوتهم قيل نعم بها احكموا
ان لم تكن قد وصلتهم فاعلما ... من قبل أما بعد ذا لم تلزما
بعض يقول تلزمن ولا يصح ... قتالهم بدونها وهو الاصح
كان النبي يأمر الأمير أن ... يدعوهم للدين فى نقل زكن
يدعون للدخول فى الاسلام ... ومآله فى الحل والحرام
ثم إلى الهجرة يدعو كانا ... من قبل نسخها فع البيانا
وان أبوا دعاهم للجزية ... وهكذا أحكام اهل الملة
اذا أجابوا نقبلن منهم ... وان أبوا نقاتلن جمعهم
وقيل لادعوة بعد مامضى ... اذ عَلِمَ الكل المرام المرتضى
لقد مضت دعوته فى الكل ... لمنتهى خفهم بنقل
واليوم لا وجه لها فلتزحف ... جيوشنا بكل هول مرجف
كأن يبيِّت العدو المصطفى ... ثم يغير وهو أمر عرفا

وعنه مهما تسمع الأذانا ... تكف عنهم فافهم البيانا
او لم تكن تسمعُه مامن حَرَج ... اذا أغرنا فادر وجه المخرج
فالفعل ناسخ لقولٍ سبقا ... كذاك بعضهم لهذا حققا
وانما الدعوة كانت أولا ... والحال بعد ذاك قد تحولا
والعلما كل لأصل يعتمد ... يراه عنده هو الأصل الأسد
فينشأ الخلاف فى الفروع ... ذلك للمفهوم فى المشروع
والحق لا دعوة بعد المصطفى ... اذ السبيل عند كل عرفا
الا اذا ما كانت استحسانا ... فوجه ذاك للجميع بانا

حكم الفرار عن العدو

ان الفرار عن قتال الأعدا ... كبيرة ليست تصح قصدا
بل واجب المسلم ان يريهم ... صبرا وحزما حينما يرميهم
ان الفرار عاره فى الناس ... كاد يصدّع الأشم الراسى
هذا مع الناس وعند الله ... عقاب جل بلا اشتباه
والله كلف الورى فى الأول ... فرداً لعشرة بنص منزل
وبعد ذاك خفف التكليفا ... فرداً لإثنين فع التخفيفا
خفف عنكم ما به قد أمرا ... فى أول الامر فكان المصدرا
لحكمة هناك ليست تجهل ... فالمسلم الأعلى لهذا يجعل
لانه مفضل فلا يفر ... عن واجب الدين وما عنه مفر
لانه ان كان قد توقعا ... قتلا الى الفردوس كان أسرعا
منزلة مقامها لم يُجهل ... او كان نصر الدين فى حق الولى
فالفرد من ذى الشرك لما يكن ... كفؤاً لمسلم لذا فلتفطن
أعز ذو الجلال للاسلام ... بالصبر عند ملتقى الزحام
ان الفرار يحبط الاعمالا ... ويورث السخطة والوبالا
فالمسلمون خلقوا فدآءَ ... للدين لما يرهبوا الأعدآء
ان لهم عقيدة متينه ... فى ربهم تحفظ فيهم دينه
والضعف فى الآية هل يعنى العدد ... أو قوة كان لها الجند فقد

ظاهرها في العدد المقرر ... وقيل في القوة والاصل انظر
كلفنا فرداً لعشرةٍ ورد ... وخفف الامر بتنزيل العدد
ومالك يقول ذاك قد عنىٰ ... في قوة وضعفها فلتفطنا
كذاك إبن الماجشون قالا ... عنه فلسنا نقبل المقالا
والنص ظاهر وأصله العَدَد ... نعم فللقوّة وجه معتمد
ان لم يكن لهم سلاح مثل ما ... قام به العدو فالعذر اعلما
لأنهم وان يكونوا أكثرا ... من العدو عدداً موفرا
لكنهم عن السلاح مُنِعوا ... باى وجه عذرهم لا يُدفع
قال أعدوا لهم مااستطعتمو ... من قوة يزهق منها المجرم
لكن إذا الحال تكافىٰ فالعدد ... مقرر وذاك حكم للأبد
أما اذا كان الفرار لسبب ... يدعو إليه لمرامٍ مستتب
ان الامام فئة الذى يفر ... فلا فرار ها هنا كما اشتهر
إن تحيّز الجنود وردا ... في الذكر معروف لمعنى عهدا
فلا نولى خصمنا الأدبارا ... لان ذاك يجلبن العارا
الا اذا كان تحيّزاً إلى ... فئتنا فذاك لما يحظلا
وهكذا تحرفٌ كان لنا ... يكون للقتال جاز فافطنا
أما بدون مفتاح الغضب ... من ذى الجلال للذى له ركب
وهو إلى النار يقود من يفر ... ذلك في النص الكريم مستطر
اغلظ فيه ذو الجلال الامرا ... ما كان للمسلم أن يفرا
فالعار في الدنيا وذل الدين ... وغضب الله بغير مين
والصبر في البأساء والضراء ... أولى لنصر الشرعة السمحاء

الصلح والمهادنة

وفي جواز الصلح والمهادنه ... لدول الكفر العتاة الخاينه
هل صح في انظار أهل العلم ... بعض أجاز الصلح أى للخصم
اذا رأى الامام ذاك أصلحا ... يفعله حيث يكون المصلحا

ولو لغير سبب من العدا ... كذاك قالوا اذ غدا مجتهدا
وقيل لا يصح ذاك أبدا ... الا إذا العجز لنا تأكدا
حينئذ بالعجز صح لا سوى ... كذا رواه كل من لنا روى
أما على ان يدفعوا مالاً فلا ... فالدين لا يترك للدنيا ولا
أموالهم ليس تحل ابدا ... الا مع السيف وقهر للعدا
او جزية من ذى كتاب تدفع ... عن صغر فالسيف عنهم ترفع
يمضى عليهم حكمنا ولا جرم ... والدين بالسيف أخيّ يحترم
اما على ان ندفعن لهم ... مالا لكيما يصرفوا شرهم
تقية بالعجز لا باس بها ... والمال سور الدين عند النبها
اذا رأينا عجزنا تحققا ... أولا فلا فلا يقال مطلقا
وبعضهم ليس يرى هذا على ... حال وللمقام كان فصلا
قال يصح حيث خيف الكفر أن ... يصطلموا البيضة فالمال ادفعن
لكثرة الكفر وقوة لهم ... وضعفنا هنا أجيز فافتهم
فالشر بعضه يكون أهونا ... من بعضه لذا أجازوا فافطنا
بذاك قالوا علما الاسلام ... منا ومن خالف فى المقام
افتى بذاك علما الأمصار ... ودونوا ذلك فى الاسفار
ووجهه كما تراه اتضحا ... والعقل طبعا يتبعن الاصلحا
فالعقل والنقل هناك اتحدا ... وقد أبنّا فى المقام المقصدا
وهل يكون الصلح محدوداً لنا ... بالوقت ام اطلاقه تعينا
بعض يرى ما دام أمر الكفر ... عال بلا قيد أتى للحصر
فان وجدنا قوة فننبذ ... اليهم العهد وفيهم ننفذ
وقيل لا يصح مطلقا فلا ... يجاوز العهد الذى كان خلا
عهد النبي المصطفى اذ كانا ... عهد الحديبية صلحا بانا
او جنحوا للسلم قال فاجنح ... له لنصر الدين وجه الأصلح
وفى الحديبية كان أربعا ... من السنين هكذا قد رفعا
وبعضهم قال ثلاثا فاعلما ... وقال بل عشر هداة علما

ومن اجازوا الدفع للاموال ... عن بيضة الدين لذى الضلال
دليلهم ان النبي همّ أن ... يعطى ثمار يثرب كما زكن
لِزعما الاحزاب كيما يدفعوا ... شرورهم والحصر عنهم يرفعوا
لو لم يجز ذلك لم يها ... به النبي فانظروا الأهما
والعجز عذر مثل ما تقدما ... عن الهداة الاولياء العلما
والله فى القرآن جهراً أخبرا ... بذاك يدريه الهداة البصرا
ان الإمام قام للمصالح ... فى الدين يفعلن لكل صالح
قد اخلف المختار فى الانام ... يجرى عليهم صادق الأحكام
وان يكن اخطأ فى مقام ... خطاؤه يهدر فى الاسلام
الا اذا كان هنا تهورا ... فالحكم فوقه يراه الخبرا
ان الامام مثل باقى الناس ... فى سائر الحال بلا التباس
وذاك من جمال هذا الدين ... والحمد للمهيمن المبين

أحكام الغنائم

وقول اهل الحق فى الغنائم ... لما يزل متضح المعالم
نص عليه الذكر نصا محكما ... فاعتمدته الاتقياء العلما
اموال اهل الكفر بعد ما انهزم ... جمعهم وجندنا لهم غنم
هذى هي الغنائم المحققه ... بالسيف نملكنها قال الثقه
تقسم بين المسلمين فاعلما ... سهمان للفارس حكما رسما
والسهم للراجل بالاجماع ... وليس فى ذا الحكم من نزاع
ذلك بعد الخمس وهو الأول ... ينزع والباقى هنا يفصّل
والخمس واقع لأصناف تعد ... يُخرج فيها إذبه الذكر ورد
لله والرسول سهمان هما ... من ذلك الخمس ترى فرزهما
ولذوى القربى من الخمس ورد ... سهم وللأيتام سهم معتمد
وللمساكين أهيل الحاجة ... سهم كما صح بنص الآية
وابن السبيل هكذا له وقع ... فى الخمس حق حسبما الله شرع

لابد من هذا متى القسم يقع ... فاتْبَع لما البارى لنا يوما شرع
فصّل ذو الجلال هذا الأمرا ... بنفسه فينا فخذه سرا
يعلم شحّنا على الاموال ... لذا قضى فيها بهذا الحال
فالخمس سهم وارد لستة ... فى الذكر منصوص كما فى السنة
لكنه إلى الامام يرفع ... فهو على أنظاره يوزع
لأن سهم الله للامام ... حيث غدا المرجع فى الاسلام
وهكذا سهم النبي فاعلما ... بعد مماته ليحمى للحمىٰ
اما قرابة النبي يدفع ... إليهم ما عرفوا لم يمنعوا
حق لهم من الإلٰه الأحد ... عيّنه لهم بلا تفند
ان عرفوا كانوا به أحقا ... أولا ففيه ننظر الأحقا
سهم الإلٰه ثم سهم الهادى ... يرصد فى مصالح العباد
فهو الذى يكون بيت مال ... كسهم ذى القربىٰ بلا جدال
ان جُهلوا وهو الصحيح فاعلما ... لو أنه لهم هنا قد قسما
والله اغنى الاغنيا ولا خفا ... وهكذا الأن نصيب المصطفىٰ
فى بيت مال المسلمين يجعل ... لصالح الدين الكريم يبذل
ينفقه الامام فى الصلاح ... فى الخيل والجيش وفى السلاح
به يصون بيضة الاسلام ... من الاعادى وبه يحامى
وهل يكون كالزكاة جاز أن ... تنفق فى وجه من البر حسن
غير بعيد ذاك فى الاسلام ... حيث يراعى صالح الأنام
يُعطي الامام من يراه يستحق ... من سائر الناس على الوجه الأحق
فهو على الخمسة قيل يقسم ... لا شيء لله هناك يعلم
حيث له الخلق جميعا فاعلما ... وانما التمثيل فيما قسما
كذلك الرسول بسهمه رجع ... الى الامام بعده به انتفع
وعمل الرسول فهو المتبع ... يقسم ستة كما الله شرع
وقيل مقسوم على أربعة ... لا شيء لله بهذى القسمة
كذاك لا شيء لسيد الورى ... كذاك عن بعضهم قد أثرا

وقيل سهم الله للكعبة صح ... ذلك في اصلاحها قد اتضح
اما قرابة النبي يقسم ... عليهم جميعهم لن يحرموا
ويستوى فيه الفقير والغني ... لا فضل فيه عند أهل الفطن
ومثل حظ الانثيين للذكر ... كذاك قد صرح اعلام الأثر
وقيل ان الاغنيا ليس لها ... في خبر رواه بعض الفقها
وقيل بعد المصطفى يقسم في ... ثلاثة لا غير أيضا فاعرف
ففي اليتامىٰ والمساكين اعلما ... وابن السبيل قال بعض العلما
وقيل كان طعمة للمصطفى ... سهم اقارب له ولا خفا
للحسن البصري هذا نسبا ... كذا قتادة له قد ذهبا
وبعده الى الخليفة الولى ... ينقله بعض رجال العمل
وقيل بل قرابة الامام ... اولى به في نظر الاعلام
والحق فالقربى رجال هاشم ... وآلهم قد جاء عن عيالم
كذاك منهم بنو المطلب ... في خبر قد رفعوه للنبي
هما كشيء واحد ما افترقوا ... في مطلق الاحوال حيث انطبقوا
وذا عليه قادة العيالم ... من فقهاء الدين في العواصم
تلازموا في الخير والشر معا ... والعسر واليسر كذا قد سمعا
تألبت قريش بالعِداء ... عليهم لمقصد الضراء
فمنعوا البيع عليهم والشرا ... ولا يبناكحون فيما ذكرا
وبعضهم قال بنو هاشم لا ... غير عن البحر لنا قد نقلا
وبعضهم قال قريش مطلقا ... ولم يكن ذلك قد تحققا
اما اليتامى فبنو الاسلام ... بصفة الفقر مع الأيتام
وذاك للاناث والذكور ... كذا روي في الخبر المأثور
أما يتامى المشركين لم يكن ... لهم نصيب عند أعلام السنن
وابن السبيل من نأى عن وطنه ... لو كان من اهل الغنى في سكنه
والضيف فيه داخل ولا خفا ... وقاصد الحج كذا قد عرفا
وقيل ان الخمس للقرابة ... جميعه قد جاء في رواية
يذكر هذا عن علي في الأثر ... قيل له التوزيع فيه قد ظهر

قال لنا ليس لغيرنا ورد ... لكنهم قد نافسونا فى السبد
وهكذا ان كان صنف انعدم ... فذاك فى الباقين عندهم قسم
ومالك أجاز للامام ... تصرفا فيه بلا ملام
يعطى الذى يراه منهم أحوجا ... فكان ذاك فى المرام مخرجا
هذى هي الاحكام فى الغنائم ... منقولة عن قادة عالم
ذاك لمن كان أخا إيمان ... لا من غدا فى الناس ذا كفران
ان كنتم أمنتمو فامتثلوا ... اوامر الرب بها فلتعلموا
لا مطلق العلم فانما العمل ... يلزم عند العلم لامن قد جهل
اما الصفي للنبي قد علم ... يأخذه من اصل ما كان غنم
يأخذه المختار قبل القسم ... وذاك مشهور لأهل العلم
وبعده ليس لأي بشر ... فيه نصيب هكذا فى الأثر
ومنه قيل زوجه صفيه ... من الصفي فافهم القضية
والعلما فى الحق قد قاموا بما ... يلزم من تحقيق أمر علما
قد نظروا فى صحة الآثار ... وما لها دل من الأخبار
والشيء اذ يغنم فالاموال ... وغيرها جميعها حلال
تقسم بين الغانمين فاعلما ... كما لها المختار حقا قسما
والارض والأصول للانام ... فيها اختياره مع الاعلام
ان شاء قسمها وان شاء ترك ... ذاك لبيت المال معهم دون شك
يتركها فى يد أهلها كما ... شاء وللغلة منهم قسما
او ضرب الخراج باتفاق ... فالكل قد صح بلا شقاق
أو شاء أن يبيعها ماشاءَ ... جاز له كذاك عنهم جاءَ
والبالغون من رجال الكفر ... او قاربوا البلوغ دون نكر
ان شاء قتلهم مضى ماشاء ... فيهم لينكى ذلك الأعداء
واستحسنوا ذلك فى الشجعان ... منهم متى كانوا ذوى كفران
اما الفدا للضعفاء منهم ... يختاره بعض لمعنىً يعلم
ومن رأى فيه الصلاح أبقىٰ ... له فكان يحملن الرقا
فهو رقيق المسلمين والنظر ... الى الامام فيه قول قد شهر

او شاء أن يضرب جعلا يصلح ... للمسلمين يُقبّلن الأصلح
هذا الذى عوّل اهل العلم ... عليه فى تحقيق حكم الغنم
وان يكن هذا قد استحالا ... فى عهدنا لما يكن محالا
نحن علينا نشر اقوال الأثر ... والله أولى بالورى فيما أمر
نخدم ديننه بنشر الحق ... فى خلقه وهو مليك الخلق
لعلنا نقاتل الدجالا ... مع المسيح ندخل القتالا
فهو بحكم المصطفى يحتكم ... وحكمه هذا متى مايحكم
لسنا على الاياس من نصر الهدى ... أرواحنا لديننا فهي الفدا
وكل يوم قال فى شأن ورد ... ثم تداول الزمان قد عُهِد
لم يثبت الزمان فى حال كما ... عرفته فيماخلا وانصرما
وما غنمتم جاء فى النص فدل ... للغانمين لا لغيرهم جعل
هم الذين للجهاد انتدبوا ... وصارعوا الكفر الى ان غلبوا
والخارجون معهم من الورى ... بغير إذن من زعامة الشرى
أعنى بلا إذن من الامام ... هل هم كغيرهم من الانام
أم لهم فى هذه الغنائم ... خلف عن القادة والعيالم
قيل الذين خرجوا جميعا ... عليهم توزعن توزيعا
وقيل بل شرط هنا الإذن فلا ... شيء لهم بدونه فاحتفلا
ذلك ان الاذن من هادى الورى ... كان لهم لذا الخروج مصدرا
لم يخرجوا بغير إذن فانظر ... فى الاصل تدرى ضعف هذا النظر
ان خطاب الله عم الكلا ... بغير قيد حيث كان الأصلا
وكل انسان عليه يلزم ... قتال أهل الكفر فيما نعلم
لكن فضل الله فى العباد ... عفا عن الباقين فى البلاد
والحق للخارج أعلى منزل ... والباقى فى الرباط لما يجهل
فالكل خارجون دون مرية ... اذ مقصد الكل اجتماع الأمة
بعض يشد وجه بعض فاعلم ... وهو رباط للكفور المجرم
والمسلمون كلهم كالجسد ... والقصد معروف بلا تفند
ان الذكور البُلَّغَ الاحرارا ... هم أهلها لا الصبية الصغارا

فليس للنساء والصبيان ... فى الغنم من حظ بلا نكران
ولا العبيد اذ هم مال عُهد ... فالمال لايغنم مالا فاستفد
وقيل بل يرضخ عند القسْم ... لهؤلاء أي بدون سهم
وهو من الترغيب فى مكان ... يفهمه أئمة العرفان
قد كثروا السواد فى الجنود ... فى اوجه النصارى واليهود
ومن هم من مثلهم فى الكفر ... وذاك مطلوب بغير نكر
وقيل لاشيء لهم فى الأثر ... يرويه بعض العلما فى السير
وقيل بل نصيبُ فرد لهم ... وَوَجهَهُ فى الدين لست أفهم
من اين جاء وهو للأوزاعى ... ومن له فى سائر الاتباع
والخلف فى مراهق هل يقسم ... له من الغنم متى ماغنموا
فالشافعى أوجب للمراهق ... والاصل معروف فلا تشاقق
فحكمه كبالغ تجردا ... لنصرة الحق وارغام العِدا
وعم مارواه نصا عن عمر ... إلا العبيد لهم كان عذر
فكل واحد له حق عقل ... الا الأرقا هكذا عنه نقل
أم عطية تداوى الجرحىٰ ... فى حربهم وتخدم الأصحا
كان لها المختار يرضخنا ... وهو دليل وله افهمنا
ان خرجت نساؤنا للحرب ... جاز لهن عند كل الصحب
بحيث لا ريبة او لم يحذر ... على النسا أمر لدى المستبصر
وقيل أسهمَ النبي الهادى ... بخيبر لهُن فى الاجناد
والخلف فى التجار مثل الأُجَرا ... ان شهدوا قتال من قد كفرا
قيل لهم سهم كغيرهم علم ... وقيل أيضا صح لاشيء لهم
لانهم لم يقصدوا القتالا ... بل خرجوا ليكسبوا الاموالا
والغنم مقسوم على من جاهدوا ... وهؤلاء صح لم يجاهدوا
الا إذا كانوا مجاهدينا ... يعطون مثل باقى المسلمينا
وذا هو الواضح فى الأثار ... فانظر له بعين الاعتبار
اما الذى بعد القتال وصلا ... فالخلف فيه عندهم قد حصلا
من قال يعطىٰ قال قد جاء لذا ... وقصده فيه أبان المنفذا

وبعضهم قال أراه لم ينل ... اذ كان من بعد القتال قد نزل
وذا الذى عليه جمهور الورى ... وذاك واضح وما فيه امترا
حق الذين انتدبوا جهادا ... قد أحرزوا الغنم فع المرادا
وفيه إسراع إلى الجهاد ... لسائر الناس من العباد
لعلهم الى الخروج الجامع ... يستبقون للمرام النافع
وان ترد معرفة الغنيمه ... والفيء من اصوله القويمه
ما نال المسلمون من أموال ... أجناد أهل الكفر والضلال
بالسيف فهو عندهم غنيمه ... حسب اصطلاح اللغة الكريمه
وذاك حكم عم كل الكفر ... اذا قهرناهم بتلك البُتر
وبعضهم قال الأصول لم يقع ... إسم غنيمة عليها فاستمع
لكنها الفيء وقطب العلما ... يرده فى الهيميان رسما
ما جاء من دون قتال يعرف ... كالعشر والجزية حين يوصف
ومثلها اموال صلح تحصل ... من مال اهل الشرك فيما ينقل
كذاك من فى دارنا منهم هلك ... بغير وارث مع الفيء اشترك
والخلف فى الاصول هل فيها خمس ... فقيل لا وصحّحوه فى الأُسُس
وذاك للثورى معهم وعطا ... ينقله القطب بنقل ضُبِطا
وقيل بل جميع ذاك يدخل ... فى اسم غنيمة متى ما يحصل
وهكذا بالفيء يدعى فاعلما ... والخمس فى الكل لبعض العلما
والفيء خص بالرسول المصطفىٰ ... مع الهداة العلما أهل الوفا
لِمَا أتى فى سورة الحشر اعلما ... ورده بعض هداة العلما
وبعضهم يقول موكول الى ... رأي الامام كيفما قد حصلا
يُعطي الامام منه من كان استحق ... بحسب الحال ومن هو الأحق
وحسبما لنا من المنازل ... فى قومنا وحسب حال العائل
وحسب نفع الناس هكذا ورد ... فى اثر الهداة أرباب الرشد
وكان عهد المصطفى الفيء له ... ماشاء فيه مطلقا يفعله
ينفق منه الأهل والعيالا ... والباقى فى السلاح نصا قالا
وما يكون من صلاح للورى ... أنفقه فيه كذا قد ذكرا

وللمقاتلين للأعداء ... مجاهدين قيل بالسواء
من ضبطت أسماؤهم ودونت ... في دفتر الجهاد معهم عينت
ثم الأهم فالأهم فاعلما ... من الصلاح هكذا قد رسما
وبعضهم خص المقاتلينا ... دون سواهم هكذا روينا
حيث بهم قد تُرهب الأعداء ... ومن بهم قد تكشف الغماء
وأخذ النبي بعض الوبر ... من جمل كان هناك فانظر
فقال مالي اي من الغنيمة ... ولا لكم معمّما للأمة
الا الذى نعرفه بالخمس ... وهو جلي ثابت عن أُسس
والخمس مردود عليكم فاعلما ... نصا لنا رواه قطب العلما
فالخيط والمِخْيَطُ رده وجب ... وذاك أحقر الامور إن حسب
قال الغلول فهو نار حاميه ... وانه عار أتى علانيه
والأكل حل والركوب فاعرفا ... ذاك بنص قد أتى للمصطفى
ولا أحق منكم بالمغنم ... بل كلكم على سواء فافهم
ولا صفي بعد موت المصطفى ... وذاك بالاجماع من أهل الوفا
إلا أبا ثور الى الإمام ... يراه باق صح في الاحكام
والارض مثل سائر الأصول ... الى الامام صح في المنقول
ما شاء فيها فله صح النظر ... قسما وتركا هكذا جاء الأثر
يتركها في يد أهلها على ... ما اتفقوا عليه مما حصلا
له نصيب ولهم كذاكا ... كالأُجراء قد غدوا هناكا
او شاء بيعها له ماشاء ... كذاك في الآثار عنهم جاء
أو شاء نزعها الى الغير فلا ... منع عليه في اعتبار النبلا
تكون في أحكام بيت المال ... بل إنها بالطبع بيت مال
يرصد للمصالح المرجوة ... ولنوائب بدت في الأمة
هذى هي الأحكام في الغنائم ... أوردتها صادقة المعالم

الأنفال

والقول في الأنفال في القرآن ... قد جاءنا متضح البيان

لله والرسول قال الله ... وليس في ذلكم اشتباه
والله أغنى الأغنياء عز وجل ... وكل شيء فله بلاجدل
وقسمها الى الرسول يرجع ... حسب الذى فيها الإله يشرع
وأصلها عندهم الغنائم ... من قبل أن تصيبها المقاسم
ينفل بعض الجيش منها الهادى ... يزيده لرغبة الجهاد
ولحمى الحوزة والدعاء ... الى الإله صح فى الأنباء
تفضل الله بذاك فى الأثر ... لمن بأمر الله قد كان ائتمر
يُعطى الامامُ بعضهم اكثر من ... بعض لمقصد له هنا حسن
بنفسه ثم بأمره يصح ... وذاك فى الحق الجلى متضح
من باشر القتال والذى قعد ... مع الامام حاميا له عُهد
ومن يعانى شغل المسلمينا ... فى الجيش بالسوا كذا روينا
كلهم مجاهدون فاعلما ... والغنم للكل تراه العلما
والخلف هل يصح وعد بالنفل ... من الامام للجنود هل يحل
قيل يحل وهو فى الحكم يجب ... حيث الوفا بالوعد فى الدين كتب
وقيل لايصح والوجه جلي ... ان الجهاد طاعة الرب العلى
وما يكون طاعة ليس يحل ... عليه ايجار يرى بعض الكمل
حيث الجهاد اى لأجل المغنم ... لا الدين عند هؤلاء فاعلم
والصحب فى الانفال قد تنافسوا ... وقد حَوَتْهُمُ لهم مجالس
كل يرى بانه أحق من ... سواه اذ جاء بتعليل زكن
فاصلح المختار ذاك الحالا ... اذ بالسواء قسم الاموالا
فكان ذاك القسم صلحا يعتبر ... ما بينهم جاء به بدر مضر
فالمصطفى أملك بالأنفال ... اذ جاء فى النص بلاجدال
يفعل فيه المصطفى كما يرى ... والله ماكان عليه حجرا
والنفل مازاد الامام فاعلما ... بعضا من المال الذى قد غُنِمَا
فهو الذى يعرف بالنفل ورد ... فى أثر الاصحاب من ذاك السبد
ينفله الامام اي يزيد ... من صح فى مقامه المزيد
لحكمة بيانها تقدما ... كما يرى ذلك جل العلما

وقيل ان النفل إسم للخُمُس ... لاغير للامام ذاك قد حُبِس
فهو لبيت المال راجع على ... تحقيق ما يرى الهداة النبلا
يُعطى الذى يراه يستحق ... منه ومن فينا هو الأحق
وقيل بل من خمس الخمس يقع ... وذاك حظ للامام قد وقع
والشافعى بذاك قال فاعلما ... وانه من الرجال العلما
وقيل بل من جملة الغنيمة ... يأخذه المسئول فى ذى الأمة
يصلح امر المسلمين فاعرفا ... منه على نهج النبي المصطفىٰ
قال به احمد معهم مع أبي ... عبيدة كذا حكي فى الكتب
وبعضهم أجاز للإمام ... ينفِّل الكل بلا ملام
وذاك ان المسلمين قاتلوا ... للدين لا للغنم قول عادل
والغنم فيه نظر الامام ... قسماً وغيرَه مع الاعلام
ألا ترى الزكاة فيها صرّحا ... نص بقسمها لنا ووضّحا
وهي إلى الامام فيها يفعل ... مصالح الاسلام حيث تجعل
لانه المسئول فى الأنام ... وانه البيضة فى الاسلام
ووقع النزاع بين العلما ... اذ ذاك فى المقام فيما غنما
بعض يقول آية الأنفال ... منسوخة بحكم **بالابطال**
قد نسختها آية المغانم ... حينئذ لا نفل خذ عن عالم
إلا من الخمس على الأصل الجلي ... أو خمس الخمس لذا فاحتفل
ومن يرى التخيير فى المقام ... يقول ان ذاك للامام
له الخيار فيه ما يراه ... من صالح لديننا أمضاه
وان يشارد عليهم الخمس ... من بعد قسم الغنم غير ملتبس
هذا الذى أورده اهل الهدى ... فاجعله فى حكم الهدى معتمدا

بيان حكم أموال المسلمين يدركها الجيش عند الكفار

ان وقع النصر على الكفار ... وخضعوا لنا على صغار
فان ما قد أخذوه منا ... لاهله يرد فاعلمنا
ما للغزاة فيه من حق علم ... بذاك بعض فى المقام قد حكم

قال بذاك الشافعي فاعلما ... كذا ابو ثور به قد جزما
وقيل بل للجيش في جملة ما ... قد كان من مال يكون مغنما
وهو مقال لعلي ينسب ... وهو الذي عندى عليه المذهب
كذلك الزهري قال فانظر ... في اصله يوما بصدق النظر
قيل له في الفتح اين تنزل ... قال وهل بقي هناك منزل
كان عقيل قد تولى ذاكا ... فكان حجة اتت هناكا
قد باع تلك الدور بعد ما خرج ... منها النبي وبه الحكم خرج
وحجة الرد لأهله أتت ... في أثر برهانها كان ثبت
قد اخذ الكفار للعضباء ... **جاءت بها شاجعة النساء**
قد نذرت تذبحها فقال لا ... نذر بغير الملك نصا نقلا
معناه ليست لكِ بل ولا لهم ... لا يملكون ملكنا كذا فهم
وبعضهم قال الذي قد وُجدا ... من مالنا بعينه مع العِدا
رد علينا هكذا من قبل ... قسم أتى لنا فخذ بالعدل
وبعد قسم يلزمن الثمن ... عليه والوجه لهذا بيّن
واجمعوا بعدم الضمان من ... كل كفور مالنا يضيِّعن
فدل هذا انهم قد ملكوا ... لها ومنه الآن بان المسلك
لو لم يكونوا ملكوها أُلزموا ... ضمانها وهو الصحيح فاعلموا
وهل هنا فرق اذا ما كانا ... صار إليهم دون حرب بانا
كما اذا العبد اليهم هربا ... وامرأة صارت اليهم رغبا
وبين ما بالحرب كان قد قهر ... قيل هنا فرق وحكمه شهر
ما كان بالحرب له قد ملكوا ... فهو لهم وفي يديهم يترك
ومشرك أسلم والمال معه ... هل يلزم الرد الينا يدفعه
والحكم للأصلين السابقين ... يرجع عندهم بغير مين
من قال يملكنّ قال حل له ... وضده قطعا فلن يحلله
والكفر قد اباح للأموال ... والعاصم الاسلام في ذا الحال
ومشرك أسلم والمال ترك ... والأهل والاولاد مع ما قد ملك
هل ها هنا العصمة مما تعتبر ... في حقه خلف اتانا في الأثر

بعض يرى العصمة كلا تشمل ... وخالفوا البعض وفيه عللوا
وبعضهم يقول لا حرمة بل ... لزوجة فقط والمال يحل
وحكم اولاد الفتى ما داموا ... فى صغر يحميهم الاسلام
الا الذين بلغوا حد الحلم ... حكمهم كغيرهم ولا جرم
وما بِعُنوة له نفتتح ... كالخمس هكذا عليه اصطلحوا
وللامام فيه صالح النظر ... كغيره كذاك قد جآء الأثر
ما خصص الدليل شيئا أبدا ... وهو الذى عليه اعلام الهدى
وما أفآء الله ايضا فاعلما ... كغيره يقول جل العلما
وبعضهم يقول بيت مال ... والخلف لفظي بلا جدال
و قد مضى المقال فى الجزية فى ... ما قد مضى من النظام فاعرف
فالحكم فى الجزية فى النص ورد ... وذاك قطعاً لا يزال المعتمد
إليه من أراد ذاك يرجع ... يرى هناك فيه قولا ينفع
فلا نطيل القول والحال جلى ... وأيْنَها الجزية يابن الكمل
قد اصبح الاسلام إسماً لا يسوى ... والكفر قد داس على كل القوى
سبحان من يفعل ما يشاء ... فى خلقه إليه الانتهاء
يعز من يشاء فى الأنام ... كما يذل قادة الطغام

قتال البغاة

ان البغاة حربهم قد وجبا ... على أولى الامر تراه النجبا
أوجب من غزو أهيل الكفر ... لأنهم ما بيننا فى المصر
ان أفسدوا ولم نقم عليهم ... عم الفسَاد وفشا بغيهم
والله قال قاتلوا تلك التى ... تبغى بنص فى الكتاب مثبت
حتى تفيء وهناك أصلحوا ... بينهم فالصلح قطعا أصلح
وان معنى البغي الاستطاله ... على الورى بالظلم والضلاله
والرد للحق وفعل المنكر ... وكل ما كان من المستنكر
كذا الخروج لقتال المسلم ... بغير موجب من البغي اعلم
وهكذا على الامام العادل ... يخرج بالقتال اهل الباطل

وهكذا إذ تخرج الطوائف ... ببغيها فيقع التخالف
هذى تقول ان تلك باغية ... قد خرجت لحربنا علانية
وتلك بالتأويل ايضا تدعي ... وهكذا بدون ما تورع
كل يقول انه المحق فى ... خروجه، والحال بالجهل خفي
وربما تستر الباغي بما ... نجهله من شبهة بها احتمى
وربما تأول الدليلا ... ورام فى مقصده التجهيلا
وربما أظهر غير الباطل ... وأضمر السوء لكل عادل
فيقع الشر وتظهر الفتن ... والكل بغي عند أرباب الفطن
يُدعون للصلح وترك الفتن ... ورفض كل باطل مستهجن
ويكشف الامام بالحق الجلى ... بطلهم على السبيل الامثل
ان قبلوا أصلح ذاك الحالا ... بينهم ورفع الضلالا
وان أبوا قاتلهم وكسرا ... شوكتهم والباغى منهم قهرا
واصلحوا بالعدل فى النص العلي ... اعطوا الحقوق اهلها وهو جلي
فالعدل ضد الجور والقصد علم ... والبغي ظلم خاب من كان ظلم
وهل على الباغى ضمان ما تلف ... فى الحكم أم لا اختلفت فيه السلف
فقيل بعد الفيء لا ضمان فى ... مقال اهل الحق والوجه اعرف
فان ذا الجلال بعد الفيء لم ... يقل سوى الصلح لنا بين الامم
والصلح ترك البغي والفساد ... والا تباع لأولى الرشاد
وقيل بالضمان ان تحققا ... باغيهم ببغيه قد فسقا
يضمن للتالف من مال ومن ... ارواح من بغي عليهم يافطن
فالمال مضمون ولو كان خطا ... والدم مثله لأصل ضبطا
ما بال اهل البغي لم يُضمّنوا ... وفعلهم ظلم ألا فليضمنوا
ان قاتلوا فقتلهم قد وجبا ... او تركوا الحرب فقل لن نحربا
قال رسول الله نصا فى خبر ... لا يجهزن على جريح ان قهر
كذاك لا يتبع من فر ولا ... يقتل مأسور حديثا نقلا
والفيء لا يغنم فى الاسلام ... لأنه صح من الحرام
من قال لا إله إلا الله ... فما له محرّماً نراه

وبغيه ليس يحللنا ... لِمالِهِ حيث يحرمنا
الا اذا كان لهم مأوى نرى ... يتبع مدبر لهم ليقهرا
لأن ذلك الفساد ما انقطع ... حيث لهم ملجا نقول يتبع
اذ علة البغي نراها باقيه ... بذا وما عن قتلهم من واقيه
فيقتل الأسير والذي انجرح ... يجهز هكذا لأصل متضح
ويتبع الهارب حتى لنعدم ... داعية الفساد ممن قد ظلم
وقيل ان صح طريق البغي صح ... ضمان باغٍ وله بعض جنح
أو كانت الباغية المحققه ... قليلة منعتها ممزقه(١)
ليست من المنعة فى حال يجب ... ان تحذرن هنا الضمان قد وجب
تضمن ما جنته فى الآثار ... عن الكرام القادة الأخيار
أو كثرت اعدادها ثم لها ... كانت من المنعة عند الفقها
لم تضمنن كذاك قال القطب فى ... آثاره والحق فيه فاعرف
الا محمد سليل الحسن ... خالف فى هذا ولم يستحسن
وما جنت قبل تَجمُّع ضَمِن ... وبعد وضع الحرب ايضاً يافطن
يضمن بالاجماع عند العلما ... ولست أدري الوجه بل لم أفهما
كذلك الفرق الذى قد ذكروا ... والنص لاتقييد فيه فانظروا
كذلك الحديث لم يقيد ... ولم يُبِن لمقتضىٰ التقيد
وقد أشار القطب فى القليلة ... إشارة لم تك بالجلية
يقول انها كقطاع الطرق ... ان لم تكن كثيرة إذ تنطلق
يحكم فيها بالذى قد حُكِما ... فيهم على تلك الوجوه فافهما
وهكذا قد قيل يوم الجَمَل ... نادى مناد بين أهل العمل
لا يتبع المدبر والأسير لا ... يقتل والجريح فيما نقلا
ولم يصح ان بعضهم غرم ... لأحد مالاً هنا او سفك دم
ولم يك اقتص كذلكم أحد ... من أحد نعرف ذاك فى سند
كذاك فى صفين ايضا فاعلما ... كما بذا صرح جل العلما
هذى هي الأحكام فى المقام ... فيمن بغىٰ من سائر الانام

(١) قوله : منعتها ممزقة أي لا منعة لها . أ . هـ .

أمـا الـذيـن يـغـنـمـون المـالا ... مـمـن بـغـىٰ قـد ركـبـوا ضـلالا
فـعـنـدنـا أمـوال أهـل الـقـبـلـة ... لـيـسـت تحـل عـنـد كـل الأمـة
والمـسـتـحـلـون لهـا لـيـس لهـم ... مـن حـجـة تـعـرف عـنـد من علم
وان يـكـونـوا اتـصـفـوا بـالـكـفـر ... فـكـفـر نـعـمـة نـراه فـادر
قـد كـفـروا نـعـمـة ذى الجـلال ... اذ فـعـلـوا مـا لـيـس بـالحـلال
فـعـصـمـة المـال أتـت فـى الخبر ... وهـو الـصـحـيـح عـنـد اهل النظر
مـن حـق لا إلـه إلا الله ... عـصـمـة مـا لهـم هـنـا نـراه
فـلا يحـل مـال مـسـلـم نـطـق ... بـالجـمـلـتين أخـذه بـغير حـق
وان يـكـن ضـل بـفـعـل الـبـاطـل ... اوخـر بـالـتـأويـل فـى الجـاهـل
فـمـالـه محـرم بـغير شـك ... لا يـغـنـمـن ولا يحـل يـنتهـك

الأيمـــان

والـقـول فـى الأيمـان فـهـي الحـلـف ... بـالله وهـو مـا عـلـيـه الـسـلـف
مـن كـان حـالـفـا فـبـالله اعـلـمـا ... يحـلـف لا بـغـيـره بـل حـرمـا
تـكـرر الـدلـيـل هـا هـنـا كـمـا ... روى لـنـا ذاك الهـداة الـعـلـمـا
ومـن أجـاز حـلـفـا بـكـل مـا ... كـان بحـكـم شـرعـنـا مـعـظـمـا
لـسـنـا لـه مـوافـقـين فـاعـلـمـا ... إذ عـظّـم المخـلـوق حـيـث عـظّـمـا
وكـل شـيء دون ذى الجـلال ... فـهـو ضـعـيـف دون مـا جـدال
وان رأوا مـولاهـم قـد أقـسـمـا ... بـهـا فـجـوزوا هـنـاك الـقـسـمـا
فـالله رب الـكـل إن أقـسـم لا ... نـبـارينـه فـى الـذى قـد فـعـلا
أقـسـم بـالخـلـق لأنـه اخـتـرع ... لـه وعـجـزنـا بحـال قـد وقـع
قـدرتـه قـوتـه الـفـعـالـه ... لخـلـقـه سـبـحـان ذى الجـلالـه
أقـسـم بـالـطـارق رب الـطـارق ... والـنـجـم اذ يـهـوى لمـعـنـى صـادق
لا تحـلـفـوا يـقـول بـالأبـاء ... وهـكـذا بـسـائـر الاشـيـاء
واحـلـف اذا حـلـفـت بـاسـم الله ... او بـصـفـاتـه بـلا اشـتـبـاه
دع مـن عـن الـصـفـات كـان قـد نهـىٰ ... مـا سـاغ نهـيـه لأربـاب النهـىٰ
فـالـنـص بـالله وبـالـصـفـات ... أفـادنـا فـى نـظـر الهـداة

ثم صفاته هي الذات فلا ... فرق لدى أهل العقول النبلا
اذ لم تكن شيئا قد استقلا ... عن ذاته عز علاً وجلا
ولم تكن شيئا مقارنا لها ... بل هي نفسها ولن نجهلها
لو كان غير ذاك لم تكن صفه ... له على تحقيق اهل المعرفه
اذ ذاته قديمة فما الصفه ... او هي ثانٍ إن ذالن نعرفه
لو صح ذاك وجب التعدد ... للقدماء وهو شرك يعهد
وابعد الاقوال قول من مَنَع ... اي حلفا بالله مثل ذاك دع
واللغو في الأيمان مهما وقعا ... لا يؤخذ العبد به له دعا
كقول لا والله حين يسبق ... به اللسان عندما ينطلق
ومنه قيل حالف كان يظن ... وقوع شيء والصحيح لم يكن
وقيل ما لم تعقد النيات ... عليه لغو ماله إثبات
وهذه الاقوال في الآثار ... جاءت عن الأئمة الأحبار
وقيل ان يحلف غضبانا على ... شيءٍ فذا لغو كذا قد نقلا
وبعضهم زاد على المعاصي ... يحلف قلت ذاك عبد عاصى
وقيل منه حَلِف يمنع مِن ... أكل الحلال فهو لغو فافهمن
ولا أقول انه لغو وإن ... تأوّلوا له فليس بالحسن
واللغو فهو باطل الكلام ... فلا يجيء في الحلف بالالزام
فاللغو في الشرع الذى لا ينعقد ... به اليمين فهو عندهم فسد
والله عنه قد عفا في الذكر ... نصا فدع لغوا أتى كالهذر
واحلف إذا حلفت بالجبار ... رب السما المهيمن القهار
وهكذا استحلف به من وجبا ... تحليفه لا تبغ عنه مذهبا
بالله يكفى عند كل العلما ... كما عليه النص ايضا رسما
وجاز تكرار الصفات عندما ... يدعو له داع تراه العلما
وذاك تغليظ على من حلفا ... لعله يرجع اذ تخوفا
قد جاز كل ذاك في الآثار ... لنظر صح عن الأخيار
اذ جاء في اللعان تكرار عرف ... لمقصد الارهاب في رأى السلف

حلفه باسمى قال ذو الجلال ... وذره تحت سطوة الفعال
يقول خل بينه وبينى ... فانه لما يزل بعينى
وامره إلىّ والحنث خطر ... فانه يرمى به قعر سقر
اعاذنا الله من الحنث ومن ... ما الحنث فى الدين علينا يوجبن
واحذر من الغموس فى الأيمان ... فإنها ما حقة الإيمان
فهى التى تغدو بها الديار ... بلاقعاً جاءت بها الآثار
وهي التى بالحنث يوما تقع ... امران فى الدين بها يوقع
ظلم الورى ونكر ذاك الظلم ... مؤكدا بها لنفي الحرم
يعلن بالحل لأمر حَرُما ... وباليمين يصطفيه مغنما
معاذك اللهم انت البارى ... فخد بنا عن موجبات النار
يقول ما كان كذا أو كانا ... فى موضع النفي فع البيانا
والأمر فى باطنه خلاف ما ... فى ظاهر عليه كان أقسما
تكون فى الخصام ما بين الورى ... وفى شقاق بينهم قد ظهرا
فيقطع الحكم بها النزاعا ... وذاك أمر فى الهدى قد شاعا
ويرفع الحكم بحسب الظاهر ... بها عن الخصم مع التشاجر
قال النبي المصطفى من يقتطع ... حق امرئ بحلف منه وقع
حرم ذو الجلال فى لفظ الخبر ... أن يدخل الجنة أى حيث كفر
واوجب النار له تعالى ... اذ باليمين اقتطع الاموالا
أتى بشيئين عظيمين هنا ... ظلم الورى والحنث فيه زكنا
ودل ذاك ان ذا الكبيرة ... يخلد فى النار بغير مرية
اذ حرم الله عليه الجنه ... دخولها استحال فافهمنه
ما حرم الله فمن يحلله ... هيهات ان ذاك لسنا نجهله
خلاف ما عليه قومنا هنا ... اذ رفضوا الحرم بهذا علنا
وأوّلوه حسب ما أرادوا ... وما دروا من ذاك ما يراد

الأيمان الشرطية

وكل ما كان بشرط علقا ... والقصد لليمين فيه حققا

كقوله انا الكفور ان يكن ... أمرهم كذا ونحوه زكن
او كافر بالله أو قد أشركا ... أو أنه من اليهود مسلكا
او أنه اليهودى والنصرانى ... او أنه من عابد النيران
ان فعل الامر الذى قد عيّنا ... وبعد ذاك يفعل المعيَّنا
أو عكس الامر بأن لا يفعلا ... وبعد ذاك الحال ايضا فعلا
فالحنث واقع وذاك لا يحل ... فانه يرضى به كل مضل
يسقط بالتوب وبالتكفير إن ... جآء بذاك الأمر فافهم يافطن
لان نية الذى قد قالا ... ذلك للأيمان ترمى حالا
كذا أبو حنيفة قد قالا ... وأحمد لذاك أيضا والى
وقال مالك كمثل الشافعى ... ليست يمينا فى اعتبار الشارع
لذاك لا كفارة هنا تجب ... والأصل للكل جلي قد كتب
فمن رأى اليمين قد تنعقد ... يوما بذى الحرمة مهما تعقد
اوجب للتكفير حسب الأصل ... اولا فلا فخذ هنا بالعدل
لا تحلفوا يقول بالآباء ... بل بصفات الله والأسماء
ولست أرضى حَلِفا بالخلق ... بل بمليك الخلق رب الحق
دل عليه العقل والنقل معا ... وذاك بالاجماع امر وقعا
ونحو ان أكلت للطعام ... واردة بالمظهر الالزام
ليست من الاقسام بالاصاله ... بل أوجدتها هكذا الجهاله
كذاك ان فعلت هذا الفعلا ... علىَّ مشيٌ أو قصدت الأهلا
أمشى لبيت الله حافيا كما ... عبدى حر إن شربت الغنما
ومثله اذا اكلت الثمره ... فطالق زوجته الموقره
ظاهر هذا يوجب اليمينا ... فى قُرب كان بها قمينا
فتطلق الزوجة مهما فعلا ... ويعتق العبد برأى النبلا
لأن من الزم نفسه لزم ... ما الزم النفس به ولا جرم
ما كان طاعة بلا خلاف ... والغير فيه نظر الاسلاف
والخلف فى هذا هل التكفير صح ... وجوبه على المقال المتضح

اقـــول ان قـــيـــل يمين وجـــبـــا ... تـكـفـيـرهـا عـنـد الـرجـال الـنـجـبـا
أو لم يـكـن يـومـا يـمـيـنـا لا نـرى ... حـقـا لـهـا فـلـم نـقـل نـكـفـرا
ان وقـع الحـنـث بـتـرك الـفـعـل ... او حـنـثـهـم بـفـعـلـهـم فـى الأصـل
ويـقـع الـطـلاق والـعـتـاق ... بـالحـنـث فـيـه قـيـل الاتـفـاق
إلا ابـا ثـور يـقـول كـفّـر ... فـى الـعـتـق هكـذا أتـى فـى الأثـر
والخـلـف فـى المـقـام قـد تـركـزا ... عـلـى أصـول وضـعـهـا قـد جـوّزا
بـعـض يـرى تـلـك يـمـيـنـا فـاعـرفـا ... والـبـعـض بـالـنـذر لها قد وصفا
وهـل يـرى الـشـرع هـنـا يـمـيـنـا ... أشـكـل هـذا فـاعـرف الـتـبـيـنـا
وهـل تـرى فـى الخـبـر الـشـهـيـر مـا ... دل عـلـى اليمين عـنـد الـعـلـمـا
قـال الـنـبـي المـصـطـفـى بـين المـلا ... كـفـارة اليمين للـنـذر اجـعـلا
والـعـرف فـى الـشـرع بـه الأيـمـان ... يُـظـهـر مـعـنـاهـا هـنـا الـبـيـان
قـد حُـكّـم الـعـرف هـنـا والعـاده ... فـاتـضـحـت بـذلـك الافـاده
وحـــرّم الـــنـــبـــي مـنـا أحـلا ... لـه الإلـــــه وبـه اسـتُـدِلا
وبـعـد ذاك جـاء بـالـتـكـفـير ... كـمـا أتـى فـى واضـح الـتـفـسـير
وبـاليمين فـى المـقـام صـرحـا ... ولم نـر لـفـظـاً لـهـا مـتـضـحـا
هـنـا تـرى أخـرَجَ لـلإلـزام ... مخـرج مـا أحـيـط بـالأقـسـام
وهـكـذا مـا مخـرجَ الـشـرط خـرج ... فـيـه أتـى الـتـكـفـير نـصـا منبلج
فـمـا أتـى مـن نـحـو هـذا الحـال ... يجـرى عـلـى هـذا بـلا جـدال
والـنـذر لـيـس بـيـمـين يـعـرف ... وحكمه حـكـم اليمين فـاعـرفـوا
والـبـحـث فـيـه فـى محـلـه نـرى ... عـنـد الهـداة الـعـلـمـا مـؤثـرا
وهـذه الـتـعـلـقـات اخـتَـلَـفَـا ... فـيـهـا كـمـا عـرفـت مـن قـد سـلـفـا
تخـرج مخـرج الـشـروط فـى العـمـل ... فـهـل لـهـا حـكـم بـهـا قـد اسـتـقـل
بـعـض يـقـول مـا لـهـا شـيء ولا ... يـلـزم فـيـهـا اى شـيء فـاحـفـلا
ولم تـكـن يـومـا يـمـيـنـا فـتـجـب ... كـفـارة اليمين فـى اي سـبـب
ولم تـكـن نـذرا فـتـعـطـى حكمه ... لـذاك لا شـيء نـرى يـلـزمـه
وقـيـل بـل عـلـى اليمين تـشـتـمـل ... وحكمها حـكـم اليمين فـاحـتـفـل

كذاك قولهم أنا أشهد أو ... أقسم إن كان المراد ما عنوا
هل ذا يمين خلفهم فيه ورد ... للشافعي باليمين يستعد
وعنه أيضا لا يمين قد أتى ... في أحد القولين عنه ثبتا
وباليمين مع أبي حنيفة ... ومالك فصّل في القضية
اذا بها اللهَ أراد تلزم ... هنا اليمين او فمعهم تهدم
ان الخلاف بينهم من طرق ... عديدة جاءت لقصد مُوثَق
بعض يراعي صيغة اللفظ وما ... دلت عليه حسبما قد فهما
وبعضهم مدلولها العرفي قد ... يعتبرن على الصحيح المعتمد
وبعضهم يعتبر النياتِ ... وحسبما دلت هناك يأتي
فانت ان نظرتَ للصيغة في ... هذا المقام حِلفَهم لم تعرف
اذ ليس مقسوم به هنا كما ... عرفته لفظا جليا فافهما
ومن الى العادة والعرف رَجَع ... أثبت لليمين للحق استمع

الاستثنا في الأيمان

والخلف في الاستثنا في الأيمان ... يهدمها أم لا مع الأعيان
فقيل بالهدم اذا استثنا الفتىٰ ... لها بمشروط لهم قد ثبتا
ان جاء في تناسب ومتصل ... مع اليمين دون فارق عقل
يهدم لليمين أولا يهدم ... خلف لهم في ذا المقام يعلم
ان اليمين ها هنا لم ينعقد ... بهذه الحال كذاك قد ورد
فالك بالاتصال يحكم ... ان لم يكن يمينه لا يَهدم
والشافعي بالسكتة الخفيفة ... لابأس في نقل لبعض الأمة
يسكت كالذي هنا تذكرا ... شيئا عليه ضاع عند البصرا
او أنها مقدار قطع النفس ... أو قطعه الصوت مع التنفس
وقيل بل ما لم يقم من مجلسه ... ينفعه بمقتضى مُؤَسِسِه
وَوَسَّعوا القول عن البحر هنا ... حيث توسعوا بذاك عَلَنا
ان له استثناءه بغير ما ... قيد بمدة كذا قد رسما

فعند ما يذكر ذاك الحلفا ... قام الى استثنائه معترفا
وذاك يستدعي انتقاض أشيا ... يفعلها العبد بحال المحيا
وان يكن قد علق الاستثنا ... على مشيئة الإله معنى
اى فى انفعال ذلك المحلوف صح ... فعلا وتركا هكذا قد اتضح
يرفع ذاك لليمين فاعلما ... ان وقع الحنث هناك فافهما
وقول ان شاء الإله استثنا ... على الصحيح وبه فاستثنا
يُحل عقداً لليمين فاعلما ... او مانع منها خلاف رسما
والخلف بين العلما قد وردا ... بشرط الاتصال مع اهل الهدى
وانما الخلاف حين ينفصل ... عنه وللفصل بيان قد عقل
والحال لليمين لما يُلزِم ... للاتصال فى مقام مبهم
فى البعد والقرب وتحديد هنا ... يلزم فى اعتبار كل الفطنا
واللهِ قال المصطفى لأغزون ... يوما قريشا فى حديثه الحسن
ثلاث مرات وبعدها سكت ... وجاء فى استثنائه فانهدمت
آخرها يقول ان شاء العلى ... فكان حلا لليمين فاقبل
فى قربه أثّر فى اليمين ... والبعدُ لا يصح فى التبيين
لو حل لليمين فى البعد لَمَا ... حاج الى التكفير داع فافهما
بل انما عليه ان يستثنا ... فهد من يمينه الاستثنا
واستثن باللسان نطقا فاعلما ... لابد من ذلك عند العلما
باي لفظ كان للاستثنا ... ما خصّصوا لفظا لهذا المعنى
كذا بتخصيص العموم استثنا ... كذا بتقييد لمطلق هنا
ونية تنفع فى الاستثنا ... لو بعده جاءت لهذا المعنى
واتصلت به بغير فصل ... تهدمه قيل بحكم الأصل
نعم إذا اليمين يوما وقعت ... ونية الهد لها قد تبعت
أو لازمتْها اولَ النطق بها ... او قبل ان يتم نطق أي لها
اما اذا ما كان فاصل فلا ... تنفع عند العلماء النبلا
مشيئة الله لها مقام ... خُص بها كما حكى الاعلام
ذلك فى مكفر الأيمان ... لاغيره فى سائر المعانى

اعنى اليمين بالإلٰه الأحد ... دون سواها فى الهدى المعتمد
كذاك نذر مطلق قد تلحق ... به على اصول ما قد حققوا
اما الطلاق والعتاق فاعلما ... يعلقان فى اعتبار العلما
يقول طالق اذا شاء العلِى ... أو أنه العتيق ان شاء الولى
أو ان يك الامر كذا فطالق ... ان شاء ربنا المليك الخالق
وها هنا دقائق لم يجمع ... لها النظام بالمرام الأوسع
فاللفظ بالشرط تراه عُلِّقا ... وبمشيئة هناك مطلقا
وانما الاستثنا للأيمان ... يحلها على هدى الإيمان
أو مانع لها فلا تنعقد ... خلف عن الهداة فيها يورد
يؤثر الاستثنا عند الشافعى ... فى الكل مهما جاء ضمن الواقع
فى كل ما أخرج مخرجَ الخبر ... او مخرج الشرط له فيه أثر
كذا ابو حنيفة يقول ... والحق من كل الورى مقبول
لكنه عندي لايؤثر ... فى صفة الطلاق وهو الأشهر
لما أتى عن النبي المصطفى ... من أنه الماضى وما فيه خفا
فالهزل والجد جميعا فيه قد ... يمضى المقول فيهما فيعتمد
ولو قبلنا فيه للاستثنا ... يبطل ما قرر فيه فافطنا
ان الطلاق واقع بلا مرا ... وليس الاستثنا هنا مؤثرا
والخلف فى المكرَه والساهى ورد ... قيل هما كعامد ولا فند
فالحنث ثابت عليها ولا ... عبرة بالسهو ولو قد غفلا
ان عموم آية الحنث هنا ... يشمل هذين على ما زكنا
يقول ما عقدتموا الأيمانا ... ولم يُفصِّل فافهم البيانا
لكن حديثُ رُفِعُ الخطا قضى ... على عموم ها هنا قد عرضا
وحالف عن فعل شيء ففعل ... بعضا هل الحنث هنا كان حصل
أو أنه يفعل شيئا ما فعل ... بعضا لذاك الشيء فى ضرب المثل
كحالف لَيأكلُ الرغيفا ... فأكل البعض فحنث خيفا
بأكله معايير فاعلما ... والبعض لايفيد عند العلما
كما اذا هذا الرغيف حَلَفا ... عن اكله بالبعض حنث عرفا

إلا الذى عليه رأي الشافعى ... مثل ابي حنيفة فى الواقع
قد ابطلوا عن الذى كان أكل ... فى الحالتين هكذا عنهم نقل
راعوا هنا للفظ والاخذ به ... فالبعض لا كالكل فلتنتبه

اليمين فى الدعاوى

ان اليمين فى الدعاوى تقع ... بنية المستحلِفين فاسمعوا
ذلك بالاجماع فى الآثار ... لولاه كانت كالهباء السارى
لكنها بنية المستحلف ... لذاك كانت حق ذا المحلف
ذلك فى الحقوق بين الناس ... كما أتت ثابتة الاساس
وما عدا الاحكام فالخلف جرى ... بين الهداة العلماء البصرا
بعض يقول تتبع المستحلفا ... والبعض للحالف ايضا فاعرفا
فالنص يرفع النزاع فاعلما ... فاتبع النص الجلي تغنما
قال النبي المصطفى ما أوضحا ... كشف المقام بيّنا متضحا
قال على نية ذا المستحلف ... فارتفع النزاع بين السلف
وهكذا قال هنا يمينكا ... على الذى يصدّقن صاحبكا
وقيل بل بنية الحالف لا ... غير لبعض العلماء النبلا
يقول معنىً قائم بالنفس ... لم يتبدل بمقال إنس
فنية الحالف ليست تنتقل ... عن اصلها فى نفسه كذا نقل
وحالف لايأكل الرؤوسا ... على العموم فاعرف التأسيسا
بأكله رؤوس حيتان ورد ... خلف الهداة فى المقال المعتمد
من حكّم العرف فليس يحنث ... عليه والعرف لقصد يحدث
ومن يراعى اللغة الصحيحه ... الزمه الحنث فع تصريحه
كذاك حالف عن اللحم أكل ... شحما على هذا القياد قد حصل
فالشحم فى العرف خلاف اللحم ... واللغة الفصحى قضت بالشحم
فالحنث ثابت باصل اللغة ... لا العرف عند فقهاء الأمة

كفارة الأيمان

والأصل فى الكفارة الارسال ... وبعدها التغليظ قد يقال

والقول فى الارسال فالطعام ... لعشرة فترفع الآثام
يطعمهم قيل غداءً وعشا ... وبر بالاطعام فى قول فشا
او يكسونهم كذاك وردا ... فى النص وهو واضح لذى الهدى
يعطيهم لكل فرد مُدا ... من حنطة حتى يتم العدا
عليه مالك كذاك الشافعى ... وهو بمد ذى الأيادى الشارع
وقيل نصف الصاع للفرد لزم ... وهو من البر كذاك قد رسم
وان يكن من غيره فالصاع ... مكمل وما به نزاع
من اوسط الاطعام للأهل ورد ... من ها هنا قام خلاف معتمد
بعض يراه أكلة لااكثرا ... وهي الى الأوسط كانت أظهرا
او الغداء والعشاء فاعلما ... كما على ذلك جل العلما
والخلف هل قد يلزم الإ دام ... عمدة جلهم هو الالزام
وللاقل لا ادام قيلا ... وهو اجتهاد حرر الدليلا
والخبز وحده بلا إدام ... يكفي براي أحد الاعلام
أما الإ دام فهو زيت قيلا ... وقيل سمن فاعرف الدليلا
وقيل ان الزيت والسمن معا ... والحق فالعرف هنا توسعا
فاللحم والاسماك فى ذا الوقت ... هى الإدام وبذاك نفتى
لان وقتنا على ذا العملُ ... والعرفُ والعادة امر يعقل
تطوّر الزمان فى الأنام ... فى اللبس والشراب والطعام
واوسط الطعام للأهل وقع ... ما بين ذى الغنى وفقر قد وضع
وهل هم اهل مكفّر هنا ... ام اهل هذا البلد الذى عنا
وان يشا الكسوة فالمجزى لزم ... قيل هنا ثوب فقط قد علم
ذلك للرجال أما للنسا ... ثوبان يستران مهما لبسا
قال أبو حنيفة أقل ما ... ينطلق الاسم عليه فاعلما
وهو إزار أو قميص سترا ... او السراويل كذا قد ذكرا
وهكذا عمامة هذا أقل ... ما يصدق الاسم عليه فاحتفل
ذلك ان بعضهم يعتبر ... اقل مدلول اللغات فانظروا
وبعضهم يعتبر العرف هنا ... أقل ما دل عليه فافطنا

وان عن الاطعام قد كان عجز ... والعتق فيه بالمرام لم يفز
وكان قد نحا إلى الصيام ... فانه ثلاثة الايام
يصومها على تتابع علم ... والفصل قيل جائز لم ينهم
فمالك والشافعي عليه في ... آثار أهل العلم اهل السلف
والواضح التتابع المقرر ... والأصل هذا وبه فائتمروا
الا اذا داع دعا للفصل ... لم يك مانعا هنا في الأصل
ان صياما جآء للتكفير ... على تتابع على الشهير
وفي قراءة ابن مسعود وقع ... تتابع في لفظة كذا شرع
والواجب الاصلي بالتتابع ... فاحمل عليه دون ما تنازع
وفي المساكين فعشرة تجب ... وليس تجزى دونها ولا عجب
وان يكن رخص بعض يطعم ... عشرة أيام لفرد يعلم
ذاك خلاف النص والواضح لا ... يرضى به الا فتى قد جهلا
أبو حنيفة بذاك قالا ... فكان رخصة فع المقالا
والاصل حق واجب للعشره ... لا الفرد فاعرف أصل تلك الجوهره
قالوا هنا التكفير حق وجبا ... غلى مكفر بعَدٍّ رتبا
قلنا الجلي هو ما تقدما ... فافهم تعش من الهداة العلما
والشرط في العشرة اسلام علم ... فليس للكافر حق فافهم
منافع الاسلام للاسلام ... ليست لذى الكفر من الانام
فالفقر وحده فغير كافي ... ان يستحق ذاك عن اسلافي
أشبه بالزكاة فالاسلام ... شرط لها قالت به الاعلام
ومن يقل بالصدقات أشبه ... جاز الكفور وله فانتبهوا
ليست تطوعا وانما تجب ... بالحنث في الاسلام مع كل النجب
والعبد ليس في عداد الفقرا ... لأنه المكفيُّ عيشه نرى
فهو على سيده لذا خرج ... من مستحقيها باصل منبلج
والحنث مرفوع متى ما كفّرا ... كذاك قال العلماء البصرا
وقيل بل من قبل تكفير رُفع ... حنثُ فتى إذ كان فيه قد سكع
والحق لاحنث اذا لم يقع ... كذاك لا تكفير عندى فاسمع

كيف يكفّرن يمينا لم يقع ... حنث بها فالعقل هذا قد منع
وحالف على يمين ويرى ... بعد سواها خيرها يكفرا
ويأتى ما كان عليه حَلفا ... لا تمنع اليمين خيرا عُرفا
معناه فليأت الذى كان حلف ... عليه والحنث هنا له عرف
ان وقع الحنث الى التكفير ... قام على أصل الهدى الشهير
فما أتى فى ذا المقام فاعلما ... عليه يحملن عند العلما
وللجواز قبل حنث وردا ... وجه مع الهداة اعلام الهدى
مثل الحقوق قُرنت بعهد ... أداؤها صح قُبيل العهد
مثل الزكاة جائز أن تخرجا ... من قبل وقتها فراع المخرجا
أو عند ما العزم على الحنث ركن ... كذاك قد يقول أرباب الفِطَن
وبحْور الخلاف فى التكفير هل ... يرفع للحنث اذا كان حصل
أو أنه المانع منه فاعرف ... اصلين عند علماء السلف
وحالف على أمور عده ... هل يلزم التكفير حسب العده
بعض يرى ذاك وبعض لا يرى ... بل فذة تقطع ذاك الاكثرا
كذاك ان تعدّدت أيمانه ... يوما على فذٍ فذا برهانه
تلزمه كفارة فقط ... وما عداها كله ينحط
وقيل بل كل يمين تلزم ... كفارة لها وهذا أقوم
الا اذا التاكيد قد كان ادعى ... يصدقن فى نفس ذاك المدعى
لأنه من دينه فيقبل ... ويحسن الظن به اذ يفعل
هذا هو التحقيق فى الارسال ... حسب اتفاق القادة الأبطال
وبقى التغليظ عند العلما ... مقامه بينهم ما انبها
ان غلّظ الأيمان فالتغليظ قد ... يلزم فى التكفير أمر قد عهد
ان الغموس من مغلظات ... أيماننا فى نظر الهداة
وهي التى حق الورى يقتطع ... بها تراه فى المهاوى يسكع
يحمله هواه لا يبالى ... بما يلاقيه من الوبال
وهكذا وفى الظهار المخرج ... فانه التغليظ فيه يخرج
فيعتقن رقبة ان امكنا ... اولا فشهرين يصوم عندنا

وان يكن لم يستطع فيطعم ... ستين مسكينا بهذا نجزم
فحالف باسم الإلٰه الأحد ... مغلظ فى قصده المحدد
كذاك فى القتل فتغليظ علم ... والهدم للصيام ممن قد هدم
وهكذا ترك الصلاة فاعلما ... عند الهداة الاولياء العلما
والخلف فى الترتيب قيل يلزم ... كمثل ما الظهار فيه يعلم
وقيل لا ترتيب بل يخيّر ... فى العتق والصيام فيما يؤثر
فما يشا يفعل ها هنا ورد ... عتقا وصوماً ثم اطعاما عهد
والقتل لا إطعام فيه أبدا ... لكنه العتق أو الصوم فدا
وقومنا لم يعرفوا التغليظ فى ... آثارهم لكن لنا من سلف
ذلك ان الناس غلظوا الحَلِف ... فغلظ الحكم عليهم كي يخف
ألا ترى التغليظ فى القتل ورد ... وفى الظهار بل نرى هذا أشد
فقوله ان سكن المصر وجب ... عليه حق الله ما بين العرب
أو انه من أهل نار الآخره ... أو اليهود اوضح المجاهره
أو كافر بالله ان زار عمر ... أو راكب كل ضلال أو كفر
او كافر بالرسل أيضا والكتب ... ان مال فى الدين إلى نهج العرب
ونحو هذا من جميع مايجب ... به عذاب الله ان له ركب
او خاين العهد أو الميثاق ... أو أنه من جملة الفساق
فكل هذا عندنا تغليظ ... به يفوه الرجل البغيض
وهكذا ان قال ذو الجلال ... خصمى ونحوه من المقال
والمقت والتقبيح عند العلما ... كاللعن تغليظ ولم ينبها
وصفة الارسال اذ كان أخف ... تراه عما حل فى الأصل حلف
هذا هو التحقيق للأيمان ... بحسب ما صح من البرهان
فاحذر مزلات اليمين تقع ... فيها وفى الحنث بتلك تسكع

النذور

والنذر منه ما يصح فى الهدى ... ومنه ما يمنع مهما وُجدا
فالجائز الذى يفعل الخير صح ... قيِّد او اطلق والكل اتضح

كقوله عليه نذر أن يحج ... أو يفعل الصلاح مهما قد خرج
وقوله ان كان ذاك الأمر قد ... صح عليه النذر لله الأحد
وهكذا أن أفعل الفعل الأتم ... وأن أرد الظلم ممن قد ظلم
ومنه ان شفى إلهي الولدا ... أن أذبحن الجمل المقيَّدا
وهكذا اذا فعلتُ ما أمر ... به الإلٰه فعلي اي نَذر
ومنه ان جآء الامام الأكبر ... علىَّ حج حين قام ينذر
فهذه مواقع النذر على ... ما جآء عن جل الهداة الفضلا
والنذر منه ما يكون للقُرب ... عند الإلٰه وهو طبعا مستحب
ومنه ما يكون بالمباح ... ومنه للعصيان والتلاحي
ومنه مكروه ومنه يحرم ... والكل فى هذا المقام ينظم
اما الذى جاء بمعنى القُرَب ... من الإلٰه فله فانتدب
ومطلق النذر إذا لم يكن ... محرما صح بنص السنن
لأنه عقد صحيح قد وَجَب ... بالنص فى القرآن جهراً قد كتب
يقول أوفوا بالعهود فشمل ... للنذر فافهم ما حكى اهل العمل
والمدح للموفين بالنذر ورد ... وهو دليل للوجوب قد عهد
وناذر بطاعة فليفعل ... لها على الوجه الجميل الأمثل
وناذر أن يعصين لا يعص ... من أصله الممنوع اي فى النص
كفارة اليمين فيه تجب ... عقوبة بها الحديث يخطب
لانه منزلة اليمين قد ... صحت له تكفيره لها عهد
وبعضهم يقول ليس يلزم ... فى النذر بالعصيان أمر يعلم
لكنه يتوب مما قالا ... فيغفر الله له تعالى
وبعضهم قال عقوبة تجب ... عليه حسبما مضى ولا عجب
والجمع بين الحالتين ظاهرُ ... قال به الأئمة الأخاير
وناذر لا يتكلمنا ... يقوم فى الشمس يعذبنا
لنفسه لا يستظل بالشجر ... ونحوه ثم يصوم إذ نذر
قال مروه يتكلمنا ... وهكذا إن شاء يجلسنا
ثم ليتم صومه فما وقع ... لوجه بر ثابت كذا رفع

ما كان من ضمن المعاصى يترك ... أو طاعة صحت وهذا المسلك
والله يرضى لعباده الهدى ... والبطل لا يرضاه كيفما بدا
وناذر يحرّم الحلالا ... فانه مرتكب ضلالا
عليه تكفير يمين وردا ... ذلك فى النص لدى أهل الهدى
قد عاتب الله النبي الهادى ... فى ذاك والتكفير للمراد
جعله الله يمينا أوجبا ... تكفيرها فى الذكر هذا كتبا
وقائل علىّ نذر أطلقا ... ذلك هل نذر هنا تحققا
بعض يرى كفارة اليمين فى ... هذا المقال وهو غير مختفى
ومن يقل كفارة الظهار قد ... أغلظ هذا الأمر والجزا أشد
وقيل بل أقل ما يصدق فى ... هذا المقام قربة فلتعرف
وهو صيام اليوم تكفيراً لما ... فاه به من المقال فافهما
كذا صلاة ركعتين فاعلما ... أقل ما يكون برا علما
وفى الحديث قد أشار الهادى ... إلى المقام مع أولى الرشاد
كفارة النذر هي الكفاره ... عن اليمين فافهم الاشاره
وقد عرفت ذاك مما سلفا ... محققا من قول اعلام الوفا
وناذر مشيا لبيت الله ... يلزمه النذر بلا اشتباه
ان ظهر العجز عن المشي فهل ... يسقط أويبقى عليه كيف حل
يستأنف المشي وان يشا ركب ... لأجل نذره الذى هنا وجب
ويلزم الدم الذى قد حلفا ... عقوبة لما هناك اقترفا
وقيل بل عليه هدى لا سوى ... فالمشي ساقط كذا بعض روى
ومالك أوجب للامرين ... مشددا عليه فى الحالين
يرجع من حيث له العجز ظهر ... مستأنفا وهكذا فيستمر
والهدى بعد ذاك هكذا ورد ... عنه من الأعلى بذلك انفرد
بَدَنة إن لم يجدها بقره ... وبعدها الشاة أتت محرره
كذاك فى الآثار عن اهل الهدى ... وقادة العلم مطاعين العدا
بعض يراه كالذى تمتعا ... بعمرة للحج فيما صنعا
ومثل قارن تراه يفعل ... فى السفر الواحد أشيا يعمل

كانت لذى تمتع فى الأثر ... فى سفرين تنقضى فلتنظر
وصاحب النذر هنا قد فعلا ... للمشي مرتين عند النبلا
كان له اشبه فى ذا الحال ... وهدى واحد بلا جدال
أما أخو تمتع أو قارِنِ ... لابد من هذا بحكم باين
لذاك فيه حكموا بالبدنه ... ونحوها قضية معينه
وبعضهم كسائر الاعمال ... فى الحج قال دون ما جدال
من نحو مايجبر بالدماء ... والكل أراء بلا امتراء
لذاك قالوا فيه يلزم الدم ... كسائر الأحداث فيما نعلم
وجائز أن يركب الذى نذر ... مشياً وما لله فى المشي نظر
فليركب الناذر والذى يرى ... طاعة كل طائع من الورى
وليس فى تعذيب هذا العبد ... لنفسه من طاعة للفرد
وناذر بمشى لمسجد النبي ... او مسجد الأقصىٰ بنذر موجب
يريد فيها الصلاة يلزم ... ان استطاع حسبما قد يعلم
وقيل لا يلزمه شيء هنا ... وذاك للأحناف قول زكنا
قالوا يصلى حيث شاء وسقط ... عنه اللزوم هكذا عنهم ضُبِط
وهكذا للمسجد الحرام ... قالوا وما هناك من إلزام
وانما اللزوم ها هنا وقع ... للحج والعمرة هكذا سمع
قال أبو يوسف من كان نذر ... يصلى فى المقدس فالنذر استقر
كذاك من لمسجد الهادى نذر ... يلزمه النذر على أصل شهر
وان يصلى النذر من كان نذر ... فى المسجد الحرام قد يكون بر
فالمسجد الحرام كان المرجعا ... والأصل للكل كذا قد وقعا
وانما المساجد الثلاثه ... عمدتها لقصد الاستغاثه
ان الرجال لا تشد أبدا ... لغيرها رووه نصا مسندا
أولها فالمسجد الحرام ... والمقدس الثانى روى الاعلام
ومسجد الرسول هكذا ورد ... فالنذر قيل فى سواها قد يرد
للنص عن خير الانام فاعلما ... وذا عليه قيل جل العلما
وقيل بل لأي مسجد وقع ... وكان طاعة هنا فيتبع

حيث عمومها أتى لله ... واستست له بلا اشتباه
فناذر يصلى فيها يلزمه ... ما الزم النفس على ما نعلمه
وناذر ينحر ايضا ولدا ... أى فى مقام الأب نبراس الهدى
ماذا عليه قال بعض بَدَنه ... ويسقط النذر الذى قد عينه
وبعضهم قرر فيه البقره ... والشاة عن بعض أتت محرره
وقيل بل بمائة من الابل ... فدية إبنه هنا بلا جدل
وقيل بل دية ذاك الولد ... تَلزم ها هنا بلا تردد
وقيل لا شيء عليه أبدا ... اذ نذره معصية وهي اعتدا
وناذر يوما بعصيان يُرَد ... عليه نذره بنص قد ورد
تلزمه التوبة فى ذا النذر ... لانه على الفساد يجرى
وما رأى من حال ابراهيما ... ذلك أمر خصّص الحليما
وحال الانبياء غير حال ... سواهم من ساير الرجال
وان يكن شرع الذين سلفوا ... شرعا لنا ففيه قيل اختلفوا
بعض يقول غير شرع وعلى ... من قال شرع منعه قد عقلا
اذ لم يكن من غير ابراهيما ... اذ كان آية له تعظيما
لم يفعلن ذلك غيره ولا ... يذكر عن سواه ممن قد خلا
وما به خص الإلٰه الرسلا ... للامتحان وعظيم الابتلا
لتنجلى لهم به اسرار ... بها تضيىء فى الورى الأنوار
لسنا نباريهم بحال أبدا ... فان فعلنا كان فعلنا اعتدا
وناذر بكل ماله متيْ ... ما رام نذرا هل هنا قد ثبتا
بعض يراه فى سبيل الله قد ... يلزمه به الوفا ولا يرد
والبعض بالثلث عليه حكما ... والبعض بالعشر له قد الزما
وبعضهم قال من المعاصى ... هذا ولا نراه الا عاصى
ليس له يوصى بكل المال ... والنذر هكذا بهذا الحال
وصاحب البيضة إذ تصدقا ... بها وكانت مال ذاك مطلقا
بها رماه المصطفى فى غضب ... أهدى دليل فى المقام فاعجب
يأتى بما له وبعد يقعد ... يسئل هذا الخلق ليس يحمد

مهدّدا له بذا المقال ... وهو دليل جاء بالإبطال
كذلك الإيصا بكل المال ... ليس يصح دون ما جدال
وفرقوا فى النذر ما كان على ... جهة شرط لفظه قد علا
وبين ما كان بلفظ الخبر ... وهو الذى يدعى يمينا فانظر
كقوله علىّ حج دون ما ... تعلل فيه بشيء علما
والشرط نحو ان يقول ان يكن ... كذا فمالى فى سبيل ذى المنن
ومثله يقال ان فعلت ما ... أردت من كل مرام علما
ففى سبيل الله ماله لزم ... كالأول المعروف عند من فهم
فالنذر ثابت ولا كفاره ... فى الحالتين فافهم العباره
عليه مالك الامام قيلا ... مشدّداً فى وضعه التأصيلا
وقيل بل كفارة اليمين لا ... غير وذا قيل لبعض الفضلا
كما عليه الشافعي فى الأثر ... يرفعه عنه مصابيح البصر
يرى النذور إن أتت بشرط ... تلحق بالأيمان أى للضبط
قد خرجت بمخرج الأيمان ... وحكمها كذاك فى الإيمان
فمخرج لما له جميعا ... أخطا السبيل وبها أضيعا
أصبح فى داوية ليس بها ... له أنيس فله فانتبها
نعىٰ عليه ما له خير الورى ... وصار فى وجه خلاء أقفرا
لا يتكفف العباد إذ ملك ... ما صان وجهه به بدون شك
وان خير الصدقات ما خرج ... عن ظهر آثار الغنى ولا حرج
يبقى له الغنى فليس يسئل ... قوت حياته فهذا أمثل
ومن سعى لباطل رد إلى ... حظيرة الحق وان لم يقبلا
فالشرع قانون الهدى فى البشر ... والله لا يرضى بفعل المنكر
وها هنا مسائل لم تقع ... فى النظم اذ طال بهذا الموضع
نعرض عنها والأصول قد أتت ... وبالدليل كلها قد قرنت

الذبائح

قد مر قول العلما الأخيار ... مع الضحايا فى هدى الآثار

محققا بكل إمكان وقع ... مؤيدا حقا بما الله شرع
فلا نعيده هنا بل نذكر ... حكم الذباح مطلقا إذ يؤثر
والذبح فيه سنن لا تنكر ... بدونها ليس يصح فانظروا
والله اذ أحل ما أحلا ... أوجب اشيا وبها قد حلا
فالحيوان اللذ أحل الله ... انعامه معروفة اسماه
كالابل التى هي الأعز فى ... عرف الورى وقدرها لم يختف
والبقر التى تليها فاعلما ... ثالثها ما كان يدعى الغنما
فهذه تحل بالاجماع ... وغيرها يقبل للنزاع
ومجمل القول كما قد قيلا ... بحيوان البرع الدليلا
فيشمل الوحشى والانسيا ... ما حل منه يؤكلن هنيا
والخلف فى أشياء منه تذكر ... يعرض حرمها ولا يستنكر
منها نطيحة وما تردت ... من شاهق حرم بغير مرية
وهكذا موقوذة ليست تحل ... وما لها السبع اصاب فاحتفل
او مرض اصابها لم تدرك ... ذكاتها تلك اذاً فلتترك
اما الذى يعيش فى البحر فلا ... يلزم أن يذكى عند النبلا
يحل من دون ذكاة فاعلما ... فضلا به البارى علينا أنعما
اما الجراد كيف كان حَلّا ... فلا يذكى فاعرفن الحِلا
ذكاته بقهره فقط لا ... غير وبالطبخ اذا ما قُتِلا
نعم إذا أدركت النطيحه ... حياتها واضحة صحيحه
تدركها الذكاة حلت فاعلما ... وغيرها كذاك عند العلما
يقول فى النص لنا تعالى ... الا الذى ذكيتمُ حلالا
معناه ما أدركتمو ذكاته ... فهو حلال وعنى حياته
فالنص قد اوضح للحلال ... من هذه الأصناف فى المقال
فما لنا نذهب فى مذاهب ... والأمر واضح بذى المئارب
نبحث فى استثنائه تعالى ... بحيث لا نرضى به مقالا
ان الحياة أصل حل المقصد ... بدونها يحرم أي للأبد
فان تفت حياته ولم نكن ... ندرك للذكاة فالحرم زكن

وآخر الحياة قيل يعتبر ... بالحركات ان يكن لها أثر
فطرف العين إذا تحركا ... فللذكاة كان فيها أدركا
وبعضهم اذا تحرك الذنَب ... والبعض بالرجل اذا بها اضطرب
لأن هذه الحياة تضمحل ... آخر شيء من هنا ولا جدل
ثم الذكاة للجنين تقع ... من أمه لوارد إذ يرفع
صح عن المختار هادى الأمة ... فيه حديث وارد فى السنة
فقبل الصحب له واتفقوا ... عليه فيما حرروا ونمقوا
ومالك والشافعى عليه فى ... آثارهم يحكيه بعض السلف
الا ابا حنيفة لم يقبل ... ذلك والحكم به لم يعمل
يقول ان لم يأت حيا يحرم ... أوجاء حيا فالذكاة تلزم
نقول ان صح الحديث وجبا ... أخذ به فيما يراه النجبا
فالأثر المروى عن خير الورى ... حجتنا فى ذا المقام فانظرا
فقول من يجعله منخنقه ... بموت أمه وان قد أطلقه
وان يك الظاهر هذا لا نرى ... من بعد ما فيه أصحوا الخبرا
لاحظ للانظار مهما وردا ... شرع محمد إمام الاهتدا
فانه فى بطنها كالجزء من ... تلك بلا شك هناك قد زكن
أشعَرَ او لم يُشعِرن ولا خفا ... ذلك ثابت لدى اهل الوفا
لا نظر عند ورود الأثر ... فاتبع الحق بنور البصر
والذبح والنحر جميعا شرعا ... فى الدين كن من للهدى متبعا
فالنحر مشروع لنا فى الابل ... فتنحرن قائمة بالارجل
مقهورة يسرى الأيادى فاعلما ... او تسقطن فى الارض قال العلما
والبقر الوجهان جازا فيها ... توسعة من الإله فاعلما
وسائر الأنعام والأطيار ... فالذبح فيها بلا انكار
وبعضهم اجاز نحر الكل ... وذبح كلها أتى فى نقل
والشافعى عليه ايضا وأبو ... حنيفة إليه ايضا يذهب
كذلك الثورى ايضا فى الأثر ... وغيرهم من كل اعلام النظر
وبعضهم فرق فى المقام ... فالنحر لايراه فى الأغنام

ويأكل البعير مهما ذبحا ... وفى الضرورات العموم اتضحا
ما أنهر الدما يقول الهادى ... وذكر اسمُ خالق العباد
كُله حلالا هكذا قد وردا ... فى الأثر الصحيح مع اهل الهدى
والمصطفى قد كان ينحر الابل ... والبقر السمان فى نص نقل
وذبح الأغنام فى المنقول ... عنه لدى فطاحل النقول
وفى الكتاب تذبحون البقره ... فذكر الذبح لها لمن يره
وصفة الذبح الذى فى الشرع صح ... ان يشحذ السكين حينما ذبح
وليقطع الأوداج والحلقوما ... ثم المريّ هكذا مرسوما
تجذب للسكين حال الذبح ... إليك لا تردها للذبح
فالخزلُ والترداُ والوخزُ معا ... جميعها الشرع له قد مَنعا
فاحذر من الفعل الذى ليس يحل ... والزم سبيل المصطفى خير الرسل
والقطع للودجين والحلقوم ... به اكتفى بعض أولى العلوم
وبعضهم يلتزمن قطع المرى ... ودونه ليس يصح فانظر
وما فرى الأوداج قد قال كلوا ... والقصد معروف وليس يجهل
وهكذا ما أنهر الدمآءَ ... يعنى أساها ولا امترآء
ما لم يكن ذلك رَضَّ ناب ... او نخر ظفر دون ما ارتياب
فالذبح ان لم يك وفق السنة ... ليس يحل فى اعتبار الملة
اذ ربما يحرم الحلالا ... ان لم يوافق فى الهدى منالا
والذبح لا يزال وفق الحنجره ... ان زاغ عنها فعلة مستنكره
ان زاغ نحو الراس ليست توكل ... مع مالك ومن عليه عولوا
اما من القفا فليس يفعل ... ذلك مسلم وهب لا توكل
وهكذا ان ذبحت من صفحة ... عنقها عادمة التذكية
وهكذا قطع النياط منفرد ... ليس ذباحا عند كل مجتهد
كذا التمادى فى الذباح كاللعب ... لايرتضى من فعل اعلام النجب
وانما الذباح مهما ينزل ... على محل الذبح اذ يحلل
هذا الذى ذو العرش فينا شرعا ... على لسان من هداه اتُّبعا
صلى عليه الله ما الحق انجلى ... وما أضا بدر السما بين المَلا

والفور فى الذبح مع الاسراع ... من سنن الذبح بلا نزاع
وذابح يرفع يوما لليد ... قبل تمام الذبح للتمرد
ثم يعود لتمام العمل ... فهو حرام فى المرام الأكمل
لأن ذاك منه تعذيب علم ... تموت بالتعذيب عند من فهم
ولا يحل أبداً تعذيب ... وفاعل ذلك لا يصيب
يقول سيد الأنام وليُرح ... ذبيحة له بنص متضح
يحد للشفرة حين يذبح ... فان ذاك فى المرام أصلح
أما إذا يرفع يوما لليد ... للاختبار لتمام المقصد
ومذ رأى أن المرام لم يتم ... عاد لإتمام المراد يافهم
لا حرج عليه فيما فعلا ... ذباحه كان لنا محللا
قال به سحنون فى الموالك ... وهو جلي بيّن المسالك
وقطع أعضاء الذكاة أجمعا ... معتبر لا بعضها فاستمعا

ما تصح به الذكاة

ما أنهر الدمآءَ أى أجراها ... كالنهر جاز فاعرفن معناها
وهو كناية عن الذى صلح ... للذبح ان يوماً به أيضا ذُبح
وما فرى الأوداج اي لها قطع ... ذاك فهذا النص فى الشرع رفع
وذاك من خصائص الحديد ... حيث أتى ببأسه الشديد
وما به ألحق مما يَفعل ... فعل الحديد وهو شرعا يقبل
كالعود والقضيب والأحجار ... كما أتى فى واضح الأخبار
وامرأة قامت لشاة بِحَجَر ... تذبحها أقرها خير البشر
والسن والظفر وعظم مَنعَا ... شرع الهدى ذبحا بها فامتنعا
وبعضهم اجازها ان نُزِعا ... سن وظفر وله لن نسمعا
لم يصلحا للذبح كيف كانا ... لو نُزِعا فتفهم البيانا
وبعضهم كرّهها وما مَنَع ... والشرع عنها قد نهى من قد سمع
والعظم بعضهم أجاز إن صلح ... للذبح فى رأى له كان اتضح
والسن عظم قال خير البشر ... لا يصلحن للذبح نص الخبر

والظفر أيضا من مُدى الأحباش ... ذلك فيهم قد يقال فاشى
وما نهى الشارع عنه لو فعَل ... ما قَصَد الذابحُ ذاك لا يحل
والنهي للفساد قد يدل ... فترك ذاك فى المقام عدل
لم ينه خير الخلق عن شىء سدى ... بل كله لحكمة للاهتدا
والذهب المعروف ليس يذبح ... به ولا اللجين ليس يصلح
لو قيل بالزجاج ربما قَبِل ... لأنه الجارح وضعا فاحتفل
والشرع لا يزال للمصالح ... يرشدنا حقا بكل صالح
والمصطفى دل الورى للأرشد ... فى الدين والدنيا بخير المقصد
والله حقا كتب الاحسانا ... فى كل شيء كاين ما كانا
فما دعا إليه كان حقا ... اذلا يقول الله الا صدقا
وما نهى عنه علينا يجب ... تباعد منه له لا نذهب
لأنه الخبير عز وعلا ... فى ملكه أنشأ مطلق الملا
فى خلقه بمطلق التصرف ... له فقف مع امره فى موقف

التسمية على الذبيحة

من الفروض فى هدى الاسلام ... تسمية الذابح للأنعام
وقيل بل فرض مع الذكر وان ... نسى فلا شيء عليه يافطن
وسنة مع بعضهم مؤكده ... وكل قول قد اقاموا عُمْده
والمذهب الصحيح فرض فاعلما ... تاركها تعمداً قد ظلما
ذباحه حرم باجماع ثبت ... والنص فيه وارد ينفي الغلت
يقول ذو الجلال فى القرآن ... لا تأكلوا منه بلا نكران
اما مع النسيان فالحل ثبت ... والناسى لم يأت بمرفوض العنت
فان ذكْر الله ذى الجلال ... على قلوب قادة الأعمال
ذاك العموم خصصوه فانظر ... فى الواضح الجلى فى ذا الأثر
وحكم ما فى يد مسلم ظهر ... حل لنا إن لم يكن يوما كفر
وحكمه سمّى عليه أو يصح ... بانه لم يك سمّى فيه صح
واستقبل القبلة بالذبيحة ... على الوجوب عند بعض الأمة

وقيل للندب وهذا أرفق ... حيث عليه الكل منا اتفقوا
ان الذباح لم يكن عباده ... ولا صلاة فافهم الإفاده
اما قياسه على الصلاة ... لم ينطبق فى نظر الهداة
لو قيل انه عبادة فلا ... تلزم فيه قبلة فاحتفلا
اذ العبادات كثيرة فلا ... تلزم فى الكل بحال نقلا
والخلف فى النية أيضا هل تجب ... اوجبها بعض فطاحل النجب
فالموجبون نظروا العباده ... وهذه منها أتت مراده
وغيرهم قالوا هنا لم تجب ... ولا محل للوجوب فاعجب
ذلك فعل ظاهر معناه ... نعقله فى الاصل من مبناه
أمر أحل الله فعله لنا ... لم يتعلق بالعبادات افطنا
وهو جلِي عند أرباب النهىٰ ... كما عليه قيل جل الفقها
من فضله منّ بحله لنا ... ولو يشا بعدله أعنتنا
لأن هذا الكون تحت القدرة ... جار على مستوضح المشيئة
وحل ذبح مسلم كان بلغ ... تكليفه وعن هداه لم يزغ
وما الذكورية شرط معتبر ... فتذبح الأنثى لنا ولا ضرر
الا بحال الحيض عند العلما ... إذ يمنع الذكرُ لها فيضُ الدِما
كذلك المجنون ليس يذبح ... لفقده العقل فليس يصلح
اذ ربما يذبحها من حيث لا ... يصح ذبح منعه قد عقلا
كذا شروط الذبح ليس يعقِل ... لذلك المجنون منه يَحظل
وعابد الاوثان ليس يذبح ... لانه فى بحر كفر يسبح
وان يكن ذبح الكتابي يحل ... فالوثني دون ذلك المحل
فالله رد ذبحهم اذ قالا ... وما على النصب فع المقالا
وما لغير الله قد أهلا ... به أبان للانام البطلا
فَرْد ذبح المشركين مطلقا ... غير الكتابيين فيما حققا
والخلف أيضا فى نصارى تغلب ... والحق ليس تقبلن فى المذهب
كذلك المرتد من دين إلى ... دين ذباحه كذا قد حظلا
إن ذبحوا وسمَّوُا الإلها ... يؤكل اذ سموا عليه الله

ان كان فى الاصل حَلالاً فانظرا ... ولم يحرمن على مَن كفرا
والشحم مع ما تحمل الحوايا ... فيه مقال اى بذى القضايا
وهل من اللزوم فى الإيمان ... نعلم قد سموا بلا نكران
ام ليس لازما فبعض ألزما ... ذلك حوطة بها قد جَزَما
والذكر ما ألزم هذا الحالا ... بل قال فيه قد غدا حلالا
لا يلزم السؤال عنه فاعلم ... ما لم يبن غير الجواز المبرم
وحيث نابوا فى الذباح عنا ... فقيل بالحل هنا قد عنا
وقيل لا للغش فيهم فافهما ... وعدم النصح لمن قد أسلما
ولا قياس أبداً ولا نظر ... بعد الكتاب فهو عروة الأثر
قال طعامهم لنا حل ولم ... يشرط هنا شيئا أخيّ يلتزم
وثبت الطعام بالذباح ... فى النص اذ يرفع للجناح
فالله مولى الخلق لم يكلف ... بغير برهان جلي فاعرف
فما لنا نشرط ما لم يَشْرط ... مولى الورى والنص لم يفرط
وما رأوه فى نصارى تغلب ... لسنا نراه فى المقال الأصوب
لأن ذاك الدين لم يكن ثبت ... لهم اصالة كَمِلة أتت
كذاك من ينتقلن من ملة ... لملة أخرى هوىً لشهوة
وقد اجاز قومنا ذاك ولم ... نجزه للاصل الذى كان علم
وذكروا الجواز عن بحر الهدى ... أعنى ابن عباس امام الاقتدا
لا يُرتضى ذلك فى الحق الجلى ... للأصل فافهم مصدر الحق العلى
والشافعى كذاك قال فى الأثر ... يرفعه عنه فطاحل النظر
كذا علي قال فيما نَقَلا ... عنه لنا أهل العلوم الفضلا
ليسوا نصارى لا ولا يهودا ... لكن تنصروا وقالوا هودا
ليس لهم ذلك فى الحكم الجلي ... وهكذا يقال باقى الملل
خصوا بذاك أول النزول ... للروم إسرآئيل فى التأصيل
هم الذين قبلنا قد أوتوا ... ذاك الكتاب هكذا مثبوت
ذبيحة المرتد ليست تؤكل ... إلا لاسحاق مقال ينقل
والثورى قد كرّهها فقط لا ... تحريم عنده وذا لن نقبلا

لا يتناول الكتاب فى النظر ... لذلك المرتد مع اهل الفكَر
فماله حِرمَتُهُم كلا ولا ... له حقُوقُهم لما قد فعلا
والخلف فيما قد أهلّوا أى به ... لتلكم الاصنام ضمن السفه
وما لأعيادهم قد ذُبحا ... أو لكنائس هناك اتضحا
قيل حرام بالكتاب فانظر ... والنص فيه وارد فاستبصر
وما أهل اى لغير الله ... به كذا جاء بلا اشتباه
هنا عمومان تواردا على ... ذبايح لهم فبعض حللا
وبعضهم حرّم ذاك مطلقا ... لذلك النص الذى قد أطلقا
فالمسلم المحتاط فى امتحان ... من أمرهم فى هذه المعانى
وصحت النية للتحليل ... بالذبح فى قواعد التأصيل
وقيل لا يلزم ذاك مطلقا ... كمثل ما قدمته محققا
أما المجوس حكمهم قد تبعا ... اهل الكتاب هكذا قد رفعا
وعندنا استثناءُ ذبحهم فلا ... يحل والنساء لم تحللا
وما عدا ذلك فالحكم اتحد ... فيهم عن الهادى الأمين قد ورد
والصابئون كأولى الأوثان ... فى اشهر الاقوال للأعيان
وهذه أهم ما قد وردا ... فى اثر الهداة اعلام الهدى
اوردتها كما تراها تتبع ... لبعضها بعضا بسلك تجمع
جواهر تلوح فى أفق الهدى ... كأنها الأنجم نورها بدا
يحيا بها ميّت القلوب الصافيه ... وتنجلى أدران جهل غاشيه
نسئله عز وجل الرشدا ... وان ينيلنا المرام الأهدىٰ
ويرشد الاسلام للمصالح ... والعون والتوفيق اي للصالح

الاصطياد

من منن الله العلي الأحد ... اباح الاصطياد إن شئت اصْطَدِ
أحلّ صيد البحر والبر معا ... وذاك فضله علينا وسّعا
فبالسهام والكلاب فاصطد ... وبالشباك ان تشاأو فاطرد
وبالصقور والشياهين وما ... كان كبندق يحل فاعلما

فما أحل الله كيفما قُدِر ... عليه جاز عند ارباب النظر
أُحِل صيد البحر والطعامُ ... ما دمتم عليكم الاحرام
وقد احل الله صيد البر ... من بعد ذاك هكذا فى الذكر
وهو الذى أحل ان يُصطادا ... من كل وحشي فع المرادا
والحيوان عندما قد نفرا ... وصار وحشيا وكان قد ضرى
لم يتغير عندنا عن أصله ... ولا يزال باقيا فى حله
متى استطعنا صيده نصطاد ... وترسَلن لصيده الجياد
ما ندمنه رمية قد حلا ... أو ابدُ فيها النفور حلا
يرمىٰ وبالتسمية استبيحا ... اذ صار وحشا فافهم التوضيحا
تناله أيديكم فى الذكر ... وبالرماح قهره بالقسر
والكلب إن أرسلته فسمِّ ... عليه ما اصطاد فغير حرم
لكنّه ان أكل الكلب فلا ... يوكل ما اصطاد فراع الأكملا
فانه لنفسه قد صادا ... تعليمه نراه ما أفادا
وان تخالطه كلاب ثانيه ... فالحرم ثابت هنا علانيه
لان ما سميت اذ سميتا ... يوما على كلبك اذ أرسلتا
ولم تسم ها هنا يوما على ... باقى الكلاب فلهذا حظلا
وما أصبته بقوس فاذكر ... عليه اسم ذى الجلال واشكر
وهكذا فى الكلب قال الهادى ... وغيره لم يك بالمراد
فما سوى ذلك حين أدركا ... حيا يذكى قد حكاه من حكىٰ
والخلف فيما صيد بالمعراض ... أو حجر أصيب باعتراض
منهم اجاز أكله ومنعا ... بعض وبالأحجار فيما سمعا
بثقله يقتل للصيد فقد ... صح الخلاف فيه مع اهل الرشد
قيل إذا ماخرق الأجسادا ... ذلك حينما بذاك اصطادا
ولا ذكاة دون ما محدّد ... فانها تلزم بالمحدد
ان الوقيذ بالكتاب قد حَرُم ... كذاك بالاجماع أمره علم
والعقر عندهم ذكاة فانظر ... فى فصل هذا الأمر عن تبصر
بعض يرى ما قتل المعراضُ ... فهو وقيذ اذ به يهاض

والمنع هاهنا عليه خَرَجا ... مفرعا أبان فيه الحَرَجا
وبعضهم يراه عقراً وُضِعا ... للصيد والحل به قد شرعا
وكل ما يقبل للتعليم ... صح اصطياده بلا تحريم
حتى لو السنور يوما عُلِّما ... فجاء لاصطيادنا معلما
وسائر الطيور ايضا فاعرفا ... حكمة ماله اشار المصطفىٰ
وبعضهم يمنع غير الكلب ... من كل باز هكذا فى الكتب
فلا يرى صيد الصقور حِلا ... إلا إذا أدرك حيا حَلا
ان أمكنت ذكاته أولا فلا ... وعن مجاهد كذا قد نقلا
وذاك من مفهوم قول البارى ... مكلبين فى هدى الأبرار
قال قد اشتق من الكلب فما ... سواه سايغ على مافهما
والبعض راعى مقصد التكليب ... تعليمه الصيد على التغليب
تعلمونهن تكليبا على ... ضراوة الصيد وهذا عقلا
وها هنا دقائق يحتار ... فى فهمها الجهابذ الأحرار
وليس من داع إليها فى النظر ... وان يكونوا ذكروها فى الأثر
اذا ذكرناها اطلنا النظما ... ولا تزيدنا بحال علما
ما قبل التعليم جاز فاعلما ... من سائر الأجناس عند العلما
وأسود الكلاب ليس يرتضىٰ ... لأنه الشيطان فى نص مضىٰ
ذو أربع العيون فى الآثار ... يقتل بالأمر من المختار
وكل ماأمسك ثم أكلا ... فصيده فى الشرع لم يحللا
بالاتفاق ذاك بين العلما ... لعلة برهانها قد علما
وجاء فى نقل عَدِى بن حاتم ... عن سيد الرسل النبي الخاتم
فى البازى يصطاد به فقال كُل ... ان قبل التعليم فى نص نقل
ان أمسك البازى عليك كل ولا ... تشك فى الحل فهذا حُلِّلا
وصفة التعليم للجوارح ... تدعو فيأتى غادياً كرايح
كذاك تشليه فينشلى متى ... ناديته اجاب للداعى أتى
وان زجرته كذاك ينزجر ... وان امرته بأمر يأتمر
فان تكن هذى الصفات ثابته ... فيه ففى التعليم نال غايته

وعَدَم الاكل لنا شرطٌ عُلِم ... ان أكل الجارح فالصيد حَرُم
فهو عليه اصطاد لا علينا ... فصيده محرم علينا
ومالك ليس يرى هذا وقد ... أباح ماصِيدَ وعندنا يرد
وبعضهم فى الكلب هذا يشترط ... لافى سواه لايراه قد شرط
واكثر الناس وفاق المذهب ... فى الكل شرط وبهذا فاعجب
مذهبنا لايرتضى غير الصفا ... وليس يقبلنّ ما لم يعرفا
أما المجوزون يروون خبر ... يقول كُلْ خير الانام من مضر
قال له السائل حتى لو أكل ... قال نعم كذاك معهم قد نقل
وصُحح الذى عليه المذهب ... وغيره قد قال فيه النجب
وانَّ أثبت الادلة التى ... فى الباب ماقدمته فاستثبت
ما قد أتى عن نجل حاتم أصح ... فى الباب عند العلماء قد رجح
وما سواه فهو مرجوح فلا ... نعولن عليه والحق اقبلا
ومالك أجاز صيد الكلب لو ... كان لذاك آكلا كذا حكوا
إن ذكاة الصيد عند العلما ... عقرٌ له ان كان سمّى فَاعلما
ان ادركوه ميتا حل على ... أصولهم قول هناك أصلا
أما اذا أدرك حيا تلزم ... ذكاته وهو الصحيح فاعلموا
وان يغب من بعد رمي وَوُجِد ... مالم يَبِت فكل كذاك قد ورد
وعن عدي ان وجدت السهم فى ... صيدكَ وحده فحله اعرف
لاسيما ان لم تجد فيه اثر ... شيء من السباع للصيد عَقَر
وقد علمت ان سهمك اقتضىٰ ... ذلك فالحل به الكل قضىٰ
والصيد ان أصيب ثم وقعا ... فى الماء او كان تردى فاسمعا
بعضهم يقول ليس يؤكل ... لأن امره هناك مشكل
بعض يرى الحوطة فى المصيد ... وهو من الدين بلا تفنيد
إلا اذا صح بان السهم قد ... اصاب مقتلا كذاك قد ورد
فلا يشك صائد فى ذاكا ... فالحل لانمنعه هناكا
قال به الجمهور من اهل الهدى ... وغيرهم توسعوا دون اعتدا
بل اجتهاد منهم وهو نظر ... يصح فى حال على وفق الأثر

اما ابوحنيفة ممن منع ... أكلاً اذا فى الماء كان قد وقع
وهكذا اذا تردى فاعلما ... من ساحق وهو احتياط فهما
وقيل بل أحل ماتردى ... والحال لافرق فراع الأهدى
والمنع مطلقا يقال لِعَطا ... لعله بذاك حيث سقطا
على زهوق روحه بذاكا ... عللّه فى قوله كذاكا
وموته من صدمة الجارح له ... كذاك فى رأى لبعض الكمله
أحله بعض وبعض حرّما ... شَبَّهه بمقتل قد علما
وان يمت من خوف جارح فلا ... يحل من دون ذكاة للملا
لأن روحه هنا قد زهقت ... بالخوف فالذكاة فيه لزمت
وها هنا مباحث نعرض عن ... إيرادها لقلة الجدوى اعلمن
من رامها فليرجعنّ للأثر ... فانها كالدر فى الصحن انتثر
والله نشكرن على الإنعام ... وما أحله من الأنعام
ومالـه أرشدنا فيها وما ... أحله الله لنا وأنعما
نسئله عز وجل الرشدا ... وان ينيلنا المرام الأهدىٰ
كلب المجوس ان يكن معلما ... فالخلف فيما صاده قد علما
أحله بعض لأن النظرا ... لصائد والكلب آلة ترى
وذا عليه اكثر الهداة ... من علماء الملة الثقاة
وبعضهم كرّهه وَنُسبا ... إ لى كثير من رجال نجبا
فجابر الحبر الفتى الصحابي ... كرّهه فى معرض الكلاب
وهكذا عطاء أيضا والحسن ... كذا مجاهد إليه ينسبن
كذلك الشورى ايضا قالا ... ووجهه لم يرفع الإشكالا

العقيقة

ذبيحة تعرف بالمولود ... فى السابع الأيام فى المعهود
تذبح ثم يحلقن وها هنا ... تسمية حقت له فلتفطنا
وكل مولود أتى مرتهن ... بها بذاك أخبرتنا السنن
ظاهره وجوبها ولاخفا ... فالرهن لا يفك دونها اعرفا

والظاهريون عليه فاعلما ... وجوبها عندهم قد علما
وقيل سنة وللجمهور ... هذا أتى في الأثر المشهور
اما ابوحنيفة ليس يرى ... شيئا هنا عنه رووه أثرا
وفي حديث من أحب فَعَلا ... وهو إلى الندب تراه اتصلا
والواضح الشهير سنة كما ... قال بهذا القول جل العلما
وهي من الأزواج حيث تجب ... وهكذا حيث تسن المذهب
تكون من نوع الضحايا فاعلما ... تحوى شروطها على مافهما
والمصطفى قد عقها عن الحسن ... وهكذا عن الحسين في السنن
قد عق كبشا فيسن الكبش إن ... أمكن أو ما قام عنه يجزين
والشاة عن جارية تعتبر ... والكل جائز ولا يستنكر
والإئتسا بالمصطفى قد وجبا ... فانه قطعا إمام النجبا
ثم عن الغلام شاتان ورد ... عند أبي داؤد جاء في سند
والمصطفى عن نفسه قد عقا ... من بعد عهد قد تقضّىٰ حقا
فدل أنها من المؤكد ... فاعمل بفعل الهاشمي تحمد
من بعد بعثه نبيا كانا ... ذلك خذه للهدى برهانا
فهو عن الكبير ان لم تكن ... مثل الصغير في السبيل البين
وكل مولود يقول مرتهن ... بذلك الأمر وللحق استبن
لذاك عق المصطفى عن نفسه ... فهو مؤيّد بحكم حدسه
ودل أن ذاك باق في الذمم ... لوطال عهد لايزال محتكم
لاتبطل الأيام ذاك الحالا ... فاعمل بفعل المصطفى كمالا
ان لكم به عظيم أسوة ... فلْتَتَأَسّوْا بامام الملة
وهل يعد يوم ميلاد الفتى ... في سابع الايام خلف ثبتا
قيل اذا كان نهارا ولدا ... ان الحساب قد يكون من غدا
وهل يصح ان تعق ليلا ... فقيل لا واطلب له الدليلا
فهي تكون في النهار فاعلما ... من فجره حتى تغيب في السما
وهل اذا أخرها تصح أم ... ليس تصح ام يكون قد أثم
فقد اشرنا في الذى تقدما ... من المقال ومضى منتظما

وهي على سن الضحايا وعلى ... صفاتها وقد مضى محللا
وحكمها حكم الضحايا فاعرفا ... أكلاً تصدقاً لأرباب الصفا
وكان هذا ثابتا فى العرب ... من القديم هكذا فى الكتب
أقره الاسلام لما ظهرا ... وقد ازال منه أيضا منكرا
كانوا يلطخون رأس الطفل ... بدمها كذا أتى فى الأصل
وبعد ذاك الزعفران استعملوا ... لراسه والدم فيه يحظل
وراسه يحلق يوم السابع ... ووزن شعره بأمر الشارع
بوزنه من فضة قد ثبتا ... تصدق عنه كذاك قد أتى
كذاك قد يقال كان فى الحسن ... وللحسنين هكذا وهو حسن
فى الصدقات كل خير يطلب ... وفى رضى البارى الجميع يرغب
وما دعا إليه خير البشر ... فهو من البارى المليك الأكبر
للصدقات أثر فعَّال ... فى كل خير أي بها ينال
والحمد لله الذى منّ على ... عباده بفضله وأجزلا

الأطعمة

ان الطعام مابه العيش يصح ... ودونه هذى الحياة لاتصح
فمنه ماحل دوام الأبد ... به يعيش الخلق عيش الرغد
ومنه مايكون للحياة ... يقيمها عن درك الفوات
ومنه مابه النمو يقع ... وانه لها بحال أنفع
ومايضر البشر الصحيحا ... وما يكون فعله قبيحا
فالله قد أبان للانام ... مسالك الحلال والحرام
وقد ذكرنا جملة مما حرم ... شرعا وماحل مضى فيمانظم
ذلك مرفى الضحايا فاعلما ... وهكذا فى الاصطياد انتظما
وفى مواضع من النظام ... مصرحا بالحل والحرام
كمثل ميتة وأمثال الدم ... موقوذة ذات الخناق فافهم
وهكذا نطيحة كمثل ما ... كانت حلالا أكلها قد حرما
وكالتى لها السباع تفترس ... فهي حرام وانبنى على أسس

وهكذا جلالة لا تؤكل ... ونحوها ليس لنا يحلل
والخلف في هيئة هذا البحر ... على اقاويل لها فلتدر
احلها قوم بلا قيد ولا ... شرط ولم يكن لها قد علا
ذلك في النص رآه يلمع ... كالبدر في أفق الدياجي يطلع
وهكذا الرسول ايضا قالا ... ميتته صارت لنا حلالا
هو الطهور ماؤه والحل ... ميتته نصاراه الكل
وبعضهم حرّم هذا مطلقا ... لو ارد بذاك معه نطقا
يقول في الذكر الإلٰه حُرِّمت ... عليكم الميتة حيث غُمِّمت
وما طفا يقول خير البشر ... لا تأكلوه هكذا في خبر
فانشقت العصا على الهداة ... في مثل هذه العمو ميات
والواضح الشهير حل ماطفا ... من ميتة البحر لدى أهل الوفا
واخرج البحر لصيد العنبر ... فأكلوه مدة في السير
فقيل شهراً لازموه فاعلما ... واخبروا بذاك كشاف العمى
قال حلال ساقه الله لكم ... هل عندكم من لحمه كذا رسم
وعلّ ماطفا على البحر ترك ... من جهة الطب لمعنى مشترك
فهو الحلال او يكن تغيرا ... من ذاك كانوا يحذرون ضررا
اما الذي عنه الخضم قد جزر ... ومات من ذلك حله اشتهر
ولست أنسى حوت سيف البحر ... وهو دليل واضح فلتدر
والسمن جامداً به الفأر يقع ... يلقى وما يليه ايضا فاستمع
وما عدا ذلك يؤكلنا ... نصا عن الهادي به احكمنا
او كان مايعا فذا لايصلح ... يراق في الأرض بذاك صرحوا
وفي النجاسات على الطعام ... تهجم يعرفن بالحرام
لأنها من أصلها محرمه ... ما خالطته فاسد لتعلمه
وبعضهم قال اذا تغيّرا ... بها والا لا كذا قد ذكرا
نقول نحن انه الحرام ... اذ خالطتْه فسد الطعام
وذا عليه مذهب الجمهور ... كما أتى ذلك في المأثور
والاحتراز في الأمور وجبا ... والدين لايقبل إلاطيبا

كذلك الخنزير حرمه عُلِم ... بالنص عند الكل لحمه حَرُم
والشحم والجلد كذاك فاعلما ... اذ ليس فارق هناك ارتسما
لا تتعلق ببيان اللحم ... فكله في الدين عين الحرم
تحريمه لذاته تحققا ... وذاك بالاجماع من اهل التقى
وما دم الحوت على التحقيق ... بنجس عند أولى التدقيق
ان حلت الميتة منه فالدم ... لم ينجسن على الشهير فاعلموا
وهل يحل الدم قلنا لايحل ... لو حل لحمه لما فيه نزل
الا ترى ماحل من هذى النعم ... فالدم منها عند كلهم حرم
وميتتان قد أحلتا لنا ... الحوت والجراد نصا زكنا
وهكذا أيضا دمان فاعلما ... فَالْكَبِدُ والطحال عند العلما
تلك نصوص الشرع عن خير الورى ... أبانها لنا فكانت أثرا
والخلف في لحم السباع وردا ... عند رجال العلم أعلام الهدى
وهكذا لحم ذوات الأربع ... من حمرنا والخيل ايضا فاسمع
ومن ذوات الحافر الإنسيه ... خلف لهم مازال في البريه
كذا لحوم مابقتله ورد ... شرع الهدى في حَرَم اذا ورد
كذا لحوم تنفر النفوس من ... قبولها فيها الخلاف قد زكن
ومانُهي عن قتله كالصُّرَد ... ونحوه يقال حتى الصِفْرِدِ
بعض يرى الحل لكل ماذُكِر ... حسب الدليل في عمومه اشتهر
فقل لهم اني لست أجد ... محرما فهي الدليل الأوحد
وبعضهم روى احاديث تدل ... يوما على تحريم ماهنا نقل
وقد بنى كل على ماثبتا ... لديه من اي طريق قد أتى
اذا أطلنا النقل طال الموقف ... والاختصار في المقام ألطف
ومن إلى الغايات رام يصل ... فأبحر الفقه عليها ينزل
يرى الذى يروم فيها وافى ... والاختصار في المقام كافى
وغلب التكريه للسباع ... والحل والتحريم في نزاع
والشافعي أجاز أكل الضبع ... وهو حلال عندنا فاتبع
والخلف في الثعلب والحل غلب ... عليه عند العلما ولاعجب

وجعلوا محرم السباع ما ... يعدو على الناس كذا قد رسما
كالأسد والذئاب والنمور ... وما كمثل هذه الأمور
والاصل فى المقام قد تقدما ... كما عليه دار خلف العلما
والقرد لايؤكل فى الآثار ... لعلل تعرف فى الأخبار
والكلب عندهم حرام فاعلما ... وهو من الانجاس عنه أحجما
فكل ذى ناب من السباع ... لايؤكلن وذاك بالاجماع
وخصصوا عموم مافى الذكر ... فحرموا هذى بغير نكر
والضبع صيد فى حديث ثبتا ... عن سيد الأمة هذا قد أتى
نفس حديثهم لتخصيص قبل ... أبان ماحل لنا وما حظل
والخيل والبغال والحمير ... حرمها عندهم الجمهور
وقد أحلتها لنا زوج النبى ... عائشة فيما حكوا فى الكتب
كذا ابن عباس يقال فاعلما ... وهو خضم العلم بدر العلما
ومالك كرهها فقط لا ... تحريم عنده لها فاحتفلا
وعلهم على الكتاب عولوا ... وورد الحرم لديهم يهمل
او أنه ماصح عندهم كما ... يقال او لم يأت ماقد حرما
والخيل قال مالك محرمه ... كذا أبوحنيفة لتعلمه
وشايعتهم ها هنا جماعه ... قالوا بهذا وغدوا أتباعه
والشافعى أباحها ولاخفا ... ذلك فى المذهب أمر عرفا
ويوم خيبر يقال قد نهى ... خير الورى عنها روته الفقها
اعنى لحوم الحمر الانسيه ... وقد اباح الخيل فى القضيه
وبعضهم علل هذا النهي فى ... مقالة جاء بها لها اعرف
والخيل والبغال والحمير قد ... تخص بالركوب فى نقل ورد
ماقال ذو الجلال بالتحليل ... فيها كذاك قد أتى فى قيل
والحق هذا غير مانع فلا ... يعولن عليه الا الجهلا
قال من الانعام تركبونها ... وهكذا يقول تأكلونها
اما البغال بالحمير تلحق ... شبهها بها طبعا عليها يصدق
وحكمها حكم الحمير فى النظر ... إذ شَبَه الشيء اليه مفتقر

أمـا الحـداة والـغـراب فـاعـلما ... وعـقـرب فـالحـرم فيهـا لـزمـا
وفـأرة قـد قـيـل والـكـلـب متـى ... يـعـقـر فـالـكـل بحـرمـه أتـىٰ
والأمـر مـن سـيـدنـا بـقـتـلـهـا ... دل عـلـى خـسـتـهـا وحـرمـهـا
ومـا الـنـفـوس قـد تـعـاف فـاعـلما ... مـثـل ضـفـادع ولـو عـاشـت بمـا
والحـشـرات كـلـهـا محـرمـه ... خـبـائـث مـن اصـلـهـا مـرتـسـمـه
وحـرم الله خـبـائـثـا تـدب ... فـى الأرض والـعـمـوم للـكـل وجـب
كـالـعـنـكـبـوت وخـنـافـس ومـا ... ضـاهـىٰ لهـا فـكـلـهـا قـد حـرمـا
لاتـقـبـل الـنـفـس لهـا ولاجـرم ... فـحـرمـهـا لـه الـدلـيـل كـان عـم

الشـــراب

ان الـشـراب كـالـطـعـام لم يـزل ... يجـرى عـلـى قـانـونـه بـلا جـدل
وسـيـد الـشـراب فـهـو المـاء ... اصـل الحـيـاة وبـه النمـاءُ
بـدونـه لـيـس يـعـيـش أبـدا ... ذو الـروح والـنـبـات مـنـه وجـدا
فـهـو الحـلال بـالـنـصـوص الثابته ... وهـكـذا الاجـمـاع فـاعـرف غـايـتـه
والخـلـف فـى بـاقـى الشـراب مـنـه مـا ... يحـل والـبـعـض غـدا محـرمـا
فـالخـمـر بـالاجـمـاع فـى الاسـلام ... بـانـهـا مـن احـرم الحـرام
والخـلـف فـى الـنـبـيـذ بين الـعـلـمـا ... بـعـض أحـلـه وبـعـض حـرمـا
وعـن نـبـيـذ الـبـتـع ايضـا والعسل ... فـالـشـرع قـيـل كـل ذيـن قـد حـظـل
كـل شـراب لـلانـام أسـكـرا ... فَـحِـرمُـه صـح لـدى كـل الـورى
وكـل مـسـكـر يـقـول خـمـرُ ... خـير الأنـام وعـلـيـه الأمـر
وكـل خـمـر هـكـذا حـرام ... أورد ذاك الـقـادة الاعـلام
ومـا كـثـيـره يـقـول أسـكـرا ... قـلـيـلـه محـرم دون امـتـرا
فـهـذه الـنـصـوص أبـدت كـل مـا ... يحـل فـى الاسـلام أو مـاحـرمـا
والخـمـر مـن هـاتين قـال المصطفى ... مـن عـنـب والـنـخـل ايضـا فاعرفا
وذاك لايـفـيـد حـصـرا فـاعـلما ... بـل غـالـب الامـر عـلـيـه رسما
اذ جـاء عـنـا ان مـن هـذا الـعـسـل ... خـمـراً وفـى الحـنـطـة ايضـا فاحتفل
وعـدّ أشـيـاء يَـكـون الخـمـر ... مـنـه وقـد يحـرم مـنـه الـسـكـر

وكل ماسكر فالتحريم صح ... لسكره والأصل فيه متضح
قد حرمت لعينها فى الخمر ... قال نبينا بهذا السر
وغيرها ماكان ايضا مسكرا ... فهو محرم على كل الورى
والبتع والمزرُ حرام فى الأثر ... وذاك عن اهل الهدى قد اشتهر
والخمر داع للعداوات فلا ... يقربها الا الرجال الجهلا
لاخير فيها آبداً بل الضرر ... منه يكون بين ابطال البشر
وما به علل بعض العلما ... لانقبلن ذلك فيما حرما
ما لا يثير للعداوات فلا ... تحريم فيه قال بعض الفضلا
ليتهم بمثل ذا ماقالوا ... فالخمر مطلقا لنا ضلال
فما القياس عندنا بمرتضى ... اذا أحل مابه الحرم اقتضى
(وكل مسكر حرام) قالا ... فالجنس كله نقول لالا
لاننظرن لقدر ماقد أسكرا ... من بعد قول المصطفى خير الورى
قد سد باب المسكرات فانغلق ... وفتحه من بعد ذاك غير حق
وما رأيتم علة ا لخمر به ... فحكمه كحكمها فا نتبه
ماحرّم الحلال سيدُ الورى ... حاشاه بل حرم ماقد أسكرا
والإنتباذ جائز فى الأسقيه ... لا فى النقير ثم باقي الأوعيه
مثل مزفت وفى الدباء ... وحنتم فالمنع فيها جاءِى
لأنه يشتد فيها فاعلما ... يصير خمراً فى اعتبار العلما
وقد أجازها ابوحنيفة ... ولم يراع السد للذريعه
ولااشتدادها وهذا مشكل ... والاحتراز فى الهدى لايجهل
وما رجوع المصطفى عما نهىٰ ... عنه يراه فى هداه الفقها
كذا الخليطان نهانا المصطفى ... عن انتباذهما ولاخفا
فالتمر والزبيب معهم يمنع ... فى الانتباذ فى حديث يرفع
وكل واحد إذا ما انفردا ... جاز انتباذه لدى أهل الهدى
والاجتماع بعضهم أحله ... وبعضهم حرمه وعله
والبعض بالجواز فيه قالا ... فاتبع الحق وع المقالا
فالاختلاط علة للمنع ... لا الامتزاج فى اعتبار الشرع

والنهي داع للفساد فاحذر ... في الدين مايجذب نحو الخطر
والخمر لايكون خلا أبدا ... فاهرق الخمر وخل المفسدا
لوجاز ان تجعل خلا مادعا ... يوما إلى اهراقها فاستمعا
والخمر لليتيم قال اهرق ... واكسر الدنان للخمر اتق
راس الخطايا الموبقات فاحذر ... لاتقربنها والدنان فاكسر
ولاضمان أبدا هنا ولا ... وذاك كالمزمار عند النبلا
وآلة اللهو كذاك تكسر ... ولاضمان وعليه الأثر
وان تكن في حال الاضطرار ... فذاك قطعا غير الاختيار
يقول إلا ما اضطرر تم إلى ... آخرها والحرمَ قبلُ فَصَّلا
من عدم الماءَ له ان يشربا ... خمراً اذا ماظن تنفي الوصبا
أو أنها تسد منه رمقا ... خوف الهلاك هكذا قد حققا
والله يدرى من هناك اضطرا ... ونال في ذا الحال يوما ضرا
ان لم يجد شيئا حلال الأصل ... فالخمر عند الاضطرار الكلي
فقد أباح المصطفى المحرما ... والله قد أحل ذاك فاعلما
يقول إلا ما اضطررتموا له ... مفهومه اذ ذاك قد حلله
في الاضطرار وهو واضح جلى ... وكم له في شرعنا من مثل
جملة أحوال غدت حلالا ... في الاضطرار فاترك ا لجدالا
ونجل عوف وهو الزهري قد ... ألبسه الحرير من ضر الجسد
وجاز عند الاضطرار الكفر ... بالله باللسان نص الذكر
وذاك اعظم الامور وورد ... لاتلقى في تهلكة يوما أحد
وقوله لم يجعل الشفاء في ... محرم عن النبي الأشرف
فوجه ذاك ظاهر ولاجرم ... من طلب الشفاء فيما قد حرم
مع أنه أدرك غيره اعلما ... لا تطلب الشفاء فيما حرما
وها هنا لم نطلب الشفاءَ ... بل النجاة ليس ذا سواء
وانما المضطر ينجو أبدا ... لما ينجيه هنا من الردى
ولا اعتراض بالحديث فاعلما ... فكل واحد له وجه سما
اما الذى رام الشفا فيماحرم ... واختاره على سواه قد أثم

والخلف هل نقدم الميتة فى ... حال عن المال لهذا الهدف
أعنى بذاك فيه مال الغير ... وعله كذا يقول غيرى
فاصله غير حرام بل حرم ... لأنه ملك لغيرنا علم
وهكذا الميتة هل تقدم ... وعندنا جوازها مقدم
إذ لاضمان ها هنا والمال ... نضمنه وما به جدال
مالاضمان فيه مهما قَبِلَه ... أولى من المضمون عند الكمله
وقد أبيح مابه سد الرمق ... لاغيره وهو الذى عندى صدق
وبعضهم خالف فى المقام ... ووسع الأكل بلا ملام
وهل اذا كان أخا أسفار ... إلى المعاصى حل الاضطرار
بعض يقول لايحل وانبلج ... ذلك فى النص الإلهي خرج
يقول فيه غير باغ لا ولا ... عاد وهذا فيه ذاك يجتلى
والقول فى المأكول قد تقدما ... وها هنا المشروب فيه فاحكما
وقد ذكرنا غيره استطرادا ... لعلنا أن نوفي المرادا
وما عدا ماقد ذكرنا لاحرج ... فيه من الشراب كيفما خرج
وما عصير ثمر حل لنا ... يحرم الشرع علينا حلنا
وسائر الاثمار والأشجار ... عصيرها حل بلا انكار
والحمد لله الذى منّ على ... عباده بفضله وأجزلا

الميراث

وحيث ان الشح بالأموال ... منطبع فى أنفس الرجال
لذاك ذو الجلال كان قد قسم ... موارد الميراث قسما محتكم
ولم يكل ذاك الى رسول ... ولانبي كامل المعقول
بل عيّن الإلٰه أصل القسم ... بين أب ونسله والأم
وما تناله الحواشي فاعلما ... من الاصول كل هذا قسما
لعلمه فينا بحب المال ... حبا قد استعبد للرجال
وآية الدين كذاك حكما ... فيها وما فوض فيها العلما
فشرط الشروط ثم رَسَما ... فيها الحدود ليزيل المبهما

وهكذا بقية الأموال ... وزعها منه على مثال
عز وجل ذو الجلال الصمد ... بحسب ماقضى لنا نعتمد
وهاهنا نذكر ما قد لزما ... مما أفاده الهداة العلما

طرق الميراث

وطرق الميراث إما نسب ... وهو قرابة وإما سبب
وهو النكاح والخلاف فى الولا ... وعله مع بعضهم لم يقبلا
ويرث الآباء والأجداد ... وهكذا الإخوة والأولاد
وهكذا الزوجات وهو السبب ... ذلك فى الأزواج ايضا يحسب
وبعضهم يمنع بعضا فاعلما ... على تفاصيل حكتها العلما
وبعضهم يحوز كل المال ... عند انفراده بلا جدال
وهكذا على سلاسل النسب ... يجرى هنا الميراث حكما قد وجب
من الاصول والفروع فاعرفا ... ثم الحواشي بعدهم دون خفا
ويفضل الذكور للنساء ... على تضاعف بلا امتراء
وبعضهم يشتركون فاعلما ... على الرؤوس بينهم قد قسما
وتلك احوال لها تفصيل ... يثبتها فى أهلها الدليل
والعلماء رتبوا الأبوابا ... وقرروا فى فرزها الحسابا

الوارثون من الرجال

من الرجال سبعة قد ثبتا ... ميراثهم حسب الأصول قد أتى
الابن وابن الابن لو كان سفل ... فانه ابن وان كان نزل
والأب والجد ولو كان على ... منزلة فهو أب فاحتفلا
والاخ من اي الجهات كانا ... فانه الوارث حيث بانا
كذاك ابن الاخ حيث ينعدم ... أخ كذاك العم وابنه علم
والسابع المولى لدى من كانا ... يرى له الميراث لا الحرمانا
ثم من النساء ست تذكر ... إلا التي بالعتق معهم تشهر
فالبنت ثم بنت ابن تعرف ... ولو نأى مقامها اذ توصف

والأم والجدة بالنص الجلى ... والاخت والزوجة والحق اقبل
فهؤلاء لهم أحوال ... يطول فى تفصيلها المقال
ذو السهم منهم ربما قد حجبا ... ففاته الكل لاصل وجبا
وربما ينزل من محل ... يعطى به هناك للأقل
وربما يحوز كل المال ... بعضهم بغير ماجدال
والقول فى الأرحام فلنؤخرا ... حيث مقامهم هنا تأخرا
اذ النزاع فيهم قد وردا ... بين رجال العلم أعلام الهدى
بعض يرى حرمانهم تقررا ... لايرث الارحام فى رأى يرى
وبعضهم ورثهم وفصّلا ... على القرابات وبعض نزلا
منازل الأبناء ثم حكما ... بحسب ماصح لديه فاعلما

ميراث بني الصلب

ان بني الصلب اذا ماكانوا ... معا ذكورا بالتساوى بانوا
وان يكن فيهم اناث فاعلما ... للفرد حظ الانثيين لزما
وذاك بالاجماع من أهل الهدى ... ومن بهم فى مثل هذا الاقتدا
والابن مهما ينفرد هنا فقد ... يحوز كل المال دون مافند
او تنفرد بنت لها النصف فقط ... والباقى للعاصب هكذا ضبط
أو اثنتين كن أو فأكثرا ... فالثلثان حظهن قررا
ومابقى لعاصب ان وجدا ... أولا فبالرد لهن قد غدا
وبعضهم يقول للثلاث لا ... للاثنتين الثلثان حصلا
رووا عن البحر ابن عباس حكم ... بالنصف للثنتين اذ كان فهم
من لفظة الفوق على وضع ثبت ... ولم ير الاقحام فيما قررت
لاحظ لفظ النص حيث سكتا ... هنا عن الثنتين نص ثبتا
هل يلحقان ها هنا بالأول ... والاول النصف بأصله الجلي
ام يلحقان بالذى فوقهما ... والثلثان ها هنا فرضهما
ومذهب الجمهور بالثلثين ... يورثان منه دون مين
يوصيكم الإله فى اولادكم ... ففصل الحقوق فى أنجالكم

وقال فيها ان حظ الذكر ... حظ اثنتين بيان نير
وان تكن واحدة فالنصف قد ... قرره لها مليكنا الأحد
ثم بنو البنين بالاجماع ... مثل البنين دون منازاع
فيرثون حقهم ولاخفا .. ... ويحجبون مثلهم فلتعرفا
إلا الذى حكوه عن مجاهد ... خلاف ماقلنا عن الأماجد
لايحجبون الزوج من نصف إلى ... ربع كذاك عنه هذا نقلا
كذلك الزوجة من ربع إلى ... ثمن يرون حجبهم قد أهملا
والأم من ثلث الى سدس كما ... يحجبها الأبنا رواه العلما
وأجمعوا أيضا على اسقاط ... بنات ابن رهن الاشتراط
اذا أخذن الثلثين فاعلما ... فالأمر ها هنا بذاك تما
وان يكن عند بنات الصلب ... أخ لهن عصبت فى الكتب
وان يكن عند بنات الابن هل ... يعصبهن او يكون قد نزل
أبعد منهن فقيل يعصب ... لهن فى هذا المقام يجب
فيقسمون ما بقى من بعد ... بنات صلب دون ماتعدى
فقيل حظ الانثيين يمنح ... وهكذا قيل لهذى صححوا
قال به قيل على فاعلما ... وزيد أفرض الرجال العلما
وبعضهم خالف فى هذا بما ... أبداه فى المقام عند العلما
قال أبوثور بذاك فاعرفا ... كذاك داود إليه ازدلفا
قالا فما بقى فحظ الذكر ... اذ ذاك ابن الابن فيه فانظر
لو قد علونه مقاما قالا ... وان دنون فاعرفا المقالا
والثلثين مَنَح البنتين ... خير الورى فصح دون مين
فكان حجة هنا وامتنعا ... نزاعهم فى الاثنتين انقطعا
يوصيكم يقول فى اولادكم ... للذكر الضعف على إناثكم
وان ابن الابن ابنٌ عُلما ... يقوم عن ابيه عند العلما
ان كان يعصب الذى ينازله ... فابنه كذاك اذ يحامله
يعصب أختيه بأصل المال ... وهكذا الباقى بلا جدال
وما بقى صح لأولى ذكر ... بعد الفروض جاء كالمشتهر

على كتاب الله تقسمونا ... فرايض الارث كذا يروونا
وان بنت الابن لم ترث ... فى الانفراد مالها من شبث
اذا البنات الثلثين حازتا ... فبنت ابن تحرمن كذا أتى
فهي هنا أحق ان لاترثا ... لذا هنا يرون لن تورثا
وبعضهم يقول ان الذكرا ... يعصبهن اذ تساوُوا مظهرا
وبعضهم لو كان منها أبعدا ... يعصبها كذاك عنهم وردا
فان وجدت بنتَ صلب معها ... بنات ابن سدساً أقنعها
اعنى بنات الابن سدساً تُمنح ... تكملة للثلثين تربح
فان يكن هنا أخ لهنَّا ... عصبهن ها هنا اعلمنا
الا مع الشيعة قالو لاترث ... بنات ابن عند بنت اذ وُرث
فالخلف فى بنات ابن تقع ... عند بني الابن على مافرعوا
ثم مع البنات حسبما سبق ... ذلك والتحقيق ان الارث حق

ميراث الزوجات

لهن وجهان مع النسل الثمن ... ان كان للزوج هنا نسل زكن
أولا فان الربع للكل وان ... قد اجتمعن أوبه تنفردن

ميراث الأزواج

للزوج نصف أوفربع ان يكن ... نسل لزوجة باجماع زكن

ميراث الأب والأم

لقد أشرنا نحوماجاء هنا ... فيما مضى من نظمنا مبينا
لكنه بصفة الاجمال ... وهاك مايلزم من مقال
عند انفراد الأب كل المال ... له بحكم الله ذى الجلال
والانفراد هو ان لايوجد ... لإبنه نسل هنا ينفرد
او كان نسل فله صح السدس ... وذاك فرضه على ذاك فقس
فى كل ذى فرض اذا ماانفردا ... وكان عاصباً لدى أهل الهدى

وان يكن أم هناك وأب ... للأم ثلث هكذا مرتب
والثلثان فيها حق الأب ... كي لا تساويه بهذا المنصب
وضوعف الرجال في الميراث ... والأب عاصب بذا التراث
فان يكن للابن نسل فالسدس ... لكل واحد على هذا فقس
والابن والبنت هنا على سوا ... وان يكن بعض روى ماقد روى
ويحجب الاخوة للأم إلى ... سدس باجماع فخذه مثلا
لو انهم لم يرثوا مع الأب ... فحجبها بهم صريح المذهب
والاخوة اثنان فصاعداً بهم ... تحجب أم عند أقطاب الأمم
وهو مقال لابن مسعود الولي ... وهكذا حيدرة أعنى علي
اما ابن عباس ثلاثة بهم ... يكون في اعتباره حجب لأم
ومنشأ الخلاف من أقل ما ... يصح إسم الجمع منه فاعلما
وهل اذا كانوا إناثا مثل ما ... كانوا ذكورا حكم حجب لزما
وذاك من مفهوم معنى الاخوة ... ان لم يكن أخ بذى القضية
والخلف في المحجوب في ذى المسئله ... لمن يكون في مقال الكمله
عن ابن عباس فسدس الاخوة ... لهم ولم يثبت بنقل حجة
للأم سدسُها ومايبقى جَمَع ... أبُ لحجبه له كذا رفع

الغرّاوان

مسئلتان قيل غراوان ... حيث هما في الحق غرتان
فزوجة والأبوان معها ... اوكان زوجاها هنا يتبعها
للزوجة الربع وثلث مابقي ... للأم هذا صح عن تحقق
حينئذ للأم ربع المال ... وذاك واضح بلا جدال
والقول في الاخرى فنصف وجبا ... للزوج فالباقى فكالأولى احسبا
وهكذا زيد يقول فاعرفا ... تاصيلها من قول ارباب الوفا
وهكذا حيدرة قد قالا ... وخالف البحر هنا المقالا
يقول في الأولى نصيب الزوجة ... ربع من الكل بغير مرية
والأم ثلث الكل تعطى فاعلما ... ومابقى للأب تعصيبا سما

والنصف للزوج من الأخرى لزم ... والثلث للأم به هنا حَكَم
لانها فرضية والأبُ قد ... أصبح عاصبالذلك السبد
قال به شريح والذى تبع ... له من الأعيان عنهم قد سُمع
للاولين حيث أمٌ وأبُ ... يجتمعان ثلثها موجب
والحال هذا ها هنا ولاخفا ... عليه جمهور الهداة فاعرفا
والآخرون نظروا الأم هنا ... فرضية وفرضها تعينا
والأب عاصب وشأن العاصب ... لم يخف عند العلما الأطايب
فتأخذ الأم هنا فرضا وجب ... وما بقى يكون للذى عصب
وهو هنا أب بلا خلاف ... هذا مقال القادة الاسلاف

اخوة الأم

واخوة الأم فللفرد السدس ... ان ذكراً أوكان أنثىٰ افهم وقس
أو كثروا هم شركاء فى الثلث ... بالنص فى القرآن ذا الجنس ورث
ان الذكور والاناث بالسوا ... فيه فلاتفضيل بل بالاستوا
ويحجبون كلهم بالنسل ... كذاك بالأبآء في ذا الفصل
ذلك بالاجماع من اهل الهدى ... بذاك فى الاسلام كان انعقدا
أما الكلالي الذى قد عَدما ... هنا الاصولَ والفروعَ فاعلما

الاخوة الأشقا والأبوين

والاخوة الأشقا أو كانوا لأب ... تضاعف الذكور اجماعا كتب
هم كأولاد إذا ما اختلطوا ... ذلك فيهم أبداً يشترط
لكنهم لايرثون أبدا ... ان كان قد خلَّف يوما ولدا
او ابن إبن هكذا وان سفل ... ليس لهم حق هنا بلاجدل
لكن مع الاناث حقهم وجب ... كما على ذلك اجماع النجب
كذاك مع اب فليس لهم ... شىء هنا إذ بأب مَنْعهم
لكن مع البنت او البنات ... قد صح خلف القادة الهداة
فالاخوات مع بنات الصلب ... يدلين عندهم بحكم العصب

فتأخذ البنات فرضا علما ... والباقى للعاصب عند العلما
وقال داود بجرمان وقع ... للاخت مع بنت بذاك قد صدع
فان يكن بنت وبنت ابن هنا ... معهن أخت عصّبها تعينا
للبنت نصفها وبنت الابن قد ... تفوز بالسدس نصيبها عهد
ومابقي للاخت لو من الأب ... كذاك فى الآثار عند النجب
عن ابن مسعود رووه فى خبر ... وعمل الناس عليه فى الأثر
وأجمعوا أن ترث الاخوة مع ... تلك البنات وهو اجماع سمع
فالاخوات مثلهم وهو جلى ... وامره فى الدين لما يشكل
اما الذين اعترضوا المقاما ... بالنص حيث اوجب الابهاما
ان امرؤٌ يقول منكم هلكا ... ولم يكن لولد قد تركا
ثم له اخت ولم يفرض لها ... شيئا هنا مع ولد فانتبها
إلامتى ينعدمن هنا الولد ... فانظره من أصوله ولافند
والولد الذكور فى المقام ... فى قول كل فقها الانام
ثم الاشقا يحجبون مطلقا ... للابوين على ماحققا
وذاك بالقياس فى ابنا الولد ... عند بني الصلب على الرأي الأسد
ان بنى الاعيان فى الاسلام ... على توارث بلا ملام
دون بنى العلات هكذا ورد ... نصا رواه العلماء فى سند
والاخوات من أب وأم ... يَسْتَكْمِلَنْ ثلثين ارثُ سُمِّي
فالابويات سقطن فاعلما ... ذلك بالاجماع عند العلما
كالحال فى بنات ابن كن مع ... بنات صلب حظهن ينقطع
وان تكن شقيقة وعندها ... من أبِها سدس لهن انتبها
تكملة للثلثين فاعلما ... بذاك قد قضى أخي العلما
وان يكن للابويات ذكر ... أخ لهن عاصب ولامفر
يعصبهن فى اعتبار العلما ... والأصل فيه واضح ماانبها
له كحظ الاثنيين فاعرفا ... مثل بنات الابن دون ماخفا
ان كان معهن أخ هنا ذكر ... عصبهن ها هنا ولامفر
وعند مالك يكون الذكر ... فى رتبة الاناث عنه يؤثر

قال ابن مسعود متى تستكمل ... شقايق للثلثين يكمل
فما بقى لاخوة من الأب ... ذكورهم دون الاناث فاعجب
كذا أبو ثور يقول فانظر ... فيما لهم من حجة فى الأثر
للابوين بلا خلاف ... مع فقد خالصين قسط وافي
هم مقامهم يقومون اعلما ... وذاك بالاجماع عند العلما
واختلفوا فى قسمة المشتركه ... وهى الحمارية ذات البركه
وهكذا تعرف باليّميه ... لما اتى فى نفس ذى القضيه
وهي التى تجمع زوجا ثما ... إخوة ام يتبعون الأما
واخوة وصفهم أشقا ... ليس لهم من فرضها تبقىٰ
للام سدس كامل والنصف قل ... للزوج ثلث لبنى الام جُعِل
وهم أولو الفروض فى القضية ... وما الأشقا مثلهم فى الصفة
أدهشهم ذلك حيث اتحدت ... أمهم معا وحرمهم ثبت
قالوا هي الام التى قد ورثا ... اخوتنا بها فنالوا الشبثا
ونحن عنهم نفوق بالأب ... فكيف حرمان بأي سبب
فكان عثمان وزيد وعمر ... قضوا بحرمان الاشقا فى النظر
قالوا نرى للام سدسا كملا ... والنصف للزوج بنص نزلا
واخوة الأم لهم ثلث وجب ... بالنص والاصل تناها فى النشب
وما بقى للاخوة الأشقا ... هنا نصيب لهم استحقا
ومذهب التوريث للأشقا ... عن فقهاء قد رأوه حقا
ومالك والشافعى كالثورى ... قالوا به كذاك فى المأثور
أما أُبي وعلي وأبو ... موسى على خلاف ذاك ذهبوا
كذا أبو حنيفة وابن أبى ... ليلى وليسا من رجال المذهب
وأحمد أيضا وداؤد الفتىٰ ... مثل أبي ثور خلافهم أتىٰ
وجملة من فقها الأمصار ... قد حَرَموا الأشقا فى الآثار
وانما حرمانهم لا وجه له ... حيث هي الأم بهذى المسئله
أم الجميع كيف بعضهم يرث ... بها وبعض يجعلن كالعبث
توريثهم لاح كبدر مشرق ... حيث الجميع فى العنا المتفق

وعمل الناس على هذا مضىٰ وقد جرى به مع الكل القضا

ميراث الجد

والجد مثل الأب حيث ينعدم يحجب مثل الأب في القول الأتم
وهو بذاك الأب محجوب فلا ينال شيئا مع أب كلا ولا
مع البنين كأب ولا مرا فانه اب لنا تصدرا
بالنص قد كان أبا ولا خفا وحقه حق أب قد عرفا
ويحجب الاشقا مع إخوة أبْ في نظر البحر أتى ولا عجب
كذا أبو بكر عليه فاعلما وانه من الهداة العلما
وهكذا لهم فريق تبعا فكان هذا القول معهم أرفعا
قال ابو حنيفة به كما قال ابو ثور به لتعلما
والمزني وابن سريج في الأثر كذاك داؤد على هذا النظر
وجملة من قادة العلم الأولىٰ بهم يصح الاقتداءُ في الملا
وهو الذى صححه الأصحاب حين بدا بأنه الصواب
أما المخالفون زيد وعلي وابن مسعود الفقيه الاكمل
يورثون الاخوة الأشقا والأبوين بما تبقّى
وها أنا أبسط فيه البحث ما أمكن حتى أكشفن عنه العمىٰ
وأذكر الوجوه للأقوال حتى يراها قادة الرجال
بارزة مكشوفة للطالب واضحة في اكمل المذاهب
فالأب والجد بمعنى متحد حيث هما الأصل لكل من وُلد
كلاهما أبٌ لهذا الميِّت وحجبه بالأب اي لعلة
ذلك انه الأب الحقيقي فهو أحق مع أولى التحقيق
وحيثما يعدم ذلك الأب فالجد عنه في المقام ينصب
قال ابن عباس زعيم العلما مقالة أنَّبَ فيها علما
قال أما يخاف او ما يتقى زيد بما فاه بقول مطلق
يجعل ابن الابن إبناً ثم لا يجعل هذا الأب اذ تأصلا
ومنه لايقبل مهما شَهِدا لإبن إبنه لدى أهل الهدى

لانه فى الحكم عندهم أب ... لذاك لايشهد وهو المذهب
وانه يعتق غلمان الولد ... كالأب والعتق له كان بيد
وليس يقتص من الجد متىٰ ... يَجْنى عِلى ابن الابن قول ثبتا
فهذه قواعد صحيحه ... بوضعها قد أوجبت ترجيحه
وهكذا من جهة القياس ... فالجد مثل الأب فى الأساس
ان صح ابن الابن إبنٌ فى النظر ... فالجد مثله على هذا استقر
والابن ايضا يحجب الاخوة فى ... قواعد الارث على الأصل الوفى
فالجد مثله على هذا النمط ... كلهم لذلك الحال اشترط
والاخ للميت لا أصل ولا ... فرع فكان الجد أصلاً اتُّصِلاَ
اما الذين عارضوا الجد هنا ... لهم مقال حار فيه الفطنا
منهم علي ثم زيد الفَرَضي ... كلهم بما مضى غير رَضِي
كذا ابن مسعود الفقيه قد يرى ... للاخوة الحق مع الجد جرى
قالوا بأن الأخ للميت قد ... كان به أقرب أي من كل جد
وان ابن الاخ معهم أقدم ... من ابن عم فى المقام يعلم
وانه بالأب يُدلى فانظر ... وانه أقرب عند النظر
تلك اعتبارات رجال العلم فى ... جد وإخوة على النهج الوفى
والجد مازال أباً للميت ... والأخ ليس ابنا لهذا أثبت
ابن أبيه فاعرف الأصولا ... فى الأخ والجد وَعِ الفصولا
وعند زيد ان يكن أخ وجد ... يفضل الجد لدى هذا السبد
بثلث المال يقول يمنح ... او كأخ ليس الأقل يصلح
يقاسم الاخوة ان قلوا وان ... قد كثروا فالحال هكذا زكن
وان يكن مع اخوات للذكر ... حظ اثنتين هكذا معهم شهر
هذا إلى الاربع قالوا أو تزد ... خامسة فالثلث كان حظ جد
وان يكن عند ذوى الفرض فقد ... يقدم الفرض إلى أقصى العدد
وما بقى يمنح منه الأفضلا ... كثلث ما يبقى له مكملا
أو أنه يكون ها هنا ذكر ... أعنى به نمنحه حظ الذكر
او سدس من رأس ذاك المال ... لا ينقصن عنه بلا جدال

أما علي كان يعطيه الأتم ... مع إخوة وذاك عنه قد فهم
وحيث وفروا له السدس الأتم ... رأوا هنا أصلاً له كان دُعِم
ذلك حاله مع الأبناء ... لا ينقصونه بلا امتراء
فكان أحرى هاهنا ذلك له ... مع اخوة أصل هنا قد أصله

الأكدَرِيَّة

زوجا وأما ثم جدا عُلِما ... ثم شقيقة لها نصف سما
والنصف للزوج وسدسها لأم ... والسدس للجد كذاك قد قسم
هذا قضاء عمر فيها نقل ... وابن مسعود بهذا قد عمل
فكان فيها العول ظاهرا جلي ... وهو الشهير مع رجال العمل
أما علي ثم زيد الفَرَضي ... للزوج نصف وبه فيها قُضِي
والأم للثلث هنا تنال ... والأخت نصفها ولا جدال
والسدس للجد هنا تعينا ... هذا مقال هؤلاء زكنا
وزيدٌ قالوا يجمعنْ سدسا وجب ... للجد مع نصف لاخت قد حسب
يقسمه بينها للذكر ... كمثل حظ الانثيين فانظر
كي لا تساوى الأخت ذاك الجدا ... ذلك رأيه هنا تبدى

الكلام على العول

والعلماء اختلفوا في العول هل ... يلزم في الفروض بالعول العمل
قال به الجمهور حيث نظروا ... ضرورة العول غداة اشتجروا
رأوا بأن العول امر حتما ... لابد اذ يصحون الأسهما
اذا تزاحمت هنا الفرائض ... وكان لابد لها تعارض
قال به العباس ذاك البطل ... حين بها احتار الامام المعبهل
قال له اجعلها على حكم الحِصَص ... حيث ازدحامها به المخرج غص
فكل واحد له حق علم ... لابد منه وهو هيهات يتم
لكثرة الحقوق مع نقصان ما ... يحصل هاهنا ولم يتما
وكان هذا السبيد العباس ... رب ديون عاقها انتكاس

والغرما ان افلسوا هذا العمل ... فيهم فنال كل فرد ما حصل
فلم يخص أحد عن أحد ... حال اقتسامهم لذاك السبد
فاستحسن الفاروق ذاك النظرا ... ولصوابه هنا قد نظرا
وشاع في الناس به ذاك العمل ... وانكر البحر له وما قبل
لكنه أظهره بعد عمر ... وكان بالعول هنا الامر استقر
قيل له فكيف لم تقل به ... للسيد الفاروق أي في عهده
فقال هبته ولله عمر ... يهابه البحر ابن عباس الأبر
للحق هيبة وليست تنكر ... ولم يزل يسبح فيها عمر
قيل له فكيف كنت تصنع ... ان كنت للعول هناك تمنع
فقال لو قدّم في الامر عمر ... من قدّم الله لما كان ضرر
وهكذا لو كان فيها أخرا ... من أخر الله ازال الضررا
كل فريضة أتت لم تهبط ... عن موجب لها ولما تسقط
لكن إلى اخرى هناك تنزل ... فهي التي قد قدمت فاحتفلوا
وهكذا كل فريضة هوت ... من أصلها لِمَا بقي قد أخرت
وهاك للكل مثالا فانظر ... فيه على تأصيله المقرر
كزوجة والام للأولى مثل ... تنزل من فرض إلى فرض حصل
والاخوات والبنات مثلا ... اذا اجتمعن مثلا مؤصلا
فالاخوات قد يرثن الباقي ... بلا خلاف لا ولا شقاق
فابدأ بمن قدّمه الله العلي ... فان بقي شيء لتلك فاجعل

الخرقاء

أم وجد ثم أخت وقعا ... فيها خلاف العلما فاستمعا
قال ابو بكر وحبر العلما ... للأم ثلث هاهنا قد حتما
والباقي للجد وللأخت حجب ... وليس من ذلك في الحق عجب
فالجد مثل الاب طبعا يحجب ... لاخوة وذاك لا يستغرب
أما علي قال للام الثلث ... والنصف للاخت هنا أيضا ترث
وما بقي للجد حيث يعصب ... هنا وهذا عند بعض أعجب

وقال عثمان أرى الأم الثلث ... تنال والاخت هنا ثلثا ترث
والثلث للجد فساوى الكلا ... فيها وهل لها أقام أصلا
فالجد إما أن يكون عاصبا ... او كان ذا فرض يراه واجبا
فلم يكن أصل له هنا بنى ... عليه حكمه تراه الفطنا
اما ابن مسعود يرى النصف وجب ... للاخت والثلث لجد بعد أب
والسدس للام بهذا حكما ... فيها على ما ذكرته العلما
وذاك كي يرفع قدر الجد ... وذاك مشكل عويص عندي
لم يحجب الاخت وأعطى الأما ... سدسا علينا فهم هذا غما
للام سدس مع وجود الإخوة ... فكيف تعطى سدس القضية
والجد إما عاصب فما بقي ... له باجماع صحيح المنطق
او كان ذا سهم ولم يقرر ... سهما بأصل ثابت التحرر
لهما يفضّل ابن مسعود هنا ... أمًّا على جد حكاه الفطنا
وقال زيد ان للأم الثلث ... والباقى بين الجد والاخت ترث
كمثل حظ الانثيين للذكر ... هذا الذى حكوه عنه فى الأثر

ميراث الجدات

ان لأم الأم سدسا مع عدم ... أم وبالام أخيّ ينعدم
وان أم الأب مع فقد الأب ... سدس باجماع الهداة النجب
وعند الاجتماع فالسدس هنا ... بينها عند الهداة الفطنا
اذا هما يتحدان منزله ... فى القرب هذا حكمها لن نجهله
وان تكن أمُّ أب أقرب قد ... تجرى على ذا الحكم فى نيل السبد
وان تكن اقرب أمُّ الأم ... حازته وحدها فكن ذا فهم
هذا الذى يراه زيد فاعلما ... ومن له تابع فيما حَكَمَا
وعنه من تكون يوما أقربا ... تحوزه عن غيرها وتذهبا
كذا عليٌّ قال ايضا وأبو ... حنيفة اليه أيضا يذهب
كذلك الثوري أيضا وأبو ... ثور عليه وعليه المذهب
ذلك ان الكل جدة لها ... سدس بنص اوردته الفقها

وعند الاجتماع والتساوى ... بينها للاتحاد الحاوى
لاشك من تكون يوما أقربا ... تحوزه حيث لها قد وجبا
وهؤلاء لايورثونا ... غيرهم والغير يرفضونا
وبعضهم ثلاث جدات يرى ... ميراثهن واجبا تقررا
واحدة من قبل الأم اعلما ... من قبل الأب اثنتين افتهما
وذا عليه أحمد ومن تبع ... له كأوزاعيهم عنه رفع
اما ابن مسعود يقول أربع ... ميراثهن فى المقام يشرع
من قبل الآباء اثنتان فاعلما ... من قبل الأم كذاك لزما
وهكذا قال به قيل الحسن ... وابن سيرين كذاك فاعلمن
كذا ابن مسعود له رأي عُرِف ... وهو اشتراكهن فى السدس وصف
يقول من نأى ومن كان دنا ... منهن فى السدس سواء فافطنا
ما لم تكن تحجب منهن لها ... ابنتها كذا حكاه الفقها
اما ابن عباس يقال أطلقا ... لجدة كالأم معه مطلقا
وما جرى عند ابى بكر الولى ... وعمر الفاروق بدر العمل
أدلى به مغيرة حيث شهد ... به وما كفى الامام المجتهد
أيده محمد بن مسلمه ... وها هنا الصديق أيضا تممه
مالك فى كتاب ربي حق ... وليس فى السنة مستحق
أو اسئل الناس وعندما ثبت ... أمضاه هكذا الهداة قد روت
وجدة اخرى اتت إلى عمر ... تسئله الميراث والحكم استقر
أجابها بمثل ما قال أبو ... بكر كما روى الهداة النجب
وما قضى به جرى لغيرك ... ولا أزيد أبداً فى خيرك
ان اجتمعتا فذلك السدس ... بينكما جار على خير أسس
وان من تنفردن فهو لها ... بذاك فاروق الهدى حللها
وقيل جاء الجدتان لأبي ... بكر فرام فيه قصد المذهب
يجعله لمن بأم أدلتِ ... فحجه بعض رجال الامة
وبعد ذاك لها به حَكَم ... فكان ذاك الفصل والمرام تم
عليه اجمعت هداة الأمة ... حيث ثبوته أتى فى السنة

وجدة للأب هل تحتجب ... بابنها خلف حكته الكتب
فعند زيد مالها شيء يجب ... وجملة من الفطاحل النجب
كمالك والشافعي وأبي ... حنيفة مع بعض أهل المذهب
واكثر الاصحاب قالوا ترث ... مع ابنها والابن ايضا يرث
وهو الذى عليه قد قيل عمر ... وابن مسعود الرضي المعتبر
وجملة من قادة الصحابه ... اهل الهدى والفضل والانابه
كذا شريح وعطا وأحمد ... وابن سيرين له يعتمد
وقول اهل الفقه اهل مصر ... عليه مع جل رجال العصر
وما به علل من قد حجبا ... لايرتضيه الفقهاء النجبا
قالوا متى ما كان محجوبا بأب ... فهو لها ايضا هنا معهم حجب
وان أم الأم ايضا تُحجَب ... بالام فالجد بذاك يحجب
وهو قياس لايتم فى النظر ... لاسيما فيما أتى به الأثر
أول جدة يقال أعطىٰ ... خير الورى تلك وصح الإعطا
فكان ذاك ثابتا فى الأثر ... جرى به الحكم لاهل النظر
وشاع بين العلما ولامرا ... بذاك حكمهم يقال قد جرى

الحجب

والحجب فى الميراث فقهه اعلما ... ذلك علما كاملا متمما
من لم يكن به خبيرا لم يصح ... حكم له فيه بأصل متضح
ولم يزل فيه على غير هدى ... والحق فيه مهيع للاقتدا
فيحجب الشقيق كل أبوي ... لقوة له فقد صار قوي
والابوي ولد الشقيق ... يحجبهم شرعا على التحقيق
وهكذا هذا المقام لم يزل ... عليه فى الاسلام اقطاب العمل
فمن يكون فى المقام أقربا ... لمن نأى عنه بحال حجبا
من اخوة كيف أتوا والعم مع ... بنيه حتى ينتهى الحال تبع
وعند الاجتماع فالاقوى حجب ... اضعفَهم حالا هنا ولا عجب
ذو السببين حاجب لذى السبب ... مثل الشقيق الأبويّ قد حجب

وهكذا ولا خلاف فى الأثر ... نعرفه بين فطاحل النظر
وحجب حرمان وحجب نقل ... نوعان كل ثابت بأصل
وبحجب الابنا بنيهم أبدا ... وهكذا الآبا لأجداد
وهكذا الابنا مع أبنائهم ... حجبٌ لاخوة إلى انتهائهم
والأب للاخوة حجب مطلقا ... على الصحيح ومضى محققا
والجد للاعمام أيضا يحجب ... كذلك الإخوة وهو الأصوب
وهكذا بنو الاشقا حجبوا ... بني أب كما عليه المذهب
والنسل والآباءُ إخوةً لأم ... قد حجبوا وذاك أمر قد علم
وثبت الخلاف فى ابني عم ... وواحد منهم أخ لأم
فقيل يعطى فرضه وما بقى ... بينها نصفان عن توثق
وقيل بل يحوزه أخ لأم ... لانه ذو السهم اصله علم
ذو السهم أولى من سواه فانظر ... فى الأصل ياهذا بأهدى نظر
لأول القولين قد كان نحا ... جها بذ من الهداة الصلحا
قال بذاك جملة من أهل ... علم وتأصيل وأهل فضل
قال به زيد وهكذا علي ... وابن عباس الهمام الفيصل
ومالك والشافعى وأبو ... حنيفة اليه ايضا يذهب
وقال بالثانى هداة فقها ... من صحب أحمد امام النبها
قالوا نراه ها هنا قد أدلى ... بسببين فهو طبعا أولى
فهو اخ من امه وابن عم ... صار بذاك الحال فى القرب أتم
بذا ابن مسعود يقول والحسن ... وجملة من اهل علم وفطن

القول فى الرد

والعلما حيث لهم صدق النظر ... فى الرد خلفَهم حكى لنا الأثر
كل إلى وجه تراه نظرا ... يراه حقا فى الذى كان يرى
ان انتهت فيها ذوو الفرائض ... بقسطه قد راح كل فارض
وبقيت بقية ليس لها ... من يستحق فلها فانتبها
قد راحت الفروض فى أهليها ... وليس عاصب هنا يليها

فالرد لايراه زيد بل يرى ... ذاك لبيت المال منه نظرا
ومالك عليه ثم الشافعى ... قال به فيمن لهم من تابع
رأوا فروضا خرجت لأهلها ... وليس عاصب هنا لفضلها
وان بيت المال فهو المرجع ... للمسلمين فيه ذاك يوضع
وقيل بالرد على الفرائض ... لأهلها حقا بلا معارض
فيما عدا الزوجين صح فى الأثر ... ذلك والدليل ها هنا اشتهر
خلف ذاك المال موروثهم ... وليس بيت المال منهم يعلم
قالت بذاك علما الصحابه ... اهل الرضى والعلم والاصابه
وفُقهها العراق هكذا ترى ... على العموم منهم هذا جرى
يكون قدر الانصبا ولاخفا ... فانه الحق لدى أهل الوفا
من ورث النصف فنصف ما بقى ... يعطى وهكذا برأي مطبق
قرابة الدين لهم بعد النسب ... فهم هنا أولى بذلك النشب
فالرد ثابت لذى القرابه ... بذلك الحال ولا غرابه
ذو السهم أولى قال خير البشر ... من غيره على صحيح الخبر
كيف يقال فيه بيت المال ... أولى به منهم بهذا الحال
وهو جلي واضح ولاجرم ... هالكهم جاء به فيقتسم
حتى ينال كلهم نصيبا ... كان له فأوْلِهِ التصويبا
وحرموا الزوجين منه اذ هما ... بسبب كان هنا إرثهما
قد أخذوا المفروض بالكتاب ... وما لهم من جهة الانساب
أما القرابات بقرب النسب ... والفرض جاءت منه لاتستغرب
شيئان فى المقام كانا ثبتا ... فما بقى لهم هناك قد أتى
لم يحرم الزوجان من حظيهما ... بل أخذا حقهما متمما
لم يظلما شيئا ولولا السبب ... ما كان للزوجين شيئ يجب
اما القرابات على خلاف ... ذلك اجماعا من الاسلاف

موانع الإرث

والارث قد تمنع منه أشيا ... غدت قطيعة بحال المحيا

من ذلك الكفر وهذا أعظم ... قطيعة يأباه فينا المسلم
لايرث الكافر يوما مسلما ... ولاينال منه قطعا مغنما
ذلك بالاجماع فى الاسلام ... وانه قطعا من الحرام
لن يجعل الله لذى الكفر كما ... قال سبيلا فى الذى قد أسلما
والمسلمون اخوة وذاك دل ... بعد أهيل الكفر من ذاك المحل
وجاز للمسلم قتل الأقرب ... من كل ذى كفر خبيث المذهب
فى جملة من البراهين ورد ... تباعد الصنفين دينا معتمد
والمصطفى أعلن ذاك فى الملا ... وقال قولة تزيح المشكلا
لا يرث المسلم منا كافرا ... كذلك الكافر أضحى خاسرا
فارتفع النزاع فى المقام ... ما بين ذى الكفر وذى الاسلام
والخلف فى المرتد أيضا وردا ... بين رجال العلم آنوار الهدى
قيل به المسلم أولى فى النظر ... ان صح هذا القول مع أهل الأثر
وقيل بل جماعة الاسلام ... أولى به من سائر الأنام
وليس للقريب من نصيب ... فيه فأين الوجه للتصويب
وقيل ايضا عن معاذ بن جبل ... يورّث المسلم من أهل الخطل
وهكذا يقال عن معاويه ... داهية الإسلام أدهى داهيه
وهكذا قيل فتى المسيب ... كذاك مسروق على ذا المذهب
وهكذا جماعة تتبع ... لهم عليه وله تستمع
قد شبهوا ذلك بالنساء ... جازت لنا قيل بلا امتراء
نساؤهم حلت لنا ولا تحل ... نساؤنا لهم لهذا فاحتفل
كذلك الارث لنا منهم يحل ... ليس لهم منا لمنصوص نقل
وقد رووا فيه حديثا لم يصح ... من مصدرمعتبر على الأصح
وشبهوه بالدما ولاخفا ... انى أرى فى ذلكم تعسفا
يطول فيها البحث عند النظر ... فى أصلها بالمقصد المعتبر
قالوا دماؤنا أجل فى النظر ... ولا تكافؤ هنا فيعتبر
لكن اذا ما قتلوالمسلم ... فقتلهم فى الدين لم يحرم
أما هم ليس لهم قصاص ... منا متى ما صح الاختصاص

ومال مرتد لمن له يرث ... من ملة الاسلام ان موت حدث
ونسبوا ذاك إلى أبي الحسن ... وابن مسعود الفقيه المؤتمن
وبالقياس للقرابات يقع ... تفضيلهم للمسلمين قد سمع
وقد أطالوا القول فى المقام ... بما يضيق باعث النظام
فنمسك الاقلام عن تحرير ما ... ليس من الصحة عند العلما
ان النسا ليست تحل مطلقا ... من كل ذى كفر ومن تزندقا
بل تلك من أهل الكتاب فاعلما ... على شروط ذكرتها العلما
فمالنا نقبل ذاك الحالا ... وفيه نطلقن لنا المقالا

توارث أهل الملل

وملل الكفر الخلاف قد ورد ... فيها توارث فيها يجد
مثل اليهود والنصارى فاعلما ... وغيرهم ممن إلى الكفر انتمى
فاشهر الاقوال منع ذاكا ... حسب اصول تعرفن هنا كا
لايرث اليهودى للنصرانى ... وهكذا العكس بلا نكران
بينهم تباعد لايجهل ... فى عدة من الامور تنقل
ان عظيم الاختلاف بينهم ... حلا وحرمة حكاه من علم
وما اتفاقهم على الاسلام ... إلاسياسة للانتقام
عدوهم معا لذاك اتفقوا ... عليه حتى الشمل ان يمزقوا
وتركوا ما بينهم كأنما ... لم يك شيئا بينهم قد عُلما
فبلغوا فينا الذى أوردوا ... فعمنا بينهم الفساد
أضحت بلاد المسلمين مسرحا ... لهم وكل فى فضاها مرحا
واخضعوا كل القوى تماما ... وقبضوا هنالك الزماما
فلا أمير دون أمرهم نهض ... بل تحت اقدامهم الكل ربض
فاكثر الهداة لايرونا ... توارثا بينهم مسنونا
والعلما منا ومن بنا اتفق ... مذهبهم هذا على الوجه الأحق
ومالك عليه أيضا فاعلما ... وأحمد من الرجال العلما
وجملة ممن لهم نور الهدى ... أضاء نهج الحق ضمن الاقتدا

وبعضهم قد أثبت التوارثا ... ولايرى ان يقطع الموارثا
يرى أهيل الكفر ضمن ملة ... فالارث ثابت لهم فى الجملة
والشافعى عليه أيضا وأبو ... حنيفة وذاك لايستغرب
ما الشرك إلاواحد كمثل ما ... الاسلام اصلان هنا قد علما
وقال لافرق هنا فتبع ... سبيله حين نراه يقع
وبعضهم فصّل فى المقام ... وجاء فى البيان للمرام
قال ثلاث ملل يمتنع ... توارث بينهم لايقع
هم اليهود والنصارى قالا ... والصابئون فاعرف المقالا
وما عداهم ملة لامل ... ووجهه عندهم لايشكل
وبعضهم قد جعل اليهودا ... ثم النصارى بيضهم والسودا
والصابئين ملة ويجعل ... ثانيهم المجوس اذ يفصّل
ويجعل الاسلام ثالث الملل ... فهؤلاء ارثهم معه بطل
وباقى المشركين ممن لم يكن ... له كتاب بالمجوس يلحقن
هذا مقال لشريح القاضى ... ومن بقوله هناك راضى
كابن أبى ليلى كذاك فانظر ... فى وجهه على السبيل الأظْهَر
والحق ما قدمته فيما سلف ... لايرث المسلم كافرا عرف
وبين ملتين ايضا يمتنع ... بالنص ممن للهدى لنا شرع
ذلك بالاجماع والحق يجب ... قبوله من عجم أومن عرب
لاميزة لمسلم لم يعمل ... بواجب الحق الجلي الأمثل
والحُمَلاءُ الخلف فيهم وردا ... ورّ ثهم بعض وبعض أبعدا
قد وُلدوا فى الشرك ثم جاءُوا ... إلى بلادنا وهم أبناء
هل تلك انساب لدينا تعتبر ... ان لو فرضنا فيهم أصل الفطر
اذا أتونا بالخصام هل وجب ... ذلك فى معرض مقبول النسب
فقيل ذاك نسب لهم ثبت ... به توارث به الحكم يبت
قال به جماعة ولاجرم ... ذلك من حالهم هنا علم
ينسب هذا فى صحيح الأثر ... للتابعين من أهيل النظر
وقيل لاتوارث بينهم ... إلا ببرهان يبين عنهم

وذاك قول لشريح وتبع ... له جماعة فقالوا يتبع
كذاك ما قد نقلوا عن الحسن ... ان قامت الحجة فالارث حسن
وقيل لا توارث هنا ولا ... نشتغلن بهؤلاء فى الملا
حثا جهنم وهم لها حصب ... نعوذ بالله العلى من الغضب
وتلكم الأقوال ايضا تنسب ... لعمر الفاروق حين تكتب
واشهر الأقوال عنه من وُلد ... فى بلد العرب ثبوته عهد
وهكذا عثمان قال وعمر ... بدر أمية الأمير المعتبر
وان قوما وردوا أرض العرب ... برغبة ليس بقهر وغلب
ولايد عليهم صح النسب ... ان ادعوا ذاك لدى نيل النشب
اما الذين قد سُبُوا لا تقبل ... دعواهم ويستبين المشكل
وان جمهور رجال العلم من ... اهل الهدى ومن فطاحل السنن
من بينهم زيدله الهادى شهد ... بانه أفرضهم كذا ورد
وهكذا علي أيضا وعمر ... من لم يرث لا يحجبن نص الأثر
ككافرٍ وقاتلٍ ومن غدا ... من الرقيق هكذا قد وردا
اما ابن مسعود بهم قد يحجب ... خلاف غيره حكته النجب
وأخذت بقوله جماعه ... فأصبحت بين الورى أتباعه
وكل فرقة لها هنا نظر ... والاجتهاد هاهنا طبعا ظهر
وواجب المسلم ان يجتهدا ... ويتبعن فى الاجتهاد الأرشدا
لا يقبل التقليد فى أمثال ... ما جاء للأنظار من أقوال
لذا ترى الأقوال بين العلما ... تخالفت كل برأي حكما
وذاك من يسر الهدى فى الدين ... اذ جاءنا فى سنة الأمين

حكم المفقود والغايب

والقول فى المفقود والغايب قد ... جاء وفى الغرقى وفى الهدم ورد
وواقع فى مثل ذى المواقع ... من كل مخطر بلا منازع
كيف يكون ارثهم ولا خفا ... أمرهم ما كان يوما عرفا
يرى فريق عدم التوارث ... إذ أشكل الحال بذى الحوادث

ميراث كل يرجعن للأصل ... لأنه طبعا خلا من جهل
كالزوج والزوجة كل يرجع ... لأهله ميراثه مسترجع
اذ ليس توريث بغير حجة ... نعرفه فى قول كل الأمة
من ذا الذى يقدر أن يحكم فى ... غيب بغير حجة لم تختف
وان يكن يوما فانه خطا ... قائله فى حكمه تخبطا
والحق عند هؤلاء يرجع ... كل لأقربائه له فعوا
أو أنه يوما لبيت المال ... ذلك قد يقال عن رجال
ان لم تكن لهم قرابة نقل ... ووجهه فى الحق لم يكن جهل
قيل عليه الشافعي وأبو ... حنيفة اليه كان يذهب
وكان قول قادة المدينة ... ومن لهم قد وافقوا فى الأمة
وقيل بل ميراثهم قد أمكنا ... فرضا وتقديراً تراه الفطنا
منهم علي والامام عمر ... وقادة العراق عنهم يذكر
يورّثون كل واحد عرف ... ميراثه عندهم كان وصف
كالزوج والزوجة ايضا مثلا ... يقدر الزوجة ماتت أولا
ويعطىٰ زوجها الذى كان لزم ... منها على التقدير أيضا فافتهم
وبعد ذاك قدر الزوج هلك ... فتستحق زوجه مما ملك
من غير ما قد كان أعطاه هنا ... منها على تحقيق كل الفطنا
فالموت قد صح لكل فاعلما ... والارث لازم هنا بينهما
فنال كل حظه متمما ... ولم يكن لواحد قد ظلما
او عكس الامر على هذا جرى ... حكمهم حيث استبانوا الخطرا
وهكذا بقية الأقارب ... على قياس ثابت المراتب
وهكذا فى سائر الأخطار ... فالحكم لم يزل على ذا جارى
وان يكن بانَ لنا منهم أحد ... يقذفه الموج إلى اي بلد
أو كُشِف الهدم وبان أحد ... وهكذا حيث نراه يوجد
فالحكم مبني عليه قيلا ... حيا وميتا فع التعليلا
واختلفوا فى ولد اللعان ... وإرثه وولد الزواني
على اقاويل علينا تشكل ... اذ لم يقم اصل لها مؤصل

لأمه الثلث فقط وردا ... والباقى بيت المال ذاك اعتمدا
الا اذا كان له اخوة أم ... فيأخذون الثلث ايضا مستتم
وذا عليه علما المدينة ... ومن لهم وافق فى القضية
قلت وأين ذهبوا عن الخبر ... ذو السهم أولى هكذا جاء الأثر
وأنه مذهب زيد قيلا ... قلت فزيد يعقل التأصيلا
كيف يسوقه لبيت المال ... فان هذا بيّن الاشكال
ومالك والشافعى عليه فى ... ما جاء فى منقول جل السلف
وبعضهم ورث للأرحام ... عن بيت مال أمة الاسلام
وبعضهم يرده للأم ... فالأم أولى فى صحيح الحكم
مالم تكن اخوة أم توجد ... تشارك الأم وهذا أقعد
والخبر المعروف فى الزنيم لن ... نهمله وهو صحيح فى السنن
عصبة الزنيم فى ذاك الخبر ... عصبة الأم كذا جاء الأثر
وذا عليه عمر الفاروق فى ... جملة اشياخ لنا فى السلف
كذا علي وابن مسعود الولي ... قالا وذاك واضح لم يجهل
مع فقد أمه لهم ولا خفا ... فالأم ذات السهم فيما عرفا
والمصطفى ألحقه بالأم ... فكان ذاك أصل هذا الحكم
وفى الحديث صح أن للنسا ... ثلاثة الاحوال فيما أسسا
عتيقها يكون ارثه لها ... وهكذا عندهم لقيطها
وولداً قد لاعنت أباه ... كذاك بعض العلما رواه
خرّجه قيل أبو داؤد ... كذاك فى صحيحه الموجود

الاقرار بوارث

ومن يكن بوارث أقرا ... إشراكه فى ارثه استقرا
كتارك ابنين واحد أقر ... أي بأخ فإرثه هنا استقر
يشركه فى سهمه فيقسم ... بينهما نصفين فيما نعلم
اقراره جنى عليه ذاكا ... ان أنكر الثانى لما هناكا
بمقتضى حكم الكتاب المنزل ... لكنما الانساب منه أبطل

فلا يصح نسب بدون ما ... بينة عند هداة العلما
وذا عليه مالك مثل أبي ... حنيفة وهو صحيح المذهب
والشافعي أنكر ذاك الأمرا ... فلا يرى إرثا هنا وصهرا
والحق ما قدمته وهو جلي ... ووجهه في الحق لما يجهل
ان اعترافه هناك ألزمه ... وجوبَ ميراث لمن قد علمه
قال أخوه فأخوه يستحق ... إرثا على هذا تراه كان حق
أما الذى انكر ذاك لم يجب ... عليه شئ عند أعلام النجب
والشافعي أهمل للاقرار ... بغير حجة من الآثار
فأصلها إثنان ثم ترجع ... هنا إلى أربعة توزع
سهمان للمنكر والسهمان ... لمن أقر وأخيه الثاني
وَبُطل انساب هنا لاتجهل ... اذ ليس حجة عليها يعمل
لأن ذاك النسب المزعوما ... لم يكف حجة فلن يقوما
لأنه لو صح كان قد دخل ... عدة أحوال لها الشرع فعل
وفي حديث زمعة المعتبر ... صح نزاعهم كما في الأثر
كل به استدل ايضا من جهه ... ورام فيه حجة متجهه
يقول عتبة فتى الوقاص ... ابن أبي الوقاص باختصاص
إبن وليدةٍ لزمعة اقْهرِ ... ذلك ابني هكذا في الخبر
كان تولاه يقال سعدْ ... ابن أخيه هاهنا يعد
قام اليه نجل زمعة الفتى ... قال أخي كذاك عنه قد اتى
على فراشِهِ أراه ولدا ... فاختصما فيه كذا قد وردا
فأتيا الرسول كل يدعى ... ذلك في قول له فاستمع
هذا يقول ابن أخى قد عَهِدا ... إليه فيه يدعيه وَلَدا
وذا أخى يقول كان قد وُلِد ... على فراش والدى ولا فند
وأمه وليدةٌ لِوالدى ... فهو أخى في مذهب الأماجد
قال الرسول هو يا عبدُ لكا ... واحتجبى سودةُ حيث شككا
رأى هناك شَبَهها مستنكرا ... وكان للحال النبي أنكرا
وللفراش قال خير البشر ... فعم هذا الحكم في ذا الخَبَر

لِمَا رأى من شَبَهٍ فيه بدا ... بعتبة كذاك ايضا وردا
ووقع النزاع فى هذا الخبر ... بين رجال العلم أبطال الأثر
وذهبوا فى قصده مذاهبا ... وقد عرفت فى المقام الذاهبا
بعض يقول أثبت الهادى النسب ... بقول عبد وله جمعٌ ذهب
به أقر وله لم ينكر ... كمثل ما تراه فى ذا الخبر .
ولا يصح نسبٌ بغير ما ... بينة فى قول كل العلما
وأمره لسودةٍ أن تحتجب ... يحتملنْ أشياء فى رأي النجب
وللفراش ولد قد وَقَعا ... عليه والعموم فيه سمعا
وبعضهم يُعِله بعلل ... من نفسه فى رأي كل الكمل
يقول ليس كل عاهر لَزِم ... فى حقه الرجم باجماع علم
وانما الرجم لمن تزوجا ... والجلد للغير بحكم خرجا
كان بهذا فيه قد تعللا ... والحق ظاهر لمن قد عقلا
وقوله فى النص ايضا هولك ... يعنى به الملك لأصل لم يشك
إن كان ابنَ أمةٍ أبوكا ... يملكها فلتُبعِدِ الشكوكا
ولا يصح قوله هذا على ... ما فيه خير الخلق كان عللا
قال الطحاوي كمن تقدما ... ولا أراه فى الصحيح ارتسما
قال كمثل يد لاقط عُلِم ... سبيله للاقطيه فافتهم
وبعضهم قد جعل الاقرارا ... خلافة ولا يرى استقرارا
اقرار من يحوز للارث علم ... مثل خليفة عليه فافتهم
وقيل بل يعتبرن شهاده ... اقراره فلتفهم الافاده
وان اولاد الزنى لم تُلحق ... فى الدين بالأبا على المتفق
بل كان ذاك شأن الجاهليه ... كما علمت الأصل فى القضيه
وشذ من يقول بالالحاق ... فى ديننا الاسلام باتفاق
يكون فى الاسلام ذلك الزنىٰ ... والشرع ما صح بهذا فافطنا
ودون ستة الشهور يمتنع ... الحاقه وهو المقال المتبع
قيل من العقد وبعض قالا ... من الدخول فاعرف المقالا
والأول الصحيح فى الآثار ... وأيدته صحة الأنظار

يقال بالعقد استباحها فلا ... يخرج عنه ما هنا قد حصلا
الا إذا استحال الاجتماع ... فبالدخول صح الاتباع
وأطول المدة أيضا في الأثر ... للحمل يبقى هكذا على قدر
خمسَ سنينَ قال بعض فانظر ... ومالك عليه في المستظهر
وقيل بل سبع وهذا أبعد ... وصحب مالك عليه اعتمدوا
وأربع السنين عند الشافعي ... وسنتان في مقال جامع
وسنة فقط في رأي وقع ... لبعضهم وعل هذا المتبع
ونادر الاحوال ليس يعتبر ... والحكم للعادة هاهنا استقر
وطال بين العلما النزاع في ... هذا المقام الضنك بين السلف
بعض يرى العقد هو الأصل الأصح ... وعند بعض فالدخول المتضح
وستة الاشهر عند الأكثر ... أصل الأقل في صحيح النظر
وللفراش ولدٌ قد كان عم ... بغير تحديد هنا لهم علم
من حين ما صح الفراش ثبتا ... ذاك على العموم نصاً قد أتى
وهل يصح نسب بالقافة ... عند أولى العلم ذوى الحصافة
كما إذا أمكن وطء جملة ... بالملك حين اشتركوا في أمة
أو كان بالزواج للجهل بهم ... ووقع النسل هنا ولا جرم
وفي اللقيط الكل يدعيه ... كذاك بعض العلما يحكيه
أثبت بعضهم مقال القافة ... كمالك أصحَّ للقيافة
والشافعي وأحمد مثل أبي ... ثور أتى ذكرهم في الكتب
وهكذا يقال للأوزاعي ... ومن لهم من سائر الأتباع
وقدأبى ذلك أهل الكوفة ... وقادة العراق في القضية
فالحكم بالحجة لا بالقافةِ ... فإنها ظنيّة الدلالة
فرجلان ادعيا يوما ولد ... بينهما يكون ذلك الولد
ان لم يكن هنا فراش لأحد ... والكل ظن عند أرباب الرشد
كما اذا ما ادعيا لقيطا ... او اشتراك أوجب التقسيطا
يكون ذاك في الإما على خطا ... وفي حراير كما قد ضبطا
وان يصح هاهنا هذا فقل ... في الارث الاشتراك كان قد حصل

من كل واحد له قسط علم ... ان صح موت هكذا هنا رسم
وان يمت فالأبوان أدركا ... لكل فرد نصف سهم مَلَكا
وان تزد آباؤه كذاكا ... فالحكم هذا احكم به هناكا
وطال بين الفئتين الجدل ... كل على اصل هنا يعول
وزبدة القول هو الذى أتى ... هنا كما تراه عنهم ثبتا
والقول بالقرعة ظن يعرف ... وتلك أحوال لها التصرف
لعدم البينة الصحيحه ... فالتزمن حجته الرجيحه
والخلف فى القاتل ايضا وردا ... والنص فيه صح مع أهل الهدى
عمداً أتى القتل وان كان خطا ... فالحرم مشهور هنا قد ضبطا
سد ذريعة ترى ذاك الخطا ... ولم يكن فى الدين يوما غلطا
حيث ترى الجهل يسوق للردى ... والمال داع للضلال لا الهدى
يطغى به الجاهل فى الانام ... ويركبن مراكِبَ الحرام
وبعضهم يقول ان صح الخطا ... فالارث ثابت لأصل ضُبِطا
إلا من الديات ليس يرت ... ان صح قتل بخطا إذ يحدث
ومالك عليه مع من صحبا ... له وفى مذهبه قد ذهبا
يرى الخطا بالعفو فى القرآن ... مقترنا ليس أخا عدوان
فكيف بالحرمان فيه يُحكم ... والحال لاذنبَ هناك يعلم
وعلله ما صح عنده الخبر ... والحق ثابت بأصله استقر
وبعضهم ان كان قتل وقعا ... بحكم شرع ارثَهُ لم يَمْنَعَا
لأن فعل الواجبات فى الهدى ... محتم فى الدين لازم الأدا
كيف يقال يوجب الحرمانا ... ذلك وجه فع البيانا
وبعضهم وهم أقل من نقل ... عنه ثبوت الارث لو كان قتل
قالوا فان الله للارث شرع ... ولايزال الشرع ايضا يتبع
لذلك الميراث معه يلزم ... وذاك مرجوح على ما نعلم
ووارث أسلم قبل القسم ... هل يدرك الارث بصدق الحكم
من قال ان الاعتبار يقع ... بوقت قسم الارث قال يُشرع
ومن يرى الموت هو الأصل الأتم ... قال من الميراث هذا قد حرم

مـوروثـه مـات وهـذا مـشـرك ... فـى ارثـه يـقـول لـيـس يُـشـرك
تـلـك قـيـودهـا هـنـا تـعـتبر ... أوردهـا كما تـراهـا الأثـر
وكـلـهـم يـبـنـى عـلـى مـا ثـبـتـا ... لـديـه مـن أصـل هـنـاك قـد أتـى
يـراه فـى اعـتـبـاره تـرجَّـحـا ... عـلـى سـواه أي يـراه أرجـحـا
والـنـص صـح أيُّ دارٍ أدرَكـا ... لِـقَـسـمِـهـا الاسـلامُ كـان مـدركـا
وكـل مـقـسـوم قـبـيـل ذاكـا ... فـهـو كـقـسـمـه مـضـى كـذاكـا
يـمـضـى عـلـيـه قـسـم الجـاهـلـيـه ... فـلا يـرد فـافـهـم الـقـضـيـه
والـعـلـما بـنـوا عـلـى أصـولـهـم ... واثـبـتـوا مـا صـح فـى فـصـولـهـم
وقـد أتـتـك فـى الـنـظـام تـتـرى ... مـنـظـومـة تـنير مـنـك الـفـكـرا

ميراث المولى

وحـيـث ان عـلـمـاء المـذهـب ... عـمـدتـهـم مـا قـد أتـى عـن النبي
مـا صـح عـنـه فـهـو شـرعـا يجب ... والإرث إمـا سـبـب أو نـسـب
والخـلـف فـى المـولـى إذا لم يـكـن ... لـه قـرابـة تـلـيـه فـافـطـن
فـقـيـل ارثـه لـمـولاه اعـلـمـا ... والـعـتـق فـهـو نـسـب قـد رسـمـا
مـعـنـاه مـثـل نـسـب ان عَـدِمَـا ... قـرابـةً يـقـول بـعـض الـعـلـمـا
ومـذهـب الامـام زيـد هـذا ... ان لم يجـد عـن حكمه مـلاذا
وقـيـل لامـيـراث للـمـولـى هـنـا ... وارثـه لجـنـسـه تـعـيـنـا
لـيـس لـمـولاه سـوى الـولاء ... والارث لا فـى رأي هـؤلاء
والخـلـف فـى الجـنـس كـذا قـد وردا ... فـى اللـون أو فـى الـعـتـق مع أهل الهدى
أو أنـه فـى الأصـل مـثـل الـسـنـد ... والـزط والاحـبـاش أو كـالـهـنـد
كـل لـه رأيٌ هـنـا يَـعْـتَـمِـد ... عـلـيـه فـى اجـتـهـاده مـسـتـنـد
وعـل مـن ورّثـه قـد اسـتـدل ... بـمـا أتـى عـن قـادة الـعـلـم الكـمـل
يـعـقـل عـنـى وكـذاك أعـقـل ... عـنـه ألَا ارث بـهـذا يـعـقـل
وان مـولـى الـقـوم منهم وردا ... ألَا يـدل بـل غـدا مـسـتـنـدا
وصـفـة الـولاء فـى الـشـرع الـعـلـى ... عـتـق لـمـمـلـوك بحـق مـنـزل
بـذاك يـغـدو الـعـبـد حراً والنسب ... يبقى على الاصل الذى منه انتسب

فمعتق عبداً ولا وارث له ... جرى به خلف الهداة الكمله
يجعله بعض لهذا عصَبَه ... ما ابقت الفروض ثانى مرتبه
ان الولا لمن يكون أعتقا ... وفى بريرة بهذا نطقا
ومعتق لعبده عن غيره ... هل يدركن منه منال خيره
فقيل لايدرك و الولاءُ ... ليس له جاءت به الأنباءْ
ان الولاءَ للذى عنه عُتِق ... لا للذى أعتقه اذا انعتق
وبعضهم فصّل والتفصيلُ ... ليس عليه ها هنا دليل
ان كان عن علم من الذى عُتِق ... عنه له الولاءُ ممن ينعتق
أو دون علمه فقل للمعتِق ... ذلك تفصيلهم فى المعتّقِ
ان الولاءَ للذى قد أعتقا ... يقطع ما الخصمُ به تعلقا
ثم الولاءُ لحمة كالنسب ... فلن يباع قل كذا لم يوهب
أوضح أمر ذلك الولاء ... كما أزال كل الامتراء
فليس ها هنا يسوغ النظر ... من بعد ما قد صح فيه الخبر
وليس للنسا من الولاء ... بل للرجال دون ما امتراء
الا الذى أعتقْنَه بالذات ... لهن عند القادة الثقاة
كذاك من أعتقه مُعتَقَهُن ... لهن يرجعنَّ والأصل زكن
ان الولا ثمرةُ الاعتاق ... وتلك نعمة بالاتفاق
وعندما تُعدم من قد أعتَقَت ... لقومها الولاءُ فى الحكم ثبت
والخلف فى الولاء قيل يورث ... وقيل لاحين الممات يحدث
كمعتق مات وابنين ترك ... وواحد من ذين كان قد هلك
أولاده ليس لهم ولاءُ ... بل عَمّهم إليه الانتماء
وهكذا وذا عليه فى الهدى ... جملة أعلام بهم قد يقتدى
وقد رووا ذاك عن الفاروق ... وحيدر المعروف بالتحقيق
كذاك عثمان يقول فاعلما ... وابن مسعود جمال العلما
والفرضي العلم المعتبر ... فى الفن زيد عنه أيضا يذكر
وخالفت ذلك فى المقام ... جهها بذ من قادة الأعلام
ومنشأ الخلاف فى المقام ... يعرفه الهداة فى الأنام

بعضهم شبّهه فى نظره ... بمصدر الميراث فى معتبره
وبعضهم يقول انما الولا ... اصالة من معتق قد حصلا
فكان كالانساب من مباشر ... للعتق لا من سائر العناصر
وأمة قد أعتقت ولاها ... لمعتق وهكذا أبناها
أولادها قيل هم لها تبع ... لحالها والحق فيها يتبع
كان أبوهم ها هنا عبداً وإن ... حراً سواء عند أرباب الفطن
فيتبعون الأم عندنا ولا ... تأثير للآبا هنا فاحتفلا
فالأب كالفحل فقط يعتبر ... تلقح الأنثى بذلك الذكر
وما يراه قومنا لانقبل ... لذا عليه قط لانعول
قالوا إذا ما الأب يوما أعتقا ... جرّ الولا لمن له قد أعتقا
جمهورهم عليه فى الآثار ... قد جاء ذاك القول عن أخيار
كمالك والشافعي فاعلما ... أبو حنيفة له قد انتمى
ونسبوه لعلي فى الأثر ... وابن مسعود الفقيه المعتبر
وابن الزبير هكذا قد ذكرا ... واعتمدوه فى المقام أثرا
كذاك عثمان يقول فانظر ... فيما أتى بأصل هذا الأثر
ورده الصحب عليهم فاعلما ... والحق متبوع عليه العلما
وعمر قال بهذا وعَطَا ... وابن شهاب عنه أيضا ضبطا
وهكذا عكرمة فى جملة ... من عُلَمائنا هداة الأمة
ان المخالفين للقياس ... نَحَوْا فكان الأمر فى التباس
قد شبّهوا الولاءَ بالأنساب ... وهي إلى الآبا بلا ارتياب
ولم يتم ما أرادوا أبدا ... والأم ها هنا تجر الولدا
فالرق لايشبهُ للحرية ... قد خصصت فى الدين بالمزية
وان يك الجد لقوم والأبُ ... لآخرين فالولا مرتب
ليس يجر الجد للولاء ... من ابنه بغير ما امتراء
كذلك الابن ولو قد انعتق ... قبل أبيه وبه الحكم نطق
فالعتق نعمة الذى قد اعتقا ... له الولا به الهدى قد نطقا
إن الولا قال لمن قد أعتقا ... فعم هذا الحكم فينا مطلقا

تبديله ليس يصح فاعتمد ... ما جاء عن أهل الهدى به استند
ودع مقالا خالف الدليلا ... فقد تراه أبدا عليلا
وها هنا نقصر بحثنا على ... هذا فلا نبغى عليه بدلا
ولا يحيط أحد بالأثر ... فانه الزاخر مثل الأبحر
والحمد لله الذى من على ... عباده بالرشد ما بين الملا

العتق

والعتق نعمة على مَن أُعتِقَا ... ومن غدا للملك يوما معتقا
هذا يفوز فيه بالحرية ... وذاك بالأجر بغير مريبة
والله يدرى مقصد الجميع ... ما صح أو ما كان للتضييع
فواجب العبد هنا ان يشكرا ... نعمةَ مولاه على ما يسرا
يسّر كلا للذى يرضاه ... بفضله وكله نعماه
وشكر من أنعم شرعا يلزم ... لايكفر النعمةَ إلا المجرم
وما بكم من نعمة فى الحال ... منه تعالى الله ذو الجلال
ونعمة المال مع الأولاد ... والمال أصل مقصد الرشاد
والخير منه وهو طبعا سُلِّم ... للصالحات ينتحيه المسلم
والعتق منه واجب ومستحب ... والمسلم الصالح يقصد الأحب
وقد أتى فى ذاك فك الرقبه ... وانها فى الدين أعلى مرتبه
وفكها مشابهٌ إحياها ... يبقى له من بعدها ولاها
والخلف فى بعض الرقاب وردا ... هل تعتقن أم لا لدى أهل الهدى
كمن أحاطت الديون فاعلما ... بماله فعتقه قد حرما
اذ فيه تفويت حقوق الناس ... بالعتق ها هنا بلا التباس
قال بهذا ثلة فى الأثر ... من قادة العلم أهيل النظر
وقال بعض جائز ولا خفا ... ما لم يقع حجر عليه فاعرفا
ولو أحاطت الديون يمضى ... عتق له صح بقول بعض
أما اذا الحجر عليه صَدَرا ... من حاكم فعتقه قد حُجرا
وكسر حجر حاكم الاسلام ... ممن له الأحكام فى الأنام

ليس يصح ذاك بالاجماع ... وليس في ذاك من نزاع
وقولهم مال الغريم مستحق ... للغرماء لهم في ذاك حق
لذاك عتقه عليه حجرا ... لأن حق الغير فيه قررا
ذلك ما قالوه لما منعوا ... وهو وجيه وضياه يلمع
حين أحاط الدَّين بالأموال ... قد استحقوها بلا جدال
وهذه العلة للحكام ... في حجرهم تصرف الانام
والحكم موجود هنا معناه ... لو لم يقم بصورة مبناه
فهذه العلة حقا تمنع ... تصرف المديون فيما نسمع
والحكم ليس علة في هذا ... وانا نلفي به ملاذا
فالحكم فرع العلة المحققه ... من موجباتها يرى ذاك الثقه
فمنعوا إخراج ملكه بلا ... معاوض عنه هنا قد دخلا
والآخرون نظروا المعاني ... فأبطلوا ضعيفة المباني
قالوا له أن يطأ الإماء ... فيحبلنها ولا امتراء
وهو تصرف بهذا المال ... وانه صح من الحلال
وهكذا انفاقه يوما على ... عياله ونفسه لم يحظلا
إن لم يكن حجر عليه وقعا ... من حاكم كان هنا متبعا
وذاك بالاجماع عندهم ثبت ... فكان حجة لهذا قررت
ولا يجوز عتق غير المحتلم ... لعجزه والحال منه قد علم
وبعضهم اجازه وأوجبا ... انفاق من أعتقه ولو أبى
وأم ابنه اذا أعتقها ... جاز على رأي وان أطلقها
وقيل لايجوز حيث تخرج ... عن إبنها حيث يضيق المنهج
والعتق من ذي مرض قد أوقفا ... اذ منعوه ها هنا التصرفا
ليس له ذلك في حال المرض ... فان يمت فهو على الثلث اعترض
من ثلث المال يقال يخرج ... حيث له فيه يصح المخرج
وان يعش مضى عليه فاعلما ... وقيل بل مثل الصحيح لزما
وذاك قول الظاهرين اعرف ... كما روى ذاك جل السلف
ومن له عبد وبعضه عتق ... ينعتق العبد عليه وهو حق

ومن له فى العبد شقص اعتقه ... ينعتق العبد ولو لم يُطلقه
لأن نفس العبد ليس يمكن ... ان تتجزى وهو قول حسن
وذا هو المذهب لسنا نقبل ... سواه بل عليه قد نعول
وقيل لايعتق الا المعتَق ... منه وذا للغير مما نمقوا
وبعضهم فصّل فيه فاسمع ... ما قيل فيه والهدى فاتبع
ان كان موسرا يقوّمنا ... والعتق للجميع يشملنا
يدفع حصة الشريك فاعلما ... وذاك أمر فى الهدى قد لزما
وذا موافق لقول المذهب ... الا مع التفصيل والحق اطلب
وهو مقال مالك والشافعى ... وأحمد ومن لهم من تابع
ثم ولاؤه لمن قد أعتقا ... بلا خلاف بل عليه اتُّفِقا
وان يك المعتق معسراً فلا ... يلزمه شىء هنا فاحتفلا
وبقي البعض الذى قد أعتقا ... بعتقه بينها معلقا
فبعضه منعتق والبعض لا ... وهكذا حيث التجزى حللا
وقال يوسف كذا محمد ... بقولنا كذا ك عنهم يوجد
لكنّ هذا العبد يستسعى هنا ... لصاحب البعض وقد تعينا
فالعبد بالعتق هنا تحررا ... من أول الأمر كذا تقررا
وحق ذلك الشريك لم يضع ... بل كان باستسعائه هنا دفع
وهو وجيه عند اعلام الهدى ... ثم الولا له فراع الأرشدا
لأن من أراد الاستسعا رضي ... بذاك عن نصيبه المفترض
وذا مقال قيل للأوزاعى ... وابن أبى ليلى فع ياواعى
وهكذا قال به ابن شبرمه ... من قومنا أوردته كي تعلمه
وجملة من سادة العراق ... جاءوا على ذلك باتفاق
لكن فتى شبرمة وابن ابي ... ليلى أفادانا بما لم يعجب
قالا اذا استيسر ذاك السيد ... من بعد سعى العبد فيما يوجد
يرجع باستسعائه ان أيسرا ... سيده المذكور هذا قررا
ولا نراه حيث قد كان له ... ذلك حقا ها هنا نعقله
وقد اتى الحديث عن ابن عمر ... دل على العتق حكوه فى الأثر

١ ــ قوله وان بك المعسر آفلا يلزمه شىء معناه من اعتق نصيبه من عبد وانعتق العبد على رأى من لا يرى التجزى فالعبد سيسعى لحق الآخرين ا. هـ.

وهكذا روى أبو هريرة ... نصا عن المختار هادى الأمة
يعرب عن فحوى المقام فانظر ... فى وارد السنة اصل الأثر
يقول من اعتق شقصا لزمه ... خلاصُه فى ماله قد عَلِمه
ان كان ذا مال والا استسعى ... عبد بما يبقى لحق مرعى
بلا مشقة عليه فى الخبر ... أورده اهل العلوم والبصر
والخبران متواردان ... فى الأمر ليسا متخالفان
وبعضهم أبطل نفس العتق ... ورد عبدهم هنا فى الرق
قالوا نراه هاهنا قد أدخلا ... ضرا على الغير بما قد حصلا
وبعضهم فى بيت مالنا جعل ... ما كان للشريك من حق حصل
ووجهه لم يظهرن للنظر ... ولا نراه ثابتا فى الأثر
ومالك العبد إذا[1] ما أعتقا ... بعضا فعتقه الجميع استغرقا
وذا عليه قومنا ولا خفا ... ما باله عم وما توقفَا
وكيف خصصوا هنا ما خصصوا ... بأى حجة لهم تلخص
لا فرق ان صح التجزى فاعرفا ... ولا محيص عنه مع اهل الوفا
وقولهم أعتق نصف عبده ... وهو بعين المصطفى فى عهده
ولم يكن أنكر ذاك الأمرا ... فكان حجة تبين السرا
قلنا لهم أقره اذ عَلِما ... بانه للكل فيه عمما
فالعتق مطلوب بأي مذهب ... فكان ماضيا بهذا السبب
هذا على صحة ذلك الخبر ... وهو الذى يعطيه فى الأمر النظر
وهكذا ما جاء عن خير الورى ... فى خبر رواه بعض البصرا
أعتق شقصاً كان فى عبد ورد ... فتمم الهادى لهذا فى سند
وقال ليس للإله الأحد ... قط شريك فى جميع الأعبد
قلت الحديث ينصر المقدما ... ولم يخالفه بما قد حكما
فعتق الشقص الجميع شملا ... بالنص فاترك فيه عنك الجدلا
وعلة منصوصة تقدم ... على التى استنبطها من يعلم
ولا تعارض هنا وان زعم ... ذلك بعض حيث لم يكن فهم
لو فهموا المقصد هنا ما اختلفوا ... فيه ولكن غرهم من يعرف

١ ــ قوله ليسا متخالفان على لغة من يعرب المثنى بالألف رفعا ونصبا وجرا ا. هـ.

ومن بعبده يمثلنا ... فعتقه بذاك يعلمنا
عقوبة عليه حيث فعلا ... فى مثله بما به قد مثلا
والعبد من أمانة الجبار ... فى يد مالك بلا إنكار
يلزم أن يعاملنه بما ... يليق فى الدين تراه العلما
وان تعدى فيه وجه الحق ... عوقب فى الدين بحكم العتق
كقاطع من عبده للذكر ... متى رأى منه فعال المنكر
وجَدّع الأنف فقال المصطفى ... ينعتقن عليه دون ما خفا
ومالك قرابة تنعتق ... عليه لايملكها الموفق
وقيل لايعتق إلا الأب فى ... قول والا ولد للسلف
وبعضهم قال الأصول تعتق ... كذا الفروع وهو مما حققوا
كذا الحواشي صح فى الآثار ... عتقهم قد صح فى الأخبار
وكل من له اتصال بنسب ... يشمله العتق وذا هو الأحب
وبعضهم أخرج بعض الأقربا ... مثل بني الإخوة فيما كتبا
والنص قد خالفه ان ثبتا ... عن احمد المختار عندهم أتى
من ملك الارحام والمحارما ... عتقهم بالملك كان لازما
أعني بنفس الملك منه ينعتق ... لا يملك الارحام فى القول الأحق
ان على الوارث فى القرآن ... وحكمة العتق من البيان
ليس لحر يسترق للرحم ... اذ صلة الأرحام فرض قد علم
فالرق يعكس المراد الشرعى ... فى هذه الحكمة حسب الوضع
وان توفير الحقوق يلزم ... والرق قهر ذله محتم
ولا يحل ذاك فى الاسلام ... فانه الداعى إلى الإكرام
وليس فى الرق سوى الاذلال ... وذاك ظاهر بلا جدال
ومن تكن أمواله عبيدا ... أعتقهم اذ بالسقام اعتيدا
فى مرض عتقهم قد كانا ... أو بعد موته فع البيانا
فقيل ثلثهم هنا ينعتق ... والاقتراع هاهنا محقق
من تخرج القرعة فيهم فهم [1] ... بالعتق فازوا وبهذا نحكم
فيجعلون هاهنا أثلاثا ... والاقتراع بهم قد لاثا

١ ــ قوله ومالك قرابة تنعتق عليه أي من ملك أحدا من أقاربه انعتق عليه ا. هـ.

وذا عليه اكثر الهداة ... منا لما صح مع الرواة
ستة أعبد لهم قد أعتقا ... سيدهم والعتق فيهم أطلقا
فأقرع المختار ما بينهم ... من بعد تثليث لهم فلتعلموا
لأن للانسان ثلث ماله ... زيادة تكون فى أعماله
ذلك فى الايصاء قد تقررا ... وهكذا هنا مقالا حررا
وبعضهم خالف فى هذا ولم ... ير جوازه هنا ولا جرم
وخصصوا القرعة بالوصية ... وهل لهم فيما رأوا من حجة
وجعلوا هذا من التدبير فى ... هذا المقام يا أخي فاعرف
قلت وفى التدبير ان ضاق الثلث ... فالاقتراع هاهنا غير عبث
بأي شئ يثبت العتق متى ... لم يكن اقتراعهم فيهم أتى
اذ لا نقول بالتجزى فاعلما ... ولا نراه فيه أمراً لزما
فان يكونوا سبعة فالعمل ... فى فاضل يقابلنه الأفضل
فقد يكون اثنان يوماً أفضلا ... من زايد الاعداد فيما عقلا
وقد يكون واحداً فى النظر ... يربو على الكثير بل والأكثر
وذاك فى الصفات لا فى العدد ... دل عليه الذكر للمجتهد
يقول خيرهنا من مشرك ... وذاك فى الصفات للغير اترك
والمؤمن القوي فى نص الخبر ... خير من الضعيف صح واشتهر
وذاك فى الصفات لا فى غيرها ... فالزم هدى التقوى تفز بخيرها
وما يرى الاحناف فهو أشكل ... على الورى فى راينا وأعضل
لكل واحد يقولون ثلث ... ولايتم وهو اشبه العبث
إذ فيه للوارث ادخال الضرر ... بذلك الحال وما عنه مفر
وهكذا على العبيد فانظر ... ويسّر الشرع ولم يعسر
وبعضهم يعتبرن للقيم ... لا عدد ولا صفات فافهم
قلت وذا إلى الصفات يرجع ... بلا خلاف فيه طاب المرجع
والحق لا يلتبسن بالباطل ... والعدل فى الشرع رضىً للعاقل
فالعتق حق للإله الأحد ... والباقى للعبد بلا تفند
هذا على صحة أصلهم ثبت ... وهو التجزى عندهم ولا غلت

وذاك عضل فى المقام قد ظهر ... والعسر فيه موجب لنا الضرر
والله لا يرضى لنا العسر ولا ... يجهل ذلك الرجال العقلا
والعتق يأتى بصريح الكلم ... وبالكنايات لتلك فافهم
اما الصريح أنت حر فاذهبا ... انت عتيق قد بلغت الأربا
ان قالها السيد فالتحرير صح ... يمضى عليه أبداً متى سنح
أما الكنايات كَلاَ سبيل لى ... عليك فاذهب فى الطريق الأمثل
وهكذا لا ملك لى عليك يا ... سعد فرح حيث تشا الولايا
لايثبت العتق بها إن أنكرا ... لذلك السيد عند الخبرا
أما إذا لم ينكرن فلا حرج ... اذ برضاه عتقه كان خرج
وذاك كالطلاق عند العلما ... وهكذا الظهار فيما علما
والخلف فى النية هل تلزم أم ... لا تلزمن عند جهابذ الأمم
فان يقل ياولدى وقد قصد ... بذلك العتق به العتق عُهِد
وهكذا ان قال يا أمي ويا ... أبي لمملوك فعتق نُوِيا
أما ابو حنيفة قد أوجبا ... بذلك العتق فخذه مذهبا
وزاد فيه زفر ما استُبعِدا ... فيه تمام البعد فيما عهدا
يقول ان قال له يا ولدى ... فعتقه ملتزم للأبد
لو كان هذا العبد فى السن له ... عشرون عاما سنة يجعله
وكان للسيد فوق ذاكا ... عشر فقط عُلِمت هناكا
وقوله ما أنت الاحر ... فيه خلاف القوم مستمر
من قال لا عتق به قال ثنى ... هذا فلا يفيد عتقا بيّنا
ومن يقل ينعتقن به يرى ... ذلك لفظا أعلن التحررا
ومن ينادى عبده أجابه ... سواه من عبيده استجابه
قال له انك حر مَن ترى ... بذلك الكلام يوما حررا
بعض يقول الحر فهو الأول ... اذ قصده عليه قد يعول
وبعضهم يقول هذا الثانى ... حيث له جاء بلا توانى
وقيل بل كلاهما حر على ... ما كان قصده به قد أشكلا
والعتق مطلوب بأي مقصد ... وعم هاهنا بلا تردد

ومعتق ما كان فى البطن ثبت ... ذاك له حسب أصول اثبتت
وذاك لا يقضى على الأم هنا ... بالعتق فافهم مقصداً تبيّنا
ومعتق لأمَة واستثنىٰ ... ما كان فى االبطن ذر الإستثنا
فاكثر الأقوال ليس يثبت ... للجهل فاستثناه لايُثَبَّت
فهو بحال البطن منها يحسب ... قبل بروزه وهذا المذهب
لذا الجنينُ ذَبحُ أمه له ... ذبحُ على ما النص قد أصَّله
وهكذا الاثمار فى الأشجار ... قبل بروزها بلا إنكار
ان الجنين ليس يستقل ... هنا بحكم يقتضيه أصل
فى عدة من الامور وردا ... يتبع أمه لدى اهل الهدى
وقيل صح ذلك الاستثنا ... حيث يرون للجنين معنى
وان يعلقه على المشيئة ... هل يثبتن أم لا بذى القضية
كأنت حر إن يشا الرحمٰن ... تحريره أثبته البيان
مثل الطلاق هاهنا العتاق ... وذا عليه قيل الاتفاق
حيث مشيئة الإله تختفي ... على الورى فالعتق فيها فاعرف
علقه بما لنا يمتنع ... لايستطاع فالعتاق يقع
والعتق لا يلحق ما لم يُملك ... على الصحيح فى صحيح المسلك
لوارد عن سيد الرسل ورد ... فى ذاك قد جاء مصحح السند
لا عتق فيما ليس مملوكا ولا ... نذر كذا نصا إلينا وصلا
ولا طلاق قبل أن ينكح فى ... ذاك الدليل المستنير فاعرف
وقيل بل يلحق مهما وقعا ... وكاليمين جعلوه فاسمعا
ألفاظ هذا الباب بالطلاق ... اشبه فى موارد السياق
كذا شروطه تراها تخرج ... لذا على الوقوع فيه عرجوا
والحق فالحكم إلى الشرع ورد ... ان صح عنه فعليه المعتمد
لاحكم للأنظار مهما وردا ... وليس للعقل مجال يقتدى
فالحاكم الشرع متى صح وجب ... وليس فى هذا لذى العقل عجب
والله خص كل مقصد بما ... يلزمه والأمر لم ينبها
وتتبع الأبناءُ الامهاتِ ... فى العتق حكما جاء عن ثقاة

وهكذا فى الملك دون ما خفا ... ما لم يخص أحد به اعرفا
وبعضهم يقول إن كان الأب ... هؤلاء عربيا ينسب
ومالـه قط دليل يعتمد ... والرأي فى الاحكام فعل المجتهد
والاجتهاد عندما ينعدم ... لنا الدليل فبذاك نحكم

الكتابة

والعبد إن يطلب بأن يكاتبا ... فقيل ان ذاك كان واجبا
أخذاً بظاهر الدليل فاعلما ... وأصله الوجوب عند العلما
وقيل لا وجوب بل ندب علم ... لِمَا عليه دل عند من فهم
ذلك ان أحدا لا يُجبر ... لعتق عبده ولا يستنكر
لو ثبت الجبر لكان يشمل ... كل العبيد والخلاف يحظل
وفرت العبيد عن ساداتها ... وانحل ما يعرف فى عاداتها
ذلك ان كل عبد يطلب ... فكّاً لملكه متى ما يجب
وربما ينهار ذاك الصدد ... والحق ليس ذاك ما نعتمد
الا ترى لايجبر السيد أن ... يبيع عبده إذا لم يرغبن
والبيع فيه عوض للسيد ... يدفعه الشارى بلا تردد
فكيف بالكتابة المعروفه ... وهي باحوال هنا موصوفه
والعبد كسبه لذاك السيد ... بلا خلاف يعرفن من أحد
فلو اراد العبد يوما يشترى ... لنفسه لا جبر فى الأصل انظر
كيف يقال ذاك فى الكتابه ... فالجبر طبعا فاقدُ الاصابه
اما الكتابة التى جاء الأثر ... بها كما نصت على ذاك السور
ان يشتري العبد من السادات ... لنفسه ويدفع القيمات
من كسبه بعد ثبوت العقد ... ويسئل الإعطا لجمع النقد
فى اجل معين يتفق ... عليه الجانبان إذ يعلق
على الرضى يكون ما بينها ... وهو الذى هنا أفاد العلما
والخلف هل يصح بالعروض ... ونحوها فى الثمن المفروض
كما إذا كان على جارية ... يدفعها مقابل الكتابة

كالخلف مهما حصل الايهام ... في اللفظ حيث يختفي المرام
اثبته قوم وقوم أبطلوا ... وكل فرقة لها تعلل
وقيل بل ان صح جهل يبطل ... شرطهم فيه لأمر يعقل
والعبد إن كان هنا العقد وقع ... عليه أو جارية لها دفع
يلزم وصفٌ هاهنا لذاكا ... أو لا فلن نثبته هناكا
بعض يقول كالبيوع يلزم ... ان ينظرن ذلك وهو الأقوم

وبعضهم يقول ليس تعتبر ... فيه شروط البيع مع أهل النظر
لأنه جارٍ على المكارمه ... والعفو فيه بيّن الملازمه
ومعتق الشقص عليه يدفع ... للشركاء حقهم وينفع
ان كان ذا مال والا بقيا ... دَينا عليه في اعتبار الأتقيا
وبعضهم يقول بالإستسعا ... كما عرفت ذاك مما شرعا
كي لا يضيع حق انسان عرف ... كان من الاوساط أو أهل الشرف
ولا نقول بالتجزى أبدا ... بل يلزم التحرير مع اهل الهدى

وان علمتم فيهم الخير ورد ... قيدًا هنا لهم عليه المعتمد
والخلف في الخير فقال الشافعي ... أمانة مع اكتساب نافع
وقيل بل مال مع الأمانه ... وقيل اصلاح مع الديانه
والحق ان الخير إسم جامع ... للصالحات وعليه الواقع
وفيهم معنىً من الظرفية ... فاعرفه في قواعد الأبنية

وهل يصح ان يكاتبنا ... خال من الحرفة يعرفنا
وكوتبت بريرة لتسئلا ... اعانة لها الرجال الفضلا
وهي بذاك الحال حرة كما ... نص على ذاك مقال العلما
والشرط في مكاتب حر علم ... يملك أمره وإلا لم يتم
لأن من لا يملكن الأمرا ... ففعله بالبطل صار أحرى
وبعد ما قد صحت الكتابه ... تحريره صح ولا غرابه

وان يمت قبل أداء مالزم ... يبقى عليه الحق دَينا ملتزم
يخرج من أمواله ان كانا ... صاحب أموال فع البيانا

وفي المقام للمرام وردت ... عدة أحكام بنص قد ثبت
لكننا نعرض عنها فاعلما ... حيث الزمان بالضلال أظلما
وقد قضى الكفر على الرقيق ... ورام للاسلام بالتمزيق
واصبحت احكام هذا الجنس لا ... تكاد تدرى والهدى منها خلا
اذ ليس في الكون رقيق يوجد ... فما إلى الأحكام داع تسرد
في الكتب أضحت في الزمان الحالى ... مفعولها أشبه بالخيال
عسى الليالى أن تعيد الأولا ... على رؤوس الكفر جهراً قد علا
فنمسك الاقلام عنها الآنا ... ونكتفي بما مضى برهانا
ونسئل الله الإله البارى ... نصرتنا طرا على الكفار
فالكفر اعداء الإله المقتدر ... والله يدرى كل ما منهم صدر
والأمر أمره تعالى الله ... في ملكوته هو الإله
يفعل ما يشا ولا يرد ... عليه أمر اذ هو المرد
وبالدعا نضرع في نشر الهدى ... وأن يعيننا على قهر العدا
وان يلم شملنا ويجمعا ... ما كان بالفرقة قد تمزعا
وينصر الاسلام فهو القادر ... فانه الأول بل والآخر

التدبير

والقول في التدبير عند العلما ... جوازه عندهم قد علما
عتق معلق بموت السيد ... أو موت غيره كبعض الأعبد
ولفظه عندهم كأنت حر ... عن دبر كذاك جاء في الأثر
وقوله أنت مدبر عُلِم ... مقصده والعتق فيه قد فهم
أو بعد موتي أنت حر فاعلما ... تعليقه بذاك عند العلما
وهل ترى التدبير والوصيه ... متفقين اي بذى القضيه
ام هل هنا فرق تراه العلما ... أم اتحاد الحكم فيها رسما
بعض يرى التدبير لازما ولا ... كذاك إيصاء تراه النبلا
ان الرجوع في الوصايا يقبل ... ولا كذا التدبير فيما ينقل
وبعضهم يرى اتحاداً فاعرفا ... اذ كان بعد الموت كل عُرِفا

وبعضهم يصحح الايصاءَ ... فجوّز الرجوع كيف جاء
بعض من الثلث يقول يخرج ... وبعضهم من الجميع المخرج
شبّهه بعض بما أوصى به ... اذ كان بعد الموت فى أسبابه
وبعضهم شبّهه بالهبة ... حال الحياة واقع القضية
وجاء فيه خبر من الثلث ... يرفع للنزاع فى هذا الحدث
والخلف فى بيع الذى قد دُبِّرا ... قيل يصح فى اعتبار ظهرا
وذا عليه جملة ممن عُرِف ... بالفقه فى الدين مضى به السلف
وقيل لا يصح حيث عُلِّقا ... تحريره فلم يزل معلّقا
وقيل بل يباع ممن يُعتِقه ... وتلك اقوال بها تعلقه
وقد رووا ان النبي باعا ... مدبراً فيقطع النزاعا
اذ فعله القدوة فى الاسلام ... وانه الحجة فى الأنام
ولفظ (أوفوا بالعقود)هل شمل ... له فهذا العقد أصله عُقِل
بعض يقول شامل له ولا ... ريب عمومه لهذا شملا
أشبه ام ولد إذ قُيِّدا ... بأجل عن الوقوع أُبعِدا
أو مطلقُ العتقِ تراه أشبها ... فلا رجوع فيه عند الفقها
وهل له حكم العبيد ما بقى ... أو حكم حرٍ جاء عن تحقق
فهل يجوز الوطء للمدبّره ... قيل يجوز عند بعض المهره
وقيل لايجوز ذاك أبدا ... وقيل بل يكره مع أهل الهدى
بعض يقول أشبهت أم الولد ... فجاز وطئها إلى ذاك الآبد
وبعضهم يقول كالمعتقة ... لِأجَل نمنع وطء الأمة
ويخدم السيد لوقد دُبِّرا ... لأنه من رقه لم يظهرا
وماله أيضا لهذا السيد ... لأنه باق كحال الأعبد
والخلف فيمن يولدن من بعد ما ... دَبَّر سيد لتلكم الإما
فقيل هم أتباعها فى حال ... تحريرها حكما ورق حالى
وقيل لا عتق لهم بعتقها ... كما عليه صح بعض الفقها
اما إذا ما أعتقت فى حال ... حياة ذاك السيد المفضال
فعتقهم بعتقها معتبر ... وهو الذى صح عليه الأثر

وهكذا الموصلى لها بالعتق ... لا يعتقون معها فى الحق
وكل قول فله أنصار ... كما حكت ذاك لنا الآثار
وبعضهم اطلق فى الأولاد ... مقالة على قياس عادى
من اعتقت فابنها قد انعتق ... أو دبرت تدبيره يقال حق
أعلن ذاك مالك فى الأثر ... كما حكاه عنه اهل النظر
يرى الإما تجر للأولاد ... حال حياتها لدى التفادى

ولا يتم ذاك عند العلما ... بغير برهان به قد حكما
ان دبرت او أعتقت إلى أجل ... فهو كمثلها كذاك قد نقل
وهكذا يقال فى أم الولد ... عندهم رووه فى نقل ورد
فكل أولاد الإما فى النظر ... من النكاح تبع لها ذر
أولادها غلاتها والخلف فى ... ابن الزنى منها بحال فاعرف
وهو بأن يتبعها أحرى متى ... يتبعها ابن النكاح إذ أتى
وكل ابن كاين بملك ... يَمِينِنا مع أَبِهِ فى سلك
معناه حر حيث ذلك الأب ... حر على هذا ينص المذهب
ذلك بالاجماع من أهل الهدى ... من قادة العلم أهيل الإقتدا
والخلف فى الدين فقيل يبطل ... تدبيره والحال فيه مشكل
وقيل لايبطله ويسعىٰ ... فى الدين حين يدركن المسعى
لو كان ذاك الدين لم يستغرق ... لقيمةِ العبد مع التحقق
أو أنه استغرقها ولا خفا ... فالحال باتحاده قد عُرِفا
وقد أتى الخلاف فى أم الولد ... تباع أم لاالاختلاف قد ورد
أجاز بعض بيعها ولا جَرَم ... مملوكة ما كان بيعها حَرُم
وقيل لاتباع بل تحرَّر ... بموت سيد لها مقرر
من رأس ماله أتى تحريرها ... عن عمر قد صح أي تقريرها
وهكذا عثمان قال فانظر ... والتابعون من هداة الأثر
وقال غير ذاك أعلام الهدى ... من صحب خير الخلق أعنى أحمدا
وهكذا الصدِّيق والبحر الخضم ... اعنى ابن عباس فقيهنا الأشم
كذا علي وفتى الزبير قد ... قالوا جميعا بالمقال المعتمد

وجابر والعلم الخدري مع ... جملة أعلام اليهم قد رفع
والظاهريون عليه فاعلما ... مع الهداة الأتقياء العلما
كنا نبيعهن عهد المصطفىٰ ... ولم يكن أنكر ذاك فاعرفا
وكان من راي الإمام عمر ... لاتمكن الفرقة للقصد انظر
يحول بينها وبين الولد ... وذاك لايخفى لكل مهتدى
للولد الحنان والشفقة من ... أم كما يعلمه أهل الفطن
لذاك قد راعىٰ الامامُ عُمَرُ ... فى المنع وهو للحنان ينظر

الجنايات

ان الجنايات كما فى الأثر ... قتل وجرح وارد فى السور
ثم على الزنى يكون فاعلما ... كما على الأموال بين الخصما
وما ببغي جعل التأويلا ... أصلاً له فى فعله أصيلا
وما أتى أخذاً بخفية فقل ... سرقة عند فطاحل العمل
وفوق ذاك الغصب حين يغتصب ... بقوة السلطان قد كان غصب
ثم على الاعراض قذف يعرض ... يقدح فى الاعراض اذ يعترض
الى أمور دخلت فى الحد ... اذ وقعت هناك بالتعدى
والقتل فهو أعظم الأمور ... أخطرها فى المنهج المحذور
والمرء لايزال فى الفسحة ما ... لم يقترف فى دينه حرم الدما
ووجب القصاص فى القتل وفى ... كل الجراح بتَعَدٍّ فاعرف
فكل حر عاقلٍ مختارِ ... فى قتله لم يك ذا إجبار
يقتل هذا دون ما هوادة ... حيث أتى بمعظم الجناية
والفتك فيه القتل للجميع ... الف بواحد بلا توسيع
لو أهل صنعا فتكوا بواحِد ... قتلتهم معا بذاك الواحد
لأن امر الفتك معهم أعظم ... لا يفتكن فى الدين الا المجرم
وقاتل شخصا بأمر أحد ... فالقتل للقاتل فى ذا المقصد
وما على الآمِرِ قتل فاعلما ... اذ لم يباشرها هنا سفك الدما
لكن عقاب آمرٍ إذا ثبت ... يلزم والتوبة طبعا أوجبت

وقيل يقتل الجميع فاعلما ... ان لم يكن هناك إكراه سما
وليس سلطان لذاك الآمر ... فالاختيار مصدر التأمر
اما لدى السلطان قال العلما ... فى ذاك أقوال هداها ابتسما
فقيل ان القتل للذى أمر ... حيث له السلطان اذ به ائتمر
وعذروا المأمور فى ذا الحال ... وان هذا بيّن الإبطال
والاشتراك فهو طبعا أصوب ... إن صح هذا الحال بل وأوجب
لأن هذا قاتل بالفعل ... وذاك بالأمر فخذ بالعدل
ان صح جبر قاتل ليقتُلا ... ليس له فى ديننا أن يفعلا
اذ لا تقية بقتل المسلم ... بل ذاك من أفعال كل مجرم
وذاك بالاجماع من اهل الهدى ... لاتجعلن غيرك للنفس فدا
وماتعللوا به لانقبل ... بل اننا إلى الصحيح نعدل
قالوا نرى المكره لااختيار له ... قلنا اختياره هنا لن نجهله
اذ ممكن يفر منه فاعلما ... أو يختفى وفى الظلام اكتتما
او يتعللن فيه بعلل ... تخرجه مما به هنا نزل
وعندما قارف ذاك الفعلا ... جنىٰ عليه فاتخذه أصلا
وقول من يقول قتل الآمر ... لا يُقتل المأمور غير ظاهر
وعلهم قد جعلوه فى النظر ... أشبه بالآلةِ عند من أمر
وفى اشتراك مخطىءٍ وعامد ... خلف أتى عن قادة أماجد
وهكذا مكلف قد اشترك ... مع غير ذى التكليف حينا فتك
كعامد عند صبي فاعلما ... او عند ذى الجنون سفكاً للدما
والحر والعبد كذاك اشتركا ... فالخلف ها هنا آبان المسلكا
فالقتل للعامد قيل يلزم ... ومخطىء نصف الديات يغرم
وهل هنا الغرم على العاقلة ... كالأصل فى الخطا بذى النازلة
بعض يراه يلزمن العاقله ... حيث الخطاله سبيل حافله
وبعضهم فى ماله يراه ... للاشتراك صح مقتضاه
وهكذا فى الحر والعبد متىٰ ... يشتركان عندهم قد ثبتا
وهكذا ان قَتَلا عبداً لَزِم ... قتلُ لهذا العبد والحر غَرَم

يغرم نصف قيمة العبد ورد ... في الاثر المعروف عن أهل الرشد
وهكذا المسلم والذى اذ ... يشتركان فيها هذا نفذ
والحق لا قصاص فى ذا الحال ... ونحوه من ساير الاحوال
لشبهة الشركة فى المقام ... والحد بالشبهة ذو انهدام
فتدرأ الحدود عند الشُّبَه ... بالنص للمقام فلتنتبه
هذا الذى عليه صحبنا ولا ... يعدل عنه غير غر جهلا
ومع سقوط الحد تلزم الديه ... لكل جان فى الهدى مؤديه
اذ بَدَل الدما الديات تلزم ... فالجانى للمجني شرعا يغرم
والقائلون بالقصاص نظروا ... فى الحال والتغليظ فيه حرروا
لحوظة الصون وقطع الحيَل ... إذ الورى تجنح للتحيُّل
وجعلوا المشتركين فى النظر ... كالمستقل أى بذلك الأثر
كأن كل واحد قد استقل ... بالقتل فالقتل من الكل حصل
فمن عليه الحد قالوا فليُحَد ... ويغرم الثانى له ولا فند
ويجب القصاص فى العمد كما ... بيَّنته بأصله منتظما
وشبه عمد لا قصاص فيه ... لكنه الجانى هنا يديه
أما الخطا يلزم للعواقل ... وذاك بالاجماع للأوايل
والخلف فيما أشبه العمد أتى ... عن قادة العلم الهداة ثبتا
بعض يرى غير الحديد أجمعا ... يكون شِبهَ العمد قولا سمعا
عند أبي حنيفة ولا خفا ... ذلك لا يرضاه من قد سلفا
ولا دليل يُعرفنْ له يدل ... وانه من اصله عندى بطل
اذ ورد القتل بأشيا تعرف ... قاتلةً بها النفوس تتلف
كالخشب المعروف والأحجار ... والماء تغريقا ومثل النار
وصاحباه خالفاه فانظر ... فيما أتاك بصحيح النظر
قالا الذى لا يقتلن عاده ... فشبه عمد فافهم الافاده
والشافعى يقول كالأصحاب ... يقصد للضرب بلا ارتياب
لكن بغير قاتل فى العاده ... فالقصد فيه موضحٌ مراده
كالرمي بالبعرة أو بالبندقه ... ونحوها فاستجلها محققه

من جهة العمد تراها عمْدا ... ولا ترى للقتل فيها قصدا
والقصد برهان هنا تبلجا ... فاعتبر القصد فراع المخرجا
والله أدرى بالأمور مطلقا ... ونحن للظاهر منها صَدَقا
نعمل بالذى لنا قد ظهَرا ... والواضح القتل هنا تعذرا
وان يكن نوى بذاك الأمر ... قتلا فذو الجلال ذاك يدرى
والقتل شبهُ العمد عن خير الورى ... معناه قد جاء لنا محررا
بالسوط والعصا يقول والحجر ... فى خبر رواه أعلام الأثر
لكننا نقول قتل الحجر ... كالسيف لا كالسوط فيه فانظر
ديته تغليظها قد وردا ... وشارع الهدى لها قد حدّدا
يقول فيه مائة من الابل ... وبعضها للنسل كان قد حمل
أي اربعون تحمل الأولادا ... بطونها البعض لها أفادا
ذاك لأنها بذاك أغلى ... فكان للتغليظ هذا أصلا
والقتل والضرب بحال الغضب ... وفى النوابر القصاصَ أوجب
وما أتى يوما على نحو اللعب ... أو جاء فى الوصف على نهج الأدبَ
تلزم فيه دية للفاعل ... سد ذريعة وردع الجاهل
وان يك المقتول فى اعتبار ... مكافئاً للقاتل المختار
كذكر يقتل يوما ذكرا ... ومسلما ما كان ممن كفرا
والحر للحر تراه قد قتل ... هنا القصاص فى الانام لم يزل
وهكذا أنثى لأنثى تقتل ... وهو الصحيح وعليه العمل
والفرد بالفرد على هذا العمل ... إلا لدى الفتك فأمره أجل
والحر بالعبد فليس يقتل ... الا مع الأحناف عنهم ينقل
والله فى النص لذاك أوردا ... فما لهم عنه تولوا قددا
وليس فى الحديث ما يرد ما ... قلناه فى اعتبار كل العلما
والمسلمون تتكافأُ الدما ... خصّ به الأحرارُ كشافُ العمىٰ
والله فى القرآن حكمه ورد ... فما عموم فى الحديث يعتمد
وما حكوا من القياس لم يتم ... لهم بهذا عند من كان فهم
وكافر بمؤمن لا يقتل ... على الصحيح وعليه العمل

لو كان ذميا وبعض يدّعي ... جوازه وقوله لم نسمع
والعبد بالحر فليس يقتل ... اذ لا تكافى فى الدماء يعقل
والعبد مال فى اعتباره فلا ... يقتل بالحر إذا ما قَتَلا
وقومنا قد اوجبوا القتل هنا ... ثم نفوا هنا الخلاف عَلَنا
والعبد بالعبد يقول البارى ... لذاك لا يقاد بالاحرار
وقاتل لعبده نقتله ... به حديث فى الهدى ننقله
قلنا لعله هنا قد نُسِخا ... بالنص عند من هداه رسخا
أو أنه جاء لزجر ناس ... تمردوا بالبغي اى فى الناس
فزجروا بذاك حتى يعلموا ... ان العبيد حقهم لا يظلم
وقتل مؤمن بذمي حَرُم ... فى الدين والذمي ها هنا غُرِم
وأدب القاتل معلوم فلا ... يترك فى ضلاله مرتسلا
ان عباد الله حقهم لزم ... بينهم سفك الدماء قد حَرُم
الا الذى حل بحكم الشرع ... وذاك ثابت بحكم قطعى
وقول بعض يقتلن به فلا ... نوافقن عليه مهما حَصَلا
وذاك للاحناف مذهب عُلِم ... واصله من العموم المرتسم
يقول ان النفس بالنفس كما ... عرفته وبالعموم احتكما
وقيل لا يقتل إلا ان قَتَل ... بغيلة فقتله هنا يحل
وذا لمالك يقال مذهبُ ... والاغتيال عنده مرتب
يُضجعُه وبعد ذاك يذبحه ... كذاك عنه يعضهم يصححه
وهو على المال كذاك يفعل ... خصصه به متى ما يَقتُل
والنص جاء عن علي فى الأثر ... يرويه اعلام العلوم والسير
هل عَهِد النبي ياعلي ... إليك عهداً هكذا مروى
لم يعهدنّه إلى الناس فقل ... فقال لا كذا له الكل نقل
الا الذى حوى كتابي هذا ... معناه فى قرابه قد لاذا
أخرجه لهم وفيه وردا ... المؤمنون تتكافئ لا العدا (١)
لا يقتلن مؤمن بكافر ... كلا ولاذو العهد فى العشاير

(١) قوله : لا العدا المراد به الكفار.

لآخر الحديث والحكم ثبت ... بمقتضاه لروايات أتت
تنصره والحق فيه متضح ... ومن يزغ عنه بحال يفتضح
ولا مساغ للقياس فاعلما ... والقتل بالقياس شرعا حَرُما
وقطع سارق لمال ذمي ... لا يكفى فى اعتبار اهل العلم (١)
قالوا متى لِمَالِه احترام ... فدمه طاف به اللزام
قلنا الدما بالمال لا تقاس ... فها هنا قد سقط القياس

موجب القصاص

وموجب القصاص قتل العمد ... والجرح بالعمد على التعدى
وقد أشرنا فى النظام الآنف ... الى المقام فى المقال السالف
ان الذى فيه القصاص العمد لا ... غير على الصحيح مع كل الملا
والقتل شبه العمد تلزم الديه ... ان قيل صنف ثالث للتأديه
وقد ذكرنا ذاك فيما سلفا ... مبينا من قول كل الخلفا
وان يكن نفاه بعض فاعلما ... لا وجه للنفي تراه العلما
نفاه من نفاه ثم استثنىٰ ... مع الأب الابنَ فعم الأبْنَا
ونفيه هذا وما قد أثبتا ... لا نرتضيه كيفما كان أتى
وعل مالكا نفاه فانظر ... فى أثر الصحب هداة الأثر
واختلفوا فى اصل شبه العمد ... واعتبروا الآلاتِ بعد القصد
فما عدا الحديد والقضب عرف ... بشبه عمد عند أحرار السلف
اذ لا يرون القتل معهم يقع ... بغير ذاك فى اعتبار يسمع
وعندنا ما كان غير قاتل ... للناس عادة فلا تجادل
كالرمي بالبعرة او بالصيحة ... يصيحها عليه لو فى جملة
تزهق روحه بها فتلزم ... ديته فى ماله فتغرم
ومثلنا قال فريق يعرف ... بالعلم ممن قبلنا قد سلفوا (٢)

(١) قوله : وقطع سارق الخ أي لا يكفى أن يكون دليلا للقصاص قياسا على وجوب قطع يد سارق مال الذمى فيقتل قاتله قصاصا إذ لا تكافؤهنا . أ . هـ .

(٢) قوله : ممن بالعلم قبلنا . لا يعنى القبلية الزمنية بل نحن قبلهم فان الشافعى فى نصف القرن الثانى ونحن إذ ذاك قد أخذنا حظنا من هذه النواحى العلمية كما هومعروف . أ . هـ .

كالشافعي وأبي حنيفة ... وغيرهم من علماء الأمة
والحكم بالظاهر والنيات قد ... يعلمها البارى وما بها قُصِد
وجاء شِبهُ العمد في الأخبار ... يروى لنا عن سيد الأبرار
بالسوط والعصا يقال والحجر ... قد جاءنا هذا البيان في خبر
أورد فيه دية مغلظه ... لحكمة معنى هنا منتهضه
بمائة من إبل معينه ... عندهم صفاتها مبيّنه
منها يقال أربعون صح في ... بطونها أولادُها فلتعرف
فهي تكون من غوالي الإبل ... والمقصد التغليظ في ذا العمل
لان امر الدم معهم أعظم ... وذاك بالاجماع صح فافهموا
لكننا نقول قتل الحجر ... فيه القصاص عند اهل النظر
اذ رضّ خير الخلق لليهودى ... بحجر يذكر في الموجود
لأنما الأحجار طبعا قاتله ... مثل الحديد أى بهذا النازله
فكان فعل المصطفى أصلا ثبت ... خلاف ما معهم رواية أتت
ولا يقول العقل إن الحجرا ... لا يقتلن بل يقتلن ويكسرا
وهو من الحديد أقوى في النظر ... فَقُدْهُ مها يقتلن بالحجر
عند التكافى فالقصاص يَلزمُ ... لوارد عن النبي يعلم
والدين أيضا واذا ما اختلفا ... دينهم فالخلف فيهم عرفا
مثل اليهودى بنصراني ... وهكذا المسلم بالذمي
او مسلم بكافر مها يكن ... ذلك في الآثار عنهم قد زكن
والحر بالعبد كذاك لا يصح ... ان وقع القتل هنا على الأصح
ومذهب الأحناف فالقصاص ... عندهم به هنا الخلاص
رأوا عموم النفس بالنفس ولم ... يروا هنا العبد بعبد فافتهم
ولم يروا بأنه مال عُرِف ... يباع كالاموال غير مختلف
فهذه النفس قصورها عُلِم ... وما تكافىٰ في مقام القوم دم
وان يك الاسلام عم لم يعم ... معنى العبودية في الحكم الأتم
وقوله تكافىءُ الدماءُ ... خص به الأحرار الأوفياءُ
ان العبيد قصرت خطاهم ... عن رتب رقىٰ لها سواهم

كل على مولاه قال الله قصوره ليس به اشتباه

قتل الجماعة بالواحد

لقا أشرنا فى المقال السابق عما هنا بكل معنى صادق
وعل بعضا فى الأنام استغربا قتل جماعة بفرد أوجبا
رأى الإلٰهَ فى الكتاب قد حكم فى النفس بالنفس وهذا الحكم عم
من اين صح القتل للجماعه بالفرد ظن ذاك غير طاعه
قال بذاك جملة ولا خفا انهم فى الدين من اهل الوفا
ذلك فى الفتك الذى قد قيّده فى ديننا الايمانُ حيث أفرده
فلو جماعة بشخص فتكوا كلهم بذاك معهم أهلكوا
وقد رووا ذاك عن الامام فاروقنا المعروف فى الاسلام
لو لم يصح فى الهدى ما قالا به الامامُ فافهم المقالا
ومالك قال به وأحمد والشافعى العلم الممجد
وهكذا أيضا أبو حنيفة وهؤلاء فقهاءُ الأمة
والثورى ايضا وابو ثور الفتىٰ ذلك عن جميعهم لنا أتى
لو أهل صنعا اجتمعوا يوما على قتل فتىً به الجميع قُتِلا
وقال داؤد وأهل الظاهر خلاف قول السادة الأخاير
ونسبوا لابن الزبير ذاكا ومن له يتّبعن هناكا
وهكذا ينسب للزهرى وجابر فى الأثر المحكي
والقتل مشروع لنفى القتل مصلحة لاحت لأهل العدل
وفى القصاص لكم الحياة فى نص أتانا فى الكتاب الأشرف
لو لم يكن قتلهم قد وجبا تذرعوا به فبثوا العطبا
جماعة تقتل فرداً حيث لا قتل عليهم فترى البطل علا
وذاك واضح لارباب النهىٰ كما على ذلك جل الفقها
وهو من الفساد فى أعلى الذرى والله لا يرضى الفساد فى الورى
وذكر يقتل بالأنثى متىٰ يفتك قتلا ثابتا لنا أتى
ورد اهلها له نصف الديه لانها نصف الفتى فى التأديه

وذاك مروى عن الصحابه ... أهل الهدى والفضل والإنابه
وهكذا البتي قال فاعلما ... وغيره من الرجال العلما
والحسن البصرى والباجى يرى ... خلاف ذاك هكذا قد أثرا
والأب يقتل ابنَه لا يُقتل ... به وهذا فى الصحيح ينقل
لأن حق الأب بالنص ثبت ... والابن من أبيه أصله نبت
ومالك يقول مهما أضجعه ... وقام بالذبح على هذا معه
يقتل ها هنا وأما إن قتل ... له بسيف قتله ليس يحل
او بالعصا كان له قد قتلا ... او بالحصىٰ رماه حين فعلا
لا يقتلن وهل له دليل ... بل انه لم يرد التفصيل
ولا نرى لقوله وجها جلى ... وما علمنا ماله من علل
خالف مالك رجال العلم فى ... هذا المقال وله لم نعرف
والجد مثل الاب فى ذا الحال ... لأنه أب بلا جد ال
والنص وارد عن المختار ... ينقله أئمة الآثار
ذروا الحدود قال فى المساجد ... ولا يقاد فيه كل والد
وللولي العفو إن شاء عفا ... فيسقط الحد به ولا خفا
وهل له اذا عفا تلك الديه ... او تلزمن شَرْطَهُ للتأديه
بعض يقول إن عفا لا حق له ... فحقه بعفوه قد أبطله
او وقع الرضا بهذا الحال ... يثبت قيل دون ما جدال
يرضى به الولي والذى قَتَل ... ان الرضى يُثبت ذلك العمل
وان أبى القاتل عن دفع الديه ... وجاد بالقصاص عند التعديه
هل يلزمن ذلك أم لا يلزمن ... خلف عن الأشياخ فيه ينقلن
فقيل ما عليه إلا ذاكا ... يعفوه أولا يقتلن هناكا
وما عليه غير ذاك فانظر ... فيما اتى للعلما فى الأثر
قال به جم غفير فاعلما ... وكلهم من الرجال العلما
وقيل بل هنا الخيار للولى ... ان شاء قتلا فله فليقتل
او شاء يوما دية له تجب ... ان رضي القاتل أى ولا عجب
فهو بخير النظرين فى الخبر ... ما شاءه له بذا جاء الأثر

يعفو عن الجميع او أخذ الديه ... او قتل قاتل لأجل التعديه
او يعفو عن قتل ويأخذ الديه ... فهي إليه ها هنا مؤديه
وواجب عليه يفدى النفسا ... بالمال فالفدا بذاك أمسى
والاولياء بعضهم كبار ... وبعضهم فى سنهم صغار
فان عفا الكبار عن قتل ثبت ... عفوهم وان صغارهم أبت
لو بعد ما قد بلغوا التكليفا ... أبوا فلسنا نتبع الضعيفا
لقد عفا من لهم في ذاك حق ... فسقط القصاص فى القول الأحق
لأنه لا يتجزّى أبدا ... وذاك اصل وعليه أسندا
لا يجد الصغار للقصاص ... وما لهم فيه من اختصاص
وذا هو المذهب عندنا فلا ... نقبل قولا لم يكن مؤصلا
للعصباتِ الدم لا للكل ... من وارثيه عند اهل العدل
ليس لغيرهم هنا ان يعترض ... ان طلبوا القصاص حسبما فُرض
وذا عليه الصحب فى الاسلام ... وغيرهم خالف فى المَقام
فقال بل للوارثين أجمعا ... وذا عليه الشافعي فاسمعا
كذا ابو حنيفة وأحمد ... وهو عن الثورى ايضا يوجد
قالوا جميع الوارثين معتبر ... عفوهم والقصد فيه قد ظهر
ذلك ان العفو يبقى القاتلا ... وذاك مطلوب فع الدلايلا
من غاب منهم والذى قد حضرا ... هم سوآء هكذا قد ذكرا
قاسوا الدما هنا على الديات ... وحكموا بالنفي والاثبات
ولاية الدما الى الرجال ... من عصباتنا بلا جدال
وان عفا المقتول عمن قتلا ... قبل وفاته فهل قد قبلا
بعض يقول عفوه شرعا مضى ... وكان عنده بذلك القضا
اكان عمداً أو يكون بخطا ... قد اطلقوا ذلك منهم غلطا
فى العمد إن مات الى الاقارب ... ذلك عند العلما الاطايب
اما الخطا للأولياء فاعلما ... كما به النص هنا قد حكما
لأهله دياته تسلم ... فهو دليل فى المقام يعلم
وان عفا المقتول عمداً وبقي ... حيا فعاش بالردى لم يُرهق

فعفوه ماض وان مات فلا ... ووجهه عندهم لم يجهلا
لأنه تصرف في مرض ... كلهم لفعله لم يرتض
ومن به يقول قد تصدقا ... كفارة له تراه أطلقا
فالخلف في الضمير عند العلما ... لمن يعود فالمقام أبهما
جرى نزاع فيه بعض قالا ... لقاتل تاب فع المقالا
وقيل للمقتول حيث كفرا ... به خطاياه ولن يستنكرا
كأن هنا بدمه تصدقا ... بالعفو عن قاتله تحققا
وان هذا العفو أمره جلل ... في نظر الهداة أرباب العمل
يعفو عن القاتل حيث ركبا ... أمرا كبيرا نيله قد صعبا
وفي الجراحات اذا كان عفا ... ومات منها بعد عفو عرفا
فهو لأوليائه أن يطلبوا ... بدمه قيل لهم ان طلبوا
وقيل لا حق لهم من بعد ما ... كان عفا فالعفو ذاك هدما
وقيل ان عفا فتلزم الديه ... جارحه من مال مؤديه
وقيل بل قيمة ذاك الجرح قد ... تسقط عنه ها هنا ولا فند
وما بقى يلزمه تماما ... فأول ما قالوا هنا أفهاما
ما كل ما يقال يلزمنا ... والحق مهما كان نقبلنا
والقول في المقام طال يا فتى ... فاعتمدن ما تراه ثبتا
ما كل ما يقال شرعا يجب ... قبوله لو أوردته الكتب

العمل في القصاص المشار اليه

ان القصاص في الكتاب شرعا ... صونا لنا ليقطع التذرعا
لولا القصاص لتعاطى الباغي ... قتل المحق وتعالى الطاغي
وانتشر الشر وعم في الورى ... ما كان في العقل الصحيح منكرا
واختل كامل النظام وانهدم ... بناء هذا الكون من بغي الأمم
لذاك بالحياة جهرا وصفا ... وفيه قال من له قد عرفا
صيره الاله ظرفا يجمع ... حياتنا ومنه جهرا تقع

وفيه من بلاغة المعانى ... ما أظهر العجاب فى البيان
فقاتل يُقتل بالذى قَتَل ... به على هذا هنا صح العمل
وهو من العدل الذى لا يجهل ... كان الجزا من جنس ما قد يفعل
وهو من الانصاف فى الاسلام ... نعرفه فى واضح المرام
فقاتل بالسيف جهراً يقتل ... بالسيف أيضا وهو مما أصلوا
وقاتل ببندق به قتل ... والخنق هكذا وتغريق فُعِل
وقاتل بحجر فيقتل ... رَضًّا به وبئس ما قد يفعل
الا اذا ما كان بالنار فلا ... يصح بالنار هنا أن نفعلا
بالنار رب النار ما للبشر ... هنا مجال ثابت فى النظر
واللدغ بالحيات ليس يقبل ... اذ فيه اخلال لقصد يفعل
وما نهى البارى الانام لا نرى ... فى فعله لنا سبيلا فانظرا
عدة أشيا مَنَع الشرع لها ... لا ترتضيها فى هداها الفقها
وبعضهم بالسيف لا غير يرى ... لوارد عندهم قد شُهِرا
لا قتل إلا بحديدة نقل ... عن سيد الكل وخاتم الرسل
وخصصوا السيف بها ولا خفا ... فالسيف ما زال خدِين المصطفىٰ
ويفعل القصاص فى الاسلام ... مع بعضها الشراة فى الانام
وقيل بل جند الامام تفعل ... بامره متى أريد يقتل
وقيل بل نفس الولي فاعلما ... حيث له القصاص عند العلما
يقتله تشفِّيًا لِمَا فَعَل ... فيه الجهول حيث ما كان قتل
بِفِعله فيه بلوغُ الأرب ... من خصمه الجانى عليه فاعجب
من حكمة البارى تعالى الله ... ليرعوى الغواة والسفاه
وحامل ليست تقاد أو تضع ... وبعد وضعها القصاص قد شرع
وقاتل بالسم ليس يُقتل ... به وقد مر عليه عولوا
والمصطفى سُمَّ ولما يفعل ... للسم فى ذاك العدو المبطل
وهكذا الاسلام فى جماله ... لا يفعل المحجور فى أعماله
والله لا يرضى ارتكاب ما نهىٰ ... عنه ولا يأتيه الا السفها

ان الديات بعضها من الإبل ... وهي التى كان بها فينا العمل
لأننا معاشر العرب غدت ... أموالنا تلك ومنها أخرجت
نقول فيها مائة من الابل ... خطًا وعمداً وعلى هذا العمل
وقدرت تلك بأثمان لها ... فى عهدها التوفير عند النبها
قالوا نرى الاثمان حينا تصعد ... وتنزلن حينا لذاك حددوا
فجعلوا قيمة كل جمل ... بعشرة على شهير العمل
من صرفنا المعروف فى هذا الزمن ... حسب اجتهاد العلما أهل الفطن
اذ صرفنا الحالى هو القرش كما ... عرفته وشاع فينا ونما
وقابلوا ما بينه وبين ما ... كانوا عليه فى الذى تقدما
وان يكن صرفا لأهل الكفر ... قد ارتضوه ثمنا فلتدر
وبعضهم فى قيمة البعير قد ... زاد هنا قرشين فى هذا الصدد
فصار للكل هنا ألف وجب ... ومائتان بالمزيد قد حسب
ومر هذا زمننا طويلا ... والآن فيه قرروا التبديلا
فاعتمدوا ريالنا العُمانى ... فى صرفنا الحالى لذا الزمان
فكانت الديات بالثمان ... من المئين دون ما نكران
وجعلوا البعير عن ثمانيه ... وأخذوا بها هنا علانيه
وربما الاوضاع قد تبدل ... والدهر هكذا تراه يفعل
حينا الى الغلا تراه يجمح ... وتارة بالرخص حين يسنح
وقيمة البعير فى ذا العهد ... تعلو الى اقصى مراقى البُعد
لاسيما فى العمد اذ تغلظ ... لانه اشنع بل وأبغض
خمس وعشرون لبونات ورد ... أى أمهاتهن صح فى سند
وهكذا المخاض دون مافند ... كذا الحقاق عندهم فتعتمد
كذا الجذاع فافهم القصد هنا ... أغلىٰ الديات قرروا فلتفطنا
لا مطلق الأعداد من تلك الابل ... وهو من التوفير فى أعلى محل
فهل اذا أرادها يعطاها ... ام مانع يمنع منْ أدّاها
لست أرى المانع عما شرعا ... شرع الهدى حكما لنا قد وضعا

وهي لها قيمتها الموقره ... في عهدنا هذا علت مكثره
وبعضهم يرى هنا التغليظا ... فيها متى القتل بها أُهِيضا
قال ثلاثون من الحقاق ... ومثلها الجذاعُ باتفاق
والاربعون فهي الحوامل ... جاءت بها عندهم الدلايل
وفي الخطا تدفع في أعوام ... ثلاثة صحت مع الاعلام
في كل ثلث حتى تتم ... بذلك الشارع فيها قد حكم
والشافعي يقول شبهُ العمدِ ... مثل الخطا لا مشبه التعدى
ونسبوه عندهم إلى عُمَر ... ونجل ثابت كذا معهم ذُكِر
وبعضهم في العمد قال ان عفا ... عن القصاص خمسها قد عُرِفا
عشرون عشرون أتى في أثر ... عن بعضهم حتى تمام القدر
وذكروا الأسنان فيها أجمعا ... في العمد والخطا معا قد رفعا
فدل أن بذلها باقٍ على ... من كان للانسان يوما قتلا
لو لم يكن ذلك باقٍ ما دعا ... داع إلى ذلك فيما شرعا
فأين أثمان لهذه الابل ... في عصرنا هذا ترى أمراً جلل
قد بلغت أفرادها مئينا ... بل الألوف فافهم التبيينا
فما لنا نحكم فيها دون ما ... شارعنا به لنا قد حكما
أليس أولى الاتباع لو علا ... شانا وقدراً أو يكون قد غلا
ولا نبالي بالجهول الباغي ... على الورى ولا الخبيث الطاغي
لأن امر القتل بالشرك اقترن ... في النص يدرى ذاك ارباب الفطن
ناسَبَه التغليظ صونا للدما ... لعله بذاك ان ينعدما
الا اذا ما كان قتلاً بخطا ... والامر لا يكون فيه شططا
وعله في الأصل لم يكن خطا ... أو لم يكن في فعله قد غلطا
ولو نأت مسافة الاصابة ... فالعمد ممكن بهذى الحالة
فمن نواه عامداً ولا خفا ... اصاب ام لا هكذا قد وُصِفا
هذا ومن امواله كانت ذهب ... او فضة فالحد فيها مستتب
بعض يرى من ماله كان ذهب ... بالف دينار بها الحكم وجب
ومن يكون ماله من الورق ... عشرة آلافٍ وألفان استحق

دراهما عندهم مقرره ... تدفع فى دياتهم موفره
وعشرة الآلاف مع بعض فقط ... وهو شهير وكأنه الوسط
والشافعى يقول ها هنا لزم ... معادل الابل له وفق القِيَم
ولا يصح ان يزاد فاعلما ... مازاد عن قيمتهن فافهما
وعله يرى هى الأصل الأتم ... وغيرها ارجعه إلى القِيَم
والأصل فى تقويمها ما وردا ... عن عمر الفاروق بدر الإهتدا
قوّمها يقال عن ألف وفى ... قول بمايتين زاد فاعرف
كل بعير واقع عن عشره ... أو زيدَ إثنين كما قد قرره
وكل دينار بعشرة ورد ... تقويمه دراهما فيه عدد
او درهمان هكذا قد زادا ... فى قول بعض فاعرف المرادا
وذلك الدينار مثقال عُرِف ... كذاك قد حرر عن بعض السلف
فائة من إبل عهد عُمر ... أثمانها تلك رووه فى الأثر
من ذهب او فضة ولا خفا ... بذاك قد قال لنا من سلفا
وعمر كان يراعى الأصلحا ... لأنه مازال عبدا مصلحا
ينظر فى مستقبل الأحوال ... بمدد من نور ذى الجلال
فألف دينار على أهل الذهب ... واهل فضة بمقدار وجب
قابَلَ ألف الذهب المقرر ... بفضة على السبيل الأوفر
عشرة آلاف من الدراهم ... كذاك ألفان بحكم لازم
ومائتان ان تكن من البقر ... يدفعها الجانى وما عنها مفر
وان تكن من الشياه فاعلما ... ألفان جانيها بحكم ألزما
وان تكن من حلل أهلُ الحلل ... تدفع مائتين عن نص نُقل
هذى الاصول فى الديات فاعلما ... ما قاله فيها الهداة العلما
وهي دليل القائلين لم تجب ... فيها النقود فضة او من ذهب
ان طلب المقتول ذاك الجنس هل ... يلزم ان يعطاه مع أهل العمل
نقول يعطى ما به الشرع حكم ... لا حكم الا لمليكنا الحكم
والنصف معهم دية الكتابي ... وهو الذى صح عن الاصحاب
وها هنا أقوال اهل العلم قد ... جاءت على اصولهم ولا فند

بعض يخصها بما النص ورد ... به ولا يرضى سواه بل يرد
وكل شيء ليس امر المصطفى ... عليه لا يقبله اهل الوفا
وانتقدوا صحة تقويم عمر ... لها كما قد أوردوه فى الأثر
لو كان ذاك بدلا لم يثبت ... ومالـه فى ديننا من مثبت
حيث يصير ذاك دينا فى الذمم ... فالدين بالدين تراه ملتزم
لان ما كان خطأ يؤجل ... ثلاثة الأعوام قيل يمهل
فكان ديننا قائما عن دين ... وذاك ليس مرتضى فى الدين
ولا يكلفون اهل الإبل ... ان يدفعوا النقد اذا لم يحصل
وهكذا بقية الأنواع ... عندهم فكن لذاك واعى

دية الخطا

ودية الخطا على العواقل ... قد شرعت فى واضح الدلايل
لحكمة يعقلها أهل النهى ... ويهتدى لها الرجال النبها
فلا يقال إنها من حمل ... وزر أتى من غير أهل الفعل
جبراً لمقتول وارضا للولى ... بالإشتراك منهم فلتبذل
يدفعها أقارب الذى قتل ... عونا وحفظا للدماء إن تطل
تشترك الجماعة الأقاربُ ... فى مثل ذا إن نابت النوايب
فلا يقال خالفت للعقل ... أو عاندت للشرع عند الكل
لأن من أخطا كمن لم يفعل ... لعدم القصد لهذا العمل
ذلك سهم أرسل الجبار ... له على المصاب ياعمار
فتجبر المرءَ له عشيرته ... اذ سَلِمت من قصده سريرته
وواجب الجانى هنا يجنيها ... من قومه سوقا إلى أهليها
لذاك فيها شرع التخفيف ... فيستوى القوى والضعيف
وذلك الجانى كواحد علم ... من قومه فيها بذا الكل حكم
وقيل ما عليه شيء أبدا ... من غير جمعها فراع الأرشدا
فهي بأثلاث السنين تعلم ... أى فى ثلاث دفعها ملتزم
فى كل عام ثلث قد وجبا ... يدفع للولي أعنى الأقربا

وان عفا المصاب ليس يقبل ذلك بل للأولياء تبذل
دل على ذا وارد القرآن فانظره ما كنت أخا جَنان

دية العمد

والعمد فالجانى به مقتهر لأنه المجرم وهو الأخسر
تعمد الفعل العظيم بَطرا وانه بفعله قد كَفرا
اعنى به الفسق الذى قد ركبا بذلك الفعل الكبير أذنبا
تلزمه فى ماله الديات كما عليه أجمع الهداة
غير مناسب بأن يخففا ما قد جناه عنه مع أهل الوفا
يقتل حداً أو عفا عن قتله فى ماله قام له ببذله
فالعمد والعبد وصلح يعرف فى ماله ذلك حكم فاعرفوا
وقاتل لنفسه على خطا لا يعقلن لو كان منه غلطا
لعله فى باطن الأمر اعتمد لقتله كان له يوما قصد
وقال بعضهم اذا ما قَصَدا قتل العدو ثم أخطا للعدا
أصاب نفسه على العواقل ديته فى رأى هذا القائل
كذلك الخطا على الاعضاء عندهم يقال بالسواء
وقد رووا ذلك معهم عن عمر قضىٰ به وقد حكوه فى الأثر
فتىً رمىٰ الاعدا وعينه اقتلع عشيرَه بها الامام قد تبع
ظاهره أشكل فى الأنظار لكنه يوجد فى الآثار
واختلفوا فيما جنىٰ المجنون هل يعقله عنه الذى له عقل
وهكذا الصبي والخطا عقل فى الكل والتفصيل هل له محل
فقيل فى اموالهم ذلك فى رأى يراه بعضهم فلتعرف
ان كان ذا مال والا يُعقل عنه الذى جناه ليس يُهمل
وقيل ما كان بفرجه جنىٰ ذلك فى أمواله فلتفطنا
وهكذا ما كان ايضا بفمه فنفعه متصل أى بدمه
وغير ذاك عقله تحققا عندهم بقومه تعلقا
والخلف حيث الحال ها هنا احتمل أشياء ذو النهىٰ لها كان عـ ـل

تـــردد الانـــظـــار مـــا بين الخـطـا ... والـعـمـد صحـة أتـى او غـلـطـا
فـكـان شِبْـهَ الـعـمـد من باب ورد ... اذ كـان للـفـعـل هـنـاك مـعـتـمـد
وذاك فـى أمـوال هـذا الـفـاعـل ... عـلـى الصحيح فادر قصد القائل
واخـتـلـفـوا فـى عـامـد إذا اشـتـرك ... مـع الـصـبـى قـائـلا مـن غير شك
هـل تـعـقـلـن لـذلـك الـعـواقـل ... أم لا وان الاشـتـــراك حـاصـل
فـالامـر بـالاشـكـال قـد تـعـلـقـا ... والـقـول بـالـتـنـصـيـف قد تحققا
نـصـف على العامد إذ كان جنىٰ ... والـنـصـف للـصـبـي قـد تـعـيـنـا
أمـا الـقـصـاص ها هنا ليس يصح ... وان رآه بـعـضـهـم لم يـتـضـح
والـشـافـعـى قـال بـه ان ثـبـتـا ... مـا كـان مـنـقـولا لهم حيث أتى
كـيـف الـقـصـاص والحدود تـدفع ... بـالـشـبـهـات عـنـدهـم لا تـقـع
وهـا هـنـا الـشـبـهـة لـمـا تخـتـف ... فـى ذلـك الحـال آخـي فـاعـرف
قـالـوا الـقـصـاص ثـابت بالعامد ... وذو الـصـبـا يـودى لـغـر عـامـد

بيـــان العـــاقـــلة

عـاقـلـةُ المـرء هـم الأقـاربُ ... مـن عـيـصـه كما هـم الـعـصـايـب
يـقـدم الأقـرب ثم الأقـرب ... حسب الأصول حيث صح النسب
فـصـيـلـة المـرء هـنـا تـقـدم ... فـفـخـذ فـالـبـطـن مـعـهـم ألـزم
حـتـى انتهت لـشـعـبـه ولاجرم ... ذلـك فـى الاسـلام أمـر مـلـتـزم
تـعـقـلـه عـن كـل مـالا يـرتـضىٰ ... مـثـل الـعـقـال وبـه كـان الـرضـا
وهـكـذا تـعـقـل عـنـه مـانـزل ... بـه عـلـى هـذا مـضـى كـل الأول
وهـا هـنـا حـكـم المـوالـي يـقـع ... حـكـم الـقـرابـات بـهـذا يـتـبـع
يـعـقـل عـنـا وكـذاك نـعـقـل ... عـنـه عـلـى هـذا اسـتـمـر الـعـمـل
لأن مـولـى الـقـوم منهم فـانـظـر ... فـى أصـلـه يـومـا بـصـدق الـنـظـر
وهـل عـلـى الـفـرد هـنـا يـعـيّـن ... قـسـط بـه الـوجـوب فـيـه بـيّـن
قـيـل عـلـى الـغـنـي ديـنـار عُـرِف ... ونـصـفـه عـلـى الـفـقـير المحـتـرف
يـتـبـع قـومـه بـهـذا فـاعـلـمـا ... حـتـى يـنـال مـاحـمىٰ بـه الـدمـا
وان يـكـن لم يـكـف هـذا الـعـددا ... رجـالُـهُ ضـوعـف حـتـى نـفـدا

يعاد مرة عليهم فاعلما ... حتى ينال ما به جبر الدما
وهكذا يفعل والحق اتضح ... والحفظ للدما على الكل رجح
وان جنى من لم يكن يتصل ... بأحد فمن لهذا يعقل
قد قيل بيت المال في الاسلام ... يعقله بنظر الامام
انا ولي من يكن قد عدما ... يوما وليا قد حكته العلما
وبيت مال المسلمين يحمل ... من لم يكن له قريب يعقل
ودية المرأة نصف الرجل ... في النفس لا في غيرها فاحتفل
اما الجروح فالخلاف يوجد ... فيها ويأتي حيث ذاك يفرد
ودية الذمي ثلث المسلم ... وهكذا الجراح أيضا فافهم
وقيل نصف مسلم ولاخفا ... فالأول الصحيح عندي فاعرفا
وكل قول فله مناصر ... من الهداة إذله قد ناصروا
وقيل كالمسلم عن بعض ولا ... نرضى به إذ كان عندي بطلا
كيف يساوي كافر لمسلم ... ذلك لايصح عندي فافهم
وان يكن رآه من رآه ... فرأيه مستهجنا نراه
وليس كل ما الى الصحب نسب ... نقبله والحق عندنا وجب
قد نسبوا للعلما ماراموا ... روجه لو أنه الحرام
إن نصوص الشرع في الاسلام ... ميزت الحل من الحرام
واوضحت ما كان حقا فانظر ... في مقتضى الأصول طي الأثر
والعبد اذ يقتل حراً تلزم ... قيمته عنه هناك تبذل

بيان دية الجنين ونحوه

ودية الجنين حين يقتل ... او يسقطن حيا خلاف ينقل
كما اذا تضرب أمه فان ... ألقته ميتا هناك يودين
وهو من الخطا اذ الضرب وقع ... يوما على الأم ومن ذاك اندفع
ان الجنين ان يكن من حرة ... او كان من سيد تلك الأمة
على سواء غرة له تجب ... عندهم وليس فيه من عجب
والقول في الغرة عبد أو أمه ... تدفع عن ذاك الجنين فاعلمه

وقوموا الغرة فى بعض الأثر ... بنصف عشر دية الأم اشتهر
وبعضهم قال بخمسمائة ... دراهما وقيل ستمائة
ذلك نصف عشر كامل الديه ... عندهم دراهما مؤديه
حسب اعتبار من لها قد قوّما ... بقيمة على اتفاق العلما
محدودة عندهم مقيّدة ... بذلك المبلغ فافهم عدده
عند فريق لا مع الجميع ... على نزاع مع أولى التشريع
بعض يقول قيمة الغرة لا ... تحديد فيها لو سبيلها علا
وقيل يدفعن نفس الغرة ... لا ثمنا لها بحكم الدية
وذا عليه الظاهريون اعلما ... واصلهم كما ترى ما انبها
اما الذين اوجبوا عشر الأمه ... فمالك والشافعي فافهمه
أكان أنثى عندهم أوذكرا ... ذلك قدروه عنهم أثرا
وبعضهم فرق بين الذكر ... وبين أنثى وبه كان حرى
ان كان انثى عشر ما للأم ... من قيمته يدفعها كالغرم
او ذكراً كان فعشر قيمته ... لو كان حيا فادر معنى حكمته
قال ابو حنيفة ولاخفا ... ذاك اجتهاد عند أرباب الوفا
فان يكن حيا متى ماسقطا ... فعشر أمه هناك اشترطا
وان يكن ميتا فما قد نقصا ... من قيمة الأم له قد خصصا
وقيل بل قيمته ان كانا ... حيا فراع ها هنا الأثمانا
وكل هذا إن يكن من أمة ... عندهم مقيد التأدية
وان تكن ذمية عشر الديه ... لأمه عند ثبوت التعديه
أما ابو حنيفة لا يرتضى ... هذا المقال وله لم يقتض
اذ أنَّ أصله مساواة الأمم ... فهو على الأصل هنا فيه حكم
والشافعى كالصحب فى المقام ... والحق فيه ثابت الدعام
ومالك يقول للذمي ... بنصف ما للمسلم الوفي
وصفة الجنين فى الأحكام ... يسقط ميتا أخا اعدام
بشرط أن تكون تلك الأم ... فى الحال حية وتم الحكم
وان تمت وبعد ذاك سقطا ... جنينها ميْتا على نهج الخطا

لا شيء فيه قيل عن أعلام ... وقيل غرة لدى الاحكام
وصفة الحياة حيث يستهل ... يصيح أو يصرخ بعد مانزل
وقيل مادل على الحياة لا ... خصوص ما قالوا فكان أشملا
وذاته كاملة الأعضاء ... قد استوى خلقا بلا امتراء
والخلف فى المضغة أوفى العلقه ... ونوعه صح لدى من حققه
ومالك قال بهذا فانظر ... فى قوله عن نظر أو أثر
يقول للمضغة ثم العلقه ... حكم بغرة كذا قد أطلقه
والشافعي كقولنا ان كَمُلا ... خلقا بذاك الحال حكمه انجلى
وبعضهم بنفخ روح قد حكم ... فيه لما لديه من أمر علم
تلك هي الأقوال في الجنين ... يودى اذا جاء بذا التبيين
والخلف أيضا هل على من ضربا ... فى ماله ذلك ارش أوجبا
أم أنه يوما على العواقل ... خلف أتى لسامع وناقل
كل إلى أصل تراه ينظر ... يراه أولى وله يستظهر
وذاك شأن الاجتهاديات ... حيث النصوص بالخلاف تأتى
والحكم ان صح عن المختار ... ليس لنا نجنح للأنظار
جاء عن المختار أنه حَكَم ... به على عاقلة والحكم تم
وكان فيما قيل بالزوج ابتدا ... وبعده بإبنها قد وردا
ولاقياس ها هنا والخبر ... فيها أتى به أضاءَ الأثر
لوارث الجنين تلك تدفع ... وهو ولي الدم حيث يقع
وقول من قال بها للام ... لانرتضيه فى صحيح الحكم
للأم حقها وللآباء ... ما كان من ارش ومن دماء
وقولهم كعضوها حين قطع ... ليس بشيء فى البيان المتبع
نقول للأبناء فى الاسلام ... آباؤهم بالمنهج الالزامى
فلا اختيار عند ما الحق اتضح ... ولا اعتبار غير ما فى الشرع صح
والخلف فى كفارة الجنين هل ... تلزم أم لا نظر فيها نزل
فقيل باللزوم من حيث الخطا ... لأن ذاك ها هنا قد شرطا
نقول انسان به القتل وقع ... خطا وتكفير الخطا فيه سمع

وذا عليه من رجال العلم مَن ... لهم مقام فى الهدى لم يستهن
وقيل بل لم تلزمن بل تستحب ... وذاك للحوطة عندهم احب
والقائلون بالوجوب عندهم ... فى العمد والخطا وجوبها علم
وقيل أمر العمد فيه يغلب ... وليس تكفير هنالك يجب
وللنزاع فيه هل عمدٌ عُلِم ... أم الخطا استحسانها فيه رسم
والخلف فى السائق مثل الراكب ... وقائد يسقط فى المعاطب
فقيل بالتضمين فيهم فاعلما ... وقيل لاضمان عند العلما
والقول بالضمان بعض رجحا ... لِمَا عن الفاروق معهم صححا
والخبر الشهير فى العجما ورد ... بأنه المهدور جرحها عُهِد
قلنا اذا لم يك سائق نعم ... جميعنا بذاك فى الدين حكم
إما مع السائق او مع قائد ... وراكب أثبت عن أماجد
لأنها فى يد من لها قهر ... لذلك الضمان عنهم شهر
كأنه هو الذى قد فعلا ... فهو خطا هنا نراه حصلا
ان رمحت شخصا كما إن وطئت ... له ولو عينا هنا قد فقأت
وحافر البئر بحيث صح له ... حفر فلا ضمان عند الكمله
اما اذا ما كان حيث لايصح ... كان الضمان فى البيان المتضح
وقيل فى الارض التي قد ملكا ... لايضمنن من كان فيه هلكا
وفى سواها ضامن ولاخفا ... ووجهه عندهم قد عرفا
وهكذا ان ربطت بحيث لا ... يصح ربطها الضمان حصلا
او كان قد أوقفها هناكا ... فالحكم فيه عندهم كذاكا
وقيل بالضمان فى الحالين ... وليس ظاهرا لذى عينين
حيث له جاز فعنه يهدر ... حكم الضمان وعليه الأثر
والوجه للأول لمّا يبعد ... عن قولنا فخذ بحق تهتدى
قالوا نراه مثل من قد ركبا ... حيث يجوز إن أصاب عطبا
والفارسان عند الاصطدام ... ماتا هل الضمان فى الأحكام
قيل الضمان ها هنا قد وجبا ... أي يتضامنان مهما عطبا
وهو من الخطا على العواقل ... فى راي بعض العلما الأفاضل

وقيل بل يضمن كل واحد ... من دية نصفاً عن الاماجد
ذلك ان كل واحد هلك ... فى ذلك الحال بفعل مشترك
كذلك الطبيب ان أخطا ضمن ... وهكذا قيل الذى يختتن
ان قطع العضو ولمَّا يُرد ... قطعا له فما اصابه يدى
كالقطع للحشفة من ذاك الذكر ... وهكذا الطبيب مع أهل النظر
كالقطع للسن الذى قد فسدا ... ونحوه له الطبيب قد ودى
وبعضهم يقول لاشيء هنا ... وعله عندهم قد أحسنا
وما على المحسن من سبيل ... كمثل ما قد صح فى التنزيل
لكننا لسنا له نوافق ... ولا لرأيه هنا نصادق
لو كان ذا علم بهذا الحال ... ان الخطا يضمن فى الأموال
فكيف فى الحال وهذا أكبر ... عندهم ضمانه مقرّر
وهو من الخطا على العواقل ... عند الهداة القادة الأفاضل
أما الذى لم يعرفن بطب ... ضمانه مصحح فى الكتب
ذلك بالاجماع من اهل الهدى ... والنص فيه عندهم قد وردا
على عواقل الطبيب قد ثبت ... وقيل بل فى ماله قد قيدت
قد جعلوه شِبْهَ عمد فانظر ... فيه ولا تسرع بأخذ الاثر
أما الذى لم يعرفن بالطب فى ... أمواله ذلك غير مختفى
وتجب الكفارة المقرره ... فى الحر مع قتل الخطا محرره
وبعضهم اوجبها فى العمد ... وانه احرى بها عن قصد
ما ذكرت فى خطأ إلا لكي ... تقر فى العمد فإن العمد غي..
غير مناسب له التخفيف ... وقيل هذا عندهم ضعيف
بل الوقوف حول حد الشارع ... اولى بنا خالٍ من التنازع
فالشافعي اثباتها يرى لِما ... يفهمه من النصوص فاعلما
كذلك ا لتغليظ فى الديات ... فى أشهر تحريمهن آتى
وهكذا فى البلد المحرم ... لِما له من قدر محترم
للشافعى تغليظها قد نسبا ... وجملة ممن إليه ذهبا
وبعضهم يزيدها هنا الثلث ... فوق الذى قر لذلك الحدث

ونسبوا هذا المقال لعمر ... ولم يكن عن صحبنا يوما ذكر
وهكذا في قاتل لمحرم ... ذى رحم يذكر عنه فافهم
ولم يصح عندنا وما استقر ... عن أحمد الهادى لمثل ذاك ذر
ان الديات ثبتت بالشرع ... وليس بالرأي قليل النفع
قر بها الاجماع عن خير الورى ... تحريرها في ديننا تقررا
فلا يزيدها الزمان شيّا ... ولا المكان أي لذا تهيّا
فالحكم للشارع لا للبلد ... ولا لشهر عندنا للأبد
وان يكونوا نسبوا ذاك إلى ... جملة اصحاب النبي الفضلا
ولا نرى القياس ها هنا يلج ... والنص فيه واضحا لنا خرج
ان القياس عند فقد الاثر ... وها هنا قد صح نقل الخبر
وان اطالوا القول غير طائل ... في نظر العيالم الفطاحل
والاتباع للدليل يلزم ... والابتداع كيف كان مؤلم
كلفنا الإلٰه ان نتبعا ... في الدين ما كان لنا قد شرعا

دية ما كان دون النفس

ان الجروح قال بعض عشره ... معروفة بوصفها مقرره
نذكرها بصفة الاجمال ... عدا واحدا دون ما جدال
اولها دامية في الجلد ... فقط لم تصل لثاني حد
باضعة من بعدها اذ تبضع ... للجلد اى تشقه وتقطع
ملحمة في اللحم قد تغلغلت ... بالغة في جسمه ما بلغت
من بعدها السمحاق وهي للغشا ... تقطع واسمها بهذا قد فشا
وهي التي تعرف بالملطاء ... بالمد والقصر على السواء
موضحة من بعدها إذ أوضحت ... للعظم كشفا وبهذا اتضحت
هاشمة للعظم أضحت تهشم ... كسرا واسمها بهذا يعلم
منقلة وهي التي تنقل ... للعظم من مكانه اي تحمل
مأمومة لأم راسه تصل ... وهو الدماغ وبها الهلك حصل
جائفة لجوفه قد دخلت ... مخطرة في وقعها ولأغلت

هذى هي العشر التى قد شهرت ... عندهم وارشها معهم ثبت
ولم يعدوا معهن مؤثره ... فى ظاهر الجلد له مغيّره
اذ وصفوا العشر بأوصاف أتت ... أسماؤها عندهم قد شهرت
باسم ا لشجاج فى مقال وردا ... اذ أدمت المصاب أي دم بدا
فى الراس والوجه شجاج تدعىٰ ... عرفالهم قد خصصوه شرعا
وماسوى ذاك جروح فاعلما ... عرفالهم كان بهذا رسما
ما كان من موضحة فأكثرا ... يعقل فى الخطا فخذه أثرا
وقيل بل مادونها لايمنح ... باسم عمد هكذا قد صرحوا
معناه لايدخل فى حكم الخطا ... لاعقل فيه هكذا قد ضبطا
ما دونها قيل عن الاعلام ... بالاجتهاد من أولى الافهام
قد جعلوا للسوط اذ يؤثر ... فى الجسم قرشا هكذا قد ذكروا
والآن قل نصف الريال تعطىٰ ... عندهم فاضبطه فيها قسطا
وان تكن دامية فى الوجه قل ... لها بعيران بحكم قد قبل
ونصفه مقدم الراس منح ... وربعه لما عداه إذ يصح
وان تكن باضعةٌ فأربعه ... والوجه أصل للقياس فاسمعه
وملحم بستة لها احكم ... وزد بعيرين لسمحاق نمي
وعشرة لموضح فى الأثر ... عن الهداة الغر أهل البصر
وقل لهاشم بعشرين تجب ... ان هشمت عظما عن الغر النجب
ثم الثلاثون متى تنقّل ... عظما له عن أصله يعتزل
وان تكن مأمومة ثلث الديه ... عندهم فيها فكن مؤديه
وهكذا جرح فقار الظهر قد ... يقال فيه عن عباهل الرشد
كذا الفروج ومحار الصدر ... عندهم فانظر لهذا الأمر
هذا إذا ماكان معهم راجبه ... كاملة لها الأروش واجبه
طولا وعرضا هكذا لا مطلقا ... بالاتفاق صح فيما حققا
راجبة الابهام معهم تعتبر ... هنا قياسا ذكروه فى الأثر
تنقط فيها نقطا مميّزه ... بالاعتبار عندهم معززه
عشر ونقطتان للطول اجعل ... ونصفها للعرض عند الكمل

ان بلغت ذاك القياس فاعلما ... راجبة قياسها قد تما
باربع من بعد اربعينا ... ومائة تمت فع التبيينا
بالضرب والأصل بهذا يَحكُمُ ... اهل الهدى فيها على ما نعلم
فنصفها نقول نصف راجبه ... وهكذا وهي بهذا واجبه
تضرب عرضها بطولها على ... هذا القياس وانظرن ماحصلا
واحسب له ماصح من جمالها ... تدفعه أرشا على فعالها
وكل نافذ لها ثلث الديه ... الى المصاب عندهم مؤديه
الا اذا ما كان فى الأيدى وفى ... أرجله حسب اعتبار السلف
كذاك فى اصابع وفى الشفه ... والأنف والاذن على هذى الصفه
وورقات الأنف ايضا تتبع ... للثدي فى الحكم على مانسمع
ومشفر الفرج من الخود اعلما ... وخصوة الفحل مقال تما
من هذه جميعها تعطى الثلث ... من دية العضو متى الجرح حدث
وصح فيما كان دون الموضحه ... بالاجتهاد لابنص أوضحه
وصح فى السمحاق نصف الموضحه ... واربع من ابل مصححه
وقيل فى دامية بعير ... فى اثر جاء به خبير
ثم بعيران آتى فى الباضعه ... ان شقت القشرة حين الواقعة
ثلاثة تكون للملاحمه ... تغلغلت فى اللحم فهي اللاحمه
أربعة تكون للسمحاق ... وذاك مع بقاء قشر باقى
رووه عن زيد سليل ثابت ... ولم يكن ذلك عين الثابت
لكنما الثابت ماتقدما ... كما على ذلك جل العلما
موضحة خمس لها من الابل ... عن سيد الخلق وصفوة الرسل
قد عن عمرو بن حزم فى الأثر ... ينقله الناقل نصا فى خبر
كذاك عن فتى شعيب ثبتا ... عن أبِهِ عن جده لنا اتى
والحق ماعن أحمد قد نقلا ... لاعن سواه لو تعالى فى الملا
واختلفوا فى موضع الموضحة ... على أقاويل خلت من صحة
اذ لم يرد فيها مقال يعتمد ... عن شارع الحق مصحح السند
فلفظها يعطىٰ العموم فى الجسد ... ان اوضحت عظما عموما معتمد

وبعضهم خصّصها بالراس مع ... جبهته الخدان لِحيٌ مرتفع
أي لحيُهُ الأعلى وليس الأسفل ... كذاك قالوا وهو مما أصلوا
فلحيُهُ الاسفل والأنف فلا ... وهل لذا التخصيص وجه عقلا
وفي جميع الراس عند الشافعي ... والحنفيين بلا منازع
وانها ليست تكون في الجسد ... ولم يكن هذا المقال المعتمد
بل العموم حينما قد أوضحت ... عظما بأي موضع كان ثبت
وقيل في الجنب تكون فانظر ... في قول اعلام الهدى في الأثر
وقال اوزاعيٌّهم متى تقع ... في جسد فنصف أرشها فضع
وقيل في موضحة الجسم عُشُر ... دية ذاك العضو نصفه استقر
وقدروه عن فتى الخطاب ... في أثر وليس للأصحاب
هاشمة صح لها عشر الديه ... ان هشمت فالزمنه التأديه
منقلة عشر الديات تمنح ... مع نصف عشرها وهذا صححوا
وكل ماينضبط لم يقع ... فيه القصاص عندهم فاستمع
كهاشم ومنقل وموضح ... مامومة ايضا كمثل الموضح
وهكذا جايفة يمتنع ... فيه القصاص والهدى فاتبعوا
مأمومة صح لها ثلث الديه ... جايفة البطن كذا فلتدريه
جاءت من ا لظهر الى الجوف اعلما ... اومن أمام فبهذا فاحكما
وماعداها ثلث العضو لها ... كما على ذلك جل الفقها

مافيه من الأعضاء دية كاملة

من حيث ان الله كرم ا لبشر ... قد حرّم الاذى عليه والضرر
وحيث للأعضاء في المنافع ... ماعَادَل النفس بحال جامع
كان لها ماكان للنفس اعلما ... ماخطه الشرع بأحكام ا لدما
من حكمة الإلٰه مبدع البشر ... كرمه وصانه من الضرر
وأنزل الشرع عليه وهدى ... بالعقل للحسنىٰ اليها أرشدا
كان لبعض هذه الأعضاء ... ماكان للنفس بلا امتراء
من ذلك العينان فيها الديه ... وشعر الراس متى نؤديه

اذا انتهت مدته وما نبت ... فدية كاملة قد أوجبت
وهكذا الدماغ لو لم يمت ... منها ففيه عندهم قد تمت
والأنف فيه دية والشم ... كذاك قد أثبت فيه الحكم
وصح فى الأجفان ما قد صحا ... اذ ذاك فى العينين اذ أُصِحّا
فى كل جفن ربع فتكمل ... فى الكل وهو الحق والحق اقبلوا
والسوم فى حواجب العينين ... عندهم صح بغير مين
وكل زوجين من الانسان ... تلزم فيها بلا نكران
واستثن من ذلك حاجباه ... وهكذا عندهم ثدياه
وحاجبا المرأة مثل الرجل ... بالاتفاق من رجال العمل
كالشفتين فهما قد أكملت ... على العموم عندهم قد حررت
وبعضهم للشفة السفلى جعل ... ديتها الثلثين فى قول نقل
والثلث للعليا وبالجملة قد ... صحت هنا كاملة ولافند
وهكذا على الشيوع فاعلما ... ذلك فى الزوجين عند العلما
وهكذا ان تذهب المنافع ... مع بقا العضو وهذا الشايع
وبعضهم قضى بخمس عشر ... من ابل فى الاذنين فانظر
فلا يشينان ويستران ... بشعر يكون للانسان
كذاك فى الاسنان تلزم الديه ... فى قلعها جميعها مؤديه
او قلعت سنًّا فسنا تلزم ... من إبل خمس لسن تعلم
وفى اللسان دية وفى الكلم ... كذاك عند العلما بها حكم
وفى اليدين صح والرجلين ... حكم النبي المصطفى الأمين
وفى اصابع اليدين فاعلما ... اصابع الرجلين فيها حكما
فى كلها كاملة ولاخفا ... ذلك للنفع بها فلتعرفا
والخصيتان هكذا والذكر ... أو ذهب الجماع أيضا فانظروا
وبعضهم فى الخصيتين قررا ... بالديتين معهم ولامرا
وبالثلاث قال بعض فاعلما ... بها الجماع ها هنا قد عدما
وتسقط اللحية مهما تقطع ... هناك خصيتاه فى نقل معى
وكل واحد هنا له الديه ... من هذه الاشياء رهن التأديه

والبيضة اليسرى يرى البعض لها ... بالثلثين عند جل الفقها
للنسل قالوا فانظرن ماقيلا ... واعتمدن فى حكمك الدليلا
وكل اصبع من الأيادى ... خمس لها من إبل جياد
وهكذا اصابع الرجلين ... كلاهما صح بغير مين
ان التعدى بالقصاص جوزيا ... فى كل ما أمكن منه رويا
وفى الخطا الديات فى العواقل ... كما مضى للقادة العباهل
واعتبروا اللسان إن تأثرا ... بأحرف الهجا مقالا حررا
وهو قياس واضح ولاخفا ... فاتل عليه ان اصيب الأحرفا
ماصح منها والذى قد بطلا ... عليه يجرى الحكم عند النبلا
وعين أعور كعينين ورد ... فى اثر يعرفه أهل الرشد
وقيل عين ولها نصف الديه ... على الشهير عند اهل التادية
ومدع من عينه ضل البصر ... قيس ببيضة لدى اهل النظر
يمشى بها شخص وهذا يبصر ... لها بعينه البياض ينظر
وعينه الاخرى هنا قد سدت ... وبعدها يبصر بالمفقوءة
وينظر النقص هنا فيعتبر ... ضمن مسافة لطول وقصَر
يفعل ذاك بعض مرات إلى ... ان يثبت اعتباره مكملا
وفى القصاص تجعل المرءات فى ... ضياء شمس عند حرها اعرف
تحيله لعينه من بعدما ... ألحمت الأخرى سدادا محكما
تسيل عينه هنا ولاجرم ... عدل الإلٰه صان تلكم الحُرَم
رد الجهول عن هواه وزجر ... أخا ضلال الزم الناس الخطر
لذاك فى القصاص قال الله ... فيه الحياة صدق الإلٰه
والخلف فى العين ومافيها بصر ... ويده الشلا أتانا فى الأثر
وسنه السودا ففيهن ورد ... عن الهداة أثر ناءِى السند
قالوا لهن ثلث الديات ... ونسبوا ذاك إلى الهداة
مثل الامام عمر الفاروق فى ... نقل اتانا عن رجال السلف
وهكذا البحر ابن عباس العلم ... كلهم بذاك عندهم حكم
ومالك والشافعي وأبو ... حنيفة لغير هذا ذهبوا

قالوا حكومة هنا ولاخفا ... ذلك معنى السوم مع أهل الوفا
وبعضهم فى سنه السوداء ... كاملة لها بلا امتراء
وقلعها بعد اسودادها تجب ... ديتها كذاك عنهم قد كتب
وأعور العين هل القصاص صح ... أم لاخلاف فى مقامنا اتضح
بعض يراعى عجز هذا الأعور ... بعد القصاص وذهاب البصر
وبعضهم ليس يراعى ذاكا ... والعين بالعين أتى هناكا
وان أحب دية نصف الديه ... وقيل بل كاملة فى التأديه
وقد مضى المقال فى الأصابع ... حيث على الأيدى جرى فى الواقع
وأنها على سواء فى الأثر ... وهو الذى عن الهدة قد شهر
وقيل عن فاروقنا الامام ... ماشاع بالقضاء فى الإبهام
وهكذا التى تليها أوجبا ... نصف الديات فيها محتسبا
وقال فى الوسطىٰ بعشرينقل ... مجاهدٌ ذاك المقال يحمل
والتسع فى التى تليها قيلا ... والست فى خنصره تكميلا
وقيل فى الإبهام خمس تتبع ... عشراً مُجاهدٌ لهذا يرفع
والعشر فى التى تليها فاعلما ... كذاك فى الوسطى بهذا جزما
وفى التى تلى ثمان فاعرفا ... والسبع فى الخنصر مع أهل الوفا
قد قسموا ذلك فى الاصابع ... لِمَا رآوا فيها من المنافع
والنصف للكل وها هنا اجتمع ... حسب اعتبارٍ ها هنا كان يقع
والقول بالاطلاق فهو الأشهر ... وهو الذى به أتانا الخبر
وانما التفصيل باجتهاد ... ممن له الأراء فى العباد
وما رآه المسلمون حسنا ... فهو يكون دائما مستحسنا

التَّرقُوَةُ وَالضِّلَعُ

جاء الخلاف ها هنا للعلما ... كل إلى وجه تراه التزما
عن عمر يقال فيها بجمل ... وضِلَع أيضا به كان عمل
وعن سعيد بن جبير نقلا ... فيها بعيران بهذا عملا
وعن قتادة يقال أبعره ... أربعة فى نقله مقررة

وقيل عند فقهها الأمصار حكومة فيها بلا انكار
وورد التوقيت عند العلما كمثل ماحررته منتظما
من صح عنده عن الهادى أثر كان عليه حاملا وجه النظر
وغيره الى القياس يجنح فى أثر ليس له مصحح
يراه اولى بالقبول فاعلما من ها هنا جاء خلاف العلما
والراجح السوم هنا اذ لم يرد نقل عن الهادى الامام المعتمد

الأضراس

فى كل سن ابل خمس ورد بها الدليل المستنير المعتمد
قال ابن عباس به ولاخفا مقامُه فى العلما قد عرفا
ومارووا عن عمر فيه قضىٰ بجمل ذلك غير مرتضىٰ
وهل أتى تفاضل عندهم فى دية الاسنان قول يعلم
بعضهم فى رأيه قد قدَّما مقدم الاضراس لما حكما
وما رووه عن فتى المسيب فانه ليس لنا بمذهب
قال بعيران لكل سن كذاك عنهم قيل ليس عني
وانما الشهير ماتقدما مع صحبنا الابرار حكما علما

القسامة

مضى لنا فى واجب القسامه كتابنا التأييد للزعامه
فقد بسطنا القول بسطا كافى فيه وما قد صح من خلاف
محققا فيه الخلاف المتضح وواضعا فيه لكل ماصلح
وها هنا نقول بعض ذاكا وزبدة لِمَا أتى هناكا
وماحواه (الغيث) أيضا مما يكون فى المقام أمراً عما
تحليف خمسين من الجماعة فى بلد بمقتضى القسامة
وهم من اختار ولي مَن قُتِل منهم على الصحيح هكذا نُقِل
يختار خمسين من الرجال ينفون للقتل بكل حال
ماقتلوا ولادروا بالقاتل ممن من الناس فلا تجادل

ولم يكن فى تلكم البلاد ... له عدو حاضر أو بادى
وأثر القتل عليه متضح ... يحلف خمسون على القول الأصح
وبعد ذاك تلزمن له الديه ... فهي لأوليائه مؤديه
ووجه ذاك انما الأيمان ... تدفع ماعسى له امكان
أمكن انهم لهذا قَتَلوا ... ثم اختفى ذاك فنحن نجهل
وحكمة الخمسين فى الغالب هم ... أدرى به كلهم أوبعضهم
ان حلفوا يسقط ها هنا القود ... والدم يجبرن منهم بالسبد
يجبره جميع اهل البلد ... بالاشتراك دون ماتقيد
فلا يضيع دم مسلم وهم ... أولى به اذ كان بين دورهم
وتهمة القتل عليهم ألزم ... فى ظاهر الحال على مايفهم
ولم يكن وليه ادعىٰ على ... معين هنا والا بطلا
ولم يكن عبدا فان العبدا ... مال فسر مع الدليل الأهدا
ولم يكن صلحا فهما اصطلحا ... فلا قسامة هداها وضحا
والحكم واجب بها فى الدين ... لأنها من سنة الأمين
ولم تكن بالاختيار خوف أن ... تضيع فى الناس الدما بلا ثمن
ومنكر الوجوب لسنا نقبل ... انكاره اذ لاعليه العمل
وبعضهم انكر للجواز فى ... مقاله وبطله غير خفي
وجاء فى خيبر عن محيِّصه ... وما أتى به لنا حُويّصه
فأوجب النزاع بين العلما ... فطال خطبهم به بل عظما
اذ لفظه فيه معان يختلف ... مفهومها عما حكى لنا السلف
وان تخالف هذه القسامه ... قواعد الشرع فلا ملامه
أشيا عن الشارع صحت فاعلما ... تخالف الاوضاع عند العلما
تعدادها يطول والحكمة قد ... تخفى على الكثير فى هذا الصدد
وقد روى العلامة البخارى ... قول أبي قلابة الأنصارى
بحثا به رد على من حكما ... بأن فيها قودا قد رسما
قالوا بها يقاد ثم أوضحا ... ابو قلابة الهدى مرجحا
قام الامام عمر الثاني فتى ... عبد العزيز الأموي اذ أتى

للناس داعيا إلى كشف الهدى ... في الحال اذ كان صحيح الاقتدا
قال له لو أن خمسين رجل ... قد شهدوا على فتى بما عمل
هم في بلاد وهو في بلاد ... بأنه الراكب للفساد
أو أنه زانٍ أكنت ترجمه ... فقال لاذلك عنه نعلمه
أو أنهم قد شهدوا ان فتي ... بالسرقات هاهنا كان أتى
هم في العراق والفتى بالشام ... هل تقطعن يد ذا الغلام
فقال لا قال فكيف الحال ... هنا فهذا عندنا ضلال
ان شهدوا بان زيدا قتلا ... عمراً ولم يروه هذا بطلا
كيف يقاد مسلم بجهل ... وأعظم الامور أمر القتل
ذلك امر خالف المعقولا ... من بعد ما قد خالف المنقولا
فالحق مع أبي قلابة ظهر ... ومن عداه قولهم هنا هُدِر
فكتب الامام ان جاءوا بما ... يؤيد الحق بذاك فاحكما
ان شهد العدلان المقبولان ... يوما على من كان ذا عيان
يقاد منه وهو واضح جلى ... على معين هنا الدعوى افعل
ان قامت الحجة انه قتل ... كان القصاص عند ذلكم يحل
فالادعا صح على معين ... لذاك قد ألزم بالتبين
وليس للأيمان في اشاطة ... دم من التأثير في القيادة
لايحلف الانسان غيبا أبدا ... لكن على الواضح مع اهل الهدى
كإن رأى يقول قد رأيت ... كذا كذا عليه قد حلفت
او كان سامعا على السماع ... لاغيره فلتعه ياواعى
وقال مالك وأحمد الأجل ... بها الدماء تستحق ان قتل
في العمد أما في الخطا فيه الديه ... ان حلف الخمسون نالوا التأديه
وانت تدرى أنهم ان حلفوا ... فالحنث لازم على مانعرف
قد حلفوا غيبا بانه قتل ... وليِّهم وذاك أمر لايحل
والشافعي ومن له قد تبعا ... قد أوجبوا الديات فيه فاسمعا
وهو عن الإشكال لما ينجلى ... فالمال بالأيمان لم يحلل
يحلف زيد ان لي يوما على ... عمرو كذا والحال فيه جهلا

وانما الأيمان في التعامل ... بينهم صحت لكل عامل
ولو أجزنا ما أجازوا وقعا ... بين الورى تناهب بالادعا
والحق ان المدعى عليه قد ... تلزمه الأيمان دفعا للقود
ويغرمون دية المقتول ... جبراً هنا لدمه المطلول
فلا يضيع دم مسلم علم ... بينهم كأنه دم البَهَم
وحكمة الالزام فيه ظاهره ... لمن لهم هنا قلوب طاهره
ان ألزموا المال فلن يحابوا ... جانيهم ان كان اذ يصاب
فالمال عند الناس غير هيِّن ... فيعربوا عنه بكشف بين
ان علموا القاتل والحق انجلىٰ ... فيه لدى أفهام كل العقلا
وهو الذى عليه صحبنا عرف ... عندهم كما روى عن السلف
وما أتى في خبر المحيِّصه ... لم يك حجة هنا منصصه
بل كان فيما قيل ذاك قد علم ... فى جاهلية مضت ولا جرم
اورده الهادى كتعريض هنا ... بما لهم من سالف قد زكنا
كانوا عليه يتحالفونا ... وبعد ذاك يتغارمونا
وحيث ان قاتلاً لم يعرف ... وداه هادينا على تألف
كان يخاف الافتراق فى الورى ... والشر يخشاه يثير الخطرا
وكان بيت المال للمصالح ... فى شرعنا يجلب كل صالح
لذاك خير الخلق قد وداه ... من عنده فى خبرنراه
وما رووه فرجال السنة ... قد نقدوه عندهم بحجة
كل الذى رووه فى المقام ... منتقد معهم لدى الأعلام
انظر إلى بداية المجتهد ... تجده أيضا اكبر المنتقد
وأثر الفاروق فيه اتضحا ... عليه قد عول فينا الصلحا
لاقود يقول بالقسامه ... بل تلزمن بذلك الغرامه
هذا هو الحق الذى قد ثبتا ... عند رجال العلم من حين أتى
وَفُقَهَا العراق مطلقا على ... هذا الدليل الكل منهم عولا
وجملة من اهل دار الهجرة ... عليه مشهورون فى المدينة
وقد رواه العالم البخارى ... كما علمت ذاك فى الآثار

قال لهم تأتون بالبينة ... أو تحلف اليهود للتأدية
قالوا هم الكفار لسنا نقبل ... أيمان من للحق فينا جهلوا
ليسوا بمسلمين والمسلم لا ... يجبره الكافر مهما اعضلا
لذا وداه المصطفى المختار ... من بيت ماله ولا انكار
من حكمة الرسول خير البشر ... مؤلفا للناس وفق النظر
وقولهم لانقبلن منهم ... يبطل حقهم على ما نعلم
لكن وداه المصطفى اكراما ... للكل كيما يقطع الخصاما
وذاك ظاهر لدى من فهما ... مقاصد الاسلام فيما حكما
انظره فى بداية المجتهد ... تجده واضحا بلا تفند
وفى رواية يقال أنكروا ... أيمانهم بالغيب فهي منكر
لذاك لم تلزمهم ان يحلفوا ... وكان تعريضا بما قد عرفوا
فجعل الهادى على اليهود ... ديته فى الخبر الموجود
لأنه قد كان قتله وقع ... ما بينهم نص لنا به سمع
خرجه الحبر أبو داؤد ... وشاع فى مرامه المقصود
ذلك أصلنا الصحيح فاعلما ... لو لم يحلفهم عليهم حكما
ان اليمين كرهوها فاعرفا ... لأنهم على خلاف المصطفى
وها هنا ألزمهم تلك الديه ... وهو جلي فى وجوب التأديه
وصححوا ذلك فيما صححوا ... ومقتضاه فى المقام رجحوا
واتضحت سبيل المسلمينا ... بالعقل والنقل هدىً مبينا
لازال نهجهم على دعايم ... صحيحة واضحة المعالم
حققه عيالم التحقيق ... بوارد يُعلن للتصديق
وهو الذى به العقول تشهد ... بانه الحق الذى يؤكد
واللوث لايوجب للقسامه ... بل يوجب التهمة أو إلزامه
ان كان لوث تبطل القسامه ... فى رأينا بل توجب اتهامه
فصاحب اللوث أحق فى النظر ... فى أن يكون القتل منه قد صدر
فلا قسامة بهذا الحال ... بل حيث لا لوث من الرجال
واللوث عندهم عداوة بدت ... بين القتيل واناس علمت

أو وجد القتيل قرب ناس ... سيوفهم مسلولة للبّاس
أو أنها حمراء بالدماء ... وهكذا يذكر في الأنباء
والشاهد الواحد عند مالك ... لوث اتى في واضح المسالك
ان كان عدلا فهو لوث يعتبر ... عندهم كذا حكى عنه الأثر
او وجد القتيل حوله رجل ... مختضب بالدم لوث قد قبل
ان وجد القتيل في محلة ... قسامة تلزم دون مرية
ان لم يكن له هناك أعدا ... أو وجدوا فلا فراع الأهدا
وهكذا من كان حول بلد ... او في حريمها كهذا المقصد
ام بين قريتين كان الأقرب ... ألزم عندهم وهذا المذهب
لاقود بغير ما بينة ... لكنه منجبر بالدية
لاما يقولون ولسنا نقبل ... غير الهدى عليه لا نعوّل
وما حلى ابن حزم الشهير ... اشكاله في رأينا شهير
والدم أعظم الأمور في النظر ... كيف يقاد أحد بلا بصر
فالحق لا غير اليه المذهب ... وكلنا شرعا إليه يذهب
قول القتيل قاتلي فلان ... لم يك لوثا أيها الاخوان
والقائلون انه لوث فلا ... نرضى مقالهم لأصل عقلا
قد ادّعىٰ على معيّن فما ... معناه في اللوث ولم ينبها
إن صحت الدعوى على معيّن ... فلا قسامة لدى التبين
ان قامت الحجة كان العمل ... بمقتضاها في المقام نعمل
او لم تصح فاليمين تلزم ... لِمن بقتله هنا يتّهم
وأهل قرية اذا لم يبلغوا ... خمسين فالأيمان فيهم تمموا
تكرر الأيمان حتى تكملا ... فيهم على الأصل الذى تأصلا
او كثروا فالاختيار للولي ... من شاء منهم صح في الحق الجلى
وها هنا نقصر للمقال ... عن ذكر ما للقوم من أقوال
اذ جاء في (التأييد للزعامه) ... ما كان من مباحث القسامه
فنكتفي بذاك عن اطالة ... ما جاء للاشياخ في القسامة
والله نرجو العون والتوفيقا ... وان يمهدن لنا الطريقا

وها هنا الحدود تأتى فاعلما ... بحسب الترتيب عند العلما
لأنها من الدماء تعتبر ... وهي جنايات مقامها شهر
فى بعضها الجلد وبعض يقتل ... راكبها والقطع أيضا يعمل
فى السرقات والمحار بينا ... ونحوهم اذ يهدمون الدينا
تاتى بتفصيل جلي المنهج ... صحيحة المأخذ فى التحرج
ليهتدى بها رجال العمل ... من كل عامل همام فيصل

حد الزنى

ان الزنى حرمه الرب العلى ... فى الدين ثابتا بكل الملل
قد أجمع الناس على هذا فلا ... مخالف لذاكم من الملا
وفيه ذو الجلال ايضا شرعا ... أقسى الحدود إن يكن قد وقعا
فالجلد في البكر وأما الثيب ... ترجم عندنا وهذا المذهب
والله حكمَ الرجم قد كان شرع ... وصح بالاجماع وهو المتبع
لابد من هذا ومن لم يفعل ... فظالم حق مليكنا العلي
ان كان قادراً على انفاذ ما ... أوجبه الشرع وما قد ألزما
والأمراءُ للحدود تفعل ... لامطلق الناس لمعنىً يعقل
وسوف يأتى ما يدل فى الأثر ... على حقائق هداها قد ظهر
ان الحدود عندهم للأمَرا ... ذلك فى نص حديث ذكرا
وليدرء العذاب عنها وردا ... الى الامام عندهم قد أكدا
وذاك بالاجماع فى الاسلام ... ان الحدود هي للإمام
والفيء أيضا هكذا قد وردا ... والجمعات أمرها تأكدا
فيجلد الزاني كما النص ذكر ... مائة جلدة أتانا فى السور
والرجم بالسنة عند الاكثر ... وقيل بالذكر المنير الأزهر
لكن نسخ لفظه قد شهرا ... وبقي الحكم صحيحا نيِّرا
والله فى الزنى وفى عقابه ... شدَّد فانظر ذاك فى خطابه
مائة جلدة بغير رأفة ... وهو من التشديد فى صرامة
وأوجب التشهير فى هذا الصدد ... وهو من العذاب ايضا فاستفد

والقتل فى المحصن فى حال عرف ... بشدة السّخط عليه قد وصف
يقتل بالأحجار رضخا فاعلما ... أشنع قتلة لدى من فهما
نعوذ بالله من ارتكاب ... ما يوجبن لنا من العذاب
ونسئل الله الهدى والرشدا ... وان ينيلنا المرام الأهدا

الرجم ولوازمه

وحيث ان الرجم معهم أشنع ... وانه على الزناة أفظع
وشرطه البلوغ فى الاسلام ... وهكذا حرية الانام
والوطء بالعقد الصحيح فاعلما ... تلك شروط حكمها قد علما
وذاك بالاقرار انه زنى ... أربع مرات يقر فافطنا
وقيل لا تلزم فيه الأربع ... وهو جلي وهداه يلمع
أو قامت الشهادة المعتبره ... على شروطها أتت مقرره
فعند ذا يحفر حال الرجم ... هناك حفرة بأمرِ حُكمي
ينزل فيها ثم يدفننا ... لنصفه وبعد يرجمنا
مستقبل القبلة هكذا العمل ... فيه لدى اهل الهدى بلا جدل
يرجمه الإمام قبل الكل ... ويتبعونه بهذا الفعل
يكبر الامام عند ما رمىٰ ... تكبيرة جهرية هنا اعلما
ان كان بالاقرار عنده رجم ... أو بشهادة بها هنا حُكِم
يرجمه الشاهد فيهم أولا ... ويتبعونه متى ما فعلا
وتدفن المرأة تحت الصدر ... وذاك عندهم لأجل الستر
هذى هي الاعمال فى الاحصان ... لأنه الهادم للإيمان
عقابه كان أشد إذ هَدَم ... حرمة دينه بما كان اجترم
وبعد ما تحققت وفاته ... تخرج من حفرته جثاته
ثم يغسلن غسل الموتى ... وصلين عليه حيث كنتا
ان تاب أو أصر قيل تلزم ... فيها استوى المسلم ثم المجرم
وهي من المنظور ليست تنبغى ... ان امكن الغيرُ لها الغيرَ ابتغ
وهكذا الاعمال فى رجم النسا ... على قياد ما هنا قد اسسا

والله اولى بالأمور فاعلما ... بحكمه ما عشت فينا فاحكما
فأدّ واجبا قضاه في البشر ... خالقهم فيهم به كان أمر
ولا تمل الى الهوى فالنفس قد ... تدعو الفتى إلى الهوى ولافند
فالله بالجميع منا أرأف ... وهو بهم في كل حال ألطف
وشرعه هذا أتى للردع ... لهم ليلزموا طريق الشرع
فهو المليك الاحد المدبر ... والخلق كلهم إليه تجأر
سبحانه من قاهر ما أقدره ... قضى لنا التكليف ثم قدره
أمانة كلفنا القياما ... بها وفيها حرر الأحكاما
ذلك حق من زنى ولا جرم ... فإنه لأكبر الذنب اجترم
من بعد ما صح له النكاح ... اذا زنى في رجمه الصلاح
للكل في الاسلام هذا يصلح ... والحد في الدين بحال أصلح
بشرط كون وطئه صحيحا ... حسب شروطهم له أبيحا
فان بدت هناك شبهة فلا ... لكنه التعزير فيه نقلا
بالشبهات تدرأ الحدود ... ذلك عن نبيّنا مورود
فواقع يوما على بعض الإ ما ... بشركة الملك فحد هدما
وان أتت منه هنا بولد ... به التحاقه لهذا الصدد
وقومت عليه في الأحكام ... من اجل الاشتراك في الأسهام
وذا عليه من رجال العلم ... جماعة قضت بهذا الحكم
وبعضهم تعزيره هنا يرى ... من اجل ما كان له قد اجترا
قال ابو ثور عليه الحد إن ... صح لديه العلم بالحرم اعلمن
والدرء للحدود عند الشبهة ... أورده النص لنا في السنة
وها هنا مباحث دقيقه ... يقصدها من حاول الحقيقه
هل يغلب المملوك ها هنا لمن ... قد رام للوطء على الغير اعلمن
أم ذلك الغير هناك يغلب ... ان الفروع للأصول تصحب
حصته للحل قيل توجب ... وحصة الغير لحرم تَطلُب
وواطئٌ جارية من مغنم ... وهو مجاهد كذاك فاعلم
فالحكم كالأولى تراه العلما ... لأنه الشريك مهما قُسِما

ومن أحل أمة لرجل ... فالخلف جارها هنا فاحتفل
ظن الجواز ها هنا يعزر ... كلاهم لأن هذا منكر
لا توهب الفروج فى الاسلام ... فانه من مطلق الحرام
لو جاز ذاك حل مطلق الزنى ... فتهب الفرج لمن بها زنى
والرجم بالسنة معهم أثبتا ... وفيه اجماع الهداة قد أتى
وليس بعد صحة الاجماع ... فى رجمه اذ ذاك من نزاع
وقيل فيه النص كان قد نزل ... ونسخ لفظه لديهم قد حصل
وهو شهير عندهم قد صحا ... لذا ترانا نرتضى الأصحا
ومنكر الرجم على هواه ... مشى متابعا لما يهواه
إنكاره فى الدين عينُ المنكر ... اذ ينكرن ما ليس بالمستنكر
والخلف فى الحرية المعتبره ... فى الفاعلين تلزمن مقرره
ام ليس تلزمن والحق جلى ... من فعل خير الخلق بدر الرسل
فالقول باللزوم للأحناف ... مقرر يحكى عن الاسلاف
والشافعى لم يوجب الاسلاما ... اذ كان لم يحرر الأحكاما
يراهم مخاطبين فى النظر ... بهذه الفروع صح فى السور
والمصطفى قد رجم اليهودا ... فكان حجة ولا تفنيدا
والعلما لهم هنا مذاهب ... فليتبع الأصول فيها الذاهب
اذا هموا تحاكموا إلينا ... نحكم بالشرع الذى لدينا
أصولهم فاسدة ولا مرا ... ان اليهود شر من قد كفرا
والحد فى البكر هو الجلد اعلما ... وصح فى التغريب خلف العلما
انكره الأحناف فى الآثار ... والشافعى معه ذاك جارى
خلاف ما للحنفيين ورد ... وعنده العموم فيه معتمد
أعنى على الإناث والذكران ... والحر والعبد بلا نكران
ومالك خصصه بالذكر ... وذاك ليس ثابتا فى النظر
وان يكن تابعه الأوزاعى ... فلم يزل فى منهج النزاع
ومالك يمنع فى العبيد ... لأنهم مال بلا تفنيد
والمال لا يضاع فى الاسلام ... تضييعه من جملة الحرام

والنص ان صح على التغريب ... دل وليس ذاك بالعجيب
وغربة النساء توقعنا ... في زايد من الزنا اعلمنا
نعوذ بالله من الآثام ... وكل ما كان من الحرام
والله في القرآن احكام الزنا ... حررها كما دراها الفطنا
وما على القرآن زاد يعتبر (١) هل صح بالنص الصحيح المعتبر
ان صح كالرجم فما صح ثبت ... والحق ان صح فغيره يبت
وان رووا ذلك في الآثار ... فهو عن الاشكال غير عارى
والعبد نصف الحر فيما أمكنا ... تنصيفه عند الهداة الفطنا
ذلك بالاجماع عندنا ثبت ... وسنة الهادى به قد صرحت
كمثل ما القرآن فيهم حكما ... وهو الذى عليه جل العلما
والقول بالتعزير في العبيد ... لو أحصنوا ليس من السديد
وان رووا ذلكم عن عمر ... يرده عندى صحيح النظر
وبعضهم نفى الحدود مطلقا ... عن العبيد والمقال أطلقا
ومنشأ الخلاف في المقام ... معهم من الاحصان فى الاسلام
من جعل الاحصان بالنكاح ... يعرف ينفى ذاك باتضاح
يقول لاحد على من لم يكن ... على تزوج وليس يجلدن
ومن يرى الاحصان إسلاما وقع ... عممه تم العموم يتبع
وان زنت قال اجلدوها وردا ... عن سيد الخلق امام الاهتدا
وان زنت قال اجلدوها فاعلما ... وثم بيعوها روته العُظما
وذاك في الإما إذا لم تحصن ... جاء جوابا لسؤال فافطن
وبعضهم قد جعل العبيدا ... كالحر فى الزنا فع التقييدا
لقوله لكل واحد ورد ... ولم يخصص احدا دون أحد
واختلفوا فى الحفر فى الرجم وقد ... مضى لنا فيه المقال المعتمد
وأنكر الحفر فريق فى الورى ... ولم يكن فى رأينا مستنكرا
انكاره عن مالك قد نقلا ... ابو حنيفة عليه عولا
والشافعى قرره اختيارا ... ولم يكن انكره انكارا
وقيل عنه قال للنساء ... ولم يرد ذلك فى الأنباء

١ ــ قوله يعتبر أي ينظر فيه هبل صحيح أم لا

وعـــلـــه رأيٌ لـــه ولم يـــصـــح ... مـعـه دلـيـل فـى المـقـام مـتـضـح
وحكمة الحفر هي القهر لمن ... جرى عـلـيـه حكمنا أن يرجمن
اذ فرّ مرجوم متى ما وجدا ... حـرارة الـرمـي مـتـى شام الردى
فـأدركـوه بـعـد ذا فـى الحرة ... ورضـخـوه لتمام الـقـتـلـة
وبـعـد ذاك حـفـروا لـه ورد ... فـى خبر عـنـدهـم عـالـي الـسـنـد
والجلد فى الظهر يكون فاعلما ... ومـا يـلـيـه هـكـذا قـد رسما
وقيل فى الجسم جميعا غير ما ... كـان مـن الـوجـه وفـرج عُـلما
وأول الـقـولين لـلـمـوالـك ... وهـل لهم فـى ذاك مـن مـشارك
والثانى قول الشافعي العلم ... كـذاك لـلأحـنـاف صح فـافـهـم
وذلـك الخـلاف عـنـدنـا ورد ... فـى أثـر الـصـحـب لـكـل مجتهد
وهـل يجـردن فـى الحـدود ... قـيـل نـعـم قـد صح فـى المورود
يـتـرك مـا يـسـتر للـعـورات ... صـح بـأصـلـه مـع الـشـقـاة
مـن لـفـظ يجـلـدنّ ذاك يـفـهـم ... يـبـاشر الجلد كـذاك يـعـلـم
وقـيـل الا الـقـذف لايجـرد ... لِـمَـا هـنـاك فـى المـقـام يـرد
وقـاعـدا يـكـون حـال الجـلـد ... لا قـائمـا عـلـى الـصـحـيـح عندى
ثم حـضـور ذلـك الامـام ... مـعـهـم لـدى الـتـنـفـيذ للأحكام
يـكـون أولـى دون مـا إلـزام ... عـلـى الصحيح جاء فى الأحكام
كـان الـنـبـي يـأمـر الـصـحـابـه ... تـقـسـيـمـهـا ولـيـس مـن غـرابـه
طـائـفـة منهم لـذاك تـشـهـد ... كـذاك فـى الـذكـر تـراه يـرد
أقـلـهـا ثـلاثـة عـلـى الأصح ... وأصـلـه فـى الحق لاح متضح
إلا المـريـض بـعـد بـرء يـلـزم ... اقـامـة الحـد عـلـيـه فـافـهـمـوا
والخلف فـى شـدة بـرد وقـعـا ... وشـدة الحـر فـبـعـض مـنـعـا
كـي لا يـكـون سـبـبـا هـنـا عرض ... يـوجـب للـهـلاك مـعـهـم كالمرض
والخلف هل بالحمل معهم يجب ... اذا ادعـت كـان عـلـيـهـا الـغـلـب
والخلف فى معترف أي بالزنى ... هـل الـرجـوع هـادم مـا زكـنـا
ان رجع المقر قبل الحد ... يـقـبـل مع بعض بحكم الرد
عـلـيـه جمهور هداة العلما ... وقـيـل بـل ذلـك لـن ينهدما

دل عليه وارد في ماعز ... قد فهموا من ذاك عين الجائز
لو لم يجز ما أعرض المختار ... عنه متى ما ثبت الاقرار
وهل إذا تاب سقوط الحد ... بتوبه صح لهذا القصد
اسقطه بعض ولسنا نقبل ... ذلك في اصولنا لايعقل
قالوا حديث ماعز دل على ... ذلك قلنا ذلكم لن نقبلا
قد قال ردوني إلى المختار ... فقتلوه دون ما انكار
لو جاز ردوه وقال الهادى ... لعله يتوب(م) لفساد
قلنا اذا تاب مع الله نجا ... وكان ذاك للمراضى مخرجا
أما إذا أصر لو قد رُجما ... فربه من ذنبه لم يرحما
لا يرحم الإلٰه كل عاصى ... ان لم يتب من مطلق المعاصى
ذلك في القرآن قد تحققا ... نصا جليا في المقام أطلقا
لا تسقط التوبة للحدود ... وهو الصحيح جاء في المورود

القذف

والقذف عنوان السباب فاعلما ... والله في الاسلام صان المسلما
وعرضه الحمىٰ يقول المصطفى ... معناه في الاسلام كل شُرُفا
والقذف في القرآن ايضا وردا ... وحكمه في النص قد تأكدا
والحكم فيه صحة الاشهاد ... عليه او لا فمن الفساد
اذا أتى القاذف بالاربعة ... وشهدوا بصحة القضية
ينفذ الحكم على من قذفا ... صيانة من حق أرباب الوفا
اولا فقاذف يحد فاعلما ... جلداً ثمانين على ما أجرما
حيثٍ غدا منتهكا للحرم ... بغير حقٍّ شان عَرْضَ المسلم
وشرطه من عاقل قد بلغا ... مبالغ الأحرار حينا لغا
ذلك عم للرجال والنسا ... والحر والعبد كما قد أسسا
ومسلما او غير مسلم علم ... في حال قذفه كذاك قد رسم
يقذف بالزنى لكل مسلم ... بغير حجة كفعل المجرم
والشرط في المقذوف حر مسلم ... مكلف فقذف هذا يحرم

والخلف فى العفاف هل شرط لزم ... فيخرج الفاسق حسبا فهم
تلك شروط هاهنا تعتبر ... واجبة بها أتانا الأثر
كذاك قيل نفيه عن النسب ... قذف على الصحيح حده وجب
حيث تكون امه أي مسلمه ... وحرة فى ذاتها محترمه
واختلفوا متى تكون كافره ... أو أمة هل حكمها كالظاهره
فبعضهم أوجد حدا فاعلما ... فى هذه الأحوال مع من حكما
وبعضهم أسقط ذاك الحدا ... وهل تراه هاهنا تعدى
أقول ذات الكفر ليست تعتبر ... والخلف فى الاماء مع أهل النظر
والحد فى القذف الصريح اتضحا ... والخلف فى التعريض مهما لوّحا
بل فيه تعزير يقال حسبا ... قد اقتضى رأي الذى قد حكما
ومالك أوجب فى التعريض ... للحد فى رأي له مريض
كيف يكون الحد هاهنا ولم ... يكن صريح القذف فيه قد علم
أقل مافى ذاك شبهة سقط ... بالشبهة الحد فقل هنا يحط
وما به احتج الامام مالك ... عندهم ضاقت به المسالك
قد زاحمته حكمة فى الدين ... تحققت فى سنة الأمين
وعندنا الاجماع صح فانظر ... فى اثبت الانظار للمستبصر
اربعة الشهود فى القذف تجب ... اولا فقذفهم بدا ولا عجب
فيجلدون حد قاذف على ... اصل صحيح فى اعتبار العقلا
والخلف فى الزوج متى ما كانا ... رابعهم هل قذفهم وافانا
وكل من اخرجهم عن قذفهم ... لم يعرف الحق على اصل علم
والخلف فى الشهود النا قلينا ... عن غيرهم جاء لنا مبينا
يلزم عن كل فتى فى الحق ... اربعة تنقل وجه الحق
وهكذا وقيل لا ولا خفا ... هم كشهود الأصل فيما عرفا
والعبد مهما الحر يوما قذفا ... مقال اهل العلم فيه اختلفا
فقيل نصف الحر حده علم ... والكل عندهم بهذا قد حكم
والخلفا عليه ثم العلما ... للنص عن خير الورى فلتفهما
وقيل كالحر وهذا ينسب ... لبعضهم إليه بعض يذهب

وبالعموم هؤلاء أخذوا ... لكننا لسنا بذاك نأخذ
وقولهم ان الكتابي لزم ... بكامل الحد عليه قد حكم
والعبد أحرى هاهنا بذاكا ... والفرق قد بان لنا هناكا
لا نترك النص الصحيح المعتمد ... الى قياس من مقال المجتهد
والخلف في القذف اذا تعددا ... فقيل حد واحد إن أفرداَ
اي قذفه كان لفرد فاعلما ... كذاك قد صرح جل العلما
أما اذا المقذوف قد تعددا ... فالحد لا يفارق التعددا
اذ عرض زيد غير عرض عمرو ... لذلك التكرار فيه يجرى
اما اذا ما كان يوما قذفا ... عمراً فحُدَّ ثم عاد فاعرفا
يحد ثانيا بلا خلاف ... كذاك قد صح عن الاسلاف
ان جدّد القذف هنا الحد لزم ... وهكذا وذاك أمر قد علم
والخلف في القذف لجمع وقعا ... هل ذاك حد واحد للمدعى
أم أنه بعدد الجمع يقع ... خلف له بعض الهداة قد رفع
كل الى وجه تراه ذهبا ... للشافعي الثاني عند النجبا
وأول القولين للاحناف ... ومالك من قادة الاسلاف
والشورى أيضا وكذاك أحمد ... وهو الامام العالم المجتهد
وان يقل لكل داخل هنا ... فانه زان او ابنٌ مِن زِنى
يحد عند الداخلين فاعلما ... اذ قذفه للكل معهم علما
وبعضهم فصّل في المقام ... وقصده التاصيل للاحكام
ان قال يازانٍ لكل فرد ... لكل فرد صح حكم الحد
او قال يازناة حد واحد ... اذ جمع القوم حكى الأماجد
وكل فرقة لاصل تذهب ... تراه انه لديها المذهب
فلانطيل البحث في المقام ... بل نكتفي بمجمل الكلام
وهل اذا بعض عفا يسقط ما ... اوجبه الشرع هنا أم لزما
اذا عفا البعض فلا حد هنا ... للاشتراك عند كل الفطنا
بل يسقط الحد على الصحيح ... واثبتوا التعزير في التوضيح
حيث الحدود تسقطن بالشبهة ... وهو الذى عليه أهل الملة

ان بلغ الامام او لم يبلغ ... ذلك عند بعضهم له ابتغ
وبعضهم ان بلغ الامام لا ... عفو وان لم يبلغن جاز على
ومالك فى ذاك قد تحيّرا ... فكان حينا يمشين القهقرى
والأصل فى الحد اختلاف العلما ... هل هو حق خص ذاك المسلما
ام كان حقا للإلٰه الأحد ... أم هو للكل بلا تفند
لذا ترى الفروع تتبعنا ... أصولها عندهم اعلمنا
فكل حق للإلٰه كالزنا ... فالعفو فيه لايجوز فافطنا
انفاذ حقه علينا يجب ... وهو الذى عليه صح المذهب
والحق للانسان ان شاء عفا ... وفيه فى التحقيق لن يُختلفا
او كان الاشتراك فيه وقعا ... هنا الخلاف عندهم قد وقعا
بعضهم حق الإلٰه غلّبا ... وابطل العفو لأمر وجبا
وبعضهم غلّب حق العبد ... فأثبت العفو بهذا القصد
ان صدَّق المقذوف من قد قذفا ... أسْقَطَ عنه الحد مع اهل الوفا
فدل ان القذف حق من قُذِف ... يسقط بالعفو على رأي السلف
والحد للإمام لا للكل ... يقيمه الامام حسب الأصل
وصح فيه أمره اذا أمر ... يقيمه المأمور عنه فى الأثر
اذ أمر النبي من أقاما ... للحد عنه فافهم الاحكاما
شهادة القاذف معهم تبطل ... بالنص وهو واضح لا يشكل
اذ تقبلن شرعا من المرضي ... وهو الذى يعرف بالتقي
وقاذف المسلم غير متقي ... لكنه فى ظاهر الامر شقى
وردها من الشقي اجمعوا ... عليه فى الدين بنص يرفع
وان يتب تقبل فى الأحكام ... كما اتى ذاك عن الاعلام
وقيل لا تقبل وهو أبعد ... وهو خلاف ما الدليل يرشد
والنص حجة الجميع فانظر ... فى النص تدر منه وجه النظر
والعلما تعتمد الدليلا ... وان تكن أخطأت التأويلا

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي
المكتبة
الرقم العام :

حد الخمر

وحيث ان الدين ليس يقبل ... الا صحيح الاصل حيث يعقل
وان ما يغيّر العقولا ... لا يرتضى او يبطل المعقولا
والخمر للعقل أضر ما عُرِف ... فى الكون قد حقق ذلك السلف
والله قد كرّم هذا الخلقا ... وصانهم فليلزموا الأحقا
لذاك ذو الجلال فينا حرّما ... للخمر قد أبعد عنها المسلما
فشارب الخمر كعابد الوثن ... فى الاثم نصا قد أتانا فى السنن
ذلك للسر الخبيث المختفى ... فى الخمر لا يرضى به كل وفي
يصير بعد شربها فى اقبح ... أحواله مباعداً للأصلح
كأنه بهيمة لا يعقل ... شيئا به كان الفتى يفضل
كالحيوان ماله اعتبار ... كأنه فى فعله حمار
يبول فى الطريق لا يبالى ... عارٍ ولا يدرى بذاك الحال
فهو عن الجنون لم يبتعد ... حين اضاع العقل فعل المفسد
يركب أفعال اولى الرذائل ... ويتركن اطيب الجمايل
والدين يدعو للمعالى مطلقا ... لذا ترى التحريم فيها أطلقا
لذاك لعن الخمر مع من شربا ... لها أتى عن النبي المجتبىٰ
وعاصر الخمر وشاربها معا ... وهكذا نصا تراه رفعا
يلعن فيها تسعة خير الورى ... فكن لهذا الحال فيها من درى
فاجتنب الخمر أخا الاسلام ... أولا فقد قارفت للآثام
ولم تكن ممن اليه ينظر ... مولاه فهو لهواه ينصر
والحد واجب على من شربا ... لو شرب القليل حد وجبا
لو أنه لم يسكرن ولا خفا ... بنفس شربه لها طبعا هفا
وقول من يقول ان الحدا ... بالسكر فى مقاله تعدى
ما قال ذاك المصطفى اذ حكما ... بل انه لشربها قد حرما
لو شرط السكر ترى الكل غدا ... لشربها فالدين طبعا فسدا
والشرب للتفسيق أيضا أوجبا ... شهادة الشارب عندهم هبا

قارف إثما فهو عبد عاصى ... مرتكب لأخبث المعاصى
والخلف فى الشرب لغير الخمر ... ان لم يكن أوقعه فى السكر
وقد بسطنا القول في (الارشاد) ... متمما بغاية المراد
والحد فهو الجلد فى الاسلام ... وهو ثمانون على التمام
وذاك بالاجماع من اهل الهدى ... لا ينقصن عنه متى ما قيّدا
وقول من يقول أربعونا ... لا نرتضى لذاك أجعونا
ذلك للاجماع خرق يبطل ... فى الدين لا يرضاه فينا الكمل
قد نسبوه للامام الشافعى ... وهل له في ذاك من متابع
والعبد نصف الحر عند العلما ... يجلد اربعين حين اجترما
والظاهريون كمثل الحر ... قالوا ولا فرق بهذا الأمر
إن الثمانين على عهد عمر ... وعن علي اذ بها كان أمر
قال اذا يشرب يقذفنا ... وحد قاذف فيجلدنا
ووافق الصحب لهذا الأمر ... ولم يقم منهم فتى بنكر
فثبت الاجماع فيه فاعلما ... فدع فتى على القضايا هجما
وأصله فى سنة المختار ... لم يبتعد عن ذلك المنار
بل جلد المختار أربعينا ... معهم بنعلين فع التبيينا
مكان ذاك جعل الفاروق ما ... قد ناب عنه فى المقام فافهما
عن كل نعل جعل السوط فتم ... معنى الثمانين بهذا قد حكم
مع ما به حيدرة قد صرّحا ... بين الورى وللمعانى وضّحا
والصحب لا تسكت عن بطل يقع ... فهو دليل للمعانى قد جمع
هذا هو الحق الذي لا ينكر ... انكاره في الدين طبعا منكر
لا يجمع الله على ضلال ... أمتنا صح بلا جدال
والعبد للسيد أن يقيما ... عليه للحد فكن عليما
فقيل مطلقا وقيل لا على ... عموم ما عن أحمد قد نقلا
حد الزنا والقذف بعض قالا ... فقط فاعرف ذلك المقالا
وثبت الاجماع عند العلما ... ان الحدود للإمام فاعلما
وذا عليه قادة العلم كما ... حكاه قومنا مقالا محكما

قال به عندهم الشيخ الحسن ... والاموي عمر الليث الفطن
كذا أبو حنيفة قد قالا ... وهو الصحيح يرفع الاشكالا
قالوا الزكاة والحدود فاعلما ... والجمعات للامام حيث ما
وهكذا الفيء على ذا أجمعوا ... فالنا لِمَا سواه نسمع
وعند غيرنا يقوم السيد ... على العبيد اذ تحد الأعبد
وعله ان لم يكن إمام ... يكون من سادتها القيام
أو يأمر الامام تلك الساده ... تقيمه لتظهر الافاده
وهو وجيه عند اهل العلم ... فأولِ ما قالوه روح الفهم
يجلد بالاقرار أو شهادة ... عدلين من خيار اهل الملة
والخلف هل يثبت بالروايح ... أم لم تكن من الدليل الصالح
أثبتها بعض دليلا وحكم ... بها تشجعا لمن قد اتهم
لو لم يكن شاربها لمَّا تكن ... ريح لها فيه عند الفطن
فهي كمثل الصوت والخط اعلما ... كل بذاك عندهم قد حكما
من ريحها اذا لم يشرب ... وذاك فى التحقيق لم يستغرب
وقيل تلك شبهة والحد لا ... يقوم عند شبهة فاحتفلا
لعل شيئا ريحه كريحها ... فتثبت الشبهة فى توضيحها
والحد بالشبهة يدر أنا ... عن أحمد الهادى لنا اعلمنا
ان سقط الحد بحكم الشبهة ... بقى لنا التعزير فى القضية
وهو عقاب لأهيل السوء لا ... يزال زاجراً لهم بين الملا
والافتضاح ثابت به كما ... بالحد فى اعتبار كل العلما
من حكمة الحكيم جل البارى ... صان الورى عن نهج اهل النار
فالحمد لله على كل النعم ... منه تعالى فى مصالح الأمم
قد اعتنى بالكل ذو الجلال ... ليدركوا فواضل الأعمال
فيبلغوا بهارضاه الأنفعا ... غداً متى الكل لديه اجتمعا
والشكر لله المليك البارى ... أنقذنا من موجبات النار
ومنَّ بالرشد على الأنام ... وبيّن الحل من الحرام

حد السارق

وهو الذى يأخذ أموال الورى ... بخفية كان بها تسترا
يدخل فى البيوت والمنازل ... ليأخذن مال كل غافل
يفتح ما قد أغلقوه يكسر ... من حرم الناس وما قد يستر
فأخذ مال الغير ظلما يقبح ... فى العقل بل فى الشرع ذاك مفضح
أموالكم قال النبي المصطفى ... عليكم الحرام نصا عُرِفا
فأخذها بغير اذن يحرم ... وانه للقلب طبعا مؤلم
لذاك ذو الجلال فيها شرعا ... عقوبة بها الجهول ارتدعا
تقطع يمناه اذا ما سرقا ... ذلك من حرز عليه أُطبقا
فهتكه الحرز لاخذ المال ... اوجب قطعه بهذا الحال
صيانة لحرم الأنام ... ذلك واجب بلا ملام
ولا تصح ها هنا الشفاعه ... لأنها لحده إضاعه
لذاك قال المصطفىٰ لوسرقت ... فاطمة قطعتها وقد ثبت
فهي أعز الناس عنده ولا ... هوادة في الحق نصا نقلا
وهي اعزها الإلٰه البارى ... وصانها عن موجبات العار
اكمل فى نزاهة النساء ... وبضعة منه بلا امتراء
وليس قطع فى الخيانات ولا ... في الاختلاس عند كل الفضلا
اذ ليس حرز ها هنا والأدب ... فيه كما يرى هناك النجب
والإشتراك يمنعن القطعا ... فى اي حالة فراع الشرعا
والمستعير للحلي يجحده ... مع بعضهم قد قيل تقطعن يده
اذ صح فيمن تستعير للحلى ... وتجحدنه القطع عند الكمل
وحكمه صلى عليه البارى ... يعم للكل بلا انكار
ما لم يكن له مخصَّص عُلِم ... او كان فالتخصيص عند من حكم
وأحمد عليه فى الآثار ... وهو شهير شاع فى الأمصار
وفيه قال المصطفى ما قالا ... لشافع فيه فع المقالا
أسامة أتى النبي يشفع ... اراد منه ها هنا لا تقطع

فقال قد أهلك من قبلكمُ ... ان سرق الشريف عنه أحجموا
او سرق الوضيع قالوا يقطع ... وخالفوا ماذو الجلال يشرع
ورده بعض رجال العلم ... وناقشوا مقام هذا الحكم
فالحرز ها هنا نراه منتفي ... فالقطع مشكل هداه مختفى
قد اخذ المال باذن المالك ... عن طيب نفس بيّن المسالك
كيف يسوغ القطع مع ذا الحال ... هذا مقال هؤلاء الرجال
والخلف في العبد فقيل يقطع ... كغيره عن الهداة يرفع
وقيل ان العبد مال لم يصح ... فى العبد قطع وهداه متضح
بل يقطع الحر المكلف الذى ... ينتهك الحرمة عند المأخذ
وهو سواء كان أنثى أو ذكر ... لا فرق في هذا بمنطوق الأثر
والشرط فى المسروق ما له ثمن ... كثمن المجن صح فى السنن
وبعضهم فى ربع الدينار ... ونحوه يذكر فى الآثار
وقيل فى ثلاثة الدراهم ... على خلاف صح عن عيالم
فى قيمة المجن أو فى البيضة ... والحبل صح فى صحيح السنة
والحق فى ثلاثة الدراهم ... او ربع الدينار حد اللازم
والحرز إن لم تعرفنه فاسمع ... ما صح فيه عن أولى التشرع
بيت له باب عليه يغلق ... فذاك حرز حسبما قد حققوا
وهكذا الصندوق حين يقفل ... فانه حرز على ما أصلوا
والزرب للأغنام حرز يعتبر ... عند أولى العلم واعلام الأثر
وهكذا المراح قيل للابل ... وهكذا الاعطان فى قول نقل
كذلك الجنور حرز فاعلما ... ومثله المصطاح عند العلما
والاختلاف عندهم فى الأوعيه ... هل هي حرز موجب للتوفيه
والقطع هل بعد الخروج ان خرج ... من بيتنا بالسرقات قد درج
ام كونه في البيت حين سرقا ... يلزم قطعه بذاك مطلقا
والدار بين الشركا هل يجب ... قطع بها أم لا وكيف المذهب
أقول حكم القطع لم ينتقل ... عنها بذاك في البيان الأمثل
الا اذا السارق ممن اشترك ... فيها فلا قطع متى منها ملك

والقبر حرز عند كل العلما ... نابشه يقطع في نقل سما
إلا أبا حنيفة لا يقطع ... له ووجهه لديه أوسع
يراه للحي فقط شرعا ... لذاك لم يكن له قد قطعا
كذلك الثوري سفيان العلم ... رووه عن زيد بن ثابت الأتم
والحرز ما جرت به العادات ... يحفظ ما تنتاشه آفات
وكل شيء حرزه بحسب ما ... ناسبه كذا تراه العلما
لذا مرابط الدواب تعتبر ... حرزاً لها كذا الأوانى في النظر
وهكذا الانسان حرز يعلم ... لِمَا عليه من لباس يفهم
وكل ماعليه جسمه اشتمل ... فهو له حرز على هذا العمل
كذاك ما النائم قد توسدا ... عليه تحت راسه إذ رقدا
والخلف ما يكون في الكعبة هل ... يقطع من يسرقه أم لا يحل
ومثل ذاك سائر المساجد ... وما على الطرار مثل الجاحد
يحتال للمال ويجحدنا ... فقطعه بذاك يبطلنا
ومن على الصبي كان قد سرق ... لا قطع فيه هكذا وهو الأحق
ذلك انه هنا لايحرز ... لعدم التكليف لا يحترز
ورجلان واحد قد دخلا ... واخرج المتاع من ثقب علا
والثانى منه يتناولنا ... فالقطع في الداخل يعلمنا
لأنه الذى استباح السترا ... وهتك الحرمة معهم جهرا
وقيل على الذى تناولا ... ذلك لا من كان يوما داخلا
وقيل لا قطع هنا ولاخفا ... لشبهة بها الخلاف وُصفا
لأن مَن أخرج للمتاع ... من حرزه أشكل فى ذا الداعي
وآخذ الشيء وكان قد رمى ... به الى الخارج للقطع انتمى
وبعضهم يشترط الاخراجا ... في يده ورامه منهاجا
قلت أرى القطع عليه اذ هتك ... لحرمة المسلم قد كان انتهك
فكل ما يطلق اسم مال ... عليه فالقطع بلا جدال
يباع او يكون فيه العَوَض ... فالقطع فى مثاله مفترض
الا الذى ابيح فى الأصل فلا ... يكون فيه القطع عند النبلا

مثل الحشيش عندهم والحطب ... كذلك الأثمار مثل الرطب
قال النبي المصطفى لا قطع فى ... كُثر ولا فى ثمر فلتعرف
وسارق المصحف قيل يقطع ... وقيل لا والأصل فيه يلمع
فمن أجاز بيعه فالقطع فى ... سارقه على القياس فاعرف
والمانعون بيعه قد منعوا ... لقطع سارق له لا يقطع
لأن كل مسلم فى ذا الملا ... صح له الحق بهذا أبطلا
فالناس فى القرآن شرعٌ فلا ... يمنع منه أحد من الملا
والعبد يسرقن مال السيد ... فهاهنالا نقطعن لِلْسَيِّدِ
لان ماله هنا قد سرقا ... لما له بذاك معهم حققا
إلا أبا ثور بقطعه حكم ... والظاهريون به الكل جزم
وَأحد الزوجين مال الآخر ... يسرق لا قطع بنقل شاهر
وقيل بالقطع اذا ما افترقا ... فى مسكن ووجهه تحققا
يكون كالأجنب حين يغتنم ... غفلة زوجه فيهتك الحرم
والأب مال الابن يوما يسرق ... لا قطع والاجماع فيه أطلقوا
والأم مثل الأب فى المقام ... تعاملن بهذه الأحكام
وسارق من مغنم كمن سرق ... من بيت مالنا فما القطع يحق
والغرم بعد القطع هل قد لزما ... أم لاخلاف حررته العلما
بعض يقول الرد ليس يلزم ... اذ سكت القرآن عنه فاعلموا
وبعضهم أورد فيه خَبَرا ... يمنع للرد فخذه أثرا
لا يَغْرَمُ السارق ان أقيما ... عليه حد أثراً قَوِيمَا
وقيل ان الرد شرعا يلزم ... لأنه عليه قطعا يحرم
فالحد لا يحلل الحراما ... بل رده نُلزِمه إلزاما
وذا عليه الشافعي فى الأثر ... وأحمد والليث هكذا شهر
كذا أبو ثور يقول فاتضح ... بذلك الرد له وهو الأصح
وقيل إن الرد حيث كانا ... باق والا لا فمع البيانا
وذا عليه الحنفيون اعلما ... ووجهه لم يظهرن فافهما
ومالك ان كان موسراً وجب ... رد والا لا وذا هو العجب

اذ لم نجد مستنداً لهذا ... فنجعلنه فى الهدى ملاذا
بل قال إن أثرى فليس يلزم ... رد له معناه ليس يغرم
ان ضمان المال يلزمنا ... مقترفا له لذا اعلمنا
فلا تحل السرقات مالا ... من مسلم اذ لم يكن حلالا
والقول بالقطع ورد المال ... متضح الأصل بلا جدال
حق الإلٰه القطع والمال لنا ... وهو جلي عرفته الفطنا
وقائل بعدم القطع يرى ... لم يجتمع حد وقطع في الورى
وهو ضعيف عندنا ولا خفا ... ان ضمان المال أمر عرفا
والقطع لليمنى من الأيادى ... من رصغها قد صح باستناد
وقيل ان القطع للأصابع ... فى خبر يعدم للمتابع
قد قطع النبي من رصغ كما ... رواه فى الاخبار عنه العلما
والخلفاء بعده كذاكا ... قد قطعوا من رام الانتهاكا
وبعد قطعه اذا ماسرقا ... تقطع رجله لمعنى حققا
وقيل بل يسراه تقطعنا ... وذاك قول لم تجده عنا
أيترك الانسان كالبهائم ... فى الاكل والشرب وكان آدمي
والقطع للرجل عظيم فى النظر ... يكفى لزجر السفها عن الضرر
والحد للزجر وللردع شرع ... والقطع للرجل به قد يرتدع
وهل متى يسرق بعد ذاكا ... يقطع قيل لا هدىً أتاكا
لكن عليه غرم ما قد سَرَقا ... وقيل يقطعن قولا حققا
فالله بالقطع عليه حكما ... ولم يخصص فيه أمراً علما
تقطع يسراه هنا اذا انتهك ... حق الإلٰه هاهنا من غير شك
لم تكفه الاولى لقطع يده ... والرجل فى ثانية فانتبه
صادم أمر الله فيما فَعَلا ... فقطعه هنا نراه عقلا
وقيل قطع الرجل ليس يشرع ... فى سارق واليد منه تقطع
والأولون اوردوا هنا خبر ... عن سيد الخلق حكوه فى الأثر
قد كان منه قطع رجل من سرق ... فهو دليلهم متى النقل صدق
وعل ذاك فى المحاربينا ... ظنوه فى السارق ظنا شينا

والقتل في خامسة في الخبر ... عندهم ان صح نقل الأثر
وان يكن قد ذهبت يمناه ... فالخلف في القطع هنا نراه
بعض يقول تقطعن اليسرى ... فانها يد فخذه سرا
ثم محل القطع في الرجل ذُكِر ... ذاك من المفصل أيضا مستقر
وقيل بل يقطع عظم الساق ... أعلا من الكعبين باتفاق
وقيل بل من اسفل الكعبين ... او مفصل الأقدام دون مين
والعفو قبل ان يكون قد وصل ... الى الامام هكذا عنهم نقل
أو بلغ الامام لا عفو اعلما ... لانه لله حق عُلِما
والعفو عن حقوقه تعالى ... منا يقول المسلمون لا لا
فان تعافوا بينكم فما وصل ... يوما الينا العفو فيه لا يحل
وهاهنا مباحث يطول ... مقامنا معها فلا نطيل
يقول هلا كان قبل ان يصل ... ذاك الينا فهناك قد يحل
أما بُعيد ما الينا وصلا ... فالحد لازم بهذا نقلا
ذاك الذى له أشار الهادى ... يحمل بعض الرفق بالعباد
قال لصفوان فتى أمية ... اذ نام في المسجد بعض النومة
فجاء لص سرق الرداء ... من تحت رأسه كذاك جاء
فقاده الى النبي الهادى ... فأوجب القطع بذا المراد
فقال لم أُرِدْ له ذلك يا ... خير الورى كذاك نصا رويا
وهبته له فقال المصطفى ... الآن لا يُقبل منك فاعرفا
يلزم قطعه كذا جاء الخبر ... عن سيد الخلق حكوه في الأثر
ان الامام حجة الله على ... عباده منفذاً مانزلا
ليس له يبدلن ما شرعا ... على الصحيح وعليه أُجْمِعا
ويجب القطع بشاهدين ... حرين مرضيين عاقلين
أو أنه أقر عند الحاكم ... بالسرقات استن بالجرائم
والخلف في العبد اذا أقرا ... هل يلزم السيد ما استقرا
ام ليس يلزمن الا ماثبت ... بحجة من خارج فيه أتت
لا قطع في العبد ولو أقرا ... لأنه مال قد استقرا

اقراره يفوّت السادات ... منافع العبيد بالخدمات
وهكذا اقراره لا يعتبر ... شيئا على العبد وان كان أقر
اقراره يضر ذاك السيدا ... الا اذا صح هداه استفدا
وبعض من خالف قال الحد ... يلزم اذ يسرق ذاك العبد
يرونه كغيره هناكا ... ولا نرى في رأينا كذاكا
ومنهم وافقنا كثير ... والحق هذا وهو الشهير
كان عليه الشافعي العلم ... كذا شريح وبهذا نحكم
والعبد مال فعلى السيد ما ... يجنيه ان صح تراه العلما

حكم المحاربين فى الاسلام

ان المحاربين من هذا الملا ... من قطعوا الطرق فساءوا عملا
راموا انتهاب الناس بل أخافوا ... طرقهم والله لم يخافوا
فيقتلون من رآوه يمتنع ... عن قصدهم والطرق منهم تنقطع
قد حاربوا الله بذاك الحال ... اذ ركبوا مراكب الضلال
وحاربوا الرسول جهراً دون ما ... هوادة اذ خالفوا ما حكما
بقتلهم للناس والنهب ترى ... سبيلنا تنقطعن منه الورى
فالله فيهم في الكتاب حكما ... حكما جليا يستبيح للدما
قال يقتلون ذو الجلال ... والقتل أولى لذوى الضلال
قد قال او يصلبون فاعلما ... حتى يموتوا وهو قتل علما
أو تقطعن ايديهم والأرجل ... وذاك قتل فيهم لا يُفْعَل
وآخر الامر هو النفي اعلما ... وهو شبيه القتل عند العلما
قال اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا ... من أرضكم نص هنا منبلج
من حارب الاسلام هذا الحكم ... فيه وبالسيف يزول الغم
قد ابتدا بالقتل ذو الجلال ... لراكب مراكب الوبال
بغى على الناس وبالبغي قتل ... محاربٌ أخاف آمِنَ السبل
وبعضهم يجمع للمحارب ... قتلا وصلبا لعذاب واصب
والقطع وهو غضب تجسما ... على المحاربين من رب السما

وأو بمعنى الواو فى المقام ... فتجمعن له على التمام
وذا أشد ما علمنا فاعلما ... على المحاربين هذا حُتما
وقيل بل مخير ما شاء ... يفعله فيهم ولا مراء
فأو لتخيير الإمام فاعلما ... ما شاء يفعلنه فيمن أجرما
اذا أخافوا يطردون طردا ... والقطع والصلب لكبح الأعدا
أو قتلوا فالقتل فيهم شرعا ... يجزى به كل فتى ما صنعا
ان الذين اعترضوا المرّارا ... وخوّفوا بذلك السفّارا
هم المحاربون للجبار ... قد أفسدوا الامصار والبرارى
فالله يدعو الناس للأمن ومن ... أخافهم حَارب وهاب المنن
ان اعتراضه على الأنام ... حرب لحكم الملك العلام
وهل يخص خارج الأمصار ... ذلك فى معارف الأبرار
قيل نعم أما الذى فى المصر ... فالبغي فى عرف هداة الأمر
وكله بغي على التحقيق ... وكله حرب على التدقيق
والاصطلاح يُظهر المعانى ... بحسب العرف لدى البيان
نقول من جار على الأنام ... محارب صحايح الأحكام
محارب اوامر الجبار ... مخالف حكم المليك البارى
وهكذا ذو البغي فى الاسلام ... كهؤلاء دون ما كلام
لكن أهل البغي من تجمعوا ... فى المصر والامر أرادوا ينزعوا
والكل فى التحقيق فى حدٍ سَوَى ... من جهة الفساد فعل من غوى
ثم النزاع بين اهل العلم صح ... فى هؤلاء ببيان متضح
كل إلى وجه تراه يذهب ... والحق فى التخيير فهو المذهب
لكن خلافهم هنا قد وردا ... فقيل لا تخيير فى القتل بدا
ان قتلوا فالقتل فيهم يلزم ... وليس تخيير بذاك يعلم
لا يقطعن او يصلبن هنا ولا ... لكنه القتل لمن قد قتلا
والخلف هل يصلب بعد القتل ... صح عن الهداة فى ذا الفصل
وَآخِذُ المال فنفيه يجب ... وقتله صح على رأي النجب
والصلب والقطع هنا التخيير ... عندهم قال به الكثير

والاجتهاد للامام فاعلما ... في هذه الاحوال عند العلما
فما رأى الامام في المحارب ... أمضاه في رأي عن الأطايب
وقيل بالترتيب في المقام ... كما عرفت أول الكلام
رتب ذو الجلال للأحكام ... على صفات كن في المقام
والصلب قصد القتل فيه فاعلما ... يموت في الصلب بجوع وظما
وقولهم يقتل ثم يصلب ... ليس له وجه اليه نذهب
بل يصلبن للذل والهوان ... معذباً عند أولى العرفان
جزاء ما كان له قد فعلا ... وهو جلي في اعتبار العقلا
يبقى على الصلب ثلاثا في الأثر ... يموت عندها كذاك قد شهر
وقيل بل يقتل في الصلب ورد ... في اثر بعضهم له اعتمد
وهل يصلين عليه بعدما ... يموت خُلف ذكرته العلما
بعض يرى الصلاة للفجار ... كمثل ما تكون للأبرار
وبعضهم يقول لا يصلى ... عليه اذ كان فتى قد ضلا
وجهان كل لمرام قد نظر ... والحق لا يزال مع أهل البصر
والقطع للأيدى وللأرجل صح ... يعيش في الذل اذا عاش الوقح
يَؤمن منه الضر عند ذاكا ... وينتفي فساده هناكا
ثم يعيش عبرة للمعتبر ... ما عاش والذل عليه قد ظهر
من حكمة الحكيم ذاك فاعلما ... حكمته تحيّرن الحُكما
الا الذى تاب بعيد القدرة ... يسكت عنه أي لأجل التوبة
والنفي ان يطرد وهو يهرب ... حتى عن الحوزة قد تغيبوا
بذاك شرهم يزول فاعلما ... ويستريح الناس ممن ظلما
اما اذا القبض عليهم وقعا ... فنفيهم بذاك لما يشرعا
نعم اذا ما سُجنوا من بعد ما ... قد ألقي القبض عليهم فاعلما
فانه نوع من النفي عُرِف ... والحبس للشر عن الناس يكف
والكل من لفظ الدليل قد فُهِم ... وذاك امر صح مع من قد حكم
والتوب يهدم الذنوب هدما ... والله يمحون عنه الإثما
وتوبة المحاربين تعرف ... بأنهم عن الفساد وقفوا

لو لم يجيئوا للامام فاعلما ... ان تركوا الفساد توب علما
وقيل بل يلزمهم أن يرجعوا ... إلى الامام وله أن يخضعوا
بدون ذاك توبهم لا يقبل ... والكل فى التحقيق ليس يشكل
وهل اذا أمّنه الامام ... يثبت أم تبطله الاحكام
قيل اذا أمّنه الحد سقط ... وقيل لايسقط إلا ان شرط
والحق ان أمّنه الامامُ ... فحده يعوقه انهدام
ينزل بالأمان ذاك المجرمُ ... ليس له يخونه لتعلموا
بالعهد يلزم الوفا فى الدين ... والعهد مسئول بغير مين
ومدعٍ بأنه قد سُلبا ... هل صِدقه عليهم قد وجبا
قال بذاك مالك اذ غلّبا ... دعواه حين اشتهر اللذ حَرَبا
ومالك يراهم قد أجرموا ... انكارهم مع حربهم منهدم
والشافعى شهادة المرافق ... عليهم أجاز فى التوافق

القضاء بين الناس

ان القضا بين الأنام قد علم ... مقامه فى الدين من فعل الحكم
رتبته فى الدين أعلى الرتب ... صاحبه قد حل أعلى منصب
قد كان من فعل هداة الأمة ... وخيرة الأنام بالنبوة
والعلما هم خلفاءُ الأنبيا ... هم الهداة الأولياءُالأتقيا
قد خَلَفوا المختار فى الاحكام ... اذ حكموا بالحق فى الأنام
يقضون بالنص الجلي الواضح ... معتمدين أكمل المصالح
عمدتهم أوامر القرآن ... وسنة المختار من عدنان
ما كان نصاً أو غدا مستنبطا ... من مقتضى النص الصحيح اشترطا
ومن قراين على الأحوال ... دلت وذا المعروف باستدلال
وما عليه وقع الاجماع ... فانه ينفى به النزاع
ويجبر الخصم اذا لم يقبل ... ما يقتضى الحكم من العدل الولى
والاتباع للذى قد حكما ... يلزم من فى الدين كان سلما
والنقض للاحكام رد الحق ... على الورى من فعل أهل الفسق

يحكم فى حق الإلٰه البارى ... وفى حقوق الخلق بالآثار
لأنه ناب عن الامام ... فى الناس للقيام بالأحكام
يعقد للنكاح والوصايا ... ويحكمن فى مطلق القضايا
الا الحدودَ للامام الأعظم ... وليس للقاضى باجماع نُمى
الا اذا ما الأمر منه قد صدر ... انفاذه اوجبه اهل النظر
كذا الجبايات الى الأئمة ... وهكذا أيضا صلاة الجمعة
او يأمر الامام من يقوم ... عنه قبول أمره معلوم
والحكم بالظاهر فى الاسلام ... والغيب للمهيمن العلام
ولا يُحل الحكم ما قد حرّما ... على الورى ارتكابه رب السما
حيث القضا يكون بالظواهر ... والغيب للمولى المليك الظاهر
يعلم كل ما الأنامُ تفعل ... والحكم للباطل لا يحلل
خلاف من يقول ان الحكم قد ... يحلل الحرام ليس يعتمد
ما حرّم الإلٰه لا يزال ... محرّما وهكذا الحلال
لو حرّم الحكم بحسب الظاهر ... له فأصله بحل ظاهر
يقول خير الخلق إنى أقطع ... لمن حكمت النار نص يرفع
ذلك من مال أخيه فانظر ... بأنه الحرام كالمشتهر
ما حلل الحكم الحرا مَ فاعلما ... لكنه لم يبرحن محرما
وعصمة النكاح هل تنقطع ... بالحكم حين الحكمُ تلك يقطع
فباطن الحال خلاف الظاهر ... جاء عن الجهابذ النحارر
وهل ترى الأموال والفروجا ... على سواء تدرك العروجا
كما إذا ما شَاهِدَا زورٍ هما ... قد شَهِدَا على نكاح فاعلما
فقبل الحاكم ذاك منهما ... بحسب الظاهر أمر علما
أو عَكْسَ هذا شَهدا قد طلّقا ... هنداً عليٌّ هكذا قد علقا
فأثبت الحاكم ذاك الأمرا ... هل حل ذاك ها هنا استقرا
فينكح الزوج لتلك الغانيه ... بالحل فى هذى الامور العانيه
وهكذا هل تلك حين تخرج ... عن زوجها بالزور كان المخرج
لها خروجها حلال فاعلما ... وان تشا النكاح لم يحرما

أحلها الأحناف بالحكم اعلما ... وللنزاع في المقام ازدحما
دليلهم ان اللعان يحتمل ... حلا وحرمة متى كان نزل
ويوجب اللعان فرقة الأبد ... فلا تحل في المقال المعتمد
وهي لغير زوجها تحل ... وذا لهم في ذا المقام أصل
لو لم يك الكاذبَ فالحرم ثبت ... بعد اللعان وبهذا عللت
وان تكن كاذبة في الحال ... حيث الزنى ليس مع الحلال
ولم يكن يوجب فرقةً على ... شهير ما للعلماء نقلا
اذا زنت في غير علم الزوج لا ... يوجب تحريما شهيراً عقلا
والحال عن اشكاله لم يخرج ... فخذ عن المشكل أهدى منهج
والحكم بالاقرار في الاسلام ... أو ثبت الإشهاد في الأحكام
والشرط في الشاهد عدل يَعْلم ... واجبَ هذا الدين حر مسلم
غير صبي بل له البلوغ صح. ... في الدين مرضي كما شرح
قال ذوي عدل اذا ما شهدا ... اشهادهم قبوله تأكدا
والعدل من قام بكل واجب ... في الدين واستقام في المذاهب
وقيل كل مسلم عدل علم ... بكونه المسلم لما يتهم
والاتهام هو جرح يعلم ... لو أنه في الحال عبد مسلم
والخلف في شهادة الصبيان ... في مثلهم عند ذوي العرفان
في القتل والجراح ليست تقبل ... لأن امر القتل امر معضل
والطفل لم يبلغ التكليفا ... فكان حاله هنا ضعيفا
والشرط في الاشهاد تكليف علم ... وذا عليه جل احبار الأمم
وانما شهادة الصبيان ... قرينة حالية البيان
والشرط أن لايدخلن بينهم ... في ذلك الحال فتى غيرهم
وهكذا قبل تفرقٍ يرى ... قابلها شرطان قد تقررا
ونحن لانقبلها كحجة ... نقضي بها بين دعاوى الأمة
أبطلها القران كيف نقبل ... ما ابطل النص الصحيح يبطل
وعل من يقبلها في الأيسر ... من الامور عند أهل النظر
كما اذا تضارب الصبيان ... بينهم وخفي البيان

نقبلها في مثل هذا الحال ... مع اشتراط مر في المقال
شهادة الكافر ليست تقبل ... الا اذا الحال علينا يشكل
كما اذا كانوا ذوى أسفار ... ففى الوصايا قيل باعتبار
وقيل لا تقبل مطلقا هنا ... اذ شرطها الصحيح مفقود لنا
والخلف فيما بينهم هل تقبل ... قيل نعم قبولها لايشكل
تقبل من عدولهم ويحكم ... بها إذا يوما إلينا احتكموا
شهادة العبيد ليست تقبل ... اذ شرطها حرية تؤصل
والنقص فى العبد جلي يعرف ... له بذاك ها هنا تخلف
يقصره عن رتب الاحرار ... ذلك فى صحيح الاعتبار
ومن رجالكم يقول البارى ... وذا يخص منهج الاحرار
فالعبد من اموالنا ولا خفا ... واثر الكفر عليه عرفا
فالعبد بالكفر يكون عبدا ... لولاه فهو الحر فادر القصدا
فالكفر أبقى فيه طبعا أثرا ... وهو وجيه فى اعتبار البصرا
وبعضهم يقبله ولا يرى ... ذلك شيئا فيه دون ما امترا
يقول فهو بشر متصف ... بكل وصف فى الهدى اذ يوصف
ان جمع الأوصاف تقبلنا ... منه على ذا القول يُعرجنا
والأب يشهدن لابنه فلا ... نقبلها منه لأصل أُصِّلا
فانه لنفسه قد شهدا ... لذاك ردها أئمة الهدى
لو كان عدلا فى المقام يتهم ... وتهمة الوداد أمرها علم
كتهمة العداوة المعتبره ... بها ترد عند كل البَرَرَه
ان العداوات هنا تؤثر ... فيهدر الاشهاد لا يعتبر
والأم مثل الأب ليست تقبل ... وعلها الأشد عنها يُعدَل
كذلك الزوجان عند العلما ... امرهما فى الدين لم ينبها
أجازها البعض كمثل الشافعى ... والحسن البصرى وهو التابعى
كذا أبو ثور يرى ولا خفا ... يراهما كالغير حكما عرفا
اما أبو حنيفة فلا يرى ... ذلك فيما عنه معهم أثرا
ومالك كذاك عنه ينقل ... فى أثر عليه قد نعوّل

ذلك ان الحكم فى الزوجين ... كالابن والأباء دون مين
بينهما عظيم الاتفاق ... ما مثله يوجد فى البواقى
لذاك لا شفعة فيما باعا ... زوج لزوجة ولا نزاعا
والعكس ايضا صح فى الآثار ... وهو جلي واضح المنار
وقال بعض ان يكن قد شهدا ... زوج لزوجة فهذا نَفَدا
اما اذا ما شهدت له فلا ... وذلك القول علينا أشكلا
وبعضهم شهادة الإخوة إن ... كان لإخوة فردها زكن
الا اذا ما كان بُعد يعرف ... بينهم وان يكونوا اختلفوا
ترد بالتهمة فى المقام ... ولا نرى ذلك فى الالزام
ما لم يبن وجه اتهام فاعلما ... فى ذلك المقام رأى العلما
وهكذا شهادة الأعداء ... مردودة فى صادق الأنباء
فَظِنة وَحِنة لا تقبل ... منهم شهادة كذاك أصلوا
والبدوى عندهم لا تقبل ... منه على الغير لِما قد يشكل
ذلك أن من بدا فقد جفا ... وذاك بالجهل تراه وُصِفا
ان الجفا لا يرتضىٰ فى الدين ... وذاك واضح لذى عينين
لا أنه لا يدخل الأمصارا ... فيسمعن ها هنا الآثارا
كما رأينا بعضهم قد قالا ... بذاك حيث رام الاعتلالا
أما شهادة القريب تعتبر ... على القريب لا له وذاك مر
ومنكر الولا فليس يقبل ... وهو جلي عندهم لا يجهل
انكاره ذلك عصيان علم ... ليس له ذلك فى الدين حرم
ومنتمٍ الى عشيرة ولم ... يعرف له أصل هناك فافتهم
قد ورد الوعيد من خير الورى ... له بنص فى ضياه أزهرا
ثم الشهادات على أقسام ... نعرفها فى مقتضى الأحكام
اربعة تلزم معهم فى الزني ... وهم عدول وذكور فافطنا
وما عدا ذاك من الحقوق ... بشاهدين مع أولى التحقيق
نص على ذاك الكتاب المنزل ... وسنة الهادى عليه عوّلوا
فشاهداك قال او يمينه ... وهكذا صح لنا تبيينه

والقول بالشاهد واليمين ... من خطإ التأويل فى التبيين
ورجل وامرأتان تقبل ... هما عن الفرد بهذا أصلوا
ومر فى الحدود ليس تقبل ... فيها النسا أمر الحدود أعضل
لو أنهن فى الرجال تبطل ... منهن لسنا للنساء نقبل
وهكذا ابو حنيفة يرى ... والحق فيه عندنا قد ظهرا
كذاك فى الأحكام بالأبدان ... تعلقت فى واضح البيان
مثل الطلاق وكمثل الرجعة ... والعتق والنكاح دون مرية
ومالك يرفض فى ما كانا ... عندهم قد خصص الأبدانا
وفى الوكالات وفى الوصية ... ايضا خلاف فقهاء الأمة
فرجل وامرأتان قد قبل ... بعضهم وقال فى هذا يحل
ورده بعض ونحن نقبل ... ذلك والحق لدينا أمثل
وتقبل النساء فيما خُصا ... بهن اذ كان بهن اختصا
مثل ولادة وكاستهلال ... مولودها صحت بلا جدال
وهكذا العيوب فى النساء ... ذاك لهن دون ما امتراء
كذاك فى الرضاع ايضا تقبل ... وهو الصحيح وعليه عولوا
واكثر القبول للنساء ... مع الرجال دون ما امتراء
فى مطلق الحقوق حيث تقع ... ان الحقوق امرها موسع
أما الديانات فللرجال ... هم عمدة بلا جدال
والظاهريون على العموم فى ... أمر النساء عنهم غير خفى
عند الرجال تقبلن مطلقا ... فى كل شيء هكذا قد أطلقا

الأيمان

والحكم بالأيمان بعد البيِّنه ... ان لم تقم بيِّنة معيِّنه
بذاك خير الخلق فينا حكما ... والمصطفى للناس عنه أعلما
ان حلف الخصم فدعواه سقط ... قبولها على الصحيح مشترط
وان يك الحالف ذاك المدعى ... يثبت حقه بحلفه اسمع
ذلك إن رد اليمين المنكرُ ... على الذى ادعى ولا يستنكر

وقيل لا يثبت لو قد حلفا ... مع بعضهم ولا نراه فاعرفا
والخلف في النكول هل يثبت حق ... فقيل بالنكول منه يستحق
وقيل لا وهو ضعيف فانظر ... في الاصل فيه بصحيح النظر
وقوله صلى عليه الباري ... ان اليمين لأخي الانكار
والمدعي شرعا عليه البيِّنه ... وهو عموم حجة مبيِّنه
تُوجب نفي الرد للأيمان ... وذا شهير دون ما نكران
يكاد ان يوصف بالتواتر ... وهو الذي يقطع للتشاجر
فجانب الدعوى ضعيف يعتبر ... وجانب الانكار أقوى في النظر
أيده الأصل واما المدعي ... يَعضُدُ بالبيان ما قد يدعي
وهل اذا الحكم مضى بالحلف ... بالاتهام ينقضن إن يُعرف
اعني اذا بان خلاف الواقع ... خلف أتى حسب أصول الشارع
ان يمين الزور هل تقطع ما ... صح بحجة تزيل المبها
ومدعي لتلف الوديعة ... فالقول قوله بذي القضية
وحيث قلنا القول قوله هنا ... له اليمين عند كل الفطنا
قاعدة معروفة في الأثر ... كان عليها كل أهل البصر
وهل إذا صحت تعاد فاعلما ... أم سقطت بحكم من قد حكما
وشرطها تحليف من قد حكما ... لا حلف الخصم بنفسه اعلما
وهي بأسماء الإلٰه الأحد ... وبصفاته لقطع المفسد
تغليظها بالذكر للصفات ... صح لدى أفاضل الهداة
وقيل لا يشرع ذاك في الهدى ... بل يحلفن بالله معهم مفردا
قلنا على أهل النفاق يشرع ... تغليظها لعله يرتدع
انظر الى قضية اللعان ... تغليظها قد صح في القرآن
وقوله من كان حالفا ورد ... فليحلفن بالله مولاه الصمد
لا يمنع التغليظ عند العلما ... وذاك بالاجماع معهم علما
ففاسق يرعبه التغليظ ان ... تلى عليه للأسامي فاعلمن
اما الذين عقلوا الأمورا ... لا يركبون ابدا فجورا
ولا يقولون مقال زور ... فانه من جملة الفجور

وبالمكان غلطت فى الأثر ككونها أيضا حيال المنبر
وكونها فى المسجد الجامع صح فى أثر مع الهداة متضح
وبعضهم حدد ما يخلف فيه بمسجد النبى فاعرفوا
ومسجد المختار فى الأخبار تشرع فيه دون ما انكار
وهكذا فى سائر المساجد والحق لا تحديد للأماجد
فالحق ما قل وما جل سوا والشرع فهو المرتضى ليس الهوى
والاتباع لسبيل الهادى فهو اتباع منهج الرشاد
والحق لا يخفى على ذى بصر فاتبع الحق تفز بالظفر
وما عليه العلما الأبرارُ منَّا به يتضح المنار

إنصاف الخصوم

من واجب المسلم حين يَحكم ان ينصف القومَ اذا ما اختصموا
لان اصل الحكم للانصاف فانه يوجب للتصافى
لو أنه فى حالة الحكم ثَقُل عليهم من بعد ذاك يمتثل
وقلة الانصاف للضغائن تدعو وتبعث للدفائن
والحقد شر لا يزال يتقد لو بعد حين يظهرن ممن حقد
والعدل يشفى من سموم تتصل بالقلب حيث القلب ميدان العلل
فيلزم الحاكم جعل الخصما على سوا حين اليه اختصما
فلا يرد للسلام واحد من الخصوم فى المقام الحاشد
كذاك لا يقربنّ بعضا ويتركن بعضا يثير البغضا
لكن عليه ان يساوى الكلا حتى يرى ان الخصام انحلا
حينئذ من شاء يكرمنا اذا أراد هكذا قد سُنا
فى مجلس الخصام بالسواء ذلك واجب بلا امتراء
لا يسمعن خصام زيد قبل أن يحضر خصمه على هذا السنن
لانه يُوقعه فى الحَرَج فليحذرن فيه مضيق المنهج
لكنه يبتدئنْ بالمدعى يسئله عما هناك يدعى
ويستجيب الخصم فى الانكار ويسمعن موارد الاقرار
يحكم بين الخصما بما سمع من المقال منهم كيف يقع

فالحكم فرع لتصور ثبت ... من المقال فى الدعاوى اذ أتت
يحج خصما بمقال خصم ... ويطلبن دليله للحكم
بدون ذاك لا يصح حكم ... أولا فانه أخيَّ ظلم
وعند ما يسمع قول الباطل ... من الخصوم يردعن للجاهل
اذ واجبُ الانصاف فى الاسلام ... تسوية الخصوم فى الخصام
لا يدخلنّ بينهم مَن يغرى ... بينهم اذ هو رب شر
يزجره الحاكم مهما دخلا ... ويدفعن فى الخصام المبطلا
لم يحصل الانصاف بين البشر ... إلا بذاك فى السبيل الأنور
ان الخصوم تتبع الشيطانا ... وتلزمن البغي والعدوانا
تكبراً على الحقوق فى الورى ... يعاندون بالهوى تنكرا
والحكم لا يصح فى حال الغَضَب ... إذ يفقد الحاكم فيه ما وجب
كذاك إن غاب الخصوم لم يصح ... حكم بحال غيبة الخصم الوقح
الا اذا غاب تمرداً على ... حاكمنا فالحكم لما يبطلا
وقيل بالخلاف فى المقام ... والوجه ظاهر بلا ملام
وعدم الحكم تراه يُبطل ... حق الخصوم ولها قد يهمل
وفى غيابه البعيد أولى ... ان يقع الحكم فراع الأولى
عليه مالك كذاك الشافعى ... كما حكاه ذو البيان النافع
وظاهر الدليل للقضاء ... يمنع مطلقا بلا امتراء
فانما أقضى له بنحو ما ... أسمع فالسماع شرط علما
وهكذا قال لقاضى اليَمَن ... لا تقض حتى تسمعن فافطن
لعله لديه ما يؤيد ... مقاله كيف له تفند
ومدعى المال يقال يُظهر ... علته من اى شيء ينظر
يظهر خلطة أو المعامله ... ونحوها ان كان يوما عامله
اولا فلا يمين فى المقام ... مع مالك فى مصدر الخصام
والفقهاء السبعة الاعلام ... كذاك عنهم ان بدا اختصام
ذلك كي لا يقع امتهان ... للمسلمين وهو الهوان
من كل ذى تعنت فى الناس ... يروم فيهم مقصد التباس

ذلك رأيهم وهذا يقع ... من عُمُد السوء بهذا تردع
والقائلون بخلاف ذاكا ... عموم نص وارد هناكا
والعبد يدعى لعتق صدرا ... من سيد كان له قد قهرا
ان لم تقم حجته فلا نرى ... تحليف سيد بذاك الافترا
اولا فكان كل يوم يحلف ... سيده لذاك عنه يصرف
وتدعى طلاق زوجها فقم ... له وحلفه فكان المتهم
ان لم تقم قرينة تدل ... لا نقبلن ان ذاك بطل
وذا عليه من رجال العلم مَن ... لا زال فى الدين له الرأى الحسن
والبينات ان تكن تعارضت ... ننظر للأعدل أو تساقطت
ولا اعتبار عندهم بالأكثر ... لكنه بالعدل فلنعتبر
والشيء مهما كان يوما فى يدى ... فاليد حجة بهذا الصدد
ان لم تقم بيِّنة توضِّح ... وجه تعديه فليست تصلح
ان اليمين تعضدن لليد ... فيبرأ الحالف فى ذا المقصد
وان يك الخصام فى عين فقل ... تدفع بعد حلف هنا فعل
او هو حق كائن فى الذمة ... يغرمه بعد انتها الألِيَّة
أو يدعى الإفلاس يحبسنا ... حتى يصح المدعىٰ اعلمنا
وقيل لا يحبس حتى يُعلما ... بانه الغني مع من حكما
والانتظار لأخى العسر وجب ... كمثل ما النص حكى ولا عجب
وحبس معسر يكون ظلما ... لا نقضى بالحبس عليه حُكما
وقيل بل يؤجرن فى عمل ... ليدفع الحق على تمهل
وذاك من يسر الهدى الاسلامى ... نعرفه فى صادق الأحكام
والمدعى عليه حين جَرَحا ... بينة الخصم بأصل وضحا
تبطل لا نقضى بها فى الدين ... لانها تكون نوع مين
اما اذا ما الحكم صح وأتى ... تجريحه لها فقل لن يثبتا
فالحكم يمضى ها هنا كما جرى ... تجريحه هنا يولى القهقرى
بعد مضي الحكم ليس يُسمع ... ما باله قبلُ لها لا يقطع
اثبتها حال الخصام ورضي ... وقام بالتجريح بعد ما قُضِى

والخلف فى رجوع تلك البينه ... من قبل ان تثبت أو تعينه
قبل وقوع الحكم فهي كالعدم ... اذ تبطلن بالرجوع فافهم
والخلف فى الرجوع بعد ما مضى ... حكم بها أثبت ذلك القضا
وقيل بل ترد حيث رجعا ... اصحابها فيبطلن المدعىٰ
كانوا هم الحجة والرجوع قد ... أفسد للحكم بها وهي فند
والشهداء يضمنون ما حُكِم ... به متى كان رجوعهم علم
وهل تراهم يضمنون فى الغلط ... خلف عن الاعلام قد قيل تحط
وقيل بالضمان والاصل جلي ... كغلط الحاكم فى ذا العمل
وبعضهم فصّل فى المقام ... وحاول النجاة فى الأحكام
يقول فى الأموال لمّا يضمنوا ... وفى الدما الضمان معهم بيّن
ان ادعوه غلطا قيل الديه ... تلزمهم لأهله مؤديه
ان لم يبن عليهم ما يوجب ... حكمَ القصاص وعليه المذهب
لكننا نقول ان المالا ... عليهم فيه الضمان آلا
سداً لما يخشى من الذرايع ... تكون فى الناس بذى الوقايع

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

والأمر بالمعروف فرض وجبا ... كالنهي عن نُكر تراه النجبا
دل عليه وارد القرآن ... مؤكداً بغاية البيان
موضحا بأكمل التوضيح ... مصرحا بأوسع التصريح
كم آية جاءت به فى الذكر ... وصرحت بفرض هذا الامر
وكم نعى الإلٰه اعمالا خلت ... منه بانها هناك أبطلت
وكم دعا الله العباد أجمعا ... للامر بالمعروف فيما شرعا
وذاك فى عمومه الاسلامىّ ... يشمل وضعا مطلق الأنام
كل بما استطاع عليه وجبا ... وخاب مَن عن واجب كان أبَى
حتى النسا يأمرن بالمعروف ... وهكذا ينهين بالمألوف
وانّ عالم الانام ينتظم ... بالامر بالمعروف فى كل الأمم
وتركه ترك لدين الله ... ياويل تارك هدى الإلٰه

بتركه الفوضى علينا تنتشر ... ويكثر الهرج ويفسد البشر
وتسقط العدالة الشرعيه ... وتفسقن زعامة البريه
ويكثر الفحش معاذ الله ... من ذلك الحال مع الملاهى
والامر بالمعروف زينة الورى ... وجوهر الدين به قد ظهرا
وتخمدن نار الهوى ولا خفا ... ويظهرن فى الناس عهد المصطفى
فالأمر بالمعروف دين البارى ... يعلو به الدين بلا انكار
ان تركوا الامر هووا فى سقر ... كلهم كما أتى فى الأثر
فالناس لا يردَ عهم كلام ... لكنه العَصَا أو الحُسام
من كان ذا استطاعة تحتما ... عليه هذا الامر عند العلما
اما الذى لم يستطع لذاكا ... يعذر عند العلما هناكا
لكنه يبغض ذاك الفعلا ... منه ويكرهن منه البطلا
وتارك الامر رضىً به هلك ... ان لم يكن عذر له من غير شك
وقد تعددت له مناهج ... فى ذا الورى والبطل فيها خارج
اوسع طرق الدين طرق الأمر ... لأنه يشرع اي للزجر
وردع هذا الخلق عن فساده ... ليحمد الحال لدى معاده
أمر به الإلٰه كُلاً كلفا ... وها هنا سر بطيِّه اختفى
اراد ذو الجلال ان يكونا ... كل الورى مهيمنا أمينا
والأمر لا يختص بالأكابر ... لكنه لأُ قدر وقادر
فعند ذاك هيبة الإسلام ... تبهر للغوغاءَ والطغَام
وتطمئن الناس فى الحياة ... وتعلونّ راية الهداة
ويسعد الخلق بعيش السعدا ... وينظر الله الى أهل الهدى
والبركات تنزلن على الورى ... من مالك الأمر تعم البشرا
لو أحسن الناس رأيت الناسا ... عليهم من التقى لباسا
وللفساد طرق كثيره ... معروفة بينهم شهيره
وسدها فرض على من قدرا ... كن من باصلاح الورى قد أمَرا
والله بالعدل لكل البشر ... يأمر مطلقا ولم يستنكر
كذاك بالاحسان وهو المحسن ... على الورى الرب الولى المهيمن

وهكذا ينهى عن الفحشاء ... ومنكر ممن تراه جاءى
وكل ما خالف امر الشرع ، ... فذاك منكر بنص قطعى
وكل منكور من اللباس ... فذاك منكر بلا التباس
وكل هيئة تكون للبشر ... تخالف الشرع فنكرها ظهر
تكون فى الصفات والعادات ... أو هي فى الاخلاق السافلات
والمشي فى زهو أتى أو مرح ... والخيلاء مشية لم تصلح
فهذه من جملة المناكر ... لم ترتض فى منهج الأخاير
كذلك الإحداث فى الطرق ترى ... من كل ما يضيقن على الورى
وكل ما يؤذى الطريق منكر ... يزال ممن كان حين يظهر
كذلك الأذى على المساجد ... فى طرقها او نفسها بفاسد
ذلك منكر يزال فاعلما ... بذاك قد صرّح كل العلما
فالمنكراتِ اصرف عن المساجد ... وما أضرّ صادراً كوارد
ثم من المناكر المستنكره ... فى الحيوان عند كل البرره
تحميلها مالا تطيق فاعلما ... او تركها تضر يوماً مسلما
بأى حالة يكون الضرر ... فانه على الصحيح منكر
والضر فى الأسواق ايضا يوجد ... وربما يكثر فيها المفسد
يدخل فى البيوع ايضا والشرى ... من فعل من يبيع او كان اشترى
ومنه الاحتكار والتلقي ... لجالب قد رام قطع الرزق
يحوز بالشرى الذى قد جُلِبا ... لسوقنا فيستحق الأدبا
كذا الندا بغير معهود عُرف (١) ... يزيد من نادى فمنكر وُصِف
يزجر عنه او يؤدبنا ... حتى عن الفساد يرجعنا
كذاك من يغش يوما للسلع ... يبيعها بغشها منه الطمع
من غشنا فليس منا فاعلما ... ولا يصح أن يغش مسلما
فهو من المنكر فى الاسلام ... يمنع منه قادة الأحكام
والبول فى الطرق وفى ا لشوارع ... يمنعه الشرع بأقوى مانع

(١) قوله : كذا الندا بغير .. الخ أي المنادى على غير زبون بل يزيد من عنده فى السلع لقصد الغلاء .

فانه من جملة المناكر ... فاجتنب الفساد فى الدساكر
والسخريا بالناس ليست تصلح ... فاعلها ما عاش ليس يفلح
والهُجر فى الاقوال ايضا منكر ... يزجر عنه ان يكن ينزجر
او لا يؤدبن حتى يرتدع ... وكاشف العورة فى الفحش يقع
ومن يعامل بالربا فأشنع ... يؤدبن فى الدين أو يرتدع
والبول فى الأنهار كالأفلاج ... نكر نراه جاء فى المنهاج
وهكذا الأشجار ذات الثمر ... كالنبق المعروف عنه فازجر
كذا الأغانى بالخلاعات تعد ... من أفسد الفساد فازجر من فسد
كذلك المزمار والرقص على ... نغمته من الفساد فى الملا
والتتن المعروف فى هذا الزمن ... من الفساد عند أرباب الفطن
وشربه طبعا من المناكر ... فقم بمنعه لهم وجاهر
والقيل والقال ببث الباطل ... إضاعة المال كفعل الجاهل
يُمنع أهلها وان أصروا ... يؤدبون ان ذاك نُكر
ولبسة النساء للرجال ... كالعكس عندهم بلا جدال
تَشَبُّهُ الرجال بالنساء ... يمنعه الشرع بلا امتراء
والجمع ما بين الرجال والنسا ... للسوء منكر لفحش اسُّسا
يزجر من يفعل ذاك فى الورى ... فانه بالطبع كان منكرا
والاقتناءُ للكلاب فى البلد ... يمنع شرعا عند أحرار الرشد
اذ ليس من داع لذاك فاعلما ... الا الفساد وهو أمر حرما
ان الكلاب للبُداة فى الفلا ... للضرع او للزرع عند النبلا
والتاركين للجماعات يجب ... زجرهم لتركهم ولا عجب
والجمعات هكذا حيث تجب ... فتركهم لذاك منكر حسب
فتارك الواجب دون عذر ... مرتكب فى تركه للنكر
وتارك لبيعة الامام ... مخالف لمنهج الأعلام
يزجر حتى يترك الخلافا ... أو قد نراه لهداه وافى
والطبل منكر اذا لم يكن ... للحرب إرهابا هناك فافطن
وهكذا التصوير ليس يصلح ... لكل ذى روح بذاك صرحوا

لأنه يضاهى خلق الله ... وهو حرام دون ما اشتباه
وهو من المنكر فى الاسلام ... وبيعه ايضا من الحرام
والخلف فى استعمال ما قد رقما ... فى الثوب او فى غيره قد علما
بل مطلق التصوير لا يصح ... وفاعل ذاك عداه الربح
وقد فشا فى هذه الأيام ... كأنه ليس من الحرام
والمستترابون أتى فى الأثر ... نفيهم قطعا لكل منكر
ان لم يكن لهم هنا أملاك ... او كان فيها يترك الملاك
والأدب الرادع للأنام ... عن الفساد صح فى الاسلام
ومن أبى عن دعوة الامام ... فانه الباغى من الأنام
تأديبه فرض على من قدرا ... لان ذاك كان منه منكرا
وكل مسجون وفى السجن تلف ... بحادث حل عليه كالهدف
يضمنه ساجنه فى الأثر ... من ماله على صحيح النظر
وقيل ليس يضمن ان لم يكن ... ذلك منه وهو فى الرأى حسن
لأنه الامين فى الاسلام ... فلا ضمان فى المقال السامى
لو قيل بالضمان ذلك امتنع ... فيكثر الفساد من اهل البدع
ويُحجم الحكام عن عقاب ... اهل الفساد اللؤما الأذناب
وما رووه عن علي ليس من ... هذا القبيل عند ارباب الفطن
بل من قبيل الزهد ذاك فاعلما ... فى نفسه خوف العلما
وهم من الكل تراهم اخوفا ... لذا علي ها هنا تخوفا
ان صح ما رووه عنه فى الأثر ... رأى المقام غير قطعي النظر
رأى النبي وابا بكر الولي ... ما التزما حدا بهذا العمل
بأربعين جلدا وأكثرا ... وبالنعال هكذا ولامرا
لذاك قال حيدر ما قالا ... لا أنه يحسبه ضلالا
والحبس للمتهمين فى الورى ... ما كان فى حال أخيّ منكرا
قد حبس المختار والصحابه ... والخلفا وما به غرابه
والله فى القرآن بالحبس نطق ... كيف يقال قد تعدى وهو حق
اما الذى من الإلٰه ينزل ... على الورى ما شآء فيهم يفعل

فلا يلام العبد فيه فاعلما ... ان لم يكن اذ ذاك عبداً ظلما
ومن تعدى فى الذى ليس له ... يضمنه ما كان اذ يفعله
والحبس بالتهمة لا يستنكر ... عن علماء فينا يذكر
وهل يجوز أن يعزرنا ... خلف عن الاعلام يذكرنا
اجازه من صحبنا قيل أبو ... حاتمنا الشهم الهمام اللجب
قال يجوز أن يعزرنا ... بالضرب حيث الفعل ينكرنا
ذلك ان دلت القراين ... عليه حيث يفعلن الخائن
وهو مقال مالك قد ذكرا ... عنه وفى آثاره قد أثرا
حكاه فى جوهره الامام ... ومن له أقرت الاعلام
وهل لنا نقبل فى اهل التهم ... إذ يرفع الامور كُلُّ متهم
فقيل لا يقبل وهو الأشهر ... إذ لم يكونوا حجة فتذكر
وبعضهم يقبل منهم فاعلما ... إذا عنهم الشقاة فى ناءى الحمىٰ
فردها من ذى اتهام يوجب ... تعطيل أشياء اقتضاها المذهب
لا يعرف الاشرارَ إلا مثلهم ... والمؤمنون يجهلون فعلهم
حيث نأى مقامهم ولا خفا ... عن هؤلاء السفهاء السخفا
وهكذا القايف حيث قالا ... عن أحد مرتكب ضلالا
يؤخذ قوله على أهل التهم ... يقبله من كان فى الناس حكم
يؤكد التهمة فى المتهم ... ولم يكن بحجة فى المسلم
وامرأة تظهر منها للشعر ... فذاك منكر لديهم اشتهر
ومنكر تحية الكفار ... لا تقبلنَّ فى هُدَى الاحرار
ما لم تكن دعت لها أحوالُ ... تضطرنا لها ولا جدال
ومظهر السحر فقتله يحل ... لانه فى الناس مازال مضل
والسب للشيخين فهو منكرُ ... بسببه فى حكمنا يعزر
يوجع دقا بالعصا ليرتدع ... أمثاله عن مثل هذه الشِّنَع
سببها شنيعة كبيره ... وورطة عندهم شهيره
وبعضهم يقول فيه يقتل ... وذاك فى التحقيق ليس يجهل
وهكذا بقية الصحابه ... يمنع سب أقَلِ الاجابه

وان يكونوا قارفوا أشياءَ ... نجهل حكمها ولا امتراء
لا نرتضي السب لهم جميعا ... يضرب من يسبّهم وجيعا
وان رأيت العلماء قالوا ... فلهم فى قولهم مجال
مقالهم يأتى على أدلة ... معروفة أصولها فى الملة
من كان يدرى ما دروا صح له ... يقول ما قالوا ولن نجهله
قالوا بعلم والجهول يغشم ... بجهله وذاك شرعا يحرم
لا تقف قال ذو الجلال فاعلما ... بغير علم وهو أصل العلما
سب علي لا نراه أبدا ... أصاب أم أخطأ فيما قصدا
وسب اهل العلم طراً يحرم ... لو أنه مخالف فلتعلموا
ثم لباس المشركين يحرم ... يوما على المسلم فيما نعلم
كذا الصراخ فى الدعاء فاعلما ... قد كان ذاك فى الهدى محرما
ليس إلهكم أصم يسمع ... داعيه فى أى مكان يقع
ثم من المناكر استخدامُ ... عبيد غيرنا يرى الأعلام
بغير إذن سادة العبيد ... على اصول المذهب السديد
كمثل الاستخدام للصبيان ... بغير إذن الأب فى البيان
يمنع شرعا وأشد منه ما ... يكون فى استخدام من تيتما
يُعاقبُ المستخدمُ الايتاما ... فى غير صالح لهم مراما
أما الذى يكون صالحا لهم ... من الوصي جائز ولا جرم
أو من وكيل لهم أقيما ... من وجهة الشرع فع التفهما
لأنه أشبَهَ للتعليم ... فجاز فى نهجهم القويم
كذاك الاستخدامُ للعبيد ... بالليل فى رأيهم السديد
ان لم يوافقوا فلا جبر ومَن ... يجبرهم بالجهل فيهم يزجرن
لأنه من جملة المناكر ... فى الحق معروف بأصل شاهر
والأخذ للصيد من الشباك ... ليس يصح فهو كالأملاك
مذ صار فى تلك الشباك عُلما ... بأنه المملوك صيداً حَرُما
ليس لنا ان نأخذنه أبدا ... إلا بقصد حفظه لا الاعتدا
كذا تشبه بأهل الكفر ... فانه شرعا عظيم نكر

منهم يعد حكمه كحكمهم ... يلزم ان يعاملن كمثلهم
فى كل شيء كان قد تشبها ... بهم بهذا قال فينا الفقها
ومنكر شرب الدخان فاعلما ... لأنه فى الحق مما حرما
وكل ما كان رضىً للكفر ... فانه طبعا حليف نكر
وكل ما كان من اللباس ... للكفر ايضا فيه اى باس
فانه من جملة المناكر ... يزجر عنه الشرع اى زاجر
وحرق كل كافر بالنار ... فانه يوجب للانكار
وان يكونوا من أهيل النار فى ... أخراهم ننكر ذاك فاعرف
يعذب الجبار بالنار غدا ... وليس للعبيد ذاك أبدا
بالنار رب النار ذو الجلال ... يعذبن اعمدة الضلال
نعوذ بالله العظيم البارى ... من أن يعذبننا بالنار
عفوك ياربا ه لا نقوى على ... نارك فارحم ضعفنا تفضلا

بيان الحجر على المالك المديون

وحيث كان رب مال يعمل ... فيه الفساد حجره لا يجهل
لأنه أمر بمعروف علم ... فالمال محفوظ لإصلاح الأمم
اذا رأينا مفسداً فى المال ... نمنعه منه بلا جدال
على الوجوب قال بعض العلما ... لأنه فى النص هذا علما
يقول لا تؤتوا الذى تسفها ... أموالكم يدرى لذاك الفقها
وذاك نهي حكمه الوجوب صح ... فالحجر واجب لذا على الأصح
وهكذا إضاعة المال ورد ... فى سنة الهادى الأمين المعتمد
قد كرّه الله لنا تعالى ... ذلك هكذا النبي قالا
كذلك الجاهل ايضا يحجر ... عليه ماله ولا يستنكر
مثل اليتيم حيث لا عقل له ... يصونه عن بطل ما يفعله
فالله كلف الانام طرا ... بالحجر للأيتام فاستقرا
ما ذاك إلا خوف تضييع علم ... أولا فلا منع ومعناه فهم
مال اليتيم عائد عليه لا ... على الذى يحجره من الملا

والله قد قال ابتلوا اليتامىٰ ... إلى النكاح فافهم الإلزاما
وبعد ذاك الاختيار يقع ... لهم وذو الفساد شرعا يمنع
وها هنا أقوال أهل العلم قد ... جاءت شديدة وبعضها أشد
أطلق للحجر فريق عندما ... قد بلغ اليتيم حداً علما
يقول قد غدا مكلفا فلا ... معنى لحجر المال لو قد جهلا
مكلف فى دينه أمينا ... فكيف فى الدنيا فع التبيينا
فماله ما كان أعلى قدرا ... من دينه اذ يفعلن النكرا
وبعضهم فى حجره استمرا ... حين رآه لا يراعى الضررا
وهكذا المديون حين يقترف ... من الورى الدين وغير محترف
يمنعه من ذاك ثم يظهر ... ذلك للناس ولا يستنكر
حفظا لأموال الورى أن تذهبا ... حين يصير ماله يوما هبا
وذاك للحاكم فى الإسلام ... ليس لكل سائر الأنام
والخلف هل يحجره عند الطلب ... من الخصوم أم له بلا سبب
أعنى بغير طلب الخصوم ... أو الولي صح فى المفهوم
ان طلب الولي حجر الحاكم ... عن الضياع فهو عين اللازم
لاسيما اذا رأينا السفها ... باد من المرء تقول الفقها
وذا الذى عليه جل العلما ... منا ومن خالفنا لتعلما
وذا ابن عباس عليه فى الهدى ... وجملة من صحب مصباح الهدى
وقال ها هنا رجال العمل ... عدة اقوال كأهل الجدل
نعرض عن نقل الذى قد قيلا ... ونكتفى بما غدا دليلا
ان نقاش العلما لا نقدر ... عليه اذ طال بذاك الأثر
ومن أراد فيه للتوغل ... ينزل للآثار كالمسترسل
يرى لهم هناك أقوالا عدد ... اذ لهم من ربهم كل المدد
ربت به اذهانهم فالتطما ... كالبحر اذ بموجه كان طما
جزاهم الله عن الاسلام ... واهله مواهب الإنعام
قد ارشدوا الذى لهم يسترشد ... واوضحوا الحق وبان المقصد
نسئله عز وجل الرشدا ... وان ينيلنا المرام الأهدى

فانه الرب المليك الأحد ... والكل من نعمائه يسترفد
وان أنس الرشد وصف معتمد ... اورده الله لنا فيما ورد
والرشد معناه الصلاح ان حصل ... صلاحه لماله كان استحل
ليس يصح الحجر بعد الرشد ... وذاك قيد للمرام يبدى
وعارض البعض بما قد وردا ... عن سيد الرسل البشير أحمدا
قال اذا بعت او اشتريت قل ... اذ ذاك لا خلابة كذا نقل
ولم يكن بالحجر فيه أمرا ... وذاك واضح هنا ولا امترا
وممكن جواب هذا القائل ... بواضح من ظاهر الدلائل
فقوله اذ ذاك لاخلابه ... نوع من الحجر ولا غرابه
ذلك لم يكن هنا سفيها ... لكنه الأبله معهم فيها
والحجر فيمن كان قد تغطرسا ... تمرداً تعاظما قد لبسا
يلعب بالأموال فى الملاهى ... ليس يراعى واجبات الله
وانما الموجب حجر المال ... أى صِغَر قد صح فى الرجال
أثَّر ذاك الحجرَ حالُ الصّغَر ... لا يدرى امر المال واهي الفكر
حتى اذا عهدَ النكاح وَصَلاَ ... كماله بذاك معهم حصلا
فيستحق المال فى ذا الحال ... أو يظهرن فساده فى المال
ويشمل الحجر السفية فاعلما ... ومن غدا فى صغر كيف انتمىٰ
والعَبدَ والمفلس والمريضا ... وزوجة

انتهاء الحجر

وينتهى الحجر على الأيتام ... ان بلغوا محدد الاسلام
ان بلغوا حد البلوغ ارتفعا ... ذلك عنهم على ما شرعا
كانوا اناثا أو ذكوراً فاعلما ... ذلك حكم فيهم قد عما
ولا مناص منه او يتضح ... بأنه لماله لا يصلح
أما الذين لهم آباءُ ... اليهم فى ذاك الانتهاء
فالأبُ مال ابنه إليه لا ... إلى سواه مطلقا من الملا
ما لم يكن منهم فساد ظهرا ... فالنص هكذا نراه قررا

أنت ومال لك نصا وردا ... لوالد يصرفن من ولدا
وان للأبآء في الأولاد ... مقاصداً معروفة الرشاد
والأب أولى بابنه ولا مرا ... وماله إليه ايضا صيرا
متى الى اموال ابنه غدا ... في حاجة يأخذ ذاك السيدا
لا سيما الاناث في الآثار ... حتى الزواج دون ما انكار
اذا تزوجت فان المالا ... لها يساق واليها آلا
وزاد بعض في الاناث نظرا ... يكشف منها ما هناك استترا
يقول تبقى سنة لينظرا ... ماذا يكون ها هنا من ذا الورى
وذاك حوطة على الأموال ... فانها مصالح الأحوال
وقال بعض سبعة الاعوام ... أجلها بعد الزواج السامي
بذاك تدرى الخود قصد الرجل ... فيها فلا تطيعه في عجل
وان الى البلوغ كان قد وصل ... والحال منه بالسبيلين جهل
لم يدر منه سفه أو رشد ... فالحاكم طبق الاصل فيه يغدو
اذ أصله حليف جهل وسفه ... وهكذا لذلك المعنى انتبه
وقيل ها هنا محل الرشد ... وانت تنتهي له بجهد
حتى يبين انه ذو سفه ... فيستمر الحجر بالتسفه
اذا أصله ذلك في المقام ... والاختلاف واضح المرام
والحد في الرشد تراه غيرا ... حكم الصُّبَاحِين هنا تغيرا
اما الذين تحت قهر الأوصيا ... فالخلف فيهم صح بين الأوليا
بعض يقول ذاك ليس يخرج ... بل الوصي منه صح المخرج
يقول انه رشيد يصلح ... لقبض ماله أمين مصلح
وقيل بل يخرج مهما بلغا ... مبالغ الرجال عند البلغا
اذ الوصي بالأمين يعرف ... في حقه لاغير حين يوصف
كان وصيا من أب الأولاد ... او حاكم الشرع لذا المراد
وقيل ان قال رشيد عمر ... لا يقبلن أو يظهرن الأثر
وقيل سن الرشد فيه يعلم ... لايتخطاه متى يرتسم
وقيل ان الرشد ليس يثبت ... بعد ثبوت سفه يستثبت

والحجر هكذا هنا تقررا ... بعد ثبوت الرشد بطله نرى
للرشد تاثير هنا معتبر ... لا يدفعنه أخي النظر
وقال بعض العلما لاحجر إن ... سن النكاح كان يوما يبلغن
لأن امر الدين فى الاسلام ... مقدم فى نظر الاعلام
وان معنى الرشد حين يعتبر ... صيانة المال كما الله أمر
يستثمر المال لأجل النفع ... وذا هو الرشد براي الشرع
وبعضهم افاد ان الدينا ... يلزم معه فافهم التبيينا
والبنت كالابن بلا خلاف ... وهو الذى يؤثر للأسلاف
ان اليتيم فالى الشرع العلى ... مرجعه فى المنهج المؤصل
وقيل كل الناس فى الاسلام ... للشرع يرجعون فى الأحكام
ليس لهم سواه طبعا مرجع ... الا الذى الى هواه يرجع
أنزله الله من السماء ... قانونه للخلق طرا جاءى
ليس لهم خلافه ماحكما ... به على الأنام طرا لزما

افعال المحجور عليهم

ومن عليه الحجر يوما وقعا ... من حاكم الشرع لداع قد دعا
جميع مايفعله مردود ... لو صادف الحق كذا موجود
لانه خالف امر الحاكم ... ورد للحكم كفعل الجارم
ليس له ذلك فى الحق الجلى ... والحق منصور من الرب العلى
لو جاز فعلهم لما الحجر اعلما ... لا حجرها هنا نقول انهدما
اشياء فى الشرع بناها يلزم ... ليس لنا اذ ذاك تلك نهدم
ومن ترى ليس لهم آباء ... يلونهم وليس أوصياء
ولهم الاموال ثم لم يقع ... حجر عليهم ما السبيل المتبع
ان لم يكونوا بلغوا عهد الحلم ... ففعلهم رد بذا الكل حكم
معروفهم يعد طبعا منكرا ... فلا يصح ذاك فيما قد نرى
وعتقهم رد فلا ينعتق ... لو أنهم فى ذاك يوما صدقوا
الا اذا ما بلغوا وتمموا ... فالعلماء فيهم تكلموا

بعض يقول تم ذاك العمل ... متى أتموه لمعنىً يعقل
وقيل لايتم حيث فَسَدا ... من اول الامر جرى بلا هدى
والخلف مهما رضي الآباءُ ... فالبعض بالتمام فيه جاءوا
بنوا على الأصل الذى تقدما ... فى قولنا حيث مضى منتظما
وقيل لايتم ذاك أبدا ... لأنه من أصله قد فسدا
وهكذا المقال فى الوصي ... عندهم فى الأثر المروي

التفليس

والمفلس المعروف من لامال له ... او كان ذا مال بدين حصله
أو أكثر الديون حتى استغرقت ... أمواله افلاسه بها ثبت
والمفلس المعروف فى الشرع أرى ... هذا الذى إفلاسه قد ظهرا
يحكم فيه حاكم الشرع العلي ... بالمنع عن أمواله فهو خلي
اموالـه للغرباء تُصرَف ... ليس له فى ماله تَصَرُّف
يحجر حاكم الأنام المالا ... عن بيعه بل يبطلن ابطالا
يبيعه للغرباء فاعلما ... ويحجر الدين عليه كيفما
يعلن ذاك فى مجامع الورى ... وفيهم افلاس ذاك أظهرا
حذار أن يحتا ل مال أحد ... فانه الممنوع اي للأبد
الا اذا الله إليه ساقا ... رزقا فربي يبسط الأرزاقا
يغنى الورى من فضله تعالى ... يفيض فى عباده الأموالا
بذلك الحجر هنا يرتفع ... كما على هذا المقال أجمعوا
اما الذى من أصله لا مال له ... لايحجرن عليه فيما فعله
من أصله الفقير من يعامله ... يعرفه أو تفسدن مَعَامِله
ان كثرت ديونه فى الناس ... فارتفعت للحاكم النبراس
عليه ان يُعلن فى الاسواق ... عنه حذار موجب الشقاق
ان طلبوا ذاك اليه فاعلما ... أهل العاملات عنه أعلما
يحبسه حتى لأهل الحق قد ... يسلِّم الأملاك بل كل السبد
ثم يباع بعد ذاك فاعرفا ... او يقسمون المال طراً للوفا

وقيل بل يبيعه ولاجرم ... بغير حبس هكذا بعض حكم
بنسبة الديون قسمه يجب ... على تحاصص لهم ولاعجب
ومن له مال وكان قد أبى ... من الوفا للغرما واحتجبا
يفعل فيه هكذا ولا خفا ... او يودع الحبس لتحصيل الوفا
لأنما مطل الغني يعتبر ... ظلما كما جاء به نص الخبر
وبعد قسم المال بين الغرما ... افلاسه يعلنه من حكما
اذ اوفىٰ المالُ بدين صحا ... أو لم يف افلاسه أصحا
دَين معاذ قيل كان قد كثر ... قد ابتلى به معاذ فى الخبر
فسلم الهادى لتلك الغرما ... مال معاذ دون حبس علما
وجاء للخدري ان رجلا ... عهد النبي بديونه ابتلىٰ
قال النبي المصطفى للصحب ... تصدقوا عليه دون ريب
وما تصدقوا به لم يبلغ ... وفاء دين لعظيم المبلغ
قال النبي المصطفى للغرما ... خذوا الذى وجدتموه أيما
كان وليس لكم فى الخبر ... سواه هكذا أتى فى الأثر
واختلفوا فى ذاك هل مابقيا ... يسقط عنه مثل باقى الأوفيا
فقيل بالسقوط حسب الظاهر ... والله أدرى منه بالسرائر
من كان فى نيته الوفا وفىٰ ... عنه تعالى وبه قد لطفا
أما الذى لم يك ذاك نيته ... قد اشكلت علي النهىٰ قضيته
وقوله ليس لكم فى الخبر ... الا الذى وجدتمو فاعتبر
معناه هذا معسر تحققا ... اعساره وقوله قد صدقا
وما على المعسر شيء يعرف ... حتى يُرى اليسر إليه يزحف
وقول من يقول يحبسنا ... او يعطي الحق ويوفينا
وهكذا ولو بقى زمانا ... لأنه مقارف عصيانا
أصر بالمال على حال حرج ... ليس له ذلك شرعا ينتهج
يبقى بحبسه وان مات قَسَم ... امواله القاضى بذا بعض حكم
ولِيٍّ واجدٍ لحبسه يُحِل ... فى خبر عن النبي قد نقل
يُحِل عرضه وللعقوبة ... كذا رواه علماء الأمة

وقيل بل للغرما العقار ... لهم تُغِل عندنا الأثمار
حتى اذا ما ادركوا حقوقهم ... ردوا العقار ومضوا طريقهم
حينئذ نالوا الذى أرادوا ... وذاك فى اعتبارنا سداد
قد كان هذا فى حديث جابر ... سليل عبد الله خير ناصر
مات أبوه عن ديون جمة ... وحايط قد كان عين التركة
وهو من الرفق بكلِّ الغرما ... وبالغريم كيف كان فاعلما
فانه أشبه فى الأنظار ... بابن داؤد النبى المختار
يحكم فى الحرث ولله المنن ... بفضله يخصصنَّ من ومن
والمرء عند مايرى الدين اجتمع ... عن ماله يلزمه ان يمتنع
يدفعه إلى أولى الديون لا ... يحتاج ان يحوجهم إلى الملا
بذاك يحكم عليه قبل أن ... يحكم حاكم عليه يافطن
او يرفعن ذاك للحكام ... بنفسه بدون ما إلزام
ويسئل الله بأن يعينه ... من فضله ليقضين ديونه
فانه ان مات مديونا وقع ... فى مخطر عند الإلٰه فاستمع
الا ترى ان النبي امتنعا ... عن الصلاة فى مقال رفعا
قال على صاحبكم صلوا ولم ... يصل للدين الذى به ألم
منفرا بذلك الحال اعلما ... عن كل دين لِوفاه عَدِما
ان القليل يورث النار ورد ... فى خبر جاء مصحح السند
وان يكن بالظلم كان أخطرا ... نعوذ بالله مدبر الورى
لكن له يحل مايعتاش به ... بلا ترفُّه لمعناه انتبه
كذاك انفاق على الأباء ... والعجز إن ألمَّ بالأبناء
كذاك ايضا قد أجازوا الأضحيه ... بوسط لا حيث كانت مغليه
ونفقات العبد أيضا فاعرفا ... ما قاله من الهدى من سلفا
ثم له تزوج بواحده ... تعفه فى دينه لا زايده
والصدقات منه لاتصح ... ترد لو صاحبها يبح
وبيعه والابتياع فاعلما ... بلا محاباة أجاز العلما
ان كان فى صلاحه ذلك لا ... فى غيره ان كان هذا حظلا

وهكذا اقراره بالدين صح ... ان لم يكن متهما على الأصح
اما مع التهمة ليس يقبل ... إلا بحجة له تعدل
وفى قضائه لبعض الغرما ... من دون بعض قال بعض حَرُما
وقيل بل جاز وللأقوال ... أصولها بدون ماجدال
وقيل قبل الحجر مثل الناس فى ... أحواله بغير منع فاعرف
حتى اذا ماوقع المنع امتنع ... عن ماله للحكم حينما يقع
فالأصل حل الأخذ والعطا معا ... حتى يرى الحكم عليه قطعا
والغُرَما ان علموا الأحوالا ... وما أتوا ليمنعوا الاموال
دل بانهم بذاك قد رضوا ... مالم يكن منع عليه يعرض
وحل بيعه كما حل الشرى ... ان باع فى ذا الحال أوكان اشترى
وتم ماكان به تصدقا ... ما لم يكن منع هنا تحققا
أما عقيب المنع حسبما سبق ... والامتثال واجب وهو الأحق
وأبطلوا اقراره اذا أقر ... لأي انسان بحق لم يقر
لانه اصبح فيه متهم ... لاسيما قريبه كما فهم
ولو أقر بوديعة فلا ... يقبل والقراض أيضا مثلا
حتى يجيء بالدليل الواضح ... مصدقاً له بنص راجح
وفى ديون وقعت له على ... بعض الورى حقا له قد أجلا
هل يبطل التاجيل حين أفلسا ... ام هو باق حسبما قد أسّسا
فقيل كالموت هنا التفليس ... والخلف هل يلتزم التأسيس
فقيل بالموت هنا التأجيل قد ... يبطل والحق لأهله يُرَد
وقيل يبقى حسب ذلك الأجل ... وهو وفاء بشروط لم تحل
والمسلمون بشروطهم متى ... صحت إلى الآجال هكذا أتى
ومفلس قد اشترى من أحد ... جنسًا وكان باقيا أي فى اليد
قيل به أولى إليه يدفع ... حكما له خير الأنام يشرع
والغرماء لا يزاحمونه ... فيه متى هم ويك يعلمونه
وقيل هم فيه سواء فاعلما ... اذ صار ملكه فقل للغرما
والأول الصحيح للنص الجلي ... عن سيد الرسل إمام الكمل

هذا إذا ما كان باقى العين لا ... ان فاتت العين تراه النبلا
واعتمد الجمهور نص الخبر ... كما حكوا ذاك لنا فى الأثر
الا اذا صاحبه قد رضيا ... يخاصص القوم
وبعضهم قال الخيار ثبتا ... لصاحب السلعة فى نقل أتى
ينظر فى اثمانها هنالكا ... ويعرف المبلغ عند ذلكا
وبعد ذا له الخيار إن يشا ... سلعته أو ثمنا لها يشا
لان سعر الدهر ليس يثبت ... بحالة كذاك فيه أثبتوا
وذاك يوم الحكم بالإفلاس لا ... قيل ولابعد كذا قال الأولى
ان نزلت قيمتها الخيار له ... يريدها أو ثمنا قد حصله
أو أنه يخاصصن الغرما ... يأخذ ما صح له فيهم كما
يأخذ غيره وبعض قالا ... هنا نقوّمن ذاك المالا
ان كان ساوىٰ ثمنًا به اشترى ... مفلسهم او كان قلّ فانظرا
هنا له السلعة قال العلما ... أو زاد فالزايد قل للغرما
والكل لايبعد حين يعتبر ... فى نظر الأعلام أرباب النظر
والترك للسنة ليس يصلح ... لكنه التأويل اذ يستصلح
فربما أعطى الحديث للنهى ... اجماله فاحتار فيه الفقها
وربما يوكل للافهام إن ... تخالفوا اجتهادهم فيه حسن
وهل من المعقول ان صح الخبر ... نرفضه ونرجعن للنظر
ومن يعارضه بنص قد شهر ... او بتواتر أتىٰ يوما خبر
فلا نقول انه تعدى ... بل واجبا كان بذاك أبدًا
والحق متبوع متى ماصحا ... وواجب ان نقبل الأصحا
وجاء من مات ومن قد أفلسا ... مع بعضهم فلم يخص المفلسا
فالموت كالإفلاس فيه يعتبر ... قال أحق بالذى له شهر
يأخذه والحق لايستنكر ... وانما يستنكرن المنكر
فعامل بالنص بعد ماورد ... فلا نقول فعله فينا يرد
وفى حديث أسوة للغرما ... فننظر الأصح حين نحكما
اماإذا ما المشترى لم يقبض ... لاشيء للغريم والحكم ارتضى

لم يدخلن ضمانه المبيعُ فى ... رأي الهداة من رجال السلف
والعبد ان يؤذن له فى التجر ... ووقع الافلاس فى ذا المتجر
هل ذاك فى رقبته ينزّل ... أم سيد العبد به مكبل
فقيل بل يتبع مافى يده ... وبعضهم قال على سيده
وبعضهم قال على رقبته ... أو يعتقن عليه فى ذمته
ورأي بعضهم يباع فاعلما ... وقيمة العبد لكل الغرما
وقيل بل يخيَّرون فى الاثر ... ما بين بيعه وسعيٍ بقدر
يسعىٰ لهم كل على مقدار ما ... له من الحق إلىٰ أن تما
قد عامل الناس على مافى يده ... فأشبه الحر هنا فى سبده
كيف يقال بيعه هنا يجب ... او يخدمن لمن له الحق وجب
وان يقولوا انه جنايه ... فهل لهم فى شرعنا روايه
ما كان هذا بعدوٍّ فى العمل ... لكنه المسلم راجٍ للأمل
ومآله فى الحق مال السيد ... إليه يرجعن فى ذا السبد
لاسيما ان كان عن اذن وقع ... فالاذن كالأمر إليه قد رجع
هذا الذى عليه اهل المذهب ... وهو الأصح فى اعتبار النجب
وان يك العبد ومولاه معا ... قد أفلسا من كل ما قد جمعا
فالعبد مسئول هنا ولا خفا ... لأنه مال به صح الوفا
يبدأ بالعبد يباع فاعرفا ... ويقسمن عليهم دون خفا
فالعبد مال السيد المعتبر ... لا العبد فى الرأي الصحيح الأظهر
ومآالذى يترك للمفلس ان ... بيعت هنا أمواله لمن ومن
فقيل مايعيش مفلسا ومن ... يعوله لبعض ايام حسن
وقيل بل طعام شهر فى الاثر ... لأهله وولده بعض ذكر
وكسوة له كذاك تستر ... عورته واهله قد قرروا
والخلف فى الزوجة بعض قالا ... كسوتها أقول فيها لا لا
ووجهه لأن تلك يمكن ... اخراجها عنه لذاك فافطنوا
وقيل بل مايستر العورة لا ... غير وذا عليه أقطاب الملا
ويسئل الله له العون اعلما ... لأنه ابتلاه حين أعدما

ان الغِنى والفقر من رب السما ... لحكمة منه تحير الحكما
فالله أغنى الاغنيا لايبخل ... لكنه الحكيم فيما يفعل
لا يُسئل الله تعالى أبدا ... عن فعله والعبد مسئولا غدا
وكتب العلم له تبقى فلا ... تباع ان كان بها مشتغلا
اما الذى عنه تفاني جاز أن ... يباع كالبيت يرى اهل الفطن
يعطىٰ بقدر ماله يُسترمن ... شمس وامطار وبرد قد زكن
وما عدا ذاك يباع فاعلما ... ان لم يسامحن بذاك الغرما
وما به تخاصص قد ثبتا ... او لا تخاصص به كل أتى
نعرض عنه ثم نكتفي بما ... كان من الاجمال عند العلما
ونكل الباقى الى الأئمة ... من قادة العلم هداة الأمة
ونسئل الله لنا التوفيقا ... والعون كيما نهتدى الطريقا

الصلح

وحيث ان الصلح مابين الورى ... يدعو الى الألفة فيما شهرا
لذاك كان سيد الاحكام ... او خيرها عن سيد الأنام
نقول أولى ان يكون أولا ... ليرفع الشقاق مابين الملا
دعا إليه العقلا فى الأمم ... على اختلافهم بلا توهم
يقول اصلحوا كتاب البارى ... والصلح خير دون ما انكار
والخير إسم جامع معانى ... من الهدى عند أولي البيان
والصلح ان لم يك يوما حللا ... محرما أو حرم المحللا
فذاك لا يجوز فى الاسلام ... محرم مع سائر الأنام
والصلح جائز باجماع الورى ... فى كل شيء هكذا قد قررا
وهو لكل حاكم أسلمُ فى ... راي الهداة من رجال السلف
حيث الخطا فيه يكون أسلما ... من خطأ فى الحكم عند العلما
وهل على الانكار حين يعتبر ... يجوز أم لا عند أبطال الأثر
قيل يجوز حيث كان بالرضىٰ ... لا الجبر حيث لم يكن جبر مضىٰ
فالك اجازه مثل ابي ... حنيفة كما حكي فى الكتب

والشافعي يمنع ذاك الأمرا ... يراه باطلا فكان كفرا
أكلاً لمال كان بالباطل في ... رأي أتى مع علماء السلف
ولم يكن في ذاك يوما عِوَض ... كذاك قال فيه إذ يعترض
وقيل فيه عوض تحققا ... وهو اصطلاح الحال مهما صدقا
كذا سقوط للخصومات ثبت ... به على المعقول منه انهدمت
كذا اليمين ها هنا تندفع ... بالصلح والصلح لذاك يرفع
ويفسد الصلح بما قد تفسد ... به البيوع عندهم مؤكد
فالصلح ان جاء على غير الهدى ... فانه بذاك معهم فسدا
كما اذا كان به يوما غرر ... أو الربا فساده هنا شهر
ان ادعىٰ يوما دنانير على ... فتى بها صالحه وارتسلا
على دراهم هنا تؤجل ... فقيل هذا الصلح معهم يبطل
وقيل لايبطل حسب الظاهر ... لانه حق بحكم شاهر
قد ادعىٰ عليه حقا فاصطلح ... عليه كل منهما له جنح
فبدل الدينار درهم وقع ... على حساب الصرف فيه يتبع
يقول دافع الدراهم العدد ... كهبة للمدعى اذ تنتقد
وكل واحد أتانا يدعي ... على أخيه النقد في حال دعى
هذا يقول لي دنانير عدد ... وذا دراهم لها كان نقد
فيقع الصلح على جنس علم ... فقيل ان ذاك معهم لايتم
وقيل بالتمام مع بعض ورد ... لو أجّلا ذلك يوما بالمُدَد
والصلح كاسمه صلاح يعتبر ... فأُصلحوا قال الإله في السور
في عدة من الأمور قد ورد ... والمصطفى عليه كم قد اعتمد
وذاك من مراحم الجبار ... لخلقه عز وجل الباري

الكفالة

كفالة المسلم عن أخيه صح ... دليلها بل في الهدى كان رجح
فهي من العون الذي يعتبر ... في كرم الاخلاق فعل ينشكر
يقوم زيد عن أخيه عمرا ... يكفل في المهم عنه ضررا

وان ترد معرفة الكفاله ... فهي التى تعرف بالحماله
وعند بعض هذه ضمانه ... تلك معانيها مع الأمانه
وعند بعض هذه زعامه ... أسماؤها فى مظهر الامامه
أنا به زعيمٌ اي كفيلٌ ... لكم بهذا ورد التنزيل
وهي على نوعين حين تعتبر ... فى النفس والمال لدى أهل البصر
يَضْمن عنه يَحْضُرنْ عند الطَلَب ... أو يدفع المال متى كان وجب
ان الزعيم غارم فى الخبر ... عن سيد الرسل الامام الاكبر
هذا باجماع لديهم ثبتا ... والخلف فى الثانى لهم ايضا اتى
واكثر الهداة عندهم ثبت ... ايضا وقوعه لأخبار أتت
بسبب المال تكون غالبا ... وما بمعناه مقالاً صايبا
والشافعى انكرها قد قيلا ... ولانرى له هنا دليلا
وقوله عز وجل الله فى ... كتابه لاحجة له اعرف
قال معاذ الله ان نأخذ من ... لم نجد المتاع عنده اعلمن
وشبَّهوها بكفالة تقع ... على الحدود ولها الشرع منع
قالوا كفالة عن النفس هنا ... فاشبهت تلك يراها الغطنا
وفى المقام لرجال العلم ما ... يكشف فى المرام غيهب العمى
وفى حمالة النفوس قرروا ... ان مات كافل[1] فتلك تهدر
لا يغرم الكفيل عمن كفلا ... اذ لم يكن بمالنا تكفلا
وان يقل بعض بذاك لانرى ... له دليلا فى المقام استظهرا
وكونه كفيل وجه فى الهدى ... لا يملك الكافل ردا للردى
ولم يكن بالمال قد تكفلا ... كيف نلزمنه ما كفلا
وقول من فصل لاجدوى له ... ان حاضراً أو غايبا نبطله
وما به تعللوا ماانضحا ... حتى نقول انه قد رجحا
وان يغب من عنه قد تحملا ... بالوجه فالغرم يرى بعض الملا
او يحضرنه لنا ليدفعا ... ما كان واجبا عليه فاسمعا
لولاه ما فائدة الحماله ... فلا تصح ابدا كفاله
يحمل عنه ثم ذاك يذهب ... وبالذهاب يسقطن ما يجب

١ ــ قوله ان مات كافل الخ معناه أن الكفالة باحضار المكفول عنه لا يغرم الكافل لأنه انما كفل باحضار المكفول عنه لا عن الحق ا. هـ. سالم بيك.

هذا من الباطل فى مكان ... يدركه فطاحل العرفان
ويحبس الحميل حتى يصلا ... من كان عنه ها هنا تحملا
او يعلمن موته فيطلق ... سراحه ذلك فيما أطلقوا
وقيل بل يلزمه احضاره ... ان كان معلوما له قراره
وذاك كله لحفظ المال ... كي لايضيع المال بالاهمال
وهو صحيح وارد فى الأثر ... عن علماء الحق أهل البصر
والشرط ظاهر من الحماله ... فيلزم الشرط بهذى الحاله
ان يشرط الحمل لمالٍ يلزم ... او يحضر النفس كذاك فاعلموا
فاعدا ذلك ليس يثبت ... فى الحكم إلا ماله قد أثبتوا
أماتحمل النبي المصطفىٰ ... فلا يقاس اي عليه فاعرفا
لأن اخلاق النبي تحمل ... للازم وغيره اذ تفعل
يؤدين عن الورى ماوجبا ... عليهم وكل مالم يجبا
لكن مايأمرنا به يجب ... ومانهانا عنه نهيه وجب
والمؤمنون هم على شروطهم ... نص الحديث صح فى مشروطهم
وان يكن احضاره لايمكن ... بعض يقول فى المقام يضمن
لأنه ألزم نفسه ولم ... يفكرن فيما بذاك قد يلم
وبعضهم يعذره فى ذلكا ... اذ لم يكن يعلم ما هنالكا
والغيب لله ولست أقبل ... ذلك بل أقول هذا يبطل
ويلزم المال هنا سداً هنا ... باب ذريعة أراه أمكنا
لعله واطئه فيه ولا ... يبعد أن يكون ممن جهلا
فعند ذايضيع مال الناس ان ... قلنا كما قالوا فخذه يافطن
وضامن مع الذى عنه ضمن ... قد حضرا معًا لدى من يحكمن
ممن ترى أخذ الحقوق يلزم ... قيل من المضمون عنه فاعلموا
لان أصله عليه والعمل ... بمقتضى الأصل لدى اهل العمل
وقيل بل ضامنه يؤدي ... اذ حل فى ذمة هذا العبد
كأنه قال علىٌّ لاعلىٰ ... زيد لهذا قيل اذ تحملا
وقيل بل من شاء منهما قهر ... اذ الجميع فى المقام مقتهر

وقيل بل من الغني ينزع ... وهو وجيه والمقام يسع
وفى حديث يسئل الحميل لا ... من يحملن عنه مقالا نقلا
وعن قبيصة الفتى أتى الى ... خير الورى يسئل ماتحملا
فدل أنه عليه لاعلى ... من يحملن عنه متى تحملا
اذ جاء يسئل النبي المصطفى ... عونا على ذلك قصدا للوفا
قال له النبي نحملنا ... ذلك عنك هكذا افهمنا
والحمل فى الاموال لاغير اعلما ... ذلك من مقال كل العلما
ان الزعيم غارم فى الخبر ... فكان فى المال ولم يستنكر
وتلك فى الاموال كانت بعوض ... آودونه من اي وجه يفترض
مثل الجنايات وامثال السرق ... وهكذا مايلزمن بالحرق

الحوالة

إحالة الحق الذى فى الذمم ... الى ملي ووفي فاعلم
أثبتها الشرع باجماع ورد ... عن علماء الحق ثابت السند
قال النبي من احيل للملى ... فى اي حق ثابت فليحتل
والأمر للوجوب عند العلما ... فوجب القبول فيما حكما
نتبعه فى القول والفعل معا ... الاالذى خص به فاستمعا
وهل رضي المُحالِ اي عليه صح ... معتبر أم لا على القول الأصح
فبعضهم يقول غير معتبر ... اذ الأدا عليه أمر مستقر
يلزمه الأدا الى من ثبتا ... ذاك له عند الهداة قد أتى
وبعضهم يقول ذاك معتبر ... ودونه ليس يصح فى النظر
ان الورى أخلاقهم تختلف ... بعض الى الالحاح معهم يرسف
وبعضهم أولو أناة فاعلما ... الحاحهم كاد يكون عدما
لذاك يرضى الناس أن يعاملوا ... من كان هكذا فلا تجادلوا
لذاك قالوا بالرضى وهو جلي ... عاملهم زيد لرفق العمل
وذا شديد عند مايطالب ... وذاك فى اهل الحقوق الغالب
وبعضهم رضى المحال يعتبر ... فقط والاصل فى ذلك مر

وبعضهم كان رضى الصنفين ... معتبرا هنا بغير مين
لانها عندهم معامله ... فيها رضى الكل متى ماعامله
واشترطوا الجنس الذى أحيلا ... وما على الآخر أيضا قيلا
بأن يكونا اتحدا وهو جلى ... والاختلاف موقع فى المشكل
وبعضهم اجازها فى الذهب ... وفى دراهم أتى فى الكتب
والمنع فى الطعام هكذا نقل ... عن بعض اهل من جيل الأول
قالوا نرى بيع الطعام قبل أن ... يستوفينه ربه كذا زكن
هنا يكون وهو مما منعا ... فى الدين كن من فى المقام امتنعا
ولا يحال الدين قبل الأجل ... ان كان فى الحال من المؤجل
وهكذا ان كان ايضا ماعلى ... ذاك المحال أي عليه أجلا
ولم يحل الأجل المقرر ... كذا لنا قال اخيّ الأثر
ان التساوى فى الصفات يلزم ... والوقت والعد بهذا ألزموا
وعند الاختلاف ليس يقبل ... على الأصح وعليه العمل
لأنه يكون بيعًا فى النظر ... ولم يكن حوالة كذا شهر
وان يكن بيعا فذاك لايصح ... دين بدين بيعه على الأصح
وذاك ممنوع باجماع ثبت ... واصله معهم روايات أتت
والعلما يعتدون الأرجحا ... ان بان او كان يوما رجحا
وفرعوا على الاصول فاعلما ... وذاك مازال لهم ملتزما

الوكالة

ان الوكالات يرى أهل الهدى ... سبيلها نيابة دفع الردى
او جلب صالح الى الموكل ... او دفع طالح بهذا العمل
جوازها أطلق مع بعض الورى ... وقيدها مع بعضهم تقررا
فغائب يوكلن من شاء ... يقبض او يدفع ماقد جاء
وهكذا المريض حيث أصبحا ... يعجز عن حق له توضحا
والخلف فى وكالة الذى حضر ... فى المصر هل يقبلها أهل النظر
فقيل تقبلن فى الأحكام ... نيابة تكون فى الأنام

وذا عليه جملة ممن هم ... في الدين حجة هداهم يعلم
أئمة في الدين أعلام هدى ... أقطاب علم أوضحوا سبل الردى
وقال لاتجوز بعض العلما ... من حاضر لاضرر به انتمى
الا اذا ماكان أعمى فاعلما ... أو ذات خدر هكذا قد رقما
او مرض يمنعه عن واجبه ... ويقهرن المرء عن مطالبه
ولست ادرى وجهه في نظرى ... ولم أجد دليله في الأثر
والحق بالحجة لا القياس في ... شريعة الهادى النبي الأشرف
ماجاز للغائب كيف يمنع ... من ذاك حاضر لذا لانسمع
الا وكالة الصبي لاتصح ... منه لغيره بلا خلف وضح
وهكذا توكيل غيره له ... نمنعه وقد عرفت أصله
وهكذا المجنون في الحالين ... لأنه الممنوع دون مين
والخلف في المرأة في النكاح ... اذ مالهن صفة الانكاح
كالبيع والشرى وفي الشفعة مع ... اهل الهدى ذلك غير ممتنع
وفي حوالة وفي الضمان ... وسائر العقود والمعانى
وفي الفسوخ للعقود إن دعا ... داع اليها فهي مما شرعا
وهكذا في الشركات فاعلما ... وفي المصارات عند العلما
وفي الجعالات ونحوها تصح ... وفي المساقاة على الوجه الأصح
وفي الطلاق والنكاح تقع ... ونحوها من ذاك ليس تمنع
والخلع والصلح على الأصل الأتم ... جواز كل ذاك عندهم علم
وفي العبادات فليست تقبل ... اذ في العبادات فلا نوكل
وثبت الجواز في الحج كما ... في الصدقات عند كل العلما
وفي الزكاة هكذا ولاخفا ... جوازها في كل هذا عرفا
وفي المخاصمات كيف تقع ... فانه بها هنا يستدفع
كذا على استيفا العقوبات تصح ... هذا يقوم بدفاع متضح
عقد بايجاب وبالقبول تم ... من جانبين أمرها كان انجزم
كسائر العقود حين تعتبر ... تجرى على اصولها فيما شهر
وهي باجرة وغير أجرة ... جائزة مع علماء الامة

والشرط فيها وما شرط ... يلزم ماكان بها قد اشترط
الا الذى زاد على ما يعقل ... فانه عندهمُ مبطل
لانه التبذير أو نوع سفه ... والكل باطل لهذا فانتبه
ومن أجازه يرى التصرفا ... فى ماله له وما فيه خفا
وهي تكون بالعموم فاعلما ... فلا تخصصن بشيء علما
ان وقع التخصيص فالقيد وقع ... وليلتزم ماكان ها هنا وضع
وان اتى فيها العموم وأتى ... من بعده الخصوص ماذا ثبتا
نقول ان ذلك التخصيصا ... نجعله فى وضعها تنصيصا
تخصيصه حكم العموم قد نقض ... حيث عقيبه ترى ذاك اعترض
وقيل بالتعميم ليس تقبل ... لكنها بذاك ايضا تبطل
لأن فى العموم تخشى أشيا ... حيث تعم فى المقام المحيا
لعله يدخل فى أشياء لا ... يرى له الاصل هناك مدخلا
والناس أحوالهم لاتجهل ... كم فى الامور لهم تدخل
يبيبيع هذا مال من قد وكلا ... بمقتضى العموم فيه دخلا
وذاك لايقصد هذا الأمرا ... فيقع الشقاق مستمرا
ويبقى حاكم الورى فى تعب ... من هؤلاء لم يزل فى نصب
بل ينبغى التعيين والتحديد فى ... توكيله وأجرة لم تختفى
ذلك فى المقام طبعا أسلم ... لاحيث ماكانوا هناك عمموا
وعقدها اذا اعتبرته ترى ... للكل نقضه على ما ظهرا
وقيل بل اذا الوكيل اشرفا ... على تمام الحكم فالمنع اعرفا
لأن ذاك موجب للأجرة ... ونقضه معطل القضية
فان اراد نقضها أحضره ... فى ملإٍ وها هنا أخبره
وقيل بل يعزله متى يشا ... الا لدى خصومة وقد فشا
يتركه يتمم الاعمالا ... لأن فى الخصام بغضا آلا
وليس للوكيل ان يعتزلا ... حيث لنا ان نمنع الموكلا
وماحضور الخصم ايضا ملتزم ... فى عقدها على الصحيح فافتهم
وان يقل به أبو حنيفة ... لانرتضيه فى الصحيح المثبت

يوكّل الانسان من يريد ... ذلك حقه ولا تفنيد
وليس من شروطها لا تثبت ... إلا اذا الحاكم ذاك يُثبت
او يحضرن اليه كيما يخبره ... بل حسنٌ ذلك او يستخبره
والشافعي يشرط ذاك الأمرا ... ولا نرى ذلك شرطا قررا
والخلف ان مات الذى قد وكلا ... هل فسخها بذاك مما عقلا
فقيل بالموت لها الفسخ وقع ... وكل مايعلمه بها وضع
ان علم الموت وان لم يعلم ... بطلانها بذاك معهم فافهم
لانه الاصل بها وقد ذهب ... والمال للوارث دون ماعجب
وقيل بل يمضى على ما كانا ... او يعلمن موتا له استبانا
فهو على الاصل الى ان يعلما ... وفعله ماض بها متمما
وفى الوكيل ليبيع المالا ... هل يشنزيه قال بعض لا لا
وكله يبيعه للغير لا ... لنفسه والاتهام حصلا
لاسيما ان النفوس تطمع ... فى المال طبعا ولهذا يمنع
اراد من وكله البيع لدى ... من زاد فى أثمانه مجتهدا
وهو لنفسه ينافى هذا ... لم يلف عن ابطاله ملاذا
وقيل بالجواز حيث سلطه ... مالم يبن خلاف ماقد شرطه
والأب والوصي فى المقام ... كمثله فى نظر الأحكام
والمال ان ضاع وفيه اختلفا ... موكل مع الوكيل فاعرفا
هذا يقول ضاع منى فاعلما ... وذاك ضده بذاك اختصما
فالقول للوكيل فى الآثار ... عندهم فى مثل ذا المنار
ان كان ذلك الوكيل قد قبض ... للمال من بعض الورى حين نهض
بغير حجة عليه تثبت ... ذلك هكذا تراهم أثبتوا
وكل دعوى دون حجة فلا ... تثبت عند العلماء النبلا
ان الوكيل ان يقل دفعت لك ... أي لموكل له قبوله سلك
فالقول قول ذا الوكيل فاعلما ... عندهم حسب اصول العلما
وعله حيث غدا أمينا ... فالقول قوله فع التبيينا
أقول عندى القول قول الثانى ... لما عرفناه من المبانى

فالأصل ذاك الدفع لما يقع ... او يظهرن بالدليل فاسمع
وقولهم ان طال فى ذاك الزمن ... فالقول للوكيل لست أعرفن
ان الزمان ها هنا ليس له ... من أثر فى واجب نعقله
وان يقل أخذت منى المالا ... أعنى الوكيل هكذا قد قالا
وذاك ينكرن لا أخذ هنا ... وتلك دعوى أمرها قد زكنا
تثبت بالحجة حين تتضح ... او فبقاها ظاهر على الأصح
ان الوكيل ها هنا أجير ... يعمل بالأجرة ياخبير
لو قيل ان القول قوله ذهب ... مال موكل هنا ولاعجب
فكل ماصح بانه استلم ... له فانه عليه قد علم

اللقطة

ومال مسلم يضيع يجب ... حفظ له نصت عليه الكتب
ذلك ان حفظ مال المسلم ... يلزم فى الاسلام ايضا فاعلم
هذا الذى عليه جمهور الورى ... وهو تعاون لنا ولا امترا
بعض يراعى لصلاح بعض ... حفظا له بذاك فيه نقضي
وبعضهم يقول ترك اللقطة ... أولى وبعض قال بالكراهة
ذلك انه بها قد يبتلى ... ان لم يجد ربا فاحتفل
يبقى بها فى نصب ولاخفا ... ولانراه أبدا ولاخفا
ذلك فى ابتلائه اجر جلل ... يحفظ مال مسلم خوف الخطل
ان الاجور فى ثقيل العمل ... بقدر ثقله أتت فى المثل
اشقها أأجرها فى الخبر ... فلا يضاع فى المقال الأشهر
وضالة المؤمن حرق النار ... فى خبر قد صح فى الأخبار
ليس يفيد تركا فى النظر ... بل حفظها فيه ولم يستنكر
ان ضاع ذاك المال كنت العون فى ... ضياعه بتركه فلتعرف
الا ترى حفظكه عونا على ... حصوله لربه يابن جلا
ذلك مدلول الحديث فاعلما ... لا أنه بالترك فيها أعلما
وفيه نهي واضح ان تهلكا ... لقطة مسلم وقل لو مشركا

فان مال المشركين لايحل ... الا بحد السيف فى القول الأدل
وقيل ان النهي صح فى الخبر ... عن أخذها ووجهه معهم ظهر
لعل ربه إليها يرجع ... فان تضِع فهو لها المضيع
وانت ان أخذتها قد تبتلى ... بها فان قصرت فالاثم على
يلزمك التعريف كل آن ... وذا هو البلا بلا نكران
وقيل بل أراد الانتفاعا ... بها ومع ذلك لن تضاعا
ولقطها قيل يكون واجبا ... وعله فى الحق كان صايبا
وقيل هذا الاختلاف عندما ... كان الامام عادلا قد حكما
وبين قوم لهم امانه ... من الزم الصفات لا الخيانه
وقيل مع عدل الامام ان تكن ... رجاله لم يؤمنوا اللقط زكن
وان تكن بين رجال أمنا ... والجور للامام شاع علنا
فالافضل الترك لها ولاخفا ... تلك اقاويل فريق سلفا
وان يك الامام غير عادل ... والقوم اصبحوا بحال باطل
فها هنا قيل له الخيار ... بذاك قد صرحت الآثار
ولقطة الحجاج ليست تلتقط ... وذاك بالاجماع معهم مشترط
رووا عن المختار هذا الحكما ... ووجه ذاك بدره قدتما
وهكذا لقطة مكة ورد ... الا لمنشد أتانا فى سند
ذاك لأنها لكل الناس فى ... اسلامنا على العموم فاعرف
ان الورى ياتونها فى كل ... عهد لمقصد صحيح الأصل
اضحت لكل المسلمين مصدرا ... ومورداً ولاجتماع مظهرا
وان من ضاع له مال هنا ... أدركه اذ كان نال مأمنا
وهكذا يأتى أخوه فاعلما ... والمسلمون يحفظون المسلما
فالمال والحال هنا قد أمنا ... اذ كان هذا حرم مؤمنا
لقسطتها انشادها لاتنقطع ... تعرفن على الدوام فاستمع
فكل مالِ مسلم تعرضا ... أي للضياع لقطة فاسمعا
والحرمان الحكم فيها على ... ما مر من تأبيد ذاك فى الملا
ان كان فى القرى وفى الصحارى ... أحكامه صريحة الآثار

والحيوان والجماد فاعلما ... هما سواء فى اعتبار العلما
الا الذى خص هنا بالابل ... أحكامه معروفة لم تجهل
يقول خير الخلق فيها تمنع ... لنفسها والضر عنها تدفع
حتى يراها ربها قد وردا ... عند أئمة الحديث مسندا
وقال فى الاخرى نبينا لكا ... أو لأخيك اذ لها قد أدركا
معناه ان لم تأخذنها أخذ ... ذئب الفلا ونابه فيها نفذ
فان أخذتها ولم تجد لها ... ربا وفى البلاد قد عرفتها
ان جاء ربها غرمتها له ... بعد تصرف هنا فعلته
أو لم يكن رب لها فقيل لك ... وها هنا بحث به الفهم ارتبك
واعرف عفاصها يقول الهادى ... ثم وكاءها وفيها ناد
معرفا لها كما الشرع حكم ... عاما كريتا هكذا بعض رسم
وبعده قال له فشانكا ... بها بهذا النص بعض قد حكى
وقال للسائل فى تلك الإبل ... ما شاع بل كل له كان نقل
معها سقاؤها يقول الهادى ... معها حذاؤها بذاك الوادى
ان عطشت للماء يوما ترد ... والرعي فى الفلا له تعتمد
حتى يجىء ربها وهي كذا ... مأمونة هنا لها لا تأخذا
وهكذا الحكم يقال فى البقر ... نص على ذلك منطوق الخبر
وقال بعض انها كالغنم ... فاعتمد الوجه الصحيح تسلم
فماله بأن يعرفن سنه ... ما لم يكن من غنم فخذها بينه
وقيل عامين وبعض زادا ... عاما بها طاف هنا ونادى
وبعد ذاك حل أكلها له ... فى حال فقره كذا ننقله
او يتصدقن بها فى الأثر ... على أولى الفقر وبالأجر حرى
أو جاء ربها له الخيار صح ... يجيزها وأجرها بها ربح
أو يضمن اللاقط فى الأحكام ... فى أثر جاء عن الأعلام
وفى الغني الخلف هل حلت له ... بعض عليه أكلها يحظله
بل يتصدقن بها وهو غنى ... عن اكلها فى قول أهل الفطن
واتفقوا على ضمانها متى ... جاء لها المالك فى قول اتى

والظاهريون يرون الحلا ... فطاب لاقط بذاك أكلا
لقوله شانك في النص بها ... معناه خذها في اعتبار الفقها
ولم يقل شيئا سوى ذاك اعلما ... ولم يبينْ شيئا لزما
وفي حديث قال فاستمتع بها ... وهو صريح لم يكن مشتبها
والامر باستمتاعه بها يدل ... بانه ليس عليه من بدل
والأمر باستنفاقه بها ورد ... في خبر دل على حل عُهِد
وذاك ظاهر بأن ليس على ... آكلها شيء كذا قد نُقلا
والحق لايحل مال مسلم ... بغير إذنه بحال فاعلم
وذاك بالاجماع في الاسلام ... نعرفه من مقتضى الأحكام
وبالعفاص والوكاء تعرف ... ان جاء ربها بهذا توصف
ان لم يصفها بالصفات اللازمه ... ليست له حسب الأصول الحاكمه
وهل هنا تلزم أيضا بينه ... من بعد علم بالصفات البينه
فقيل باللزوم والحزم عرف ... هنا وأمر المال مرغوب الهدف
كل إليه باجتهاده الأتم ... يسعى ولا يبالى لو كان ظلم
وذا أبو حنيفة والشافعي ... قالا به في هذه المواضع
وأول القولين للموالك ... قد نسبوه للامام مالك
نعم إذا اطمأن بالوصف يصح ... قبوله اذ ذاك أو كان رجح
وان رأى قرائن الأحوال ... دلت على اتهام ذى الرجال
فالحزم في البيان او في البينه ... اذ الأمور لم تكن بهينه
والمال قد يدعو إلى ارتكاب ما ... قد منع الشرع الشريف فاعلما
لذاك كان الشرع بالحزم أمر ... يافوز من بأمره كان ائتمر
يكون عند الله سالما متى ... قدم شرع الله فيما قد أتى
في الدين والدنيا أتى مقدما ... يافوز من كان له مقدما
والحفظ للعفاص والوكاء ... محتمل دل على أشياء
معناه تعرفها بذاكا ... لاتجهلنها اذا أتاكا
وهكذا الوكاء أو ان تذهبا ... يوما بحال حين تلغى مذهبا
وعند الاحتمال فالرجوع قد ... يلزم للأصل الصحيح المعتمد

فالأصل لايصح الاعتراض ... بالاحتمال أو به يهاض
أما اذا ما جاء بالعفاص ... وبالوكاء جاء باختصاص
فان يزد لونا وحدا فاعلما ... والعد أيضا ومكانا علما
والوقت فالصدق يكون أقربا ... تصديقه قد قبلته النجبا
والقصد من ذلك حفظ المال ... لأهله عن سائر الرجال
وعند الاشتباه فالحفظ يجب ... صيانة لمالنا ولا عجب
كم من فتى يسمع ان مالا ... ضاع فرام فيه الاحتيالا
وبعضهم اوجب لليمين مع ... صفاتها او أنها مما شرع
يقول انها لقطع عذر ... طوى له يوما ضمير نكر
اما التى تكون من نوع الغنم ... نأت عن العمران أخذها علم
ان لم يكن فى تلكم المفالى ... أهل لها فهي من الحلال
لأنها ضعيفة لاتقدر ... دفع العوادى حين يأتى الخطر
يأكلها الذئب وكل سبع ... يقضى عليها أي لضعف فاسمع
وأخذها إليه قد أشارا ... نبينا فى نصه جهارا
أما يسير الشيء لابال له ... تعريفه لانعلمن أصله
لأنه بذاك لاقيمة له ... فمثل هذا الشرع فينا أهمله
رأى النبي تمرة قد سقطت ... بالأرض فيها عنه جهرا وردت
مقالة تدفع للتعريف ... فكانت الحجة فى الخفيف
أراد أكلها النبي الهادى ... فذكر الزكاة فى العباد
قد خاف ان تكون منها فاعلما ... وهو دليل ها هنا قد علما
وألحقوا مثل العصا والسوط فى ... حكم الخفيف فى المقام فاعرف
اما الذى تعريفه لايمكن ... فقيل حل أكله له افطنوا
ليس يعيش بل يضيع فاعرفا ... ذلك كالبطيخ حين وصفا
فحل أكله لدى اهل الهدى ... والغرام لازم حكى من سلفا
لان ذاك مال مسلم فلا ... يكون دون اذنه محللا
ولا قطا للقطة تتلفنا ... على يديه ليس يضمننا
ان كان عن تعريفها لم ينكل ... أو قل عليه فى المقال الأعدل

جاز التقاطها وحفظها لمن ... يملكها قد صح هذا فى السنن
وجاء فليشهد عليها ومتى ... اشبهد لاضمان فيما قد أتى
وقيل لاضمان لو لم يشهد ... فهي وديعة بهذا الصدد
وفى الحديث قال فليشهد على ... معنى التقاطها هنا أهل الهدى
أشهد ذوى عدل ولايكتم ورد ... ذلك عندهم مصحح السند
أقول ان الامر بالاشهاد ... جاء لمعنى واضح المراد
معناه لاتظن ملك من لقط ... فانه الموروث اي لذا اشترط
الا تراه قال لايكتم ولا ... يعنت والاشهار فيها عقلا
فان اتى صاحبها كان أحق ... بها عن اللاقط نصا قد صدق
قال والا فهو مال الله ... يؤتيه من يشا بلا اشتباه
أفاد ذاك حلها ان لم يصح ... يوما لها رب على الوجه الاصح
فهي امانة وعنها يسئل ... غداً وأمرها أخي معضل
ان القليل اي من الأموال ... يورث للنار بلا جدال
ان مال لحظة اليها بطمع ... يكون مسئولا ويجتنى الجزع
نعوذ بالله الولي الأحد ... من سخط الله المليك الصمد
وواجد كالثوب فى مكان ... يرده لذلك المكان
ان لم يجد ربا له هناكا ... لعله يأتى له كذاكا
ما كان كالحبل وكالخطام ... ونحوه من لازم الأنعام
يظن أهله قريبا ومتى ... رامهم لم ير من له أتى
ولا ضمان ها هنا فى الأثر ... فى قول بعض من أهيل البصر
ولا قط الشيء عليه يصرف ... فهل على المالك ذاك المصرف
فقيل لاشيء عليه فى الأثر ... فهو تبرع هناك يعتبر
لم يك لقطها عليه وجبا ... لذاك ما يصرفه لها هبا
وقيل بل عليه حيث أحسنا ... هذا وصانها لهذا ضمنا
يذهب ما يصرفه ويغنم ... ذلك ماله وهذا يحرم
لاينبغى هذا بوجه حسن ... لذاك قلنا بالضمان فافطن

تتمة فى اللقيط

وهو من اللقطة مشتق فلا ... غرابة فى وصفه كلا ولا
وهو الصبي للطفل حين يوجد ... فى اي موضع لقيط ينشد
وكل شيء ضايع لايعرف ... له رب له يحفظ أو فيتلف
ان التقاط الطفل فرض وجبا ... كفاية عند الهداة النجبا
أغلا من المال اخي البشر ... فلايضاع وهو مما أشروا
فهو يكون ضمن أحوال تقع ... عليه والشرع ضياعه منع
ان كان طفلا ابن أشهر فقد ... أضاعت الأم له ولافند
او كان ماشيًا فربما ذهب ... عن أهله وكم كهذا قد كتب
يخرج عن أهليه ليس يدرى ... مكانه وراح مع من مرا
يأوى الى من شاء ذو الجلال ... إيواءه معه بلا جدال
لايعرفن أبًا ولا أما ولا ... أقاربا إذ تاه فى تلك الفلا
ويشهد اللاقط فى الآثار ... عليه عندهم بلا انكار
كي لايكون مسترقا بعدما ... لاقطه مات يقول العلما
او لايقال انه ابنٌ لِمَن ... رباه لاقطا له فيما زكن
وقيل لايلزم اشهاد ولا ... شيء على اللاقط عند العقلا
فاللاقط المحسن فيما فعلا ... كيف يكلفن ما قد شغلا
وكافر ليس له ان يلتقط ... من كان مسلما بل الجنس فقط
ومسلم يلقط كافراً ورد ... حيث ولاية ليست ترد
هذا هو المشهور فى الآثار ... عند الهداة القادة الأخيار
وليس للاقط فى الآثار ... على اللقيط اي حق جارى
ليس له يطلب انفاقا على ... لقيطه حيث به تفضلا
وماله يرجع بالانفاق ... عليه فى الآثار باتفاق
لو كان بعد ذاك رب مال ... وهو الصحيح دون ما جدال
وهو بدار المسلمين مسلم ... كما بدار الغير معهم مجرم
وقال بعض انه عبد لمن ... يكون لاقطا له ولم يبن

وقيل حر وولديه هنا ... لاقطه في قول بعض الفطنا
وقيل حر وولاؤه رجع ... للمسلمين هكذا أيضا سمع
وجاء في الآثار ان الملتقط ... ميراثه صح لمن له التقط
ان اللقيط أشبه الملاعنا ... فمن جهة في رأي بعض زكنا
ترثه الأم له اذ لاعنت ... أبا عليه وعليه فارقت
وهكذا عتيقها في الأثر ... عند فريق من آهيل النظر

الوديعة

وديعة مال مع الغير ترك ... أمانة حتى يجيء من ملك
ولم تكن مضمونه في الأثر ... حسب الأمانات ولم يستنكر
الا الذى رووه عن ابن عمر ... بانها مضمونة كذا ذكر
والخلف في الاشهاد بين العلما ... يذكره الهداة فيما رسما
بعض يقول يلزم الإشهاد ... وبعضهم خلاف ذا أفادوا
والله في القرآن بالرد أمر ... ولم يك الإشهادها هنا ذكر
يلزم تصديق الذى يُستَودع ... لأنه الامين معهم فاسمعوا
وقيل ان كذّبه المُستودِعُ ... تلزمه اليمين وهو أوسع
إلا اذا كان اليه سلما ... تلك باشهاد نقول لزما
والقول قول مودع ولاخفا ... اذ عضدته حجة هنا اعرفا
قالوا هنا ائتمانه صح على ... حفظ فما الرد بهذا قبلا
إن ادعى اتلافها يصدق ... أو يدعي الرد فلا به ثقوا
وقيل ان القول قوله ولو ... كان بحجة كذا هذا حكوا
وذا عليه اكثر الهداة من ... أئمة العلم واقطاب السنن
وردها الى اليد التي أتت ... بها اذا أمكن عندهم ثبت
اما اذا ما دفعت للغير قل ... يلزم اشهاد على هذا العمل
اذ حكمها حكم اليتيم يستلم ... اموالـه ممن لها كان التزم
وان يكن انكر قابض لها ... ممن لها استودع لم يبر بها
بل يلزم البيان دون ريب ... أولا فقد جاء بنوع عيب

اذ الحفاظ يقتضى التنزها ... صونا لعرض وله قد نزها
لان الاتهام لايزال ... به وذاك فى الهدى ضلال
لاتقفوا قال مواقف التهم ... وجانبوا لكل حال متهم
وذو وديعة بها قد أمَرَا ... تدفع للغير بدفعها برا
فان أقر من إليه دفعت ... بها فعن مستودع قد خرجت
وان هنا أصابها يوما تلف ... فما على الاول شيء قد عرف
وبعضهم يقول لايبرا هنا ... ولست ادرى وجهه فلتفطنا
يامر ربها بدفعها وقد ... تحقق الدفع على الأمر اعتمد
ليس على الدافع شيء فى النظر ... اذ فعل المطلوب لما أن أمر
ذلك ماله وفيه أمرا ... ان ضاع من قابضه هذا برا
نعم اذا انكر مدفوع له ... ولم تقم عليه ما يعقله (١)
فها هنا صح المقال الأول ... بانه لم يبر وهو الأمثل
وما على مستودع ان يضمنا ... ان لم يقصر عند كل الفطنا
اما اذا قصر فهو جانى ... وها هنا ألزم بالضمان
بذاك فى اعتبارهم تعدى ... وبالضمان ها هنا تردى
اما اذا أنفق للوديعة ... ورد مثلها ولو فى النفقة
فالخلف فى الضمان بين العلما ... عفاه بعض ثم بعض ألزما
ذاك لأن الأصل قد تبدلا ... لذا هنا الضمان معهم أصلا
وهكذا ان ردها من قبل ان ... يصح تصريف لها أيضا زكن
يقول فى تحريكه لها لكي ... يستنفقنها على راي أخي
بنفس ذاك الفعل والنية قد ... صح هنا تصرف فيها عهد
وبعضهم برد مثلها سلم ... اذ لم يكن حيف هنا كما علم
والخلف هل يسافرن بها فقد ... أجاز بعضهم اذا الأمن عهد
وربها لم يمنعن ذلك لا ... ان كان مانعا فهذا حظلا
اما اذا تعطى له فى السفر ... فلا كلام ها هنا فليعذر

(١ قوله : ولم يقم عليه ما يعقله ، أي يقهره ، من العقال الذي يقهر البعير عن الشراد . أي لا يكون قوله حجة . أ . هـ .

وهل له يودعها سواه ... خلف لهم فى قولهم نراه
فقيل ان كان لعذر صح لا ... ان لم يكن عذر لأصل عقلا
ليس له تصرف فيها كما ... مر وذا تصرف قد علما
وخص بعضهم بمن قد يلزمه ... انفاقه معه الجواز نعلمه
وذا أبو حنيفة قال به ... فانه شبهه بأهله
ومالك كذاك قال فى الأثر ... يرفعه عنه أئمة البصر
اذا هم فى بيته وقهره ... وكلهم ايضا بضمن أمره
كزوجة المرء واولاد ومن ... أشبههم من الاماء فاعلمن
ومجمل القول عليه حفظها ... كحفظ ماله وحرمُ رفضها
مما به العادة يوما قد جرت ... فى حفظ أموال لهم قد عهدت
وجاعل وديعة فى جيبه ... ضمانها لم نذهبن لريبه
معناه ضامن لها اذ لم يكن ... ذاك محل حفظها كما زكن
وقيل لايضمن اذ كان لها ... حامٍ بذاك الحال عند النبها
ومُودَع وديعة فى المسجد ... أودعها نعلا بهذا المعهد
ان ذهبت لايضمنن فى الأثر ... ولم يقع عندى بأجلى مظهر
كيف يقال لاضمان إنما ... أرى الضمان ها هنا تحتما
اذ نعله ليست محل حفظ ... أمانة أنى بهذا أقضى
بل نعله للحفظ تحتاج فلا ... تكون حفظا لسواها فاحفلا
وان نسى لها فقيل يضمن ... وقيل لاضمان وهو أحسن
ذلك أمر من مليك الخلق لا ... يقدر عبد رد ما قد فعلا
وان نسى صاحبها لايعرفه ... فهو هنا المعذور قول نعرفه
ان الخطا عن أمة الاجابة ... مرتفع بغير ما غرابة
كذلك النسيان عنهم رفعا ... والله كل ذاك عنا رَفَعا
او ادعاها رجلان وجهل ... مالكها فالدفع بالجهل حظل
لكن عليها يحلفان فاعلما ... وبعد ذاك المودعات قَسَما
وقيل بل يضمنها للكل ان ... لم يعلم المالك مهما يحلفن
وان أراد سفراً جاز بأن ... يودعها من كان كفؤًا فاعلمن

أعنى الذى يكون أهلا فاعلما ... لحفظها كُفئاً كريما مسلما
ولاضمان عندهم هنا متى ... إلى أمين اي بها كان أتىَ
يشهد أهل بلد فيها ربا ... بأنه الامين عند النجبا
لايلزمن ابلاغها الحاكم ان ... رأى الأمين هكذا معهم زكن
وقيل بل يلزمه ان يودعا ... تلك لحاكم البلاد فاسمعا
فانه المحل للأمانه ... أما إليه لانرى ضمانه
كان أمينا فى الفروج والدما ... وهي أعز فى الهدى فلتعلما
ايداعها مع غير تقصير ... به الضمان أفقه منير
وهل قبولها علينا يجب ... بعضهم لذاك فينا أوجبوا
وقيل واجب اذا لم يجدا ... لها أمينا هكذا قد قيدا
ومالـه أجر عليها يلزم ... بل نفقاتها فقط تلزم
وهكذا مكان حفظها إذا ... لم يجدن الا بأجر أخذا
ومودع مالا به قد اتجر ... لمن يكون الربح مع اهل النظر
وقيل بل سبيل ذاك الفقرا ... ليس لمن هنا بذاك اتجرا
وقيل بل لصاحب الأصل علم ... اذ كان ذاك ثمرا له فهم
تلك اقاويل الهداة العلما ... فى الربح والكل لأصل قد سما
وأصلح الأقوال كونها تبع ... للأصل والأسلم مع اهل الورع
ومن يقل للفقرا بنئ على ... جهالة المالك قولا عقلا
ومن يقل لتاجرٍ بها يرى ... بقاء أصلها هنا تقررا
كيف ينال ربها ما زادا ... يوما على الأصل فع المرادا
وها هنا نقصر للكلام ... ونقهرن أعنة الأقلام
عن ذكر ما قال الهداة العلما ... ومالهم فى ذا المقام رسما
ان لهم نهىً بنور الحق قد ... ضاء لذا حوى الهدى ولافند
ونحن دونهم واين الفرق فى ... مواقف الأبطال أين موقفى
إنى بجهلى فى الحضيض الأسفل ... لكننى عذت بمولاي العلِى
أسئله العون وتوفيقا إلى ... ما فيه خير الكل من هذا الملا
وأسئل الرشد إلى رضاه ... وان ينيلنى به هداه

حتى اكون من رجال العلم فى ... عهد فشافيه الضلال فاعرف
لعلنى أهدى به من اهتدى ... نهج رضا الله فنال الرَّشدا
ثم صلاة الله ذى الجلال ... على إمام الأتقيا الأبطال

النكاح واحكامه

ان النكاح لغة ضم وقع ... ثم تداخل كذا بعض رفع
أوجبه بعض لحفظ الدين ... وكان ايضا سنة الأمين
وبعضهم اباحه وندبا ... بعض له كل لأصل ذهبا
يفهم هذا كله مما ورد ... فى النص قرآنا وسنة تعد
ما طاب فانكحوا يقول البارى ... ومثله الرسول فى الأخبار
انى مكاثر بكم كل الأمم ... يوم النشور فازمن له فهم
وانما قراين الأحوال ... دلت على مناهج الرجال
فبعضهم فى حقه قد يجب ... وبعضهم له بحال يندب
وبعضهم لاينبغى له كما ... صح وكل أصله قد علما
لكنه لايخطبن أحد ... على أخيه ان ذاك مفسد
إن علم المرء بأن الأمر قد ... صح الوفاق فيه عنه يبتعد
وجاز قبل ذاك والأولى به ... ان يترك الخطبة فلينتبه
لعلها ترغب فيه ان خطب ... وتتركن من كان فيها قد رغب
فيثمر الضغن وذاك يحرم ... والشنآن فى الهدى محرم
وجوزوا خطبة صالح على ... من كان طالحا لأصل نقلا
وجاز ذكر صفة ترغّب ... وضدها لمن هناك يخطب
اذا استشار هكذا قد وردا ... وفى أبى جهم رووه مسندا
يخطب هندًاوكذا معاويه ... وأنكحى أسامة علانيه
اما أبو جهم فلا يُلقى العصا ... والثانى صعلوك أتى ملخصا
فلم يكن ذاك اغتيابا أبدا ... حاش الرسول ان يقول المفسدا
وجاز أن ينظرها من خطبا ... ويلحظ الهيئة حتى يرغبا
ينظر وجهها وكفيها معا ... والبعض قال ينظرنها أجمعا

لا الفرج والعورة والبعض مَنَع ... ذلك كله وعنه فامتنع
وذاك للدليل عن خير البشر ... بالمنع والجواز قد جاء الخبر
يقول لايبدين زينة ولا ... الا الذى ظهروه قد حللا
الوجه والكفان فى القرآن ... فليكفينَّ الوجهُ والكفان
والمانعون مطلقا تمسكوا ... بالأصل والمنع بذاك أدركوا
فالاجنبيات اليها النظر ... محرم جاء بذاك الأثر
اما المجوزون عندهم خبر ... قد خصص العموم مع أهل النظر

الاذن فى النكاح

والاذن فى الرجال والنساء ... من ملكوا الامر بلا امتراء
وذاك فى الثيب دون البكر ... فاذنها بالصمت دون نكر
وقيل فى البكر اذالم يكن ... لها أبٌ بالنطق فلتبين
وعقده بنحو انكحت الفتى ... بزينب ونحو هذا ثبتا
كذا بزوجت واما ما عدا ... فالخلف فيه عندهم قد وردا
حيث المجاز ناب عن حقيقة ... كما أتى فى واضح الطريقة
فمن رأى النكاح عقدا يلزم ... بلفظه والغير فيه يعدم
رأى المجاز علة هنا فلا ... يُقْبَل فى التزويج يوما عِلَلا
وهكذا الرضى من الزوجين ... ودونه فذاك شبه مين
وليس للولي تأثير هنا ... بل الرضى شرط هنا تعينا
والخلف فى العبد اذا ما أخَبَره ... سيده إن بنكاح أمره
وهكذا الوصى هل صح له ... وانما الجمهور قد أبطله
أجيز للسيد جبر العبد ... اذ كان مالا فى الصحيح عندى
فماله يجبره فى ماله ... اذ قصده فى ذاك لاستغلاله
والشافعى لايرى الجبر لِمَا ... هناك من أصل لديهم علما
هل النكاح من حقوق السيد ... فى مثل ذا أم من حقوق الأعبد
او ذاك من حقوق ذا المنظور له(١) ... أم أنه من الملاذ المشغله
وذاك فى الموصىٰ به ولاخفا ... وصِيُّه قام بذاك فاعرفا

(١) أي المنظور له الأصلح من قبل من له عليه النظر. أ. هـ.

من يعتبر رضاها من النسا

ومَن مِن النسا رضاها يعتبر ... بالاتفاق ثيب لها النظر
الا الذى حكوه من قول الحسن ... ولم يكن ذلك معهم بالحسن
والخلف فى الأبكار البالغات ... وثيّب بلوغها لم يأت
فالبالغات اي من الأبكار ... للأب قد يباح بالاجبار
وغيره ليس له كذا نقل ... عن مالك والشافعى وقد عقل
يتيمة لاتنكحن بغير ... إذن أتى فى الخبر الشهير
مفهومُه اخرج من له ابُ ... وذاك فى التحقيق لايستغرب
فلتفصحن هنا بنطق يعلم ... منه رضاها أو فذاك يهدم
لأنها لاتستحى من أجنبى ... وتستحى طبعا هنا من الأب
فأيِّم بنفسها أحق ... تفصح عنها وهو قول حق
والبكر فى الحديث قد تستأمر ... يطلب أمرها متى ما تأمر
وامرها صفاته لم تختف ... عند رجال العلم منا فاعرف
من إذنُه النطق ولم يكن نطق ... تزويجها بدون نطق غير حق
وانما النكاح عقد قد عُلِم ... وبالرضى العقود معهم تنجزم
واعتبروه لفظاً له قد خصصا ... وقد مضى فى نظمنا ملخصا
وبعضهم توسعوا فيه بما ... رأوه فى المقام حكما لزما
لاتنكحن يتيمة بغير ... إذن أتى فى خبر شهير
وقوله تستأمرنْ فى خبر ... ايضا الى نفس الدليل فانظر
والبكر قد يَسْتَأذنن أبوها ... لها كذا أقوالهم حكوها
وثيب لم تبلغن يصح أن ... يجبرها أبٌ لمعنًى قد زكن
وبعضهم لم يرتضى الاجبارا ... لها يراها تتبع الأبكارا
فحكمها كحكمهن قد وقع ... حيث البلوغ لم يكن فيتبع
وذاك للتعارض الذى ورد ... من الدليل عندهم فيعتمد
يتيمة تستأمرنَّ فى خبر ... والثانى لاتنكح والكل اشتهر
الا باذنها دليلان هنا ... ويتبع الدليل فيها افطنا
فقوله الثيب لفظه شمل ... لبالغ غيرهم وقد عقل

والخلف في المانع فالبكاره ... مع بعضهم قرينة مختاره
وبعضهم مانعها هو الصغر ... ومنشأ الخلف على هذا النظر
كل على أصل بنى ما قالا ... فراع في أصولنا الأقوالا
والخلف في الثيوبة المذكوره ... اذ ترفع العوارض الشهيره
هل هي في عمومها تطرد ... او تخصيص هنا يعتمد
بعض يرى العموم للنص الجلي ... لو كان بالغصب زوالها قل
او كان بالامراض حكم عما ... او كان بالشبهة أمر تما
او كان بالملك زوالها وقع ... والبعض بالنكاح ان صح اتبع
لا بالزنى والغصب هكذا نقل ... عن علماء الدين ارباب العمل
فالشافعي يقول بالعموم ... وذاك حسب الظاهر المعلوم
وهل ترى الثيوبة الشرعيه ... أم أنها الثيوبة اللغويه
والواضح التي بها تعلقا ... شرعية للحكم حين علقا
فالأب يجبر ابنه الصغيرا ... النكاح صح الا الكبيرا
ان الكبير أمره إليه لا ... يملك منه الأب إجبارًا على
فالبنت مثله على حد سَوَا ... لايلزم استئمارها الكل روى
قد زوج الصديق من خير الورى ... ا بنته ولم يصح استأمرا
وهي لها ست وقيل سبع ... وعند الابتنا يقال تسع
فكان حجة هنا ولاخفا ... كل لها في المقام عرفا
أما سوى الأباء منهم امتنع ... إلا اذا خيف الفساد قد يسع
والجد بعد الأب عند الكل ... إلا لمالك اتى في النقل
آما أبو حنيفة يقول ... كل القرابات لها السبيل
اعنى الى صبية صغيره ... وتلك اقوال لهم شهيره
ثم لها الخيار مهما بلغت ... أبطله الكل إذا ما غيّرت
وفي عموم لفظة اليتامى ... ان خفتم ألا تقسطوا إعلاما
بأن ذا اليتيم الذي لم يبلغ ... ولا أب له الزواج يبتغى
وان حكوا ان اليتيم غير ذا ... لايرتضى شرعا وللحق خذا
قالوا قد استأمرها ولا نرى ... لذا الصبا أمرا كذا قد حررا

قلنا قد استأمرها تطييبا ... لنفسها لعل ان تطيبا
قالوا الى استئمارها كان دعا ... فاستأمروا يتيمة للمدعى
ولم تكن من اهل الاستئمار ... حيث الصبا حكما عليها جارى

العقد على الخيار

وهل على الخيار عقد جازا ... بعضهم كذاك قد أجازا
قاس على البيوع والبعض منع ... اذ بعضها فيه الخيار يمتنع
والاصل فى العقود لاخيارا ... فيها على الاطلاق لن يختارا
وانما الخيار فى أشياءِ ... جاء بها النص بلا امتراء
والكل منهم عنده أصل عَمِل ... بمقتضاه وهو أمرقد عقل
بعض يرى الرؤية والخيارا ... أولى هنالذاك كان اختارا
ان كانت الرؤية فى البيوع ... مطلوبة ليست من الممنوع
كذا الخيار فهنا طبعا وجب ... لما به من الدواعى للأرب
اما التراخى من قبول ما وقع ... عليه عقدهم مع البعض يسع
قوم أجازوه وقوم منعوا ... وفصلوا فى حكمه وفرعوا
كما اذا تزوج الخودَ ولم ... تعلم بعقده وما به ارتسم
يمنعه بعض على اصل سبق ... حيث الرضى اصل له فكان حق
ومن اجازوه رأوا لها النظر ... فى امرها تراجعن فيه الفكر
ان القبول الشرط فيه أولا ... لذاك بعضهم له قد أهملا
ان لم يقع رضاهم لم ينعقد ... لو عقدوه لايكون منعقد
كالبيع حذو النعل بالنعل اعلما ... ما جاز فيه فهنا لم يهدما

الأولياء

قد جاء بين العلما الخلاف فى ... هل شرطه الولي شرعا فاعرف
أم ليس شرطا وبدونه يصح ... طال الخلاف والدليل متضح
فالبعض عنده الولى يُلزم ... بدونه الحكم عليه يهدم
وبعضهم اجازه وفصّلا ... بعض وكان للمقام عللا

يقول في البكر الولي يلزم ... حيث الحيا منها هناك يعلم
وبعضهم يقول سنة وقع ... للبكر والتفصيل لو صح اتبع
وبعضهم يقول في الشريفة ... لا في وضيعة ولا ضعيفة
وأنه ليس من الوجوب ... لكنه من قبل المرغوب
وعللوا بأنه لم يرد ... فيه دليل لبيان المقصد
لا في الكتاب لا ولا في السنة ... والحق وارد بغير مرية
في الذكر والسنة عند العلما ... قد صح هذا بل ولم ينبها
وعللوا المقام عندهم بما ... لم يك علة يراها العلما
ونسبوا ذاك الى رجال ... من قادة العلم بلا جدال
كما لك وغيره وجسروا ... على ركوب ما هناك اعتبروا
لا تعضلوهن يقول الباري ... نهيا عن العضل بلا انكالا
وذلك النهي أتى للأوليا ... أدلهم الولا على ما ارتضيا
لو لم يكن لهم ولاء يعرف ... ما خوطبوا عنهن فيما نعرف
وهكذا لا تنكحوا من أشركا ... فهو خطاب للولي قد حكى
وأيما خود تزوجت بلا ... إذن الولي نكاحها قد بطلا
نصا أتى عن سيد الأنام ... أبان للحل من الحرام
فزانيان في حديث وردا ... دون ولي فادر ذاك المقصدا
وإن يكن يوما بها قد دخلا ... فمهرها عليه حيث فعلا
مع أدلة أتت تؤيد ... هذا المقام في الصحيح توجد
ولا نكاح دون ما ولي ... وشاهدي عدل من المروي
ترى الحديث للكتاب أيدا ... هما دليلان ولن يفندا
وهكذا جاء الصداق في الخبر ... وانه شرط هناك معتبر
ويأمر النبي إذ أرادا ... أن ينكحن من نالت الاسعادا
يامر ابنها بأن يزوجا ... له بها لكي تطيب منهجا
لو لم يكن أمر الولي معتبر ... لم يكن الرسول للحال اعتبر
وإن أرادت غير كفؤ فالولي ... يمنعها منه على أصل جلي
لو لم يكن معتبرا لم يسمع ... منه الولي فله فاستمع

قال على الوارث مثل ذلكا ... وهو الولي فاعرف المسالكا
قاعدة تبين للمراتب ... للأوليا في نظر الأطايب
والخلف في الأبعد مهما فعلا ... هل يثبتن نكاحه أم بطلا
وسوف يأتي ذاك فيما يأتي ... من نظمنا بحجة الاثبات
وفي وليين لخود أنكحا ... أيها الذى هناك صححا
منهم يرى الأول والثاني دخل ... بها يراه في المقام قد بطل
يتركها لزوجها الأول ان ... صح هناك ببيان قد زكن
تعتد منه وهي للاول صح ... حكما عن الهداة جاء متضح
وقيل للداخل حيث قد دخل ... فبالدخول أمره قد انفعل
وصحح الأول وهو يخبر ... عن صحة الولي حين ينكر
او جهل التاريخ فالكل بطل ... وجدد النكاح من هنا قُبِل
وفي المقام جاء نص يقبل ... وهو حديث في الصحيح ينقل
اذا وليان لها قد أنكحا ... يقول الأول نصا وضحا
فارتفع النزاع بالدليل ... فاقطع به ما عشت وجه القيل
دل بانها هنا للأول ... ان دخل الثاني كما لم يدخل
ترى الولي حجة لم تبطل ... تؤيد الوارد حيث ينزل
والمنكرون للولي اعتمدوا ... وجه القياس وله قد أيدوا
فالاصل في البالغ قطعا يملك ... لامره كيف يشاء يسلك
في البيع والشراء حر يفعل ... ما شاء مما في الهدى يحل
وجاز للمرأة ان توكلا ... حرا يلي تزويجها فاحتفلا
وهو دليل ان امرها لها ... ورده ايضا جميع الفقها
واعترضوا على الدليل السابق ... وناقشوا كشفاً عن الحقايق
فطعنوا في الخبر المقدم ... بلم يصح عندهم فلتفهم
وأولوا الآية ثم أوردوا ... من نوعها ثم عليها اعتمدوا
وذلك المنقول عنهم في الأثر ... ولست ممن ذلك القول اعتبر
ولا جناح فيما تفعل ... من ذلك المعروف حيث يحصل
ما تفعل النساء في انفسها ... من كل معروف لذاك انتبها

فأبطلوا بذلك التاويل ما ... من نوعه كان لنا تقدما
وليس بالتاويل بطل يعقل ... لانه للامر قد يحتمل
وفى الحديث طعنوا بلم يصح ... وصح عندنا باصل متضح
واعتمدوا على القياس فانظر ... فى الامر ياذا بصحيح النظر
أيترك النص الذى قد وردا ... ويقبل القياس أصلا للهدى
وما أضافه من الافعال ... الى النسا فى قول ذى الجلال
قالوا هو الدليل قلت لالما ... اراه فى النص الجلي قد ارتسما
اضافه لهن حيث وقعا ... منهن والنقد له قد سُمِعا
كذا استدلوا بحديث الأيّم ... بنفسها أحق ايضا فافهم
قلنا أحق فى اختيار من تحب ... وللولي الحق ايضا لم يغب
وأفعل التفضيل عند العلما ... بالاشتراك وارد فلتفهما
كما تقول خالد أعلم من ... زيد ترى العلم لكل يا فطن
لكن لخالد مزيد علم ... وذاك واضح لاهل الفهم
فهي احق فى الذى قد ترغب ... فيه وذاك الحال لايستغرب
وللولي الحق فى الولاية ... به انتهاء القصد نحو الغاية
وما علمنا أحداً تزوجا ... بلا ولي عند ارباب الحجا
قال انا ولي من ليس لها ... يوما ولي قد حكاه الفقها
كيف يكون المصطفى وليا ... من كان يوما عدم الوليا
ما حاجة الى ولا السلطان ... لانه الناءى عن المكان
والواقع الشهير انه ولي ... بوارد عن النبي المرسل
وهل دليل لهم ينفى الولي ... من الكتاب او حديث المرسل
لو أنه كان ضعيفا فانظر ... ما وجه نفى للدليل الأشهر
وكيف يلغون الحديث القولي ... ويعدلون للقياس الأول
مع ان ذلك الدليل قد ورد ... من طرق معروفة ليست ترد
مع ان فعل المنكرين للولي ... لم يعلموا بغيره فاحتفل
بل قرروا الولى فيما قرروا ... وفصلوا الأولى هنا وحرروا
وها هم أقوالهم فى الأثر ... نورد منها حجة فاعتبر

عن مالك قد جاء فى بداية ... مجتهد بواضح الدلالة
يقول يلزم الولي فاعرف ... فأين نفيه وذا لم يختف
وقال فى شريفة حق الولي ... يلزم والتفصيل ليس بالجلي
ما صح فى شريفة يصح فى ... وضيعة على السبيل الأشرف
ليس لتلك من خصوص فى الهدى ... وانما العموم عندنا بدا
وللنسا ميل الى الرجال ... اكثر من تبذيرها للمال
فاحتاط شرعنا بان لها جعل ... وأل لامرها لكي لا تبتذل
يحفظها ان تقعن فى مأزق ... لضعف عقلها لها لم يُطْلق
لو تركت الى هواها مطلقا ... تلبست بالعار أمر حققا
وللرجال درجات تعرف ... على النسا ليس لها تصرف
لضعف عقلها كما جاء الخبر ... من ناقصات العقل نصا معتبر
وضعف دينها كذاك يعرف ... فى النقل والعقل حكاه السلف
فنقص دينها لضعف العقل ... لذاك لم تساوين للفحل
عدة أحوال لهن تعرف ... دون الرجال إذ بذاك توصف
فلا امامة تكون للنسا ... وفى الشهادات مقال أسسا
يتلى عليها خوف ان ترتكبا ... ما يوجب العار وساء مركبا
لانها لا تعرف الكفؤ لها ... بل لهواها تتبعن فانتبها
تحمل الشهوة للرذايل ... وليس تدرى باعث الغوايل
فحكمة الولي هذى فاعرفا ... حققها فى الدين من قد سلفا
لذاك يفسخونه ان بانا ... ليس بكفؤ فافهم البيانا
لو رضيت به ولم يرض الولي ... لم تسمعن نكاحها فابطل
وقولهم لو كان هذا بَيَّنا ... شرع الهدى لنا الولىَ فافطنا
وذكروا الاوصاف والمراتبا ... لكنه ما كان ذاك واجبا
نقول ان الشرع ذاك بينا ... لنا وقد نادى بذاك علنا
والاقرب الوارث قال فظهر ... نوع الولي بصفات تعتبر
والذكر يأتى مجمل المعانى ... والقصد مفهوم بلا نكران
وما تاخر البيان بل ظهر ... وكم له من بينات تعتبر

وليس للأبعد عقد إن يكن ... اقربهم غير بعيد قد زكن
فان نأى القريب كان الأبعد ... منزلة النائب عنه يعقد
وذاك من يسر الهدى الاسلامى ... يَعرفه جهابذ الأنام
والعقل يقضى للقريب بالولا ... على الضعيفين لأصل عقلا
وفى صفات الاوليا الاسلام ... ثم البلوغ قد حكى الاعلام
ثم الذكورية باتفاق ... أهل الهدى من علما الآفاق
والخلف فى العبد وفى السفيه ... وفاسق جاء الخلاف فيه
فالعبد أكثر الهداة العلما ... ينفيه من حكم الولاء فاعلما
وقد أجازه ابو حنيفه ... فى رايه وحاله ضعيفه
والرشد لم يعتبرن على الأصح ... والشافعى لضد هذا قد جنح
ومالك تابعه ولا خفا ... رأى لهم رأوه أولى فى الوفا
قد شبهوا ولايةً هنا على ... ولاية الأموال عند النبلا
قالوا إذا لم يك ذا رشد جلب ... للخود ضرا بزواج فاستتب
قلنا لهم ذلك ليس يقبل ... هنا اذا الأمر هنا لا يجهل
حيث رضاها اول الشروط ... فالأمر أمرها على المضبوط
ليس له من امرها فى الشرع ... يوما سوى الاذن بحكم شرعى
من حقه الولا فليس ينزع ... عنه على هذا الهداة أجمعوا

أصناف الأوليا

فالنسب الأول فالسلطان ... ان لم يكن جاء البيان
او لم يكن من اوليائها أحد ... وليس سلطان بهذه البلد
يقوم عنهم رؤسا العشاير ... اذ لهم السلطان كالأكابر
او لا جماعة البلاد أوليا ... اذ نزلوا محل من قد وليا
والخلف فى الوصي للآباء ... قد يمضى قيل واجب الولاء
أما وصى لبقايا الأوليا ... فالخلف فيه فى الهدى قد حكيا
وللوكيل حق من قد وكله ... يمضى نكاحه فلا تستشكله
اذا كان بالتوكيل فى الأمر نزل ... منزلة الولي دون منا جدل

فيستناب ها هنا ويمنح ... ما للولي وهو مما صححوا
والشافعي للوكيل قد منع ... مثل أبي ثور كذا عنه رفع
ثم على التعصيب حكم الأوليا ... في حال ترتيب لهم قد حكيا
والخلف في الابن وأما الاقرب ... مقدم يوماً متى ما عصبوا
فلا نطيل للمقال عنهم ... لأنهم شرعا جميعا علموا
وفي حديث عمر لا تنكح ... إلا باذن من ولي يصلح
او من ذوى الرأى او السلطان ... وهو جلي دون ما نكران
وهو يؤيد الدليل الأولا ... وهو الذى جاء بايجاب الولا

امتناع الولي من تزويج وليته

والعضل للنساء لا يحل ... نص عليه الذكر وهو العدل
ان رغبت في الكفؤ والصداق ... مقرر عليه الاتفاق
ترفع أمرها إلى الحكام ... فيحملونه على الالزام
يجبره الحاكم حتى يذعنا ... للحق خاضعا لامر قد عنا
وقيل بل للخوذ يُنكحنا ... حاكمنا والغر يتركنا
اى يتركنَّ للولي العاضل ... فانه مرتكب للباطل
ان شاءَ أن يعاقبنه فعل ... لانه العاصى بذلك العمل
وان يشا يرفضه إذ أمرُهُ ... لربه وصح ايضا زجره
يزجره على الأدا للواجب ... اذ بالكبير جاء في التخاطب
اما اذا مالت لغير الكفؤ صح ... تمنُّع الولي والحق اتضح
يزجرها الشرع الى ان ترجعا ... عن غيّها وللصلاح تقلعا
ثم الصداق شرط صحة فلا ... يصح تزويج اذا ما أهملا
وجاز أن تمتنعن حتى ترى ... صحته وبالبيان قررا
وان رأت ذا الزوج ظالما فهل ... ترد ذلك النكاح أو يحل
يسعها السكوت ثم تمتنع ... عن فعله لغيِّه لا تتبع
فبعد ما العقد هناك وقعا ... صح السكوت هكذا قد سمعا
اذ ذلك الذنب عليه فاعلما ... وهي على سلامة فلتفهما

فظلمه عليه والفسق له ... وجوره وذاك قد نعقله
اما اذا ما علمت به ولم ... يقع هنا عقد لذاك المجترم
لا تدخلن نفسها مع من ظلم ... فالظلم للزوجة ربما يعم
ومن له ولية فيرغب ... فيها بتزويج فماذا يجب
ينكح نفسه بها فقد منع ... بعضهم على قياس متبع
يقول كالحاكم ليس يحكم ... لنفسه وشاهدٍ فلتفهموا
وبعضهم اجازه واستنكرا ... بعضهم ذاك وليس منكرا
كان له ولاؤها فيأمر ... للغير تزويجاً بها ويشكر
فامره لنفسه بذاكا ... اذ كان حقه أتى هناكا
لنفسه بحقه قد أمرا ... فاين قل لي ما تراه منكرا
لم يتعد فى الذى قد صنعا ... بل فعل الجائز فيما وقعا
واستظهر الأول بعض العلما ... لما رأى فى ذاك مما لزما
يقول لا يحكم بالحق له ... يوما على الغير ويشفى غله
حينئذ ماذا الذى قد لزما ... فى ذا المقام من مقال العلما
فغيره من أولياء المرأة ... يامر بالانكاح دون مرية
او لم يكن لها ولي يعرف ... سواه فالشرع له يصرف
فيامر السلطان بالانكاح ... على رضى الخود بلا جناح
قد نزّلوها مثل من قد فقدت ... للأولياء هكذا القوم حكت

الإشهاد على الانكاح

من لازم النكاح اشهاد يتم ... به النكاح عند قادة الأمم
وركن صحة يكون فاعلما ... بدونه ليس يصح كيفما
ان نكاح السر ليس يقبل ... لانه خلاف ما قد ينقل
وانه خلاف شرع الهادى ... ومثل ذاك جاء بالفساد
قد شرط الحديث حكم البينه ... كالأولياء فى حديث بينه
وكالصداق دونه ليس يحل ... بل ذلك الزنى وامره عقل
والخلف ان اشهد شاهدين ... مُكَتِّما بالقصد منه ذين

لا تبيِّنا ما وقعا ... هل ذاك سر عندهم ان وقعا
ليس سرا حيث كان أشهدا ... اثنين للامر الذى قد قصدا
خلف عن الاعلام فى الآثار ... يحكيه عن فطاحل احرار
هل هذه الشهادة المقرره ... حكم بشرع عندهم معتبره
أم هي سد لذريعة هنا ... كي لا يكون الأمر يشبه الزنى
من قال حكم ثابت بالشرع ... أوجبها لصحة فى الفرع
ومن رآها لتوثق فقط ... عن الخصام لم يكن لها اشترط
والأول الصحيح للنص الجلى ... عن ابن عباس الهمام العبهل
يقول فى مرويه ببينه ... ثم صداق هكذا قد عينه
فيفسد النكاح ان لم يشهد ... عليه فى نص عليه اعتمد
وان اشهار النكاح يجب ... لما على ذلك قد يرتب
من نفقات ولحوق نسل ... ومن مواريث على ذا الأصل
وأعلنوا هذا النكاح قد ورد ... فى خبر يدفع عن ذاك الفند
فى موضع النزاع نص نقلا ... عن قادة من الرجال الفضلا
وأضربوا عليه بالدف لكي ... يعلم شايعا نكاح ذا الفتي
فى خبر هذا اتى عن أحمد ... ما صح فى الحق إليه فاقصد
وهل اذا كان على السر انعقد ... وأعلنوه بعد ذاك هل يرد
بعض يراه فاسداً إذ خالفا ... سنة خير الخلق عنها صارفا
وكل شيء ليس أمرنا أتى ... عليه باطل لذا لم يثبتا
وبعضهم ان كان قبل ان يقع ... دخوله أعلنه فقد وقع
أشهره هناك والشهرة قد ... تراد فى النكاح اينما وجد
وبعضهم أدخله فى التهم ... ثم ادعى بلا دليل فاعلم
ولست ارضاه وان كان له ... وجه فمثلى اليوم لن يقبله
حيث الورى تذرعوا وارتكبوا ... مراكب البطل وبئس المركب
وقد رووا ذلك من فعل الحسن ... والله يدرى فى الانام من ومن
ما كل ما يقال فى الاسفار ... يثبت فى صحيح الاعتبار
والمسلم الصالح يلزم الهدى ... كمثل ما جاء له عن أحمدا

الصداق واحكامه

ان الصداق شرط صحة ورد ... بدونه النكاح قطعا قد فسد
آتوا النساء الصدقات فاعلما ... فى الذكر نصا عرفته العلما
أما أقله فلا حد له ... قيل وبعض العلما فصله
ان الصداق قيل بالمراتب ... معتبر فى نظر الأطايب
وقيل خاتم الحديد فى الأقل ... أحقر شيء عند إبطال العمل
حيث الحديد لايكون خاتما ... فكن لأقوال الهداة فاهما
وماله فى الشرع قيمة يصح ... أن يجعلن حداً له على الأصح
وربع الدينار بعض قالا ... من ذهب يدفعه كمالا
وقيل بل ثلاثة الدراهم ... أقله فى قول شيخ عالم
وقيل بل حدده بالعشره ... دراهما فى عرفهم معتبره
وقيل خمسة وأربعونا ... عن بعضهم أقله يرونا
ذلك قيل اعتبروه عوضا ... من سائر المعاوضات يقتضىٰ
ان وقع التراضى فى التعاوض ... صح على هذا المقال الفارض
أو أنه عبادة يعتبر ... كل الى آصل تراه ينظر
من حيث يملك الفتى المنافعا ... به من الزوجة صار نافعا
فهو بهذا مشبه للعوض ... او فى البيوع جالب للغرض
وقيل بل عبادة يمتنع ... اسقاطه بالعفو فيه فاستمع
فلو تراضيا على ان يسقطا ... فالمنع ها هنا واسقاط خطا
والخلف هل يثبت بالمنافع ... قيل نعم جاء بأصل واقع
يقول علمها من القرآن ... نصا عن المختار من عدنان
وقاسه البعض على القطع على ... بُعد لذلك القياس حيث لا
مسوغ له وان الفرق صح ... بين المقيس والقياس المتضح
رأوه عضواً مستباحا فاعلما ... بالمال والفرق تراه العلما
فالقطع غير الوطء عندهم علم ... فالأول العقاب منه قد فهم
والثانى لا قطع به وقد وقع ... للالتذاذ فهو توفير وُضع

وان فى الأول نقصا يعلم ... وليس فى الثانى على ما نعلم
وامرأة قيل على نعلين ... تزوجت ولم يكن بشين
قال لها المختار هل رضيت ... قالت نعم فصح بالتثبيت
فجوّز الهادى نكاحها وتم ... وذاك للقلة داعٍ للأمم
ومن رأوه بنصاب السرقه ... حال قياسهم بدون تفرقه
قالوا هناك ربع دينار ثبت ... فكان اصلا للقياس اذ يبت
عندهم أدلة فى الكل ... روى أبو حنيفة عن اصل
عشرة اقله دراهما ... حكى بها الحديث قولا لازما
للقطع تلك عندهم فحكموا ... بمقتضاها لقياس يعلم

جنس الصداق

وجنسه ما جاز ملكه يصح ... قاعدة على السبيل المتضح
وما يجوز أن يكون عوضا ... إصداقه جاز مقالا مرتضى
اريد أن انكحك ابنتى على ... رعى لأغنام كذا قد نزلا
فمن يقول ان شرع الأول ... شرع لنا قال من المحلل
ما لم يكن فى شرعنا قد رفعا ... ذلك هكذا لنا قد رفعا
فمن راى ذاك لنا شرعا حكم ... بمقتضاه وبه الأمر جزم
ومن رأى ذلك شرع من سبق ... ليس لنا لو أنه قد كان حق
فما الاجارات تجوز فاعلما ... لنا صداقاً وهو أمر فهما
حيث الاجارات من المستثنى ... من غرر البيوع فادر المعنى
ذلك للبلوى التى بها تعم ... جازت لذاك عند أقطاب الأمم
والاصل فى تعامل الاسلام ... عينا بعين صح فى الاحكام
ترى هنا تلك الاجارات على ... خلاف مقتضى الأصول فى الملا
فهل ترى من جانب عينا ولا ... مقابل لها هنا قد حصلا
بل حركات جاريات لم تكن ... عينا فتلك علة فلتستبن
تنتج أفعالا تراد فاعلما ... عند الاجارات تراها عدما
لذا ك فيها اختلفوا متى تجب ... إجارة الأجير مع كل النجب

بعض يقول أول العقد وقد ... قال بضده جهابذ عدد
عتق الإما ليجعلن صداقا ... لها فلا نقبله إطلاقا
والمصطفى عليه لا يقاس ... حيث اختصاصه له أساس
صفية أعتقها وقد جعل ... ذاك صداقها دليل المستدل
ان خصوصياته لا تنكر ... وفي المقام امره مشتهر
وعتقه إزالة للملك عن ... مُعتقه فلا تبيح ما زكن
يزيلها من ملكه وبعده ... قد استباح الوطء ذا أشده
فعصمة التزويج ليست بأقل ... من ملكه فانها أدهى العلل
صارت بعتق حرة لا تجبر ... على نكاح فيه بل تخير
قد ملكت لنفسها فلم ينل ... منها سوى المرضي دون ما جدل
وان يكن شرط هنا قد وقعا ... يوما على هذا المرام المدعى
تغرم قيمة لها للسيد ... معتقها اذ خادعت في المقصد
ليس له اجبارها أن تقبلا ... تزويجه او تذهبن عجلا
لكنها تحيلت للعتق ... بذاك فالتغريم نوع حق
وان يكن يوما على المجهول ... صداق مثلها أتى في قول
وقيل بل صداق أتراب لها ... لا يلزمن في قول بعض الفقها
لكن صداق الاقربيات لها ... بذاك قد صرح بعض النبها
وكلهم على الدليل جنحوا ... والحق من ذلك فيما صححوا
وقال بعض ثابت لها الوسط ... ما بي جالين اذا لم يشترط
ان النكاح بعضهم أجراه ... كالبيع في الشح كذا يراه
فالبيع فيه الشح معهود فهل ... هنا النكاح مثله على جدل
ام انه يجرى على المكارمه ... بين الفريقين لمعنىً لازمه
كل على أصل بنى ما قالا ... فاعتبر الحق وع المقالا
فللإما قيل هنا مثل الثمن ... لهن واقع على شح زكن
وقيل لا كما مضى مقدما ... فالتزم الامر الأتم الأحزما
إن لم يك الصداق موصوفا فقل ... يجزى على هذى الأصول في العمل
أو وصفوه فهو ما قد وصفوا ... اذ كلهم بالوصف هذا عرفوا

تأجيل الصداق وتجزئته

هل صح تأجيل الصداق أم منع ... أم جاز مطلقا وغير ممتنع
قيل يجوز أن يؤجلنا ... وقيل لا والحق فاطلبنا
وبعضهم رأى يقدمنا ... من الصداق بعضه اعلمنا
لأنه هل كان أجرة عُرِف ... أم عوض أم كان بالبيع وصف
ونقده هو الذى قد عُلِما ... وتمنع المرأة او يُسلِّما
أعنى يجوز منعها أو يدفعا ... صداقها وبعد لن تمتنعا
اما الجواز فى التراضى ظاهر ... ودفع بعضه كذاك شاهر
وبعضهم حدّده بالزمن ... ان أجلوه وجهه لم يبن
وجاز للموت أو الفراق ... كما عليه علما الآفاق
والمانعون ذاك فيه نظروا ... مثل اعارة الفروج يظهر
لأنه جاز بأن لا يقدرا ... عليه فى المقبل حين اعسرا
وبعضهم يقول هذا أشبها ... للبيع فالجواز لم يشتبها
فعند هؤلاء للفراق ... لا يرتضى والموتِ باتفاق
ومن يقل لم يشبه البيع يسع ... ومن رآه فى العبادات منع
وأجمعوا بالموت والدخولِ ... وجوبه شرعا من الدليل
وان آردتم فى الكتاب المنزل ... إبدال زوج بعد زوج أفضل
آتيتم النساءَ للصداق ... لا تأخذوا منه على اتفاق
أتأخذونه يقول الله ... من بعد إفضاءٍ كذا حكاه
اما وجوبه بموت البعل ... اجماعهم عليه دون نقل
وبعضهم يشرط فى وجوبه ... جميعه المسيسَ فى توجيبه
وان يك الدخول ثم لم يمس ... فنصفَه يلزم فى بعض الأسس
عليه مالك كذاك الشافعى ... وبالدخول كله للشارع
قالوا بارخاء الستور يلزم ... حيث استباح الحال أمرٌ يعلم
والقول للخود إذا ما أنكرا ... مسيسَها وذاك لن يستنكرا
واستثن بعض العلما ان دخلا ... وكان محرما فقال فيه لا

او كان فى دخوله مريضا ... او فى نهار الصوم قد أفيضا
فالقول قوله وذاك ظاهرُ ... اذ مانع المسيس فيه شاهر
او كان فى الحيض الدخول قد وقع ... هذا جميعه عن القوم سُمِع
وذاك مفهوم من النص الجلي ... كل رأى وجها برأيه جلى
وكيف تأخذون والافضا وقع ... بعض إلى بعض وذاك قد منع
وقوله عز وجل ان يكن ... ذاك الطلاق قبل مس قد زكن
فنصف ما فرضتم أى يلزم ... لاكله فى النص هذا يعلم
هاتان حالتان فى المقام ... عليها متضح الخصام
نصا على قبل المسيس يعلم ... ثم على ما بعده فلتفهموا
ولم تكن بينها حالٌ وَسَط ... لذا ترى يشترطن من اشترط
فكان بالمسيس ذاك يلزم ... بغير مرية هناك تعلم
وهو الجماع لا سواه فاعلما ... نفس المسيس بكُنَاه فهما
وجاز أن يحمل من وجه اللغه ... فى ذلك المسيس اي كان لغه
والقول قولها اذا ما أنكرا ... مسيسها بعد الدخول فانظرا
قد هُيِّئت لذاك فى الدخول ... انكاره طبعا من المعلول
أرخىٰ الحجاب وخلابها فلا ... يقبل انكار له ان حصلا
أما إذا كان الدخول زايرا ... يروق ما قال اذا تناكرا
خلاف ان كان الدخول للبنا ... فقولها عليه أمراً بينا
فهل يمين ها هنا تلزم له ... بعض يراها لادِّعاء أصله
لان حكم الأصل يقضى بالحلف ... اذ جائز ما قال أمر قد عرف
وبعضهم ارخاء ذاك الستر ... يقضى عليه اي ببطل النكر
أقول من كان هنا تشجعا ... فابطل اليمين فى ذا الإدعا
لم أره مخالفا للشرع ... كما على هذا المرام الشرعي
صحابة الهادى بهذا حكموا ... فما لنا نحيد حين نحكم
وقيل فى البكر الرجوع للنسا ... تنظرها على مقال أسسا
فلا نطيل فى المقام النظما ... من بعد ما حررت فيه الحكما
وان رأىٰ بعض رجال العلم ... خلافه فذا مناط فهمى

لكن بقى هنا مقال معتبر ... مع علماء الدين أرباب النظر
ان وقع العقد وكان قد فرض ... صداقها وعارض كان عرض
يقضى بفسخ العقد هل يلزم ان ... تعطى هنا نصف الصداق يافطن
او غيّرت منه فهل لها يجب ... أو ثبت الرضاع أو صح النسب
فهل هنا الفسخ به قد يلزم ... نصف لها ام كل ذاك يهدم
ام ذلك النصف لها ان طلقا ... زوج لها واختار أن تطلقا
وعند عجزه عن الانفاق ... عندهم يؤخذ بالطلاق
فهل عليه النصف ان لم يدخل ... وكله بعد الدخول الأكمل
أجبره الحاكم ان يطلقا ... أنلزمنه لها ان يُصدقا
وهكذا قيامها بالعيب ... فيه وفيها صح دون ريب
فقيل فى الفسخ سقوط المهر ... لا فى الطلاق صح دون نكر
وان يك ارتد او الرضاع صح ... فقيل لا شيء لها وهو اتضح
قد كان عقد فذرته الريح ... حيث أتى لذاك ما يزيح
وحكمة النصف لها ان طلقا ... قبل الدخول دفع ما قد لحقا
لها من انكسار قلب مالا ... بالود للزوج فع المقالا
فالله طبعا وضع الود هنا ... بينها والبغض داء فافطنا
تطليقها أورتها انكسارا ... وربما أورث يوما عارا
واختلفوا هل تملك الصداقا ... قبل الدخول ان لها قد ساقا
أو أنه بنفس عقده يجب ... فيثبت الملك لها ولا عجب
خلف أتى للعلما الأبرار ... يحكونه فى واضح الآثار
كذاك بالموت اذ الموت غدا ... مثل الدخول فى الشهير وردا
وان يكن تصرفت فيه على ... قصد لها وكان ذاك اكملا
فوقع الطلاق ها هنا ولم ... يدخل بها على فياد ما رسم
صح لها نصف الصداق فى الهدى ... والحكم فى الباقى هنا ترددا
كيف السبيل ان أتانا يطلب ... رداً لنصف المهر هل ذا يجب
فكيف ان كان عبيداً أعتقت ... لهم فهل ذا العتق أمر قد ثبت
هما شريكان ومعناه يقع ... نقص عليها معا اذا وقع

وان يكن اتلافه من السما ... هل يلزم الخودَ خلاف علما
وها هنا دقائق يطول ... مقالنا بها متى نقول
وقيل مهما صرفته اي لها ... فى نفعها ترد نصفا فادرها
اذ نصفه لها فقط وردا ... نصا أتى فى الذكر فاعرف الهدى
والأب هل اذا عفا المطلقا ... من نصفها يثبت فيما حققا
فقيل فى البكر له والشيبُ ... تملك أمرها ولا يستغرب
وهكذا السيد فى نصف الأمه ... كمثلها فلتدرها متممه
وقيل لا يثبت ذاك فاعرف ... ومثله فى الحق غير مختفى
ومنشأ الخلاف فى المفهوم من ... قول الإلٰه فى الكتاب قد زكن
يقول ان يعفون أو يعفو من ... بيده عقد النكاح فافهمن
فان يعفو جمعت معانى ... معروفة مع علما البيان
تاتى بمعنى يسقط الحق كما ... قد (يهب) المعنى لها تحتما
ومن تكون عقدة النكاح ... بيده يذكر فى الصحاح
قيل الولي عند بعض العلما ... والزوج بعضهم يقول فافهما
فمن يقول الزوج قال يعفو ... أى يهب الصداق اذ يعف
ومن رأى الولي ذاك قالا ... يسقطه فلتعرف المقالا
والواضح الزوج وهذا أنسب ... بمحتوى الآية وهو المذهب
جواز ذاك ظاهر فى الآية ... فلم يج فى الوضع بالزيادة
فماله كان هنا عنه عفا ... لها وما كان لها قد كلفا
ومن يراه الأب او سواه ... من أوليائها ولا نراه
قد زاد فى المعنى مراما لم تكن ... تشمله الآية فى وضع زكن
فليدل بالدليل من قال به ... بانه الأظهر للمنتبه
يعسر ذاك ونرى الزوج الأصح ... من الولى وهو معنىً متضح
وليس للصبية المطلقه ... تسمح بالنصف فخذها مطلقه
اجازه بعض لاجمال وقع ... فى لفظ يعفون ترى الكل جمع
والخلف مهما وهبت للزوج ... صداقها يوجب للتحريج
طلقها الزوج ولم يدخل بها ... هل نصفها باق على هذا لها

وحقه في ذلك الصداق ... أم هو في الذمة منها باق
وهل يكون مثل مالو وهبت ... من باقي ماها له وهل ثبت
وان يمت قبل الدخول وكذا ... لم يفرض الصداق ما الحكم لذا
قيل لها المتعة والارث ثبت ... وقيل لا متعة بل هنا تُبَت
والارث بالعقد لها تعينا ... والموت كالدخول معهم فافطنا
فيفرض المثل لها ان لم يقع ... فرض له من قبل موت قد وقع
عن ابن مسعود رُوى وهو جلى ... وعدة تلزم والارث اجعل
وَبَرْوعُ صاحبة القضية ... كذاك عن بعض هداة الأمة
اما القياس أسقط الصداقا ... ان مات ما كان الدخول لاقا
حيث الصداق عَوَض قد وقعا ... عن المعوض الذى لم يقعا
لذاك أسقطوه كالبيع إذا ... لم يقبض المبيع اى ما أخذا
لا يستحق الثمن المقرر ... بلا مقابل له يحرر
وان يكن اصدقها خمراً وما ... ضارعها او كان أمرا عدما
كشمر لم يبد أو عبداً أبق ... أو جملا في رعيه كان انطلق
قيل لها المثل وكالأتراب ... او كنسائها بلا ارتياب
وقيل ايضا بفساد العقد ... او ابتنىٰ يوما على ذا القصد
وان يك الولي يوما قد شرط ... شيئا من الصداق المشترط
قيل له ذلك والنص ورد ... به حديث قد رووه في سند
ما كان قبل عصمة النكاح ... فهو لها بدون ما جناح
وما تراه بعد ذاك للولي ... يشرطه يوما على ذا الرجل
أحق ما قد أكرموا به الولي ... ابنته واخته نص جلى
وان ترى الصداق مستحقا ... او أنه المعيب فادر الحقا
فالعقد ثابت وتعطى المثلا ... اى من نسائها فراع الأصلا
فمن يرى النكاح كالبيع يرى ... بطلانه بذاك فيما قررا
من اشترى شيئا بمثل ذاكا ... فالبيع فاسد يرى هناكا
اما الذى ليس يراه هكذا ... أثبته وأوجب المثل لذا
وان يك الشرط من النساء ... ان كان ذا زوج مع الخفاء

كان صداقها هنا ألفا وقع ... او ليس ذا زوج فنصفه تدع
أبطله بعض وبعض آثبتا ... ما شرطته كيفما كان أتى
والمسلمون هم على ما شرطوا ... ما لم يكونوا للحرام اشترطوا
فيثبت المثل لها ولا جرم ... قاعدة برهانها فى الدين تم
والمثل فى الجمال بعض قالا ... حيث الجمال يبهج الرجالا
وقيل فى المال فان المالا ... عندهم يؤيد الرجالا
وقيل فى المنصب لا فى المال ... وذاك واضح بلا جدال
والكل فى الحديث ايضا وردا ... لمالها وللجمال اكّدا
وان ترى الزوجين فيه اختلفا ... قال بخمسين فقط فاعرفا
قالت بمائة فهذا ان وقع ... بعد الدخول قوله فيه سمع
من بعد ما منها هنا تمكنا ... فالقول قوله يراه الفطنا
او كان من قبل الدخول بطلا ... مقاله حيث هنا تقولا
فليدل بالحجة او لا تحلف ... ويدفع الكل ولا يختلف
فان أتى بحجة وقد أتت ... بمثلها تحالفا والأمر بت
ينفسخ النكاح للجهل هنا ... بينها اذ كان ما تعينا
وفيه اقوال يطول النظم ... بذكرها ويستحيل الجزم
والعلما قد نثروا الاحكاما ... وبيَّنوا الحلال والحراما
وحرروا الاقوال فى الآثار ... ورجحوا بحسب الاعتبار
وصححوا ما صح بالدليل ... لا بالهوى فى قالهم والقيل
جزاهم الله عن الاسلام ... بالفوز والتوفيق والاكرام

موانع النكاح

موانع النكاح فى الاسلام ... عديدة تأتيك فى المقام
موانع تمنعه الى الأبد ... وبعضها فالمنع قد كان لحد
فى الذكر تسع منعها تحققا ... نصا ضياه كالدرارى أشرقا
الأمهات لو علت ليست تحل ... كذلك البنات والكل حظل
والاخوات وكذا العمات ... ثم بنات الأخ والخالات

ثم بنات الاخت والفرع اعتبر ... مثل الأصول عند أرباب النظر
كذلك الزوجات للأباء ... للنص فيهن بلا امتراء
وزوجة الابن وامهات ... نسائكم طرا محرمات
كذا ربائب بلا خلاف ... للنص في الذكر الكريم الوافي
فزوجة الآبا بنفس العقد ... كزوجة الابن بنفس القصد
وبالدخول حِرْمُ بنت الزوجة ... لا العقد في النص الجلي الأثبت
وليس من شروطها تكون في ... حجر لنا إليه لا تنصرف
وانما الوصف هنا للأغلب ... وذاك لا ينفي سواها كالأب

وحرمها بوطء أمها ورد ... وقيل بالضم ولمسها بيد
وام زوجة ففيها اختلفوا ... تحرم بالعقد او الوطء اعرفوا
والوطء بالزنى لها يحرم ... وذاك بالاجماع فيما نعلم
فالأم بالعقد على البنت ثبت ... تحريمها وقيل بالوطء يبت
وقيل في الام كمثل البنت ... على سواء حكمهن يأتي
دخوله بالبنت قطعا حرّما ... لأمها في قول بعض العلما
رووه عن فطاحل الصحابه ... اهل الهدى والعلم والانابه
اما الحديث قال مهما ينكح ... لامرأة فالأم ليست تصلح
حرمها نصا فلا مجالا ... لقول قائل فع المقالا
ومن زنى بامراة هل تحرم ... عليه أمها فقوم حرّموا
فالشافعي اجاز أمها كما ... اجاز بنتها ولم يحرّما
وهكذا معه ابو الزواني ... حلت له البنات في بيان
زنى بها ابنه او العكس كذا ... حكوه والحق اذا شئت خذا
وحرّم الرضاعُ ما تحرّم ... أنسابهم كل بذاك يعلم
ان الرضاع لحمة مثل النسب ... يعني قرابة غدت ولا عجب
ان هناك مدداً يتصل ... يوما بأوشاجهم اذ يحصل
والخلف في نفس الرضاع وردا ... في حده وهل اتى محددا
حدّده بعض بخمس ويرى ... بعضهم الثلاث او فاكثرا
فصة ومصتان لم تكن ... تنشر حرمة وبطله زكن

قليله محرّم كالاكثر ... وغير هذا فهو نوع منكر
اذ أطلق النص ولم يقيد ... اطلاقه قد كان عين المقصد
فمالك وصحبه ماحددوا ... لكنهم فيه جميعا شددوا
ونسبوه لابن مسعود الولي ... ومالك كذا رووه عن علي
كذا ابن عباس كذاك ابن عمر ... وهو الصحيح للدليل المعتبر
والشرع فى الحولين تحريم اللبن ... لابعدها وهو الصحيح فاستبن
دل عليه وارد القرآن ... حولين كاملين للبيان
بعدهما مفهومه لايمنع ... اذ حده هذا عليه اجمعوا
ان جاوز العامين طفل ورضع ... رضاعه حكم النكاح ماقطع
أما الكبير فهو قطعا أبعد ... من المجاعات الرضاع يُسعد
ان الكبير فرضاعه غدا ... لاأثر له يرى اهل الهدى
وقيل عن عائشة يحرّم ... كذاك داؤد عليه فاعلموا
ولارضاع بعد حولين قطع ... حكم الرضاع وله الكل اتبع
ما صح عن محمد خير الورى ... مقدم على الجميع فانظرا
وبعضهم قال ولو زاد على ... حولين ما كان غذاه جعلا
فانه محرّمٌ اذ الخبر ... قال من المجاعة النص اشتهر
معناه ماعاش به فقد لزم ... ولا كذاك الحق فيه قد علم
اذ كان بالحولين ذاك تما ... فلا نرى من بعد ذاك حرما
اذ الكتاب حجة قطعيه ... وغيره حجته ظنيه
قالوا الكتاب شرط الحولين ... ولم يتما الحرمُ قبل ذين
ان ارضعته امرأة فَالِحرم ... نكاحها وفرعها والأم
والخلف فى الوجود واللدود ... مثل السعوط صح فى الموجود
مختلف فيه فبعض حرّما ... وبعضهم يقول لم يحرما
ما يصل الجوف الى الحلق امتنع ... وماأتى من غيره كيف وقع
فقيل لا تحريم فى الثانى كما ... فهمته من قول بعض العلما
ليس رضاعا ذاك واللفظ التزم ... والبعض قال ان ذاك قد حرم
فاعتبر الحكم لمعنى اللبن ... لا المص ان المص غير بيّن
ألا ترى لو مص من آيسة ... او حامل أو بالصبا آنسة

لاحرم فى هذا باجماع ثبت ... عن علماء الدين اقوال أتت
وان اضيف لبن للماء ... مستهلك فيه بلا امتراء
هل ينشر الحرمة أم لا ينشر ... خلف له فيه ولا يستنكر
بعض يقول ماله حكم اللبن ... بعد اختلاطه بشيء يعرفن
وبعضهم يقول ذاك اللبن ... هناك صارت حِرمَه فاستبِن

الشهادة على الرضاع

شهادة على الرضاع تقطع ... حكم النكاح بين من قد يرضع
ان الرضاع حكمه حكم النسب ... وبالتناسى فيه قد يغدو السبب
انسابنا معروفة لاتنتسىٰ ... اما الرضاع صح تنساه النسا
فينكح المرء فتأتى شاهده ... تشهد بالرضاع حسب القاعدة
فيقع الشقاق اذ تكدِّر ... صفوهم والسوء طبعا يظهر
والشرع لايرضى الفساد فى الورى ... لكنه يقطعه اذا طرا
والخلف بين العلما قد ذكرا ... اذ تعظم البلوى به ولامرا
بعضهم لم يرض الا أربعا ... يشهدن بالرضاع جهراً أجمعا
يجعل ثنتين محل رجل ... لغرض استيثاقه فى المشكل
وبعضهم قال اثنتان اذ هما ... كالشاهدين فى المقام فاعلما
وبعضهم بفذة قد اكتفى ... وقطع النكاح سعيا للصفا
اينكح المسلم من عنها منع ... بوارد النص الذى لا يندفع
جاء الى النبي منهم رجل ... يشكو المقام قال لا يحلل
يقول هذى فذة ليس لها ... مبرر مؤيداً محللها
قال له المختار كيف الحال ... قد قيل ماقيل فما الجدال
يقول لا تصلح هذى فاتركا ... نكاحها وعدِّ عنه مسلكا
وبعضهم قد اكتفى بواحده ... قبل الدخول ان أتتنا شاهدة
وبعده ثنتان اذ كان أشد ... فى قطع عصمة النكاح المنعقد
وذا الذى عليه اهل العلم ... ودونه لايرتضىٰ فى الحكم
ما بالها لم تأتنا حتى دخل ... عل هناك عندهم نوع حِيَل

اما قبيل العقد فالأمر اتسع ... ومنعه أيسر شيء إن وقع
أما بعيد ذاك حل عصمة ... بعد ثبوتها بغير مرية
وبعضهم فشوَّ ذاك يشترط ... منها قبيل العقد أولا فيحط
اراد الاحتراز عن بث الحِيَل ... وقيل لا يلزم مع أهل العمل
لو أوجبوا ذاك لكان اطَّردا ... حول الشهادات لمعنى قصدا
وأيّد الدليل قول الواحده ... اذا أتتنا فى المقام شاهده
جاء فتىً الى النبي المصطفى ... قال تزوجت أنا تعففا
ثم أتتنا امرأة تقول ... قد أرضعتنا ما الذى تقول
فقال دعها فشكا ثم بكىٰ ... لما من ا لحب لها قد أدركا
قال له قد قيل ماقيل فدع ... هذى التعللات فالأمر انقطع
قال له لعلها لم تصدق ... قال ففى ضمان تلك علق
هذا يدل أنها قد تقطع ... حكم النكاح للذى قد يُرضع
وبعضهم كان على الندب حمل ... ولم يُجز واحدة لذا العمل
والخلف فى ارضاع غير البالغ ... والحق قد جاء بأمر بالغ
ماصح فيها لبن فالحكم تم ... وذاك فى النساء طرا كان عم
واللبن المعروف للفحل عرف ... فتنبنى عليه احكام السلف
وقطعه عند الطلاق فاعلما ... وبعد موت فى مقال العلما
فيه بحوث قد كتبنا فيها ... مقالة جامعة تلفيها
فارجع اليها حيث هذا مختصر ... لا يسع البسط لأقوال الأثر
وكل مامضى فلا يعاد ... الا لداع يقتضى المراد

نكاح الزوانى

والقول فى امر الزوانى قد ورد ... فى الذكر واضحا جليا معتمد
والعلماء اختلفوا هل ذا يصح ... أجازه قوم له بعض جنح
وقيل لايجوز فى الاسلام ... بل انه من أحرم الحرام
زانية ينكحها زان علم ... ان الخبيث للخبيث قد يلم
والله قد حرمه على أولى ... صدق من الايمان فى نص جلى

ومنشأ الخلاف في المحرَّم ... هل ذلك النكاح اي للمسلم
أم انه الزنى المقام يحتمل ... بذا على المقام بعضُهم دخل
للذم يحملون معنى الآية ... لما حكوا في واضح الرواية
يقول بعضهم شكا للهادى ... زوجته كنى عن المراد
ليست ترد يد لامس فما ... يلزم قل لي افعلن ما لزما
فقال طلقها فقال أرغب ... فيها ونفسي بُعدها لا تطلب
قال اذاً أمسك عليك زوجكا ... ولا دليل فيه بل قد شككا
فان هذى زوجة من أول ... يتهمنها بفعال الرذل
والأمر غيب وله احتمال ... فالحق والباطل قد يقال
خلاف بحثنا فان النص صح ... فيه وانه دليل قد رجح
ويفسخ النكاح في الشرع الزنى ... كما على ذلك جل الفطنا
وقوله الزانى هناك ينكح ... أوِّل بالمحدود إذ يُفضَّح
محدودة ينكحها محدود ... هذا الذى في ديننا معهود
كل لجنسه أخيَّ يجعل ... وذاك في القرآن نص يعقل

الجمع الجائز من النساء

قد صح بالاجماع جمع الأربع ... للحر في نص الكتاب فاسمع
ثم اثنتان للعبيد فاعلما ... وفوق هذا الكل منهم حرما
الاشذوذاً في الانام قالوا ... يجوز ان زاد وذا ضلال
قال النبى للذى كان جمع ... عشراً فاربعا فقط فاتبع
يقول طلق مابقى منهن في ... نص جلي في الهدى لم يختف
ومالك اجاز للعبد كما ... للحر والقياس لم يتما
رد عليه الشافعي وأبو ... حنيفة ما كان فيه يذهب
هل العبودية كالحرية ... والنقص ظاهر بغير مرية
فالحد نصف الحر والطلاق قد ... كان كهذا عند أقطاب الرشد
وهكذا النكاح عند العلما ... وما يزيد كلهم قد هدما
والجمع للاختين بالملك امتنع ... كالنسب المعروف في قول سمع

ذلك للوطء واما الملك صح ... يجمع ماشاء اماءً فى الأصح
والأم والبنت فلا منع اعلما ... بنفس ذاك الملك عند العلما
وأجملت آيتهم فلتفها ... ما قرّرت لنا الهداة العلما
كل يرى وجهها هنا توضحا ... له من النص فراع الاوضحا
وان يك الجمع هنا قد اختلف ... بصفة بينها هل يختلف
واحدة مملوكة والثانيه ... زوجته هل جاز ذا علانيه
خلف عن الأعلام بعضهم منع ... وبعضهم يقول فيه قد يسع
من لحظ الجمع يقول لم يصح ... ذى زوجة والحل فيها متضح
وهذه مملوكة له يحل ... بالملك وطئها فهذا قد بطل
واعتبروا العمة مثل الخاله ... بمن لها ولادة فى حاله
أعنى لها عليك إيلاءٌ عرف ... فى اي حالة مقامها سلف
قد ولدت أبا أو الجد اعلما ... أوجده للانتهاء فافهما
وهكذا الخالة فى ذا الحال ... جمعها فى دا من الضلال
لذا بنات العم ليست تجمع ... وقيل بالجواز وهو آوسع
والأصل هل ذاك الدليل حيث عم ... منطوقه به العموم قد يؤم
ام انه قَصْدَ الخصوص قد قصد ... فمن هنا الخلاف عندهم ورد
فمن رآه للعموم عما ... مفهومه والحكمَ فيه تما
ومن رآه للخصوص قد ورد ... يقصره عليه والحق اعتمد
اما العموم فيه منع يشمل ... ذوات أرحام هناك تحصل
فالجمع بينهن داع للجفا ... والشرع للأنام طراً ألفا
وبعضهم يمنع فى جمع النسا ... ان كان اصل المنع قد تأسسا
كما اذا كانت هناك واحده ... لو ذكرا كانت غدت مباعده
اي لم يجز تناكح بينها ... فالجمع هكذا تراه العلما
والجمع بين امرأةٍ وابنة ... زوج لها من غيرها فى السنة
كما اذا طلقا ثم له ... بنتٌ من الغير فلن نحظله
وهذه قد قيل كالمستثنىٰ ... من حكم محجور لهم فى المعنى
وهو اذا فكرت نوع خرجا ... من مخرج الارحام مع أهل الحجا

تناكح من جهة صح ولم ... يصح اي من جانبين فافتهم
فامرأة الهالك عند ابنته ... من غيرها فالجمع لما يشتبه
على خلاف عند أهل العلم ... فانظر لما قالوا بصافى الفهم

نكاح الرق وأحكامه

وحيث ان الرق نقص فى البشر ... خصّ بأحكام حكوها فى الاثر
فالعبد جاز ينكحن للأمه ... وحرة بالعبد كانت مغرمه
واهلها قد وافقوها جازا ... فالعبد بالحرة يوما فازا
والخلف فى نكاح حر للأمه ... اجاز بعضهم وبعض حرمه
الا بشرطين هما خوف العنت ... وعدم الطَّول على هذا ثبت
عليه اكثر الهداة فاعلما ... لوارد فى النص لم ينبها
يقول من لم يستطع طَولا الى ... محصنة فها هنا قد حللا
وجاء فى اخرى يقول فانكحوا ... منكم أيامىٰ لهنا يلمح
اطلق للانكاح فيها فاعلما ... للحر والعبد تراه العلما
ولم يراع عنتا أو طولا ... والفذ والجمع معا قد أولا
وما مضى أولى بأن يعتمدا

وخص للعموم عند العلما ... تراه عند الطول ذاك حرما
من حيث الاستعباد للنسل ثبت ... والسعى فيه عندهم نفس العنت
ذريته ملكها سواه ... وذاك رب العقل لايرضاه
وها هنا لهم مقالات عدد ... فى عنت وحده حين يحد
ومن يكن لحرةقد نكحا ... هل تنفى عنه عنتا موضحا
ام ليس تنفيه وفى تعدد ... تلك الإما للعنت المحدد
ووجه ذاك العنت المخوف ... فى الدين اذ كان لأجل الخوف
ومالديهم ها هنا من حجج ... معروفة جاءت لهذا المنهج
نعرض عنها خوف ان يطولا ... مقامنا بها افهم المقولا
والحق واضح على الكل حكم ... فيما أحل والذى معهم حرم

نكاح المشركات فى الاسلام

ويمنع المسلم من نكاح ... كافرة قد جاء فى الصحاح
لا تمسكوا بعصم الكوافر ... فى الذكر قد جاء بمنع شاهر
فى الوثنيات يقال وردا ... هذا بذاك عندهم قد قُيِّدا
أما الكتابيات قد حلت على ... بعض الشروط وهو لما يُجهلا
الا الذى يقال عن ابن عمر ... بانه يمنع ذاك فى الاثر
وقيل فى ذات الكتاب أي أمه ... بعض يقول انها محرمه
وبعضهم أحلها كمثل ما ... احل للحرة قولا علما
أما بملك اليمين قد تحل ... هذى على قول هناك قد نقل
وانظر عموم عِصَم الكوافر ... قُيِّد بالايمان فى الظواهر
مع عموم المحصنات قالا ... إلا الذى ملكتم حلالا
الا الذى سبيتم فالحل قد ... صح وهذا عم فى الحكم ورد
مشركة كانت تراها فكما ... كانت كتابية قوم خُصَما
وصح للجمهور منعها اعلما ... فاتبع مدى الحياة قول العلما
وجاء للجمهور منعها اعلما ... فاتبع مدى الحياة قول العلما
وجاء فى غزوة او طاس كما ... بنقله لنا الهداة العلما
استأذنوا فى العزل ثم أذنا ... لهم وهن المشركات فافطنا
والأصل فى ذاك تعارض أتى ... بين العموم والخصوص ثبتا
والمحصنات من ذوى الكتاب ... فيه العموم دون ما ارتياب
لا تنكحوا للمشركات ثبتا ... عمومه كما تراه يافتى
وبالخصوص حكموا هنا على ... ذاك العموم اذ رأوه اكملا
قد تبعوا أصلا لهم قد ظهرا ... برهانه لهم ولم يستنكرا
وبعضهم يذهب للتحريم ... هنا على اصل لهم كريم
يرى العمومَ للخصوص نسخا ... أفاده من فى العلوم رسخا
وخلفهم فى الحل للاماء ... أعنى الكتابيات فى الافتاء
أي بالنكاح ذاك للتعارض ... بين القياس والعموم العارض

ذلك ان قيست على الحرائر ... اباحها قطعا بلا تناكر
اما العموم حين ما يُستثنىٰ ... من ذلك الحرة فى ذا المعنى
يقضى بمنع فى الاماء فاعرفا ... لذلك الأصل الذى قد عرفا
ان العموم عندهم ان خصصا ... فالباقى باق للعموم لخصا
من خصصوا باقى يافتى ... أي بالقياس عندهم حيث أتى
او لم يروا باقي العموم أي على ... عمومه من بعد تخصيص على
قال يجوز أي نكاح الأمة ... أعنى الكتابية حيث قرة
والسبي قد يحل للمسبية ... فوطئها حل بغير مرية
ان لم يكن زوج لها فعندما ... حاضت وصح الطهر فالحل اعلما
او هي حائل فبعد الوضع ... ليس على الاطلاق حكم الشرع
وقيل ان النص فيها وردا ... عن احمد الهدى الى نهج الهدى
والزوج والزوجة لما سبيا ... معا هل النكاح يوما بقيا
قيل نعم يبقىٰ وقيل ينهدم ... بالسبي حيث الحكم بالسبي علم
وان سبى الزوج أو الزوجة لم ... يبق نكاح عندهم هنا علم
ان اختلاف الدار والرق جمع ... ملكها للمسلمين فاستمع
خالف هذا حُكمَ اهل الذمة ... ان دفعوا الجزية دون مرية
دفعهم لها كشرط يقع ... ان لهم حرمتهم لا تقطع

نكاح المحرم فى حال احرامه
ومايلحق به

لا ينكح المحرم فى الأخبار ... ولم يكن ينكح فى الآثار
اذ كان فى عبادة محترمه ... عليه ان يمضى بها متممه
لا يخلطن فيا امور الدنيا ... اذ الجزا بها الديار العليا
وفاسد ان كان يوما فعلا ... وقيل لا يفسد قولا نقلا
ذلك للنقل الذى قد نقلا ... عن سيد الخلق امام النبلا
وانه قد كان هذا فعلا ... ميمونة كان بها قد دخلا
ورده بعض بانه وقع ... فى حال احلال به القول اندفع

وبعضهم يراه مخصوصا به ... وللخصوصيات فلتنتبه
ماخصه ليس لنا ان نفعلا ... وذاك بالاجماع معهم نقلا
وفى حديث لابن عباس نقل ... يقول بالحل وعندى لا يحل
وقيل لا يخطب ايضا فامتنع ... وبعضهم قال اراه قد يسع
وبعضهم لا يتولى العقد لا ... ان لا يكون ناكحا فاحتفلا
وبعضهم يحمل للنهي على ... كراهة فالحل قد تحصلا
وغلب القول فريق وجمع ... بعضهم بين الدليلين اقتنع
والخلف فى المريض مهما نكحا ... قد رده بعض الهداة الصلحا
ادخال وارث يراه فاعلما ... اذ ليس من داع هنا تحتما
ان النكاح للأصحا يعلم ... فاتهموه وعليه نقموا
وبعضهم اجازه اذ وردا ... فيه حديث قد رووه مسندا
لاينبغى للمرء أن يموت فى ... حال عزوبة يقال فاعرف
وبعضهم يعتبر القراينا ... حتى يروه فى المقام خاينا
ان لحظوا فى قصده الاضرارا ... ردوه حين حققوا الانظارا
او علموا منه الصلاح الشرعى ... يعاملن بالصلاح المرعى
واعتبروا حكم القياس المصلحى ... وحرروا المقام بالمصطلح
وكل شيء فله اعتبار ... تراعين وضعه الأخيار
وليس كل الناس للفساد ... يجنح فى الاعمال بالمراد
وكل ما كان من الاحوال ... لقصد ضر عد فى الضلال
كما اذا قام يفرقنا ... اموالـه فى الناس يمنعنا
والخلف فى الاقرار ان اقرا ... لاحد ان لم يكن أضرا
بعضهم يقول كان أدرى ... بنفسه وبالخلاص أحرى
وبعضهم يناقش المقاما ... كي لا يكون فاعلا حراما

النكاح فى العدة

ان النكاح للنسا لايصلح ... فى عدة وان ذاك يقبح

أكان عدة الطلاق او غدا ... عدة حيض فالجميع فسدا
أكان بالحيض اعتداد الخود ... أو أشهر للأجل المعدود
وعدة الحمل تكون أبعدا ... حتى ترى الحمل بها قد وُلدا
تحرم ان كان عليها عَقَدا ... او بالدخول بعضهم قد حَدَّدا
وتحرم الخطبة في العدة ان ... صح له العلم بها افهم يافطن
وجاز تعريض فقط يفهم ... منه المراد في غموض يُعلم
مافيه تصريح بل التلميح ... ويحرمن ان ظهر التصريح
ورجل تزوج الخود ولم ... تخرج من العدة تزويج حرم
ان وقع الدخول فليفرق ... بينها على الصحيح المطلق
ولاحل ابداً له ولا ... يقرب منها عند كل الفضلا
دع من يقول يعقدن من بعدما ... خلت من العدة بعض العلما
هذا عليه الشافعي مع أبى ... حنيفة والثورى بالأمر اعجب
قد حرم القرآن ذاك ومنع ... إلا بتعريض هناك قد وقع
قد فرّق الفاروق أعنى عمرا ... بينها وعد ذاك منكرا
فالثقفي راشد كان نكح ... طليحة من أسد كذا شرح
فانكر الفاروق ذاك الأمرا ... ورده وهدَّ من تجرا
وقال لاتحل هذى أبدا ... له وراحت تسحبن للرِّدا
فهل ترى الفاروق قال هذا ... من عنده ام كان يوما هذا
ثم لها المهر بما استحلا ... عند سعيد فاستمعه أصلا
وكيف ينكحن لذات عدة ... وانها وارثة في العدة
ثم لها الانفاق ممن كانا ... زوجا لها والحال فيه بانا
حتى ولو في عدة بانت بها ... ما كان قد أحل تلك الفقها
ان انتهاك الحرم الشرعيه ... اوجب للعقاب في القضيه
وهل يكون البيع للاماء ... مثل الطلاق مع اولى الافتاء
بعض يراه كالطلاق فاعلما ... ورد هذا القول بعض العلما
بريرة بيعت وبعد البيع قد ... خيّرها الهادى وذا نص ورد
ماجعل الطلاق بالبيع ولا ... اذ اعتقت راحت وتزويج خلا

ولم تكن مشمولة بما ورد ... من العموم عند أرباب الرشد
ما ملكت أيمانكم والملك صح ... والبيع نقل الملك عن اصل وضح
عمومه خصت بمن قد سُبِيت ... كما عليه العلماحين ثبت
وقولهم يوم حنين أسروا ... تلك النساء ولها قد قهروا
وهو بأوطاس وفيهن نزل ... ما ملكت أيمانكم وقد أحل
تأثموا من وطئهن فى السير ... من اجل ازواج كذا جاء الخبر
قلنا نرى ذلك معتلا ولم ... يصح حل ها هنا ولاجرم
وكيف يفعلون لو حل ولا ... عدة بل ومن لهم قد فعلا
واول العقد الذى فى الشرك صح ... ما بحث المختار عنه هل يصح
بل قال أمسك أربعا ومن عدا ... فارق كذا جاء الحديث مسندا
بيانه أثبتَ ذاك العقدا ... بينها ولم يرد ردا
فتبقى فى عصمته بذاكا ... الا إذا ما بينت هناكا
شيئا يرى فى شرعنا بطلانه ... مذ قام داعى الحق او ميزانه

فسخ النكاح بالعيوب

والعيب يفسخ النكاح فاعلما ... اذ ذاك فيه غرر قد علما
ولا ثوى فى مال مسلم ولا ... غبن لذي الارسال فيما نقلا
وذاك فى البيوع والنكاح ... على سواء جاء فى الصحاح
وذاك فى الزوجين ايضا عما ... لا واحد فافهمه ياذا فهما
قد جاء عن فاروقنا الهمام ... افضل من أيد للاحكام
ان الجنون والجذام والبرص ... أو قرن او داء فرج اذ يخص
به يرد ذلك النكاح فى ... شرع الهدى عن النبي الأشرف
لأن هذى علل منفره ... وبعضها تكون ايضا قذرة
وفى الرجال عنة مثل الخصا ... وبعض اشيا خصها من خصصا
ان الصداق ان يكن قد دخلا ... فهو لها فى قول جل الفضلا
والزوج قد يدركه من الولى ... عن عمر الفاروق بدر الكمل
والخلف فى السواد مثل القرع ... وبخر الفرج كذاك فاسمع

وبخر الافواه ايضا يذكر ... فى قول بعض وهو لايستنكر
فكل ماجاء بجنس العلل ... يرد ذلك ا لنكاح للولي
وقيل بل بقرن او رتق ... يمنع من جماعها المحقق
اذ غرض الزوج هنا ولاخفا ... يبطل بالمانع منه فاعرفا
والخلف فى الشراد والتلصص ... والبول فى الفراش الملخص
قيل يرد ذاك للنكاح ... على قياس علل ياصاح
واجلوا العنين للعلاج ... عاما كما قد صح فى المنهاج
وبعد ذاك فالنكاح يضمحل ... ان قام بالرجال مثل ذى العلل
اذ غرض النسا من الرجال ... مثلهم قطعا بلا جدال
اذ أن بعض العلل المقره ... تجلب للعدوى فخذها جوهره
كذاك فى النسل لها قيل أثر ... حققه الهداة من اهل النظر



اســـــتدراك

حدث ســـهـوا ترتيب اجـزاء الكتـاب بالخطأ ولاتمـام الفائدة وجب التصحيح كما يلي :

الترتيب الخطأ	الترتيب الصحيح
الأول	الثالث
الثاني	الأول
الثالث	الثاني

وقد تم تبويب فهارس الأجزاء الثلاثة على النحو الصحيح كما ورد بالمخطوط الأصلي .

فهرس الجـــزء الأول

رقم الصفحة

مقدمـــة	٣
العقـــد الأول: الطهارات وما يتعلق بها	٩
الوضـــوء	١٥
الماء المضاف	١٨
نواقض الوضوء	٢٤
وجوب الغسل من الاحداث الكبرى	٣٠
احكام الدماء	٣٤
المبتدأة والمعتادة	٣٤
الطهـــر	٣٩
احكام الحيض والاستحاضة	٤٠
التيمـــم	٤٤
من يجوز له التيمم	٤٦
شروط التيمم	٤٧
صفة التيمم	٤٨
نواقض التيمم	٥٢
بيان تطهير ساير المتنجسات	٥٣
العقد الثاني : في الصلاة	٦٣
الاوقات للصلاة	٦٦

	رقم الصفحة
الاذان واحكامه	٧٣
الاقامـــة	٧٨
القبلـة	٧٩
اللبـــاس	٨٣
أمكنة الصلاة	٨٨
آداب الصلاة	٨٩
النية في الصلاة	٩٣
اعمال الصلاة	٩٤
التشهد واحكامه	١٠١
صلاة الجماعة	١١٠
الامام في الصلاة	١١٢
المأمـــوم	١١٧
صلاة الجمعة	١٢٢
خطبة الجمعة	١٣٣
تمصر الامصار	١٣٦
تحقيق المصر	١٣٨
آداب الجمعة	١٤١
تتمة صلاة الجمعة	١٤٧
صلاة السفر	١٤٨
صلاة العصر	١٥٠

	رقم الصفحة
بيان الفرسخ والبريد والميل	١٥٧
القصر دون الفرسخين	١٥٨
الرجوع قبل الفرسخين	١٦٢
الاوطـــان	١٦٦
الجمع بين الصلاتين	١٧٣
صلاة الخوف	١٧٥
صلاة العيدين	١٧٧
خطبة العيدين	١٨٠
التشـــريق	١٨١
السنن المؤكدة	١٨٤
صفة صلاة الميت	١٨٥
القراءة في صلاة الجنازة	١٨٧
دفن الأمـوات	١٩٥
العقد الثالث : في الزكاة واحكامه	١٩٧
بيان الاموال التي تجب فيها الزكاة	٢٠٥
الذهب والفضة وما صح فيهما	٢٠٨
الاشتراك المالي	٢١٢
زكاة الابـــل	٢١٤
زكاة البقـــر	٢١٨
زكاة الغنـــم	٢٢٠

رقم الصفحة

بيان ما لا يؤخذ في زكاة الغنم	٢٢٠
زكاة الحبــوب	٢٢١
أصناف أهل الزكاة المستحقين	٢٣٢
الفقراء والزكاة	٢٣٣
المسكين والزكاة	٢٣٤
الزكاة والعاملين عليها	٢٣٥
المؤلفة قلوبهم والزكاة	٢٣٦
الرقاب والزكاة	٢٣٦
سبيل الله والزكاة	٢٣٧
ابن السبيل والزكاة	٢٣٨
الغارقون والزكاة	٢٣٩
حكم الزكاة	٢٤٠
العقد الرابع : في الصيام	٢٤٣
من يلزمه الصوم	٢٤٤
صفة الصيام	٢٥١
نواقض الصيام	٢٥٣
اهل الاعذار في الصيام	٢٥٧
بيان احوال الضعف في الصيام	٢٦٤
بيان حكم الافطار عمدا في رمضان	٢٦٦
الفطور والسحور	٢٧٠

رقم الصفحة

الاعتكـــاف	٢٧١
العقد الخامس : في الحج	٢٧٧
النيابة في الحج	٢٧٨
احكام العمرة والحج	٢٨٢
الاحـــرام	٢٨٣
التمتـــع	٢٩٠
القـــران	٢٩٨
الافـــراد	٢٩٩
بيان موانع الاحرام	٢٩٩
منع المحرم من النساء	٣١١
ما يباح للمحرم فعله	٣١٤
دخول مكة المكرمة	٣١٦
وقت الطواف	٣٢٠

فهرس الكتـــاب الثاني

رقم الصفحة

مقدمـــة	
تحقيق أقسام الطواف	٣
أذكار الطواف	٤
السعي بين الصفا والمروة	٦
الخروج الى عرفه	٨
الافاضـــة	١١
أعمال منى الخاصة	١٣
الموانع من الحج	١٨
جزاء الصيد	٢٠
فدية الأذى	٢٦
تتمة الكلام عن الهدى	٢٨
وداع البيت	٣٨
العمل في زيارة النبي ﷺ	٤٠
العقد السادس : الجهاد في الاسلام	٤٢
جهاد أهل الكتاب	٤٣
جهاد غير الكتابيين من المشركين	٤٥
بيان حكم الجهاد في الاسلام	٤٧
الأعمال في الحرب	٥٠

رقم الصفحة

الدعوة للمشركين	٥٤
حكم الفرار عن العدو	٥٥
الصلح والمهادنة	٥٦
أحكام الغنائم	٥٨
الأنفال	٦٥
بيان حكم أموال المسلمين يدركها الجيش عند الكفار	٦٧
قتال البغاة	٦٩
الأيمان	٧٢
الأيمان الشرطية	٧٤
الاستثنا في الأيمان	٧٧
كفارة الأيمان	٨٠
النذور	٨٤
الذبائح	٨٩
ما تصح به الزكاة	٩٣
التسمية على الذبيحة	٩٤
الاصطياد	٩٧
العقيقة	١٠١
الأطعمة	١٠٣
الشراب	١٠٧
الميراث	١١٠

	رقم الصفحة
طرق الميراث	١١١
الوارثون من الرجال	١١١
ميراث بني الصلب	١١٢
ميراث الزوجات	١١٤
ميراث الأزواج	١١٤
ميراث الأب والأم	١١٤
الغراوان	١١٥
اخوة الأم	١١٦
الاخوة الأشقا والأبويين	١١٦
ميراث الجد	١١٩
الأكدرية	١٢١
الكلام على العول	١٢١
الخرقاء	١٢٢
ميراث الجدات	١٢٣
الحجب	١٢٥
القول في الرد	١٢٦
موانع الارث	١٢٧
توارث أهل الملل	١٢٩
حكم المفقود والغايب	١٣١
الاقرار بوارث	١٣٣

	رقم الصفحة
ميراث المولى	١٣٨
العتق	١٤١
الكتابة	١٤٩
التدبير	١٥١
الخبايات	١٥٤
موجب القصاص	١٥٩
قتل الجماعة بالواحد	١٦١
العمل في القصاص المشار اليه	١٦٤
دية الخطا	١٦٩
دية العمد	١٧٠

فهرس الكتاب الثالث

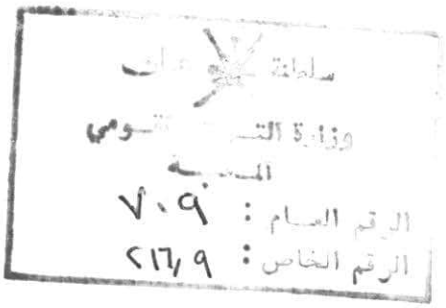
رقم الصفحة

خيار الاعسار بالصداق	٣
الفقـــد	٤
حقوق الزوجين فيما بينهما	٦
الانكحة الفاسدة	١٢
الطـــلاق	١٣
الطلاق في الحيض	١٤
الطلاق البائن	١٦
الطلاق الرجعي	١٦
طلاق السنة	١٩
حكم الخلع وما في معناه	٢٠
تمليك الطلاق والتخيير فيه	٢٣
ألفاظ الطلاق في نظر الشرع	٢٦
تحريم الزوجة	٢٧
تعليق الطلاق	٢٨
بيان صفة من يجوز طلاقه	٣١
الرجعـــة	٣٢
احكام العدد	٣٧
الايـــلاء	٤٥

	رقم الصفحة
الظهـــار	٤٩
ما يمنع منه المظاهر	٥١
كفارة الظهار	٥٣
اللعـــان	٥٧
الاحـــداد	٦٤
البيـــوع	٦٦
الاصول الربوية	٧١
ما جاز فيه التفاضل	٧٥
بيوت الذرايع	٧٨
بيوع الغرر	٨٢
بيع الغائب	٨٨
بيوع الشرط والثنيا	٩٣
بيع الغرر والغبن	٩٧
العيوب في البيوع	١٠٧
بيع البراءة	١١٣
الجوايـــح	١١٦
الصـــرف	١٢٠
الســـلم	١٢٣
شروط السلف	١٢٤
تخالف المسلم والمسلم اليه	١٢٨

	رقم الصفحة
بيع الخيار	١٣٠
بيع المرابحة	١٣٨
العريـــة	١٤٠
الاجـــارات	١٤٢
علل الاجارات	١٤٦
اختلاف الاجير والمستأجر	١٥٠
الجعالـــة	١٥٣
القـــراض	١٥٥
احكام القراض	١٥٩
المساقاة وحكمها	١٦٢
الشـــركة	١٦٥
شركة الابدان	١٦٦
شركة التفويـض	١٦٧
قعود الشركة بين الشركا	١٦٩
شركة الوجوه	١٧١
احكام الشفعة	١٧٣
بيان ما تكون فيه الشفعة	١٧٥
المشفوع عليه	١٧٦
صفة نزع الشفه من الشاري	١٧٨
تتمة أحكام الشفعه	١٨٣

	رقم الصفحة
قسمة الأمـــوال	١٨٤
الكلام على قسمة العروض	١٨٨
احكام القسمة	١٨٩
الرهـــــن	١٩١
مصير الرهـــن	١٩٤
العاريـــة	١٩٦
الغصب	٢٠١
الاستحقـــاق	٢١١
الهبـــات	٢١٤
انواع الهبات	٢١٧
الرجوع في الهبة	٢٢٠
الوصايـــا	٢٢٢
الكلام على الموصى به	٢٢٥
عويص الايصاء	٢٢٦
الوصية للأقربين	٢٢٩
وصية والد لأولاده	٢٣١
وصية مسلم لاخوانه المسلمين	٢٣٣
وصية مواطن لمواطنين	٢٣٤
وصية عامـــة	٢٣٦
الدعـــــاء	٢٣٨



طبع بالمطبعة الشرقية ومكتبتها — ص.ب ٧٠٥٨ مطرح ، سلطنة عمان تليفون ٧٠١٩٥٢